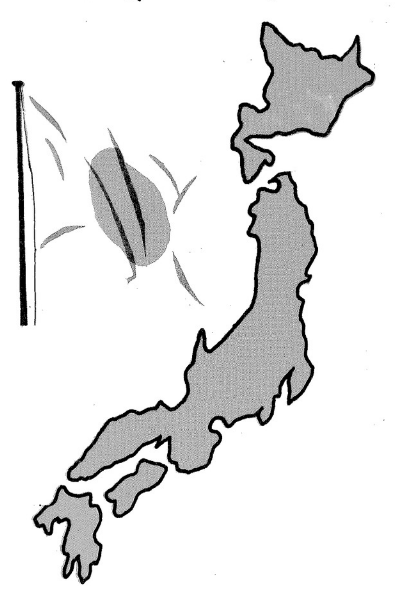
الدكتور فوزى درويش

اليابان

الدولة الحديثة والدور الأمريكى





الطبعة الثالثة ١٩٩٤

الدكتور فوزى درويش

اليابان

الدولة الحديثة والدور الأمريكى



الطبعة الثالثة ١٩٩٤

الفهـــــــرست

ص

ص

الفصل الثالث
عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢)

ص

الفصل الرابع
دخول اليابان الحربين العالميتين

ص

الفصل الخامس
اليابان الحديثة والدور الأمريكى

ص

الفصل السادس
اليابان المعاصرة

ص

الفصل السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمة

حين فرغـت من تأليف كتابى عــن « الشــرق الأقصــى : الصـــين واليابان (١٨٥٣ – ١٩٧٢) » انصرفت نيتى الى تأليف كتاب تحت عنوان « الصراع على الأقاليم الصغرى فى الشرق الأقصى » . بيد أن اليابان شدتنى شدا للتأليف عنها . فأرجأت الكتابة عما سواها ريثما أتمكن باذن الله من اعطائها حقها كتجربة فريدة : دولة حديثة فى محيط أسيوى ضخم من جيرانـها ، قطعت شوط التحديث فى زمن قياسى ، فاقت فيه دول الغرب التى نقلت منها حضارتها الحديثة ، وصارت قوة اقتصادية عظمـى . وفى مجال التكنولوچيا المتطورة أخذت تنافس أكبر قوة تكنولوچية فى العالم .

وهى اليابان التى أفاق الغرب فجأة ليجد أن بها عددا من الجامعات يفوق كل ما لدى أوروبا الغربية منها . بل إن خمسين بالمائة من الشبان اليابانيين سوف يحصلون على تعليمهم الجامعى عما قريب . وهى الدولة التى بلغ نصيب الفرد من إجمالى ناتجها القومى ١٧٫٠٠٠ دولار متجاوزا بـــذلك الولايـــات المتحدة حيث بلـــغ نصيب الفــرد ١٦٫٠٠٠ دولار .

هذا العملاق الاقتصادى الضخم ، كيف تنامى هـكذا ؟ . وما هى الصفات الفريدة فى أخلاقيات الشعب اليابانى التى مـكنت له من بلوغ ما بلغه من نهضة وتقدم ؟ وكيف اصطدم وهو فى أعز مراحل نموه بالقوى المحيطة به ؟ وما هو دوره الدولى الحديث ، وإمكاناته على المسرح الدولى المعاصر ؟ تلك إذن كلها تساؤلات نحاول البحث عن إجابات لها .

ويضم الكتاب ستة فصول : تناول الفصل الأول منها فصلا تمهيديا عن المعلومات الأساسية عن اليابان وعن شعبها مع موجز عن تاريخ اليابان القديم . أما الفصل الثانى فيتناول الفترة السابقة مباشرة على عهد الميجى ، وما ساد تلك الفترة من نظام اقطاعى أرسى دعامته وحمل لواءه نظام الشوجنية العسكرى مفتئتا على حقوق الامبراطور الموروثة عبر القرون . أما الفصل الثالث ، فقد تناول عصر الميجى – عصر النهضة الذى أنهى سلميا حكم الشوجنية ، ووضع أسس النهضة الحديثة وأرسى دعائمها فى ظل الامبراطور – تلك النهضة التى لايزال الشعب اليابانى يجنى قطوفها حتى اليوم .

أما الفصل الرابع ، فيعرض لدخول اليابان الحربين العالميتين ، الأولى والثانية بعد أن شعر الشعب اليابانى بذاته ووثق فى قدراته بانتصاراته الأولى على جارته الصين (١٨٩٥) ، ثم على الروس (١٩٠٥) وما جناه من ذلك وما خسره .

ويعرض الفصل الخامس لكيفية نهوض اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ولأهمية الدور الأمريكى أثناء فترة الاحتلال ، وللظروف الدولية التى حتمت قيام الولايات المتحدة بتقديم يد العون لليابان فى فترة حرجة من تاريخها الحديث . وانتهى الفصل بكيفية صنع القرار اليابانى وما يشارك فيه من مؤسسات . أما الفصل السادس والأخير ، فقد تناول وضع اليابان على المسرح الدولى المعاصر وعلاقاتها مع القوى الكبرى وعلى الأخص مع الولايات المتحدة .

وقد رجعنا فى مؤلفنا هذا الى ما كتبه ثقاة المؤلفين الأمريكيين عن اليابانيين ، وثقاة المؤلفين الفرنسيين عنهم من خلال تجاربهم العملية ودراساتهم المتأنية ، وكذلك الى ما كتبه اليابانيون عن أنفسهم ، وما تسنى لنا أثناء زيارتنا لليابان .

والأمر الذى نود الاشارة اليه أن القصد من عنوان الكتاب وهو اليابان : « الدولة الحديثة والدور الأمريكى » ، هو كيفية بناء الدولة الحديثة - أما الدور الأمريكى فلم نعمد الى تخصيص فصول خاصة به ، ذلك أن الدور الأمريكى لم يغب عن اليابان سواء فى خطب ودها لتتفتح على العالم الخارجى ، أو حين شجعتها الولايات المتحدة لدى انتصارها على الروس ، أو فى تلقى بعثاتها العلمية فى عصر الميجى وتزويدها بأساليب العلم والتكنولوچيا الأولى ، وأيضا حين انتقمت منها شر نقمة بالقاء القنبلة الذرية على مدنها وتدميرها فى الحرب العالمية الثانية .

وهى أيضا التى أخذت بيدها فى فترة الاحتلال وأعانتها على النهوض ، وعملت بحسم على أن تصد عنها محاولة العناصر اليسارية اليابانية عقب الحرب العالمية الثانية للسيطرة على وسائل الانتاج وجر اليابان الى الاشتراكية وحين وفرت لها مظلة دفاعية بعد الحرب كفتها مئونة نفقات الدفاع ، ومكنتها بالتالى من النمو المتواصل من ١٩٥٢ حتى يومنا هذا .

أدعو الله أن أكون قد وفقت الى ما ذهبت اليه .

والله ولى التوفيق ،

المؤلف

القاهرة ١٩٩٤

الفصل الأول

معلومات أساسية عن اليابان

الفصل الأول
معلومات أساسية عن اليابان

أصل التسمية :

يسمى اليابانيون بلادهم نيبون (Nippon) . أما اسم « اليابان » فقد أتى لنا من الصينيين حيث أسموها (چى – بون) التى حورت قليلا لتصبح اليابان . و« چى – بون » هذه تعنى (أصل النهار) باللغة اليابانية ، وهو منشأ نعتها باسم بلاد الشمس الساطعة .

الموقع :

هذه البلاد المكونة من نحو أربعة آلاف جزيرة تكون فى مجملها أرخبيل الجزر اليابانية ، من هذا العدد من الجزر ستمائة جزيرة فقط هى التى بها سكان[1] . أما الباقى فهو عبارة عن جزر صخرية لا يمكن رؤيتها إلا من ارتفاع منخفض . وهذه الامبراطورية الجزرية يحدها من الشمال بحر أوكتسك وخليج لابيروز الذى يفصلها عن جزيرة سخالين . ويحدها من الغرب بحر اليابان وخليج كوريا ، ومن الجنوب الغربى بحر الصين الذى يفصلها عن الصين . ويحدها من الجنوب ومن الشرق المحيط الهادى وأهم الجزر الكبرى « هوكايدو » فى أقصى الشمال ، « وهنشو » فى الوسط وهى أكبرها مساحة ، « وشيكوكو » ، « وكيوشو » فى أقصى جنوب البلاد .

ومن بين هذه الجزر الكبرى تستأثر هونشو بمكانة خاصة فيبلغ طولها ١١٣٠ ميلا وعرضها ٧٣ ميلا ومساحتها ٨١٫٠٠٠ ميل مربع

---

(1) Nadeau, L, Le Japon Moderne. P. 29.

وهى وحدها تعادل مساحة الجزر كلها ويشبه موقعها موقع انجلترا ، فقد حمتها البحار المحيطة من الغزوات وجعلت منها سواحلها التى يبلغ مداها ١٣٠٠٠ ميل أمة بحرية . فاقتضى موقعها الجغرافى والضرورات التجارية أن تهيمن على البحار وتلتقى حولها التيارات البحرية الدافئة الآتية من الجنوب مع الهواء البارد الهابط من قمم الجبال فيجعل كل ذلك مناخ اليابان فى هذه الجزيرة الكبرى مشابها للمناخ الانجليزى الذى تملؤه الأمطار وتكثر فيه الأيام الملبدة بالسحب وتمتلئ أنهارها القصيرة السريعة الانحدار . على أن مساحة اليابان بأسرها تبلغ ٣٦٩ر٧٣ كيلو مترا مربعا وهى تزيد قليلا عن مساحة بريطانيا .

طبيعة الجزر :

لا شك أن هذه الجزر قد ولدتها الزلازل فأرضها بركانية ، وليس على وجه الأرض مكان - باستثناء بعض مناطق أمريكا الجنوبية - قد عانى ما عانته اليابان من اضطرابات على أرضها . ويذهب البعض الى أن هذه الطبيعة البركانية قد انعكست على طباع اليابانيين فأسهم ذلك بقدر موفور فى اكتسابهم صفة الشجاعة التى اشتهروا بها على طول تاريخهم الطويل .

ففى القرن التاسع عشر شهدت البلاد عددا من هذه الهزات الأرضية المتعاقبة . ففى عام ١٨٥٥ فقد ٢٥٠٠٠ من اليابانيين أرواحهم مرة واحدة بأن ابتلعتهم الأرض واحترقوا جميعا فى بركان مدمر فى مدينة طوكيو . وفى منطقة هوكايدو دمرت وصلة سكك حديدية بكاملها وابتلعها صدع ضخم كما ابتلع معها عدة منازل بمن فيها من السكان .

وفى عام ١٨٩١ بدا وكأن نار جهنم قد فتحت أبوابها ، فابتلعت الأرض اليابانية مدنا بأسرها واختفت من على ظهر الأرض طرق ومبانى

بمن فيهما . وفى مدينة أوجاكي وحدها احترق ٥٠٠٠ يابانى دفعة واحدة . وفى مقاطعتى أيشى وجيفو لقى ١٠٫٠٠٠ شخص مصرعهم وجرح ٢٠٫٠٠٠ نتيجة فوران أحد البراكين ، كما أصيب ٢٠٠٫٠٠٠ مبنى بالدمار الكامل أو الجزئى . بل إنه في لحظة من اللحظات ساد الظن بأن اليابان برمتها سوف تبتلعها لجج المحيط(١) .

وفى عام ١٨٥٥ أصاب ميناء شيمودا الهام دمار كبير من جراء هزة أرضية تبعها تلاطم شديد لأمواج البحر وتحطمت أعداد ضخمة من السفن . وفى عام ١٨٩٦ حدث تلاطم شديد للأمواج فى ريكوشو تسبب فى مصرع ٣٥٫٠٠٠ يابانى .

والذى يطلع على الكتاب السنوى لليابان يجد أن هذه السمة مؤكدة. فالأشخاص الذين لقوا حتفهم فى هذه الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين هم(٢) :-

عام	العدد	
١٩٠٣	١٢٩١٨	شخصا
١٩٠٤	١٤١٣٢	»
١٩٠٦	١٣٣٣٤	»
١٩٠٧	١٥٥٢٣	»

واليابانيون الذين تعودوا رؤية الكثيرين من ذويهم وقد لاقوا حتفهم بهذه السهولة ، ويحيط بهم الموت ويهددهم دوما ، هذا المناخ جعلهم يتسمون بالبطولة لأن كلا منهم لا يعول كثيرا على دوام حياته . فأصبحوا

(1) Nadeau, L, Ibid, PP. 26, 27.

(2) Nadeau, L, Ibid, P. 37.

يموتون دون شكوى أو نحيب لأنهم تعودوا على فكرة الموت ومن هنا وجدنا هذه الشجاعة المفرطة والاقدام على الانتحار اذا ما اعتقد المرء أنه قد أتى عملا مخجلا لنفسه أو لذويه أو لوطنه بطريقة «الهيراكيرى» ومن هنا وجدنا أيضا تلكم الطلعات الانتحارية « الكاميكاز » فى نهاية الحرب العالمية الثانية حين حاربت اليابان حربا يائسة بعد استسلام حليفتها الوحيدة (ألمانيا) فى ٧ مايو ١٩٤٥

الأحوال المناخية :

نظرا لشكل اليابان الممتد ، فانها تكاد تلامس من أحد طرفيها القطب الشمالى كما يكاد يلامس طرفها الجنوبى مناطق ذات مناخ حار مدارى. واذن فأمطار اليابان غزيرة فى فصل الصيف ، والحرارة شديدة جدا فى تلك المناطق وسجلت المراصد درجات الحرارة العليا التالية فى بعض الموانئ فى شهر أغسطس :

هاكودات	٣٥	نجازاكى	٤٩
هيروشيما	٥٤	كيوتو	٤٦
أوساكا	٤٨	طوكيو	٤٧

وبوجه عام فالمناخ قارس البرودة شتاء حار رطب معظم فصول الصيف .

ومن ناحية أخرى فان الجدول الآتى يوضح درجات الحرارة والرطوبة ومعدل كمية الأمطار على مدار السنة :

الحرارة والرطوبة والأمطار	شهور السنة												المتوسط السنوى
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليه	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
متوسط درجة الحرارة (المئوية)	٣ر٧	٤ر٣	٤ر٣	٧ر٦	١٣ر١	١٧ر٦	٢٥ر١	٢٧ر١	٢٦ر٤	٢٢ر٨	١٦ر٧	٨ر١	١٥ر٢ م°
متوسط درجة الرطوبة (المائة)	٣٠	٣٧	٤٠	٤٩	٦٠	٧٥	٧٨	٨٣	٧٠	٤٠	٣٥	٣٠	٤٧ر٢٩٪
كمية الأمطار (بالليمتر)	٤٨	٧٣	١٠١	١٢٥	١٣١	١٨٢	١٦٠	١٤٧	١٢١	٩٥	٨٠	٦١	١١٠ر٣جم

السـكان :

يبلغ عدد سكان اليابان حسب إحصائية عام ١٩٨٦ نحو ١٢٢ مليون نسمة . وكان عددهم فى عام ١٨٨٦ نحو ٣٨ مليون نسمة .

وينتمى اليابانيون فى الأساس الى الجنس الأصفر ويقول بعض علماء الأنثروبولوچيا ومنهم الأستاذ مورتون (Morton) بعد أن قام بفحص عدد من الجماجم اليابانية أن هذا الشعب ليس من أصل صينى . واللغة التى يتم الرجوع اليها باعتبارها مؤشرا مؤكدا للدلالة على الأصول تثبت أن اليابانيين ليسوا من أصل صينى ، ولا هم أيضا من ذلك العنصر السلالى الأصلى الذى ينتمى اليه كافة سكان شمال شرقى آسيا .

ويضع العلامتان ويتنى (Withney) ومولر (Mouller) اليابانيين ضمن العائلات البشرية الكبرى (الهندو - أوروبية) . واذا كان الأمر على هذا النحو فإن الغزاة الأوائل لهذه الجزر يفترض رحيلهم من مناطق

الهيملايا وهضاب الهندوستان ، وهذه العناصر بدلا من أن تتوجه ناحية الغرب كما هو معتاد بالنسبة للجحافل الأخرى ، فانهم يكونون قد عبروا البحر واستقروا فى اليابان التى كان يسكنها سلفا عنصر الآيينو (Aino) العنصر السلالى الأصلى فى هذه الجزر(١) .

ولذلك يمكن القول بأنه يوجد عنصران رئيسيان مختلفان فى اليابان هما : اليابانيون الأصليون ، وعنصر الآيينو الذين أخذوا فى الذوبان مع بقية العناصر اليابانية الأخرى . ويتركذ عنصر الآيينو فى جزيرة إيسو (Yeso) ، والكوريل حيث تم إجتياحهم من هناك . ولم يكن عددهم فى النصف الأول من القرن التاسع عشر يتجاوز نحو ٢٠٫٠٠٠ ممن احتفظوا بخصائص عنصرهم الأصلى . ومن خصائص الآيينو السلالية أنهم أقل حجما من الفرد المتوسط ورؤوسهم ضخمة ، ووجوههم أكثر عرضا ومستديرة بوجه عام . كما أن فكهم بارز وأنوفهم كبيرة وعيونهم حية مستديرة سوداء اللون .

على أن عنصر الآيينو هذا حظى باهتمام الباحثين بدرجة أكبر وهو حسب رأى الغالبية من علماء الأجناس فرع من العنصر القوقازى أى أنهم ينحدرون فى الأصل من العنصر الأبيض . وأنهم كانوا يحتلون غالبية أراضى اليابان فى زمن سحيق ، وأنهم ربما نزحوا من الشمال فى زمن متأخر . وعلى أية حال فانه منذ نحو إثنى عشر قرنا كان أجدادهم يعيشون فى جزيرة هوكايدو فى الشمال ، وفى الثلث الشمالى من جزيرة هنشو . ومنذ ذلك التاريخ تم إزاحتهم شمالا ببطء ، وتم امتصاصهم ثقافيا وعرقيا من جانب بقية اليابانيين . أما اليوم فانهم فى طريقهم الى الاختفاء الكامل كعنصر متميز ، ولكنهم تركوا وراءهم أثرا ملحوظا يتمثل فى توافر شعر الوجه والجسم فى بعض اليابانيين اذا ما قارناهم ببقية العنصر المنغولى(٢) .

---

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain P. 65.

(2) Reichauer, E. The Story of a Nation P. 9.

على أن هذين العنصرين اندمجا اندماجا شديدا حتى ليمكن القول بأن العنصر اليابانى الحالى يتميز بصغر حجمه ، وأن نساءه أكثر صغرا كذلك . ومع ذلك فان اليابانيين يتميزون بمقاومة التعب بشكل ظاهر كما يتميزون بالمرونة العضلية والمهارة . وطبقا لما يراه بعض العلماء أن هذا الضعف فى البنيان الجسدى مصدره تشابه الغذاء ، وأثر الجو الحار الرطب(١) .

ويبلغ عدد الأجانب فى اليابان (تعداد ١٩٨٦) نحو ٨٦٧ر٠٠٠ نسمة . أغلبهم من الكوريين (نحو ٧٠٠ر٠٠٠) كانوا قد استجلبوا فى غالبيتهم أثناء الحرب العالمية الثانية لاستخدامهم فى أعمال السخرة.

الكثافة السكانية :

تميزت الجزر اليابانية بكثافة سكانها بدرجة عالية فطبقا لتعداد ١٨٨٦ (بداية عصر الميجى) كان عدد السكان ٣٨ر١٥١ر٢١٧ نسمة مقارنا بمساحة البلاد وهى ٣٦٩ر٠٧٣ كيلو متر مربع حيث نجد أن متوسط الكثافة للكيلو متر المربع هى ١٠٣ مواطنا . فى حين لم يتعد هذا المتوسط لفرنسا فى تلك الآونة ٧١ مواطنا ، وفى بريطانيا ١١٢ مواطنا . واذا اقتطعنا من المساحة الكلية لليابان مساحة جزيرة ايسو(Yeso) التى تعتبر نصف مهجورة وجزر الكوريل ، وريوكيو لوجدنا أن معدل الكثافة السكانية يرتفع الى ١٢٥ فردا ، ويتجاوز بذلك معدله بالنسبة لجميع دول العالم فى تلك الآونة(٢) . ويرجع اهتمامنا بمعدل الكثافة فى تلك الفترة الى أنه سوف يلعب دورا بارزا فى توجيه سياسة اليابان نحو التوسع الاستعمارى كما سنرى فى الفصول القادمة .

---

(1) Labroue, E. Op. Cit. P. 68.

(2) Labroue, E. Ibid P. 69.

واذا نظرنا الى معدل الكثافة السكانية لليابان فى الآونة الراهنة لوجدناه أكبر معدل كثافة سكانية لدولة كبرى فى العالم ، وتتضح الصورة لو افترضنا اليابان احدى الولايات الأمريكية فيكون ترتيبها من حيث المساحة الجغرافية الخامسة بعد ألاسكا ، وتكساس ، وكليفورنيا ، ومونتانا يسكنها نحو ١٢٢ مليونا الذين يبلغون نحو نصف سكان الولايات المتحدة[1] .

أهم المـــدن :

١ – **طوكيو** : العاصمة (منذ ١٨٦٨) وكانت اسمها « إيدو » قبل عصر الميجى وتبلغ مساحتها ٢١٤١ كم٢ وعددسكانها نحو ١٢ مليون نسمة وبها برج طوكيو الذى يبلغ ارتفاعه ٣٣٣ مترا ويعتبر أعلى أبراج العالم .

٢ – **أوساكا** : وتلى طوكيو فى الحجم وتعتبر أهم الموانئ اليابانية ويبلغ عدد سكانها نحو ٧ ملايين نسمة وتقع بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا وهى ثانى المدن الصناعية فى اليابان .

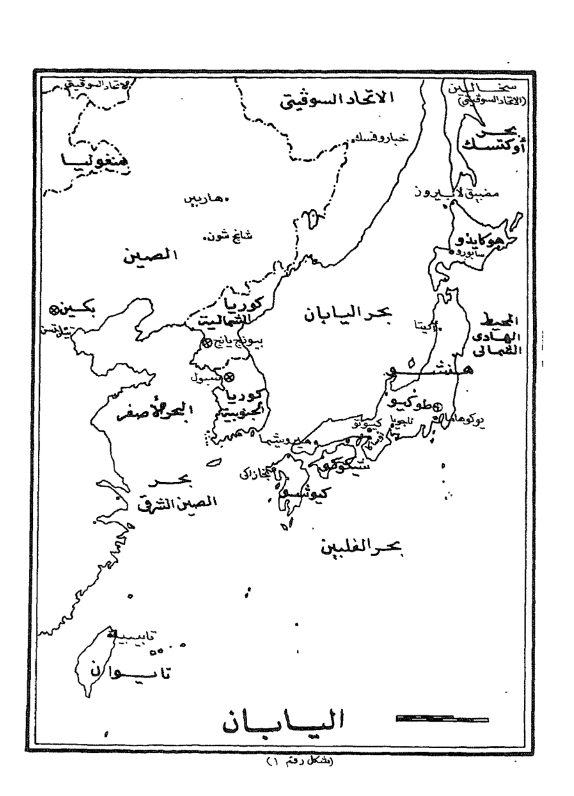
٣ – **يوكوهاما** : تقع شرقى جزيرة هنشو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا ويبلغ عدد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة .

٤ – **ناجويا** : تقع فى جزيرة هنشو الى الجنوب الغربى من العاصمة طوكيو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا وهى ثالث مدينة صناعية بعد كل من طوكيو وأوساكا وعدد سكانها نحو ١٢ مليون نسمة .

٥ – كيوتو : الى الغرب من ناجويا وكانت عاصمة اليابان القديمة وتقع بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا ويبلغ عدد سكانها نحو ١٫٥ مليون نسمة وهى مدينة سياحية تبعد ٤٣ كم من أوساكا ويؤمها السياح لكثرة ما بها من آثار .

---

(1) Vogel. E., Japan as No. 1, Lessons for America. P. 9.



الاتحاد السوفيتى
الاتحاد السوفيتى
منغوليا
خباروفسك
سخالين
(الاتحاد السوفيتى)
بحر
أوكتسك
مضيق لا بيروز
هاربين
شانغ شون
الصين
هوكايدو
سابورو
بكين
كوريا
الشمالية
بحر اليابان
المحيط
الهادى
الشمالى
بيونغ يانغ
سيول
هنشو
طوكيو
كوريا
الجنوبية
البحر الأصفر
يوكوهاما
ناجويا
كيوتو
هيروشيما
شيكوكو
نجازاكى
بحر
الصين الشرقى
كيوشو
بحر الفلبين
تايبيه
تايوان
اليابان

(شكل رقم ١)

٦ - **هيروشيما** : في أقصى الجنوب الغربي من جزيرة هونشو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا وأهم معالمها منتزه السلام التذكارى . وقد تم اعادة بنائها عام ١٩٥٥ .

٧ - **نجازاكي** : تقع غربي جزيرة كيوشو بين خطى عرض ٣٢ ، ٣٤ شمالا وأهم معالمها تمثال السلام وبها أكثر الكنائس التى شيدت فى اليابان وتعتبر أول مدينة أدخلت فيها الديانة المسيحية على يد المبشر الأسبانى المشهور فرانسوا زافير عام ١٥٠٦م .

نظام الحكم الراهن :

تتمتع اليابان بنظام حكم نيابى والامبراطور رمز الدولة ، والبرلمان (الدايت) هو أعلى سلطة فيها ويتألف من مجلسين : مجلس النواب ويبلغ عدد أعضائه ٥١٢ عضوا ومجلس الشيوخ وعدد أعضائه ٢٥٢ عضوا . وحق الانتخاب مكفول لمن يبلغ العشرين عاما . أما السلطة التنفيذية الممثلة فى مجلس الوزراء فيتألف من عدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين وزيرا وليس فى مجلس الوزراء وزير للدفاع طبقا لأحكام الدستور اليابانى لما بعد الحرب ، وتنقسم اليابان الى ٤٧ محافظة بما فيها طوكيو العاصمة . وفى اليابان خمسة أحزاب سياسية هى :

- الحزب الليبرالى الديمقراطى (الحاكم) .
(Liberal Democratic Party)
وقد تأسس فى عام ١٩٥٥
- الحزب الاشتراكى اليابانى (Socialist Party) .
وتأسس فى عام ١٩٤٥ .
- حزب الكومى (Comei) وتأسس فى عام ١٩٦٤ .
- الحزب الاشتراكي الديموقرطى (Democratic Socialist Party)
تأسس فى عام ١٩٦٠
- الحزب الشيوعى اليابانى تأسس عام ١٩٢٢ .

أصـول الديانة اليابانية :

لقـد نشـأت أقـدم ديانة قائمة فى اليابان وهـى « الشنتو » أى (طريق الآلهة) ، ومصدرها عبادة الأسلاف . وتتخذ لها صورا ثلاث : العقيدة المنزلية التى تتجه بالعبادة نحو أسلاف القبيلة ، وعقيدة الدولة التى تتجه بها الى الحكام السابقين – الذين هم فى نظر اليابانيين الآلهة الذين أسسوا دولتهم منذ الأزل فهم بذلك يخاطبون السلف المقدس الذى انحدرت منه سلسلة الأباطرة . ثم كانوا يؤدون لهذا السلف المقدس صلاة خاصة اذا أرادت الأمة اليابانية القيام بمشروع ترى أن له أهمية كبرى فى قداسته مثل القيام بالاستيلاء على أقليم شانتونج فى الصين عام ١٩١٤ .

على أن ديانة الشنتو كانت مبسطة لا حاجة لها الى مراسم أو طقوس معقدة ، أو تشريع أخلاقى معين ، ولم تكن لها طبقة من الكهنوت خاصة بها . وكل ما تطالب به معتنقيها هو أن يحجوا ،نا بعد آخر الى أسلافهم ، وأن يقدموا لهم الضراعة ويفعلوا نفس الشئ بالنسبة لامبراطورهم المقدس ، ولماضى أمتهم .

ولقد كان مذهب الشنتو فى أساسه عبارة عن مزيج من عبادة الطبيعة والسلف المقدس ثم تطور ليقوم على نظرية أسطورية توضح أن « ايزاناجى » أبو السماء « وايزانامى » أم الأرض قد تزاوجا فأنجبا جزر اليابان المقدسة ، كما أنهما أنجبا كذلك عددا لا حصر له من الآلهة . وأن «أماتيراسو» احدى بناتهما – إلهة الشمس – أرسلت حفيدها فيما بعد ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان الى الأبد.

وفى عام ٥٢٢م دخلت البوذية – التى نشأت أصلا فى الهند وأظهرت تطورا فريدا فى الصين – أرض اليابان مرورا بشبه الجزيرة الكورية بعد دخولها الصين بخمسمائة عام . وحينذاك أخذت الشنتو فى الانحسار حتى

أصبحت معابدها تحت ادارة البوذيين وإشرافهم . ، واستطاع كهنة البوذية ربط هيئات الشنتو ببعض المقدسات التى تنتمى الى طقوسهم . ولكن ذلك لم يكن يعنى القضاء على مذهب الشنتو ، وإنما استمرت غالبية المعابد الكبرى تتلقى الدعم والمساندة من الهيئات المختلفة .

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أنه فى نهاية حكم شوجنية التوكوجاوا – السابقة مباشرة على عهد الميجى – حدثت حركة انتعاش مادى ومعنوى لمذهب الشنتو تأسست على أثره عدة طوائف انتشرت فى ربوع الشعب اليابانى تدين لهذا المذهب بالولاء . وكان هذا الانتعاش وبالا على الشوجنية نظرا لأن المذهب يؤكد على الحق الإلهى للامبراطور الذى كانت قد سلبته الشوجنية كل سلطاته . ومن ثم فقد وجدت العناصر المناهضة للشوجنية من مقاطعتى ساتسوما وشوشو على وجه الخصوص السند الشرعى للاطاحة بحكم الشوجنية ، وذلك حينما أعلن الامبراطور أنه سوف يحكم البلاد حكما مباشرا دون الاعتماد على الشوجنية .

ولقد رؤى أن يكون مذهب الشنتو عقيدة رسمية للدولة . فتم فصله عن البوذية وفروعها ، وانسحب أعضاء أسرة الامبراطور عن الطوائف البوذية ، وصدرت التعليمات الامبراطورية بمنع احتفالات ومراسم البوذية داخل القصر واعتدى الغوغاء على معابد البوذية . ولكن منذ عام ١٨٧٢ اقتنع اليابانيون بتغلغل البوذية فصار هناك اقرار منهم بتمشى البوذية مع مذهب الشنتو بالتوازى بل وامتزجت العقيدتان فى عقلية الرجل اليابانى العادى الى الحد الذى كان المساس بأحدهما يعنى الاضرار بالأخرى وهذا ضرب من ضروب المرونة الفكرية والعقائدية التى اشتهرت بها الشخصية اليابانية .

على أن الشنتو تحتضن بشكل عميق كل ما هو يابانى أصيل فهى تحتضن فى طياتها القالب الأصلى للانسان اليابانى وبينما كانت الشنتو هى

ديانة الدولة والطبقة الحاكمة وصل الأمر فى نفس الوقت الى اتخاذ البوذية أيضا دينا رسميا للدولة مع انتقاء الجوانب المستحسنة من تعاليمها واستيعابها هذا وأسمى وجود مقدس فى الشنتو يسمى «كامى – سا» وأما فى البوذية فتسمى « هاتوكيه – ساما » .

واليابانيون يعتبرون علاقة الاثنين بمثابة علاقة القرابة . وبهذا فهم يمارسون شرههم الفطرى نحو كل ما هو جديد . فمثلهم كمثل الشخص الشره بطبعه حين يلمح صنفا من الطعام يبدو فى نظره لذيذا فيقبل على التهامه دون أن تكون هناك سابق خبرة له بطعمه ، ولكن يتم هضم اليابانيين لذلك الشئ . وهذه ميزة فريدة ليتخذ الطابع اليابانى بصورة كبيرة . فبعد هضم البوذية الأصلية نجدها فى مرحلة تحولها الى القيمة الغذائية قد اتخذت شكلا مخالفا .

وبعد البوذية جاء لليابانيين نوع متقدم من التعاليم وهو تعاليم الكنفوشية الصينية . وبنفس الأسلوب أقدم اليابانيين على التهام تعاليمها بشراهة .

ونلاحظ أن فلسفة كونفوشيوس قدمت الى اليابان كما قدمت قبلها البوذية من الصين . ففى نحو منتصف القرن السادس عشر ظهر شخص من سلالة أسرة « فيجيوارا سيجوا » المشهورة وقرر الرحيل الى الصين طلبا للعلم ولما كان الاتصال بالصين محرما عام ١٥٥٢ فقد دبر هذا الكاهن الفيلسوف خطة عبر بها البحر سرا ولم تفتر همته إلا بعد أن حصل على نسخة من كتاب عن الكنفوشية ونسى رحلته الى الصين . ولم تمض بضعة أعوام حتى كان لسيجوا تلاميذ ومريدون الى أن توفى وفاة مفاجئة عام ١٦١٩[١] .

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب محمود الطبعة الثالثة ص٧٣ ، ٧٤

ودخلت المسيحية اليابان عام ١٥٤٩ متمثلة فى شخص القديس فرانسيس اكسافير طليعة طائفة الجزويت . وكون جمعية صغيرة وانتشرت دعوته بحيث لم يكد يمضى جيل بعد قدومه إلا وبلغ عدد أعضاء الجزويت سبعين فردا كما بلغ عدد من تحولوا الى المسيحية فى الامبراطورية اليابانية ١٥٠٠٠٠ فردا[1]. وكانوا فى نجازاكى من الكثرة بحيث جعلوا ذلك الميناء التجارى بمثابة مدينة مسيحية وحملوا حاكمها المحلى « أومورا » على السعى لنشر العقيدة الجديدة .

ولكن الشوجن هيديوشى فزع لهذا التغلغل وساوره الشك فى أن تكون وراءه أهداف سياسية فبعث برسول الى نائب رئيس الجزويت فى اليابان مزودا بخمسة أسئلة مطلوب الرد عليها على وجه السرعة . وهى: السبب فى ارغام نائب رئيس الجزويت لرغبة هيديوشى على اعتناق المسيحية. والسؤال الثانى عن سبب التحريض على هدم المعابد ، أما السؤال الثالث فعن سبب اضطهاد كهنة البوذية . والسؤال الرابع عن سبب أكلهم وبعض البرتغاليين حيوانات نافعة للانسان كالعجول والبقر . وأخيرا طلب الرد عن سبب السماح لبنى قومه بشراء أفراد من اليابانيين لاتخاذهم عبيدا فى جزر الهند الشرقية .

ولما لم يقتنع هيديوشى بالاجابة عن هذه الأسئلة الخمسة أصدر أمرا فى عام ١٥٨٧ تضمن ما يلى :

« بما أننا قد علمنا من مستشارينا الأمناء أن طائفة دينية أجنبية قد جاءت الى مملكتنا ، حيث جعلت تبشر بقانون يتنافى وقانون اليابان ، بل ذهبت بها الجرأة الى حد تحطيم المعابد التى شيدت باسم آلهتنا القومية « كامى » و « هوتوكى » . وعلى الرغم من أن هذه الفتنة

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٢٧ .

تستحق أقصى ألوان العقاب ، فاننا راغبون مع ذلك فى مقابلة أعضائها بالرحمة ، لذلك نأمرهم بمغادرة اليابان خـلال عشرين يومـا ، وعلى من يعصى تقـع عقوبة الموت . ولن يصيب أحدا منهم أثناء هـذه المهلة ضرر أو أذى . أما اذا بلغ ذلك الأمر ختامه فاننا نأمر بأن يقبض على من يوجد منهم فى بلادنا ، وأن يعاقب على أنه من أخطر المجـرمين[1] » .

وفى عصر الشوجن اياسو مؤسس شوجنية التوكوجاوا فكر فى الدين على أنه أداة النظام الاجتماعى وأحزنه أن يرى قومه على اختلاف فى عقائدهم الدينية . وكانت العقيدة الدينية خليطا من الشنتو والبوذية . ونظر الى المسيحية بادىء الأمر بعين التسامح وأبى أن يفرض عليها ما فرضه سلفه هيديوشى ، إلا أنه ما لبث أن ضاق بها صدرا لاتهامها للديانة القومية على أنها وثنية وأنها سببت الشحناء ثم سخط عليها فى نهاية الأمر ، خاصة لما اعتقد أن المبشرين المسيحيين كانوا يستخدمون أحيانا كطلائع للفاتحين وأنهم كانوا فى أجزاء متناثرة من أرض اليابان يتآمرون على الدولة اليابانية .

لذلك عمد اياسو الى عدة تدابير منها أنه أمر فى عام ١٦١٤ بتحريم العبادة المسيحية أو التبشير بها فى اليابان وطلب من معتنقى المسيحية من الأهالى إما مغادرة البلاد وإما الرجوع الى ديانتهم الأولى. وتمكن عدد من القساوسة النجاة بأنفسهم من طائلة هذا القانون فى حين ألقى القبض على فريق آخر منهم . على أنه لم يعدم أحد منهم فى عهد اياسو . فلما توفى صب خلفاؤه من بعده جام غضبهم على المسيحيين ، وأعقب ذلك موجة وحشية من الاضطهاد الدينى كان من أثرها أن استؤصلت المسيحية من اليابان تقريبا . وبحلول عام ١٦٣٨ تجمعت البقية الباقية من المسيحيين وكانوا ٣٧,٠٠٠ فى

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٢٨ .

جزيرة شيمايارا وحصنتها لتقف وقفة أخيرة دفاعا عن حرية العبادة فأرسل لهم أحد حفداء اياسو قوة كبيرة لاخضاعهم . وبعد حصار دام ثلاثة أشهر سقطت الحامية وذبح المعتصمون المسيحيون ذبحا فى الشوارع ، فلم يبق منهم على قيد الحياة سوى مائة وخمسة شخصا[1] .

ورأت حكومة الميجى كما سنرى التخلى عن سياسة القمع التى انتهجتها شوجنية التوكوجاوا ازاء البوذية من ناحية كما أن موقف الدولة فى عصر الميجى من المسيحية لم يكن فى بدايته أقل عداء من العصر الذى سبقه إذ واصلت الحكومة اليابانية سياسة القمع لكنها رأت فى مرحلة تالية بثاقب نظرها أن هذا الموقف ازاء المسيحية سوف يضر بالعلاقات الخارجية لليابان خاصة مع الغرب لذلك عمدت الى الافراج عن ٤٠٠٠ مسيحى كانوا معتقلين فى السجون اليابانية .

ثم تخلت الحكومة اليابانية تدريجيا عن قمع الديانات الأخرى لتركيز جهودها نحو إنشاء نظام دينى رسمى للدولة وحتى حلول عام ١٩٣٠ كانت الحكومة اليابانية تتولى بنفسها أمور ٥٠ر٠٠٠ كاهن ، وترعى شئون نحو مائة ألف معبد كما عمدت الى استخدام نظام التعليم الذى أنشأته حديثا لتعميق فكرة تقديس اليابان على المرتكزات الثلاثة الآتية :

- أن الامبراطور إله مقدس لأنه امتداد زمنى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية ، وخاصة تلك التى تنتمى الى روح الشمس .

- إن اليابان تحظى بالرعاية الخاصة من لدن الآلهة ولهذا فان ترابها وأهلها ومؤسساتها فريدة فى نوعها وتسمو على ما سواها .

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٣٢ .

- أن لليابان رسالة مقدسة وهى : « جمع العالم بأسره تحت سقف واحد (هاكو – ايشى – يو) .

وبذلك يتاح لسائر البشرية ميزة التمتع بحكم الامبراطور ، وسارت الحكومة فى عام ١٨٦٩ على سياسة تقديس أرواح من ماتوا فى سبيل الامبراطور[١] .

بعض الصفات والتقاليد اليابانية :

التجانس العــــرقى

من الصعب على المرء تحديد أى عنصر من عناصر أخلاقيات الشعب اليابانى الذى شكل بالدرجة الأولى العامل الأساسى فى نهضة اليابان الحديثة كما يصعب إيجاد ثقل هذا العنصر أو ذاك فى هذه العملية. لكن هناك عنصرا مؤكدا لعب دورا هاما فى تلك النهضة وهو العزلة الطبيعية لأمة « جزرية – أى مكونة من عدة جزر – عملت هذه العزلة على مدار ما يربو على قرنين من الزمان على تكريس هذه العزلة التى ضربتها اليابان طوعا على نفسها . وتأتى أهمية هذه العزلة فى أنها جعلت من اليابان دولة شديدة التجانس واعية بدرجة أكبر بشخصيتها وتميزها على ما سواها من جيرانها من شعوب المنطقة على الأقل . فلا يوجد فى اليابان أقليات عرقية تذكر ، ولا جيوب عقائدية مما يشكل عائقا فى طريق كثير من الدول الأخرى التى ابتغت تحديث نفسهـــا . وفضلا عن ذلك فان ذلك ولد لدى اليابانيين شعـورا بالقوميـة لا يقل بحال من الأحوال عما صار لدى الدول الأوربية فى تاريخها المعاصر[٢] .

---

(١) تيدمان آثر ، اليابان الحديثة : ترجمة وديع سعيد ومراجعة على رفاعــه الأنصارى ص٢٠ ، ٢١ .

(2) Reichauer, E. Japan, The Story of a nation P. 133.

وميله للتجارة ، وحساسية اليهودى ودهاؤه[1] .

واليابانى قنوع متقشف بوجه عام . وكان يتغذى بصفة أساسية بالأسماك والبيض والأرز بديلا عن الخبز إلا أنه كان يأكل الأرز والسمك نيئا . وهو محب للادخار ، وقد مكنته هذه الصفة فى نهضته الصناعية من أن يحقق تراكما رأسماليا بالاعتماد على النفس . وهو لماح يقظ ، وقد مكنته هذه الصفة من تصيد كل فرصة فى وقتها المناسب . وكل ضربة حظ صادفت اليابانيين كانوا على أتم استعداد لاقتناصها والافادة منها كما سنرى فى الفصول القادمة ، سواء حين أصاب دودة القز فى العالم مرض عمل على انقاص الحرير الطبيعى فكان الشعب اليابانى على سبيل المثال جاهزا ليسد العجز وتنتعش لديهم هذه الصناعة . وكذلك لما نشبت الحرب العالمية الأولى كان متحفزا لكسب الأسواق التى كانت حكرا على الدول الأوربية . ولما نشبت الحرب الكورية ١٩٥٠ كان الشعب اليابانى جاهزا لتوفير متطلبات قوات الأمم المتحدة واستفادت اليابان من ذلك فائدة عظمى فى فترة من أحرج فتراتها .

غير أن سعى اليابانيين وشغفهم الواضح بنقل المعلومات والحضارات يضرب فى جذور التاريخ . فما كان أمام اليابان أن تطلب العلم حينذاك إلا من الصين فى الزمن القديم ، فى ظل عزلة المنطقة برمتها ، وعدم كفاية وسائل المواصلات . فقد أوفد مبعوث يابانى الى الصين خلال حكم أسرة « هان » الصينية (القرن الثالث ق . م – القرن الثالث الميلادى) ثم ما لبث أن أعقبته وفود كثيرة خلال عهد أسرة « تانج » (٦١٨ – ٩٠٧م) بعد أن توثقت العلاقات بين البلدين .

---

(١) ول ديورانت ، قصة الحضارة . المرجع السابق ص١٨٠ .

الواقعية والمرونة

يتميز الياباني بالتفاؤل وشدة النفور من الشعوذة والتطير لذلك استطاعت اليابان تنقية ما علق بالبوذية الصينية من دواعي السحر، والاغراق في الغموض رغم أن الكتب البوذية اليابانية لم تكن إلا ترجمة للكتب البوذية الصينية والهندوسية .

ومن الملاحظ أن الياباني قد يعتقد في الكاثوليكية الرومانية ، أو في المذهب الانجليكاني ، أو الأرثوذكسية الروسية أو البوذية أو الشنتو. فهو بوجه عام متسامح نادر التعصب لديانة أو مذهب دون الآخر وخاصة في أوساط المثقفين وإنما ينفر الياباني بطبعه من التطير والتشاؤم حين يجده في أية ديانة[1]

المزاج العام

ويجمع الياباني بين العاطفية والواقعية ، وبين رقة الاحساس وصرامة الجد في الحياة ، وبين طلاقة التعبير والكتمان ، وبين سرعة التأثر ، وكبح الجماح . ويغلب على الياباني المرح وروح الفكاهة وحب المتعة ، لكنهم يميلون الى الانتحار الذي يروع المشاهد. والياباني مرهف الحس نشيط الفكر ، محب للاطلاع والبحث ذو ولاء وذو صبر وجلد . وله قابلية شديدة لاستيعاب التفصيلات ، وهو ذو دهاء وحيلة - ككل ذي جسد ضئيل . وذكاؤه وقاد . ورغم أن الياباني يوصف بأنه ينقل ببراعة وأنه تنقصه القدرة على الابتكار الفكري ، فانه قادر على الفهم السريع والاقتباس ، والمهارة العلمية . لذلك فقد اجتمعت في الياباني روح الرجل الفرنسي وغروره ، وشجاعة البريطاني واقدامه ، وحرارة الايطالي واستعداده الفطري للفنون ونشاط الأمريكي

---

(1) Labroue, E, op. cit P. 122.

وتقول الوثائق أنه وفدت الى الصين: ١٣ بعثة يابانية تضم كل منها ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ شخصا من بينهم المبعوث الرسمى ومرافقوه والطلاب الذين أرسلوا للصين لدراسة الفلسفة والتاريخ ، ونظم الحكم والآداب والفنون ، والفنون الانتاجية وغيرها . وقيل أن بعضهم قد أقام فى الصين أكثر من عشر سنوات طلبا للعلم والمعرفة ، وأن بعضا منهم أقام بها أربعين سنة .

ولقد أثرت أسرة تانج الصينية فى اليابان من الوجهة الثقافية تأثيرا واضحا . فنشط المعلمون اليابانيون فى غرس بذور ثقافة « تانج » لدى عودتهم الى اليابان فأعادت اليابان تعديل نظام ادارتها على غرار ما كان سائدا فى أسرة تانج . وصارت مدينة كيوتو اليابانية تشبه تماما « تشانجان » عاصمة أسرة تانج من حيث التصميم المعمارى . وصار فيها شارع « شيوجياكو » و« السوق الشرقية » ، و«السوق الغربية» ، كما كان عليه الحال فى مدينة تشانجان . وقد وضع العلماء للأمة اليابانية لغة مكتوبة تستند الى مقاطع تنتمى لنسق كتابة أسرة هان(١).

وسنرى أن حب العلم والشغف الفطرى بنقل المعرفة سوف يسهل عملية « الاقتحام » الأمريكى لبلادهم ، ويدفع حتى بالعسكريين منهم الى الذهاب فى بعثات للغرب زرافات ووحدانا لينقلوا لبلادهم الحضارة الغربية فى عصر الميجى بنفس الأسلوب وبنفس الكيفية وينقلوا بلادهم من العصر الاقطاعى الى العصر الحديث فى بضع سنين .

ولم يكن اليابانيون بحاجة الى أن يأخذوا عن غيرهم من الشعوب شيئا فيما يخص عادة النظافة . فان اليابانى يغير ثيابه ثلاث مرات فى اليوم الواحد ما وجد الى ذلك سبيلا. والناس جميعهم - فقيرهم وغنيهم -

---

(١) تاريخ الصين - سلسلة كتب سور الصين العظيم الجزء الأول ص٨٥ ، ٨٦ .

يستحمون كل يوم . وقد تعودوا أن يأخذوا حماما واحدا على الأقل فى اليوم فى حمام شديد الحرارة قد يسلق جلود من سواهم[1] .

وأخيرا ، فان الشعب اليابانى يتألف من أفراد قصار القامة يبلغ متوسط قامة الرجل منهم خمسة أقدام ، وثلاث بوصات ونصف بوصة (نحو ١٦٠ سم) ، ويبلغ متوسط قامة المرأة أربعة أقدام وعشر بوصات ونصف بوصة (أى حوالى ١٤٠ سم) . ويذهب بعض علماء التغذية الى أن هذا القصر يرجع الى قلة الجير فى الوجبة الغذائية اليابانية خصوصا قبل النهضة الحديثة وتنوع وجبة الفرد اليابانى . وقلة الجير هذه منشؤها قلة اللبن ، وقلة اللبن سببها ارتفاع أثمان أراضى الرعى فى هذه البلاد ذات الكثافة السكانية العالية كما سبق أن أشرنا . على أن هذا الفرض النظرى قد يكون غير محتمل .

بيد أن أهم ملامح الشعب اليابانى هو ذكاؤه الحاد وقدرته غير العادية على نقل المعارف وهضمها واستيعابها الى جانب شغف لا حد له بالعلم والمعرفة وحب التعليم . وفى هذا المقام تجدر الاشارة الى أنه كان فى اليابان فى عام ١٨٧٥ أربعة وخمسون بالمائة من الذكور وتسعة عشر بالمائة من الاناث قد أنهوا تعليمهم الابتدائى ، وتلك حقيقة تشير الى مدى ارتفاع حب اليابانيين للتعلم والى تجاوزهم حتى للأوروبيين فى هذا المجال . لذلك لما قامت اليابان بنهضتها كما سيجئ فى الفصل الثالث كان المناخ مهيئا بدرجة كافية لاستيعاب الحضارة الأوروبية بسرعة شديدة وبدون إهدار للكثير من الوقت . وفى عصر الميجى كانت نسبة المتلقين للتعليم الابتدائى من الأطفال قد وصلت فى عام ١٩١٠ الى مائة بالمائة . وفى الوقت الحاضر تبلغ نسبة المتقدمين للتعليم الثانوى ٩٤٪ . وتحتل اليابان المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث نسبة التعليم الثانوى حيث تبلغ ٣٧٪ بينما تبلغ فى الولايات المتحدة

---

(1) Labroue, E., Op. cit P. 176.

٤٧٪ وتحتل فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة ٢٧٪ منخفضة فى ذلك عن اليابان بعشرة فى المائة . مما يدل دلالة قاطعة على أصالة حب اليابان للتزود بالعلم .

انخفاض معدلات الجريمة وشدة الانضباط

من الحقائق المعروفة لدى خبراء علم الاجتماع أن نسبة الجرائم ترتفع فى البلاد الصناعية الحديثة . وهذا واقع نشهده فى كافة أنحاء أمريكا الشمالية وغرب أوروبا . ولكن الرئيس السابق لبرامج منه الجريمة فى الأمم المتحدة : (Crime Prevention and Criminal Justice Programs) وليام كليفورد يقول أنه فى عام ١٩٦٩ حينما بدأ الخبراء المختصون يلاحظون هبوط نسبة الجرائم فى اليابان لم يكن أحد يصدق هذا الاتجاه . ومع ذلك فقد تنبأوا بأنه باتساع نطاق النظام الحضرى . فان هذه النسبة سوف تبدأ فى الارتفاع .

لكن الذى حدث هو أن معدلات الجرائم استمرت فى الانخفاض خلال السنوات التالية ثم ثبتت بعد ذلك . وفى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٧٣ انخفضت نسبة الجرائم فى اليابان بحوالى خمسين بالمائة . والعجيب أيضا أن هذه النسبة ليست فقط أكثر انخفاضا عما كانت عليه عقب الحرب العالمية الثانية ، ولكنها أكثر انخفاضا كذلك عما كان عليه الحال فى عصر الميجى[1] . وأن المرء ليعجب هل حققت اليابان معجزة واحدة هى المعجزة الاقتصادية على نحو ما سنرى فى الفصول القادمة أم أن الأمر يتعلق بعدة معجزات ، تأخذ بيد بعضها البعض .

ومن الأمور المعروفة بالنسبة لكل من تناول اليابان بالدراسة أو زارها أن الجرائم منخفضة بشكل لا يصدق ، والمثال على ذلك أن طوكيو لا يحدث فيها فى المتوسط أكثر من حادثتين للسرقة فى اليوم

---

(1) Vogel, E.F. Op. cit P. 204.

مقارنا بستة سرقات فى لندن ، ومائتى سرقة فى نيويورك . ومن المناظر المألوفة جدا أن الناس يجدون حافظات النقود فى الشوارع فيعيدونها كما هى لأصحابها ، بل أن أصحاب المحلات التجارية قد يتركون زبائنهم ينصرفون لحال سبيلهم ومعهم مشترواتهم ليدفعوا أثمانها حينما يرجعون . وأن وعد اليابانى لا يحتاج الى أن يدعمه تهديد ، أو كتابة عقد ، كما أن الناس يراعون الوقوف فى الصفوف انتظارا لدورهم فى ركوب التاكسى ووسائل المواصلات الأخرى بشكل قد تصل الى حد العبادة[1] .

العقلية الجماعية (Group Mentality)

إن وجود نظام عشائرى أو انقسام مجتمع من المجتمعات الى مجموعات من نوع أو آخر أمر معروف فى المكونات البشرية لدولة من الدول . بيد أن شدة تماسك مثل هذه المجموعات ظاهرة بارزة بالنسبة للمجتمع اليابانى . ويميل هذا الى تأليف مجموعات على أسس تشابه عنصر مشترك يميزها عن غيرها ، الى كون هذه المجموعة مثلا من خريجى كلية معينة أو سنة تخرج معينة . أو تجمعهم مكان الوظيفة . وتتعامل هذه المجموعة بحرص تجاه المجموعات التى لا تدخل فى حيزها .

وهذا السلوك الذى يتخذ طابع المجموعات يرتبط بتقاليد ضاربة فى القدم فى المجتمع اليابانى يجد انعكاساته عادة فيما يسمى « بالمسئولية الجماعية » . فعلى مدى عدة قرون كان المجتمع اليابانى قد نظم نفسه على أساس مجموعات تتكون غالبا من خمسة أفراد أو خمسة عائلات ترتبط بوشيجة معينة. وهذه المجموعات تعتبر مسئولة عن سلوك وتصرفات هؤلاء الأفراد أعضاء المجموعة من أمثال عدم قيام أى فرد منها بسداد سلفة يكون قد اقترضها . وكل رئيس لمجموعة يكون مسئولا بدوره أمام سلطة أعلى فى المجتمع .

---

(1) Gibney, F., The Fragile Super power, P. 60.

وأثناء الحرب العالميـة قامت الحكـومة اليابانية بإزكاء هذه الظاهرة بتكوين مجموعات من الجيران لتنفيذ بعض المهام تتراوح بين توزيع المعلومات الى إطفاء الحرائق وكان البوليس السرى يتولى الاشراف على عمل هذه المجموعات .

ولقد تصـدى فريق من الفقهاء لايجاد تفسيرات لظاهرة « العقلية الجماعية » هذه فقال بعضهم أن ذلك يرجع الى الجهود المطلوبة للحفاظ على نظام الرى والصرف المعقد فى أحواض زراعة الأرز . وقال البعض الآخر إن الازدحام السكانى قد أسهم بقسط وافر فى ايجاد العقلية الجماعية ، فعلى عكس ما هو كائن فى الولايات المتحدة ، ليس لدى اليابان أماكن متسعة يشعر فيها المرء بفرديته . وقيل أيضا أن شدة التجانس النسبى للمجتمع اليابانى لا يسمح إلا بقدر محدود جدا من الاختلافات بين الأفراد : فالناس يجرى رفضهم من جانب مثل هذا المجتمع اذا صاروا مختلفين عنه اختلافا واضحا . ويسوق هؤلاء لذلك مثلين واحد يابانى فى مواجهة آخر أمريكى للتدليل على ذلك .

فهناك مثل شعبى يابانى يقول : « إن رأس المسمار البارزة سوف يجرى دقه » فى حين يقول مثل شعبى أمريكى فى هذا المقام : « إن العجلة التى تزعق بصوت أعلى هى التى تحصل على التشحيم » . لذلك ففى مجتمع يتميز بعدم التجانس كالمجتمع الأمريكى يكون من المسموح به أن يكون الناس ذوى نزعة فردية (Individualistic) دون أن يعتبر ذلك خروجا على بقية المجتمع[1] .

وأدلى علماء النفس بدلوهم تفسيرا لهذا السلوك الجماعى فيرجعون ذلك الى تنشئة الطفل اليابانى الأولى من أمثال تأخير الفطام ، ونومه على نفس سرير أمه .

---

(1) Frost, L.E., The New U.S. - Japan Relationship. P.68.

وأيا ما كان المصدر لذلك ، فان « العقلية الجماعية » لها جذورها العميقة الغور فى الشخصية اليابانية . وحتى بين جيل الشبان اليابانيين فانهم لا يزالون يحتفظون بعادة التوجه الجماعى حتى أن الفرد منهم يضحى بمهاراته الفردية لصالح المجموعة التى ينتمى اليها . والأفراد الموهوبون غالبا ما يجعلون المكافأة التى يحصلون عليها تذهب من خلالهم الى مجموعاتهم أو الى عائلاتهم .

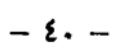
والواقع أن هذه الصفة تجد انعكاساتها فى السلوك اليابانى على نحو آخر . فالأمور الهامة تجرى مناقشتها على نطاق واسع لتحظى بما يسمى بالاجماع (Consensus) الذى ينفرد بها النظام البرلمانى اليابانى على نحو ما سنرى فى الفصول القادمة . والمشكلات التى طرحت للحل ابان عصر النهضة (نهضة الميجى ١٨٦٨) لم يجر توجيهها من جانب قائد يتمتع بسحر شخصى . ولكنه تم من جانب مجموعة من قادة عشائر مقاطعات ساتسوما وشوشو ، وهيزن . والعجيب أن هذه الخاصية الجماعية امتدت لما بعد الميجى لتحسم الأمور من جانب قدامى رجال الدولة ممن أطلق عليهم إسم الجنرو (Genro) .

وبعد ذلك فان هذه القيادة الجماعية كانت مسئولة أيضا فى الثلاثينيات ، حين تصاعد نجم العسكريين ، الأمر الذى أدى الى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية . فلم نجد فى صفوف العسكريين اليابانيين أمثال لينين ، أو موسولينى ، أو هتلر ، وفى الوقت الذى كان العالم يظن أن اليابان قد ركبت رأسها لتغزو العالم كانت المجموعات اليابانية تعمل فى حيرة وارتباك على تلمس الاتجاه الصحيح لمسار الحرب .

واليوم ، حينما يتغير العالم بكيفية سريعة الوقع على كافة الأصعدة، فان أسلوب القيادة الجماعية اليابانى غالبا ما يصيب حلفاءها بقدر كبير من الضيق ونفاذ الصبر وخاصة من جانب الأمريكيين[1] .

---

(1) Frost. L.E. Ibid P. 83.



الفصل الثانى

اليابان فيما قبل الميجى

الفصل الثانى

اليابان فيما قبل الميچى

قد يكون من المناسب عرض هذا الموضوع فى جزئين :

أولهما عبارة عن موجز تاريخى لليابان القديمة حتى نشوء النظام العسكرى لشوجنية التوكوجاوا (Tokugawa) . أما الجزء الثانى فنعرض فيه للأوضاع السائدة فى الفترة الأخيرة من شوجنية التوكوجاوا التى شهدت وتعاملت مع « الاقتحام » الأمريكى الأول لبلادهم منذ عام ١٨٥٣ . وسوف نلحظ أن الجذور الأولى التى وضعت فى هاتين الفترتين سوف تلعب دورا هاما فى نهضة الميجى (Meiji) كما سنرى فى الفصل القادم إن شاء الله .

أولا : موجز تاريخى لليابان القديمة

بداية يمكن القول أنه فى الوقت الذى يستحيل فيه كتابة التاريخ الصينى الحديث دون ربطه بالتاريخ اليابانى ، فنفس الشئ يمكن قوله للتاريخ اليابانى القديم حيث تدين اليابان للصين بحضارتها الأولى .

وفى نفس الوقت فليس لدينا شئ عن اليابان القديمة على وجه اليقين سابق على القرن الرابع أو الخامس الميلادى فأقدم الوثائق المتاحة للتاريخ اليابانى تسمى كوجيكى (Kojiki) يرجع تاريخها الى عام ٧١٢م . واذا كانت ترجمة هذه الوثيقة ترجع قدوم أول امبراطور يابانى وهو الامبراطور جيمو - تينو (Jimmu - Teno) الى أول فبراير عام ٦٦٠ ق.م فان هذا التاريخ فى رأى بعض المؤرخين يمكن ارجاعه بدقة أكبر الى نهاية القرن الثانى قبل الميلاد إن لم يكن فى بداية العصر المسيحى[1] .

---

(1) Grousset, R, La face de L'Asie, P. 317.

فليس فى حوزتنا أى نص يابانى سابق على دخول اللغة الصينية الى اليابان ، أى نحو منتصف القرن الخامس لسبب بسيط وهو أن اليابانيين لم يكن لديهم حتى ذلك التاريخ نظام للكتابة[١] . وإن كانت هناك حقيقتان فى التاريخ اليابانى القديم : فقد ورد فى المادة الأولى من الدستور اليابانى لعام ١٨٨٩ « أن امبراطورية اليابان قد تم حكمها من جانب أباطرة من أسرة حكمت فى خط لم ينقطع عبر القرون الماضية » وكان أول هؤلاء الأباطرة جيمو (Jimmu) وهى نفس الأسرة التى ينتمى اليها الأمبراطور الحالى (هيروهيتو) أما الحقيقة التاريخية المؤكدة الثانية فهى أن اليابان وهى قطر جزرى لم تشهد أبدا - حتى هزيمتها عام ١٩٤٥ - أية عملية غزو لأراضيها ولا أى احتلال لها - حتى المغول فشلوا فى النزول الى الأراضى اليابانية[٢] .

وقد يكون من الأنسب تناول هذا الجزء بدوره على عصرين : العصر الامبراطورى ، بمعنى سيادة الأباطرة اليابانيين وبزوغ نجمهم ككيان مقدس لا ينازعه منازع انطلاقا من هذه القدسية فى نفوس الشعب اليابانى . وأما العصر الذى يليه فهو عصر الشوجنية باعتبار أنهم قد جمعوا السلطة فى أيديهم ولم يعد الامبراطور المقدس إلا رمزا يظل له التقديس الدينى فى حين تكون السلطة الدنيوية فى أيدى رجال الحكم العسكرى « الشوجن » .

(أ) العصر الامبراطورى

كان يطلق على الامبراطور ألقاب ضخمة ، فغالبا ما يضاف الى اسمه لقب تنو (Tenno) ومعناها « الملك السماوى » ، كما كان يطلق عليه أحيانا لقب الميكادو (Mikado) أى « الباب المجيد » . ومن ناحية

---

(1) Grosset, R, Ibid. P. 317.

(1) Grosset, R, Ibid. P. 330.

أخرى فلا تنتهى حياة الامبراطور بموته ، اذ يطلق عليه اسم جديد بعد وفاته لضمان اتصال النسل الامبراطورى .

وكان الأباطرة اليابانيون فى مستهل عصر كيوتو الذى أطلق عليه العصر الذهبى يميلون الى الورع حتى أن البعض منهم تنازل عن عرشه ليكون راهبا بوذيا . الواقع أن هذه الفترة شهدت دخول البوذية الى اليابان حوالى منتصف القرن السادس الميلادى قادمة من الصين . ولكن دخولها لم يكن حدثا دينيا فحسب بل كانت بمثابة قوة دافعة أدت الى ما سمى فى التاريخ اليابانى القديم بالاصلاح الكبير (Grande Reforme) ، بمعنى آخر كانت هذه الفترة ، فترة تكوين كادر تنظيمى للأمة اليابانية على النموذج الصينى . وهذه الفترة انتهت فى القرن الثامن الميلادى وشهدت ازدهار حضارة نارا (Nara) حيث صارت نارا أول عاصمة للبلاد وخلال ٧٣ عاما من هذه الفترة تناوب سبعة أباطرة لحكم البلاد(١) .

وحدث فى عام ٧٩٤ أن انتقلت مراكز الحكومة الى كيوتو(أى عاصمة السلام) . وظلت كيوتو عاصمة للبلاد أربعة قرون متواصلة (٧٩٤ - ١١٩٢) التى يجمع معظم المؤرخين على أن اليابان كانت فيها فى عصرها الذهبى وبلغ عدد سكان كيوتو نحو نصف مليون نسمة وهو رقم لم تبلغه فى تلك الآونة أية مدينة أوروبية اذا استثنينا القسطنطينية وقرطبة(٢) .

وأثناء القرن التاسع وبداية القرن العاشر ضعفت السلطة الامبراطورية لصالح بعض العائلات الكبرى مثل فوجوارا (Fujiwara) ،

---

(1) Grousset, R. Ibid P. 340.

(٢) ول ديورانت قصة الحضارة ، الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب محمود الطبعة الثالثة ص١٧ .

و« تايرا » (Taira) ، وميناموتو (Minamoto) ، وسوجوارا (Sugowara) وهى أسرات كانت تقيم الأباطرة وتخلعهم . وكانت تنشأ بينها حروب كذلك النوع من الحروب التى قامت فى إيطاليا فى عصر نهضتها الحديثة .

وفى هذا العصر أيضا ظهرت فترة حكم دايجو (Daigo) المتنور (٨٩٨ - ٩٣٠) وهو أعظم الأباطرة الذين أقامتهم على الحكم قبيلة فوجيوارا . ففى هذه الفترة بدأت اليابان عملية نقل حضارى من الصين ثم بدأت تنافس الثقافة الصينية فى عهد تانج (Tang) . بل أن اليابان كانت قد خططت عاصمتها نارا وكيوتو على غرار مدينة شانجان الصينية وبذلك نرى أن اليابان اعتادت استيراد الثقافات منذ حوالى ألف عام .

ولقد تميزت الفترة من (٩٠١ - ٩٢٢) بأنها بلغت ذروة العصر الذهبى. وتراكمت الثروة ، وبدأ اليابانيون يعرفون نوعا من الحياة المترفة . وأصبحت كيوتو موطنا للفنون والآداب ، وأصبح اليابانيون يأتون اليها من كل حدب وصوب حيث أصبحت تضع لليابان كلها معايير المعرفة والذوق الرفيع(١) .

(ب) عصر الشوجنية

وهناك معركة شهيرة فى التاريخ اليابانى تسمى معركة « دان - يورا » (Dan - no - ura) وقعت فى عام ١١٨٥ وشكلت نقطة تحول هامة . ففى ١١٩٢ استطاع يوريتومو (Yoritomo) تثبيت سلطته فى كاماكورا بلقب « شوجن » (Shogun) ومعناها « القائد الأكبر - قاهر

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ص١٨ ، ١٩ .

البرابرة » . وأقام لنفسه سلطة مرموقة اتخذت اسم المكان الذى قامت فيه

وهو « باكوفو كاماكورد « أما كلمة باكوفو فمعناها « منصب عسكرى كبير » .

ولما مات يوريتومو عام ١١٩٨ أعقبه أحد أبنائه الضعفاء . وظهرت أسرة منافسة استولت على العرش عام ١١٩٩ وسمى هذا العهد الجديد باسم عهد « وصاية هوجو » . واستمرت هذه الأسرة فى الحكم ١٣٤ عاما تفرض وصايتها على الشوجنية الذين صاروا يسيطرون على الأباطرة ومن ثم على جميع الأمة اليابانية .

هذا الوضع الثلاثى لادارة الدولة أضعف نظام الحكم ، وهيأ الفرصة سانحة للقائد المغولى قوبلاى خان لمحاولة غزو اليابان ، ذلك أن بعض الكوريين زينوا له ذلك وأسروا اليه بأن بلاد اليابان تحتوى على كنوز وعلى ثراء عريض . فأمر قوبلاى ببناء أسطول ضخم لغزو اليابان. ولما وصل هذا الأسطول الى مشارف الشواطئ اليابانية فى أواخر عام ١٢٩١ خرج سكان الجزر اليابانية لملاقاته بأسطول لهم شيدوه على عجلة من أمرهم لا يكافئ ما لدى قوبلاى من قوة . ولكن حدث لهذا الأسطول ما حدث « للأرمادا » الأسبانية ، اذ هبت عليه ريح صرصر عاتيه حطمت سفنه وغرق من بحارته ٧٠,٠٠٠ شخص[1] . واعتقد اليابانيون أن هذا مدد من الآلهة وأسموا هذه الرياح « بالكاميكاز » (Kamikaze) وهى نفس التسمية التى أطلقوها على طلعاتهم الانتحارية فى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية تبركا بها .

ودارت الدائرة على أسرة هوجو عام ١٣٣٣ ، فانتقلت السلطة من أيديهم ، ووجد الامبراطور الفرصة آنذاك سانحة لاستعادة سلطاته

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٢٢ .

الامبراطورية المهضومة فأيدته فى ذلك قبيلتا « ميناموتو » ،

و «أشيكاجا» الى أن انتصر على أسرة « الوصاية » .

لكن « أشيكاجا – تاكاوجى » انقلبت بعد ذلك على الامبراطور وأقام فى كيوتو الحكومة العسكرية المعروفة باسم « أشيكاجا » – تلك الأسرة التى ظلت تحكم اليابان ٢٥٠ عاما سادتها فيها كل أنواع الفوضى والحروب الأهلية .

وكان من شأن هذه الفوضى ظهور ثلاثة زعماء أطلق عليهم فى التاريخ اليابانى اسم «القراصنة الثلاثة » . وهم نوبوناجا (Nobunaga) ، وهيديوشى (Hideyoshi) ، واياسوا (Iyeyasu) وصار بينهم نوع من التعاهد على التعاون فيما بينهم على اعادة الوحدة الوطنية لليابان ، وأن يطيع كل منهم طاعة الاتباع من يفوز من بين زميليه بموافقة الامبراطور على توليه حكم اليابان بمثابة شوجن . وحاول نويوناجا أول الأمر لكنه فشل ، ثم حاول هيديوشى أيضا لكنه حين أوشك على الفوز بمأربه وافته المنية . أما اياسو فكان يرقب كل ذلك وجاءته الفرصة آخر الأمر وأسس بذلك الحكومة العسكرية المشهور باسم التوكوجاوا (Tukugawa) وبهذا يكون قد افتتح عهدا من أطول عهود السلام وأخصبها فى الفنون والحضارة .

على أن هيديوشى كان أول من فكر فى غزو كوريا بل كانت تراوده الآمال فى ابتلاع الصين . وقال فى ذلك مخاطبا « ابن السماء » : « لقد اعتزمت أن أطوى الصين كلها تحت سلطانى بمعونة الجنود الكوريين ، وبتأييد من نفوذك الساطع . فاذا تم لى ذلك ستصبح الأقطار الثلاثة كلها (الصين وكوريا واليابان) قطرا واحدا . وسيتم لى ذلك فى يسر كأنما أطوى حصيرة لأحملها تحت ذراعى[١] » . لكن

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٢٦ .

جهوده مع ذلك لم تسفر عن شئ ، لأن رجلا كوريا اخترع قاربا حربيا من المعدن استطاع به أن يحطم سفن هيديوشى سفينة بعد أخرى . وحطم تلك الحملة التى بعث بها هيديوشى عام ١٥٩٢ الى كوريا .

ولما توفى هيديوشى ١٥٩٨ – وكان من الأسر الفقيرة اذ كان أبوه فلاحا – جاء الدور على ثالثهم اياسو الذى اضطر الى خوض معركة حربية شهيرة عند سكيجيهارا مع منافسيه أسفرت عن مقتل أربعين ألفا . وحينئذ نظم اياسو أمن البلاد فى مهارة فائقة وحكم البلاد حكما عسكريا شوجنيا هو وأبناؤه من بعده على مدى ثمانية أجيال . وقرر أن اليابان لم تعد بحاجة الى مواصلة القتال . وقام اياسو بمأثرة عظيمة بأن باعد بين طبقة الساموراى (Samourai) (حملة السيوف) وعاداتهم العسكرية المتوارثة . فشجعهم على دراسة الأدب والفلسفة والفنون . وهكذا ازدهرت الثقافة فى ظل حكمه ، لكن الروح العسكرية تدهورت . وكان من رأيه أن النظام الاقطاعى هو أفضل نظام يمكن وضعه لبنى الانسان ، لأنه يهئ اتزانا بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وبذلك يتضمن استمرار المجتمع دون أن يتعرض لبطش سلطان مستبد . لذلك فان اياسو قد نظم بلاده فى رأى البعض فى أكمل صورة عرفها الانسان لحكومة تستند على النظام الاقطاعى[١] .

ومن مفارقات القدر أن اياسو مات فى نفس العام الذى مات فيه الأديب الانجليزى المشهور شكسبير فى حين تحكم حفدته فى زمام أنفسهم وفى أمور اليابان .

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص٣١ .

ثانيا : الأوضاع السائدة فى الفترة الأخيرة من عصر الشوجنية :

١ - سياسة العزلة

تتميز اليابان بخصائص فريدة ، حتى لو قارناها ببقية منطقة الشرق الأقصى ، ويأتى هذا التميز فيما يلى :-

(أ)من وجهة نظر الأفكار والتصورات الاجتماعية والمثل العليا .
(ب) من ناحية مؤسساتها السياسية .
(ج) من شكل وتركيب نظامها الاقتصادى .

ونظرا لما أحرزته اليابان فى الآونة الراهنة من تقدم يشبه حد الاعجاز ، فلابد من أن يثور السؤال : لماذا توافرت لليابانيين هذه الصفات الأصيلة ؟ ويكون الرد أن الحكومة اليابانية فرضت فى الفترة من ١٦٣٥ – ١٦٣٩ سياسة ترمى الى « انغلاق » اليابان ، فأصدرت قانون ١٦٣٥ يحرم بناء سفن يكون بمقدورها الابحار فى أعالى البحار، ثم القانون ١٦٣٦ الذى يحرم على جميع اليابانيين مغادرة البلاد . ثم قانون ١٦٣٩ الذى يحرم على الأجانب دخول الموانئ اليابانية باستثناء السفن الصينية والكورية ، وبعض السفن الهولندية التى يسمح لها بالتزود بالوقود فى نجازاكى ، ولكن بشروط مقيدة بشكل صارم (٧٠ سفينة صينية فى السنة ، وأربعة سفن هولندية[(١)] .

هذا القرار بفرض الانغلاق ، والذى تم تكريسه من جانب شوجنية التوكوجاوا كان سببه شعور اليابانيين بضعفهم إزاء الأجانب الذين زاد

---

(1) Renouvin, P. Les Transformations de La Chine et du Japon du Miliux du xix e Sciecle à 1922, Fasciule 1. P. 1.

ترددهم على مجموعة الجزر اليابانية منذ بداية القرن الثامن عشر على وجه الخصوص . وكانت الحكومة فى عهد سيطرة الشوجنية – تخشى رؤية هؤلاء الأجانب يلعبون دورا فى الحياة السياسية الداخلية اليابانية ، كما أنها كانت متشككة فى تقدم النفوذ الذى بدأت تمارسه البعثات التبشرية الكاثوليكية . لذلك يمكن القول بأن هذه السياسة قد استوحتها اليابان من المخاوف قبل أى اعتبار أخر .

لكن الشعب اليابانى نظرا لأنه شعب يقطن الجزر كان قد احتفظ بوحدته وتجانس عنصره سواء بالنسبة للغة ، أو بالنسبة للعادات والتقاليد ، وخضع بشدة وبطريقة مكثفة للحضارة الصينية منذ زمن بعيد ، لكنه احتفظ مع ذلك بملامح أصيلة ارتبطت بمعتقداته القومية فقد ظلت ديانة الشنتو حتى القرن التاسع عشر ديانته القومية . وكما رأينا فان الشنتو تمجد أرواح الأجداد ، وجمع شمل العائلات اليابانية التى يعتقد اليابانيون أن لهم أصلا واحدا ، بالاضافة الى تمجيد الامبراطور .

وأتت البوذية لتطغى بعض الوقت على ديانة الشنتو ولكن حدث توافق بين الديانتين لكن القواعد الأخلاقية للشنتو هى التى استمرت فى السيطرة على نفوس اليابانيين ووجدانهم ومارسوها فى حياتهم اليومية ، وامتد نفوذها على المؤسسات السياسية لتوكيد المبادىء الآتية :

حب النظام ، واحترام السلطة ، والتفانى فى سبيل الامبراطور ، وحب الخدمة العامة . بل أن مبادىء الشنتو تعتبر الشعائر الدينية وطاعة السلطة شيئا واحدا .

٢ – خصائص الحياة الاجتماعية والسياسية فى تلك الفترة

كان المجتمع اليابانى فى تلك الآونة مجتمعا طبقيا هرميا بشكل صارم : فهناك الامبراطور على قمة النظام الهرمى ، وسادة الاقطاع

(الدايميو Daimios) ، ورجال السلاح التابعون لهؤلاء السادة الاقطاعيين وهم رجال الساموراى (Samaurai) ، ثم الطبقة الكادحة الهيمين (Heimen) . وهذه الطبقة الأخيرة الكادحة تنقسم فيما بينها الى الفلاحين ، والحرفيين ، ثم أخيرا التجار .

وحقيقة الأمر ، فان الطبقة المميزة وحدها (الدايميو والساموراى) هى التى لعبت دورا فى الحياة السياسية .

أما الشوجن فكان الحاكم الفعلى للبلاد وقد اختار لحكومته مقرا فى ايدو (طوكيو الحالية) أما تبعية رجال الدايميو للشوجن ، فانها انبثقت من الأمر الواقع لأن الشوجن كان يمتلك أراضى واسعة . وفى خدمته نحو ٥٠٫٠٠٠ من رجال الساموراى النبلاء من حملة السيوف عددهم فى البلاد نحو ٥٠٠٫٠٠٠ رجل . وقد نجح الشوجن فى فرض قيود صارمة على أتباعه من رجال الدايميو وعلى حريتهم الشخصية .

من ذلك أنه حرم عليهم اقامة قصور جديدة دون اذن مسبق منه ، أو بناء سفن حربية . وحتى الزواج دون ترخيص يصدره . ومن ناحية أخرى فانه ألزم رجال الدايميو أن يقضوا سنة كل سنتين فى البلاط الشوجنى فى ايدو . وفى السنة التى يعودون فيها الى مقارهم يتركون زوجاتهم وأطفالهم بصفة رهائن .

وفى بعض الأحيان يذهب الشوجن الى حد اقصاء رجال الدايميو من مناصبهم أو نزع جانب من اقطاعياتهم . ومع ذلك فان حكومة الشوجنية لا تتدخل من حيث المبدأ فى ادارة هذه الاقطاعيات حيث يتمتع كل دايميو بسلطاته فى اقطاعيته سواء منها السلطات الادارية أو القضائية أو المالية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن شوجنية التوكوجاوا قد غيرت من شكل نظام الاقطاع الذى كان سائدا قبلها فى البلاد . ويمكن أيضا القول أنها أطاحت به جزئيا خاصة فى أواخر أيامها . فهذا الحكم كان شموليا مطلقا استطاع تطويع طبقة النبلاء العليا . ولكن من حسناته أنه عمل على استتباب النظام فى داخل البلاد ، كما أنه عمل على تقوية وحدتها، الأمر الذى تمخض عن ازدهار فكرى هام خصوصا فى نهاية القرن السابع عشر وجانب من القرن الثامن عشر .

واستخدم الشوجن وأعوانه كافة صنوف الدهاء لاحاطة الميكادو الذى جردوه من صلاحياته بكافة أنواع المظاهر والابهة فقدسوه لدرجة الألوهية ، وأظهر له الشوجن كل آيات الخضوع فى نفس الوقت الذى جرده من كافة السلطات الدنيوية . وأصبح الشوجن عمدة القصر محتفظا بين يديه بكل الصلاحيات وكافة السلطات .

وكانت فخامة القصر والبلاط الامبراطورى تتعدى الخيال . ففى كل يوم يعد له عشاء فخم فى اثنى عشر جناحا من القصر الامبراطورى ، ثم يختار من بينها الجناح الذى سيتناول فيه العشاء . ويصير تجميع كل هذا الطعام على نفس المائدة الفخمة وتصدح له الموسيقى أثناء هذه الوليمة الكبرى اليومية التى يؤديها أوركسترا ضخم العدد رائع المنظر .

وقد اعتاد الميكادو منذ زمن ضارب فى عمق التاريخ على أن يتزوج اثنتى عشرة امرأة يكون من بينها واحدة هى التى تعتبر زوجته الشرعية . وهى التى يجرى الاعلان عن ابنها الأمير وليا للعهد برغبة والده وليس طبقا للسن .

ونادرا ما يخرج الميكادو من قصره العتيق ، وذلك من أجل الحفاظ على قدسيته ومهابته . ولكن حينما يذهب الميكادو الى كيوتو يحمل على محفة ثمينة من جانب أربعة من كبار السادة النبلاء ، وتصحبه حاشية ضخمة وتسبقه فرقة

من الجيش لكى تفسح له الطريق ولكى تجعل الناس يسجدون بجباههم على الأرض احتراما وإجلالا باعتباره ظل الله على الأرض . ولكنه يظل قابعا خلف الستائر الحريرية الفاخرة .

مواكب الشوجن والميكادو

وكان من المقرر أن يقوم الشوجن كل خمسة سنوات ونصف بموكب للامبراطور . فحين يشرع الشوجن فى موكبه يبدو وكأنه قائد منتصر على رأس جيشه وليس لأنه ذاهب لتأدية واجب الولاء والطاعة لمليكه . وعلى أية حال ، فان أحد أهداف هذه الرحلة هو إحياء روح الشعب باظهار قو الشوجن وعظمته أمامهم .

وحين يقترب موكب الشوجن من قصر الميكادو تكبر حجم الحاشية على طول الطريق ثم حين وصوله تكون حاشيته قد بلغت من الضخامة الحد الذى يجعلهم يضربون الخيام خارج المدينة حيث لا تتسع مئات المنازل التى قدمت لايوائهم ولا تكفيهم . وبعد هذا اللقاء يخرج موكبان للميكادو والشوجن .

ويروى لنا «اميل لابرو» فى مؤلفه القيم (Le Japon Contemporain) أن السفير الهولندى بذل جهدا جبارا للتوجه الى « مياكو » واستطاع بالكاد أن يستأجر منزلا بسعر خيالى تطل نوافذه على ممر الموكبين – الشوجن والميكادو – مجتمعين بعد هذا اللقاء وهو الذى يصف الموكب كالآتى : كانت الشوارع التى مر بها الشوجن مغطاة برمال دقيقة شديدة البياض كما هو حال روما كلما خرج عليها البابا . لكن اليابانيين يضيفون على هذه الرمال نوعا من بودرة التلك مما يجعل المرء يظن أن المدينة مرصوفة بالفضة . وعلى امتداد المنازل تمتد حبال يشكل فيها الجنود سياجا مزدوجا لاحتواء الجماهير الغفيرة الملتهبة الحماس .

ويقول أن الشوارع لا تخلو من الجماهير صباحا ومساء حتى ليصعب على المرء التنفس إلا بشق الأنفس حتى أن باعة الأطعمة لايجدون الوقت للوزن أو القياس فيضطرون لبيع سلعهم حيثما اتفق . وحينما يأتى وقت الغروب تتوافـــد أفواج عديدة من الخدم تتبع إما الشوجن وإما الامبراطور لتفتح المسيرة . فخدم الميكادو يحملون الهدايا المهداة للشوجن مودعة فى صناديق كبيرة لامعة . ثم يأتى بعد ذلك دور سيدات الشرف للبلاط الامبراطورى فى ٤٦ محفة يحمل كلا منها أربعة رجال . والمحفة مكونة من الخشب اللامع وسقفها يخطف البصر ، ثم يأتى بعد ذلك ٢١ كرسى محمول عليها سيدات من طبقة نبيلة لكنها أقل نبلا. وبعد ذلك يأتى دور ٢٧محفة يجلس فى كل منها واحد من ضباط الميكادو ويحيط بها عدد كبير من الخدم المرتدين لباسا أبيض . وكل مجموعة من هذه المجموعات تعلوها مظلة من الحرير الموشى بالذهب .

ثم يأتى بعد ذلك موكب الخيالة مكونا من ٢٤ ضابطا يمتطون الخيول المطهمة ويسير خلف كل خيال ثمانية من الخدم يرتدون أردية بيضاء ناصعة . وبعد هذا الموكب تأتى ثلاث عربات تجرها ثيران سوداء ضخمة مغطاة بأغطية حريرية قرمزية اللون يقود كلا منها أربعة من « السيَّاس » هذه العربات لون فرشها داكن السمرة عليها نقوش ذهبية رائعة التطريز . أما عجلاتها فأطرها من الفضة المطعمة بالذهب. وهذه العربات الثلاث تحمل النسوة المحببات الى قلب الميكادو ، ويعقب هذه العربات الثلاث نساء البلاط فى ٢٣ محفة .

ثم تتعلق الأنظار بعد ذلك كله على عربات الشوجن وأبنائه . وهذه العربات من الفخامة بحيث يصعب التعبير عنها . وكل واحدة من هذه العربات يحرسها ٢٦٠ من الحرس ينتمى أفراده الى أعلى طبقات الساموراى النبلاء . بعد ذلك يأتى دور أخوة الشوجن فى عربات فاخرة يتبعهم ٦٦ أمير تربطهم بالشوجن قرابة الدم . ثم تأتى بعد ذلك مجموعات الجنود .

بعد كل هذه المواكب يأتى موكب الميكادو « نجم الاحتفالات » جالسا فى محفة فى أبهة فائقة تعلوها قبة فى نهايتها ديك من الذهب الصرف كبير الحجم مفرود الجناحين . وبدلا من الحمالين العاديين فان هناك خمسون سيدا نبيلا يرتدون الملابس الطويلة البيضاء معممين بقلنسوات لامعة ويحملون على أكتافهم هذا الكيان المقدس (الميكادو) .

ويعد محفة الامبراطور يأتى ٤٠ حرس شخصى يلبسون القبعات ممسكين باحدى اليدين بمجموعة من الأسلحة المصنوعة من الفضة المذهبة ، وباليد الأخرى مجموعة من القسى . وبعد ذلك تأتى مجموعة من الجنود تقفل الموكب من نهايته .

واذا ما أردنا حصر عدد الأشخاص الذن يكونون حاشية الشوجن لوجدناهم ٧٨٩ من الجنسين ، ثم الجنود العديدين من الخدم الذين يشكلون مقدمة الركب ، وخدم الميكادو الذين لا يقلون بحال عن خدم الشوجن ، ثم خدم ضباط الميكادو وخدم أخوة الشوجن ، وتبلغ هذه الحاشية ٦٠٠٠ فردا .

ويسير الموكب أول المساء فيتدافع سكان المنازل وينزلون جميعا الى الشارع متوجهين الى نفس النقطة ويصير المكان شديد الزحام لدرجة أن بعض الجماهير يصيبها الاختناق ويصاب البعض الآخر بالعرج .

وحينما يصل الشوجن ينزل فى أحد القصور التى يمتلكها فى مياكو . ثم يذهب اليه الامبراطور المقدس ليزوره فى قصره ، ويمكث معه ثلاثة أيام . وأثناء هذا الوقت يقوم الشوجن على خدمته هو وأولاده واخوته مظهرين أقصى درجات التبجيل والاحترام . ويبلغ من زلفى هؤلاء الأمراء أن يقوموا بأنفسهم باعداد طعامه . وهذه ليست بالمهمة السهلة لأن الأمر يقتضى اعداد ١٤٠ طبقا فى كل مأدبة تقام للميكادو.

وعلى المائدة تجلس المحظيات الثلاث الأولى للامبراطور يخدمهن أكبر رجال الشوجن مرتبة . أما أبناء الشوجن فيقدمون للميكادو ثلاثة آلاف كتلة

من كتل الفضة وسيفين لكل منهما مقبض ثقيل من الذهب ، ومائتى لباس ، وثلاثمائة قطعة من أرقى أنواع الحرير واثنى عشر ألف رطل من الحرير الموشى بالذهب وخمسة « فازات » كبرى من الفضة الخالصة مملوءة بالمسك . بالاضافة الى عشرة جياد من أجود الجياد لها سروج موشاة بالذهب لا تقدر بثمن . وكل ذلك كما لو كان الشوجن يعمد الى إلهاء الامبراطور عما سلبه منه من سلطة فيغالى فى تقديم الهدايا وفى التبجيل الشديد المصطنع .

ويلاحظ أن رجال الدايميو ، وهم أيضا من طبقة النبلاء ، ويقعون تحت رحمة الشوجن كانوا متذمرين من تعاظم سلطة الشوجن التى بدأت تطغى على سلطة الميكادو وأخذوا يوعزون الى هذا الأخير باستعادة سلطاته المسلوبة[1] ، وسنرى فيما بعد أنه قامت ثورة استطاعت طرد قوات الشوجن من كيوتو عام ١٨٦٨ . لكننا أردنا اعطاء صورة عن قوة الشوجن بوصف موكبه كما أردنا اعطاء صورة عن الميكادو والتقاليد والمراسم التى تحيط بموكبه وبشخصه المقدس لأننا سنرى عما قليل أن هذا الميكادو سوف يتخلى بمرونة فائقة عن كل هذه التقاليد ويظهر على الناس وعلى الجماهير ، ويفتتح المشروعات فى ظرف وجيز من قيام ثورة الميجى لعام ١٨٦٨ ، وكأن عصا سحرية بدلت الأوضاع فى ظرف بضع سنين .

ويعنينا الآن أن نرى الظروف التى عملت على الاطاحة بنظام الشوجنية العتيد .

---

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain P.P. 86 - 88.

أزمة الشوجنية وانهيار النظام الاقطاعى

رأينا كيف ثبّت النظام الشوجنى أركانه وكيف وضع التوكوجاوا «اياسو» قواعد النظام الاقطاعى وصار للشوجن قصورهم وبلاطهم الخاص أى أصبح هناك بلاطان ، بلاط امبراطورى فى كيوتو وآخر شوجنى فى ايدو[1] . ولكن من حسن حظ اليابان الحديثة أن تعرضت الشوجنية لأزمة شديدة عشية انفتاح اليابان على العالم الخارجى - قبيل ثورة الميجى - فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مر هذا النظام بأزمة هزته من أعماقه نظرا لتوافر عاملين : التحول فى البناء الاجتماعى من ناحية وعدم ملاءمة سياسة الانغلاق أو العزلة من ناحية أخرى ، للظروف السائدة .

١ - أزمة البناء الاجتماعى

يرجع سبب هذه الأزمة الى تطور الرأسمالية نتيجة تزايد النشاط التجارى ، فقد ارتبط تزايد النشاط التجارى داخل اليابان بمراكز تجارية كبرى : فى أوساكا التى أصبحت مركزا ضخما للتوزيع أى السوق التى تتوزع منها المنتجات اليابانية الى شتى بقاع البلاد . فكانت سياسة حكومة الشوجنية لا تريد أن تكون هناك علاقات تجارية أفقية بين الاقطاعيات وبعضها البعض ، فعمدت الى أن يكون لكل رجل من رجال الدايميو مستودع للبيع فى أوساكا تباع فيه منتجات اقطاعيته ويقوم بالتعامل مع تجار هذه المدينة مما جعل للتجار مركزا متعاظما .

أما المركز الثانى التجارى الهام فكان فى مدينة إيدو (Yedo) عاصمة الشوجنية ومعقلها التليد . وكان يسكنها فى مستهل القرن

---

(1) Dunbaugh, E. World history, P. 148.

التاسع عشر ٣٠٠٠ر١ نسمة وصلوا الى نحو ٢ مليون نسمة عام ١٨٥٠ . وكانت ايدو بمثابة المركز الادارى الأكبر . وكان يتمركز فيها من ٣٠٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠٠ شخص ينتمون الى عائلات الساموراى لذلك أصبحت المدينة مركزا هاما للاستهلاك .

والمركز الثالث كان فى مدينة نجازاكى التى رغم أنها تقع فى جزيرة كيوشو إلا أنها تشكل جانبا هاما من ممتلكات الشوجنية . وكانت نجازاكى الميناء الوحيد حيث توجد تجارة محدودة مع الأجانب على وجه الخصوص ، وبذلك تكون مركزا لتوزيع المنتجات المستوردة (كالمنسوجات القطنية ، والصوف المستورد من انجلترا عن طريق الهولنديين وسكر جافا ، وصمغ سيام) .

عموما فقد ظهرت طبقة التجار متعاظمة فى البنيان الاجتماعى فى أواخر عهد الشوجنية ، وتمثلت مجموعات التجار التى استطاعت تكوين ثروة كبيرة فيما يلى : **أولا** : تجار الأرز الذين صاروا يشترون الأرز سواء من رجال الدايميو أم من الشوجن نفسه ، والذى كان يشكل الضريبة العينية على الفلاحين لصالحهم . **وثانيا** : فى مقاولى النقل ، فعدم وجود شبكة للنقل البرى عمل على تطوير نظام للنقل البحرى بين أوساكا ، وايدو من ناحية وبين أوساكا ونجازاكى من ناحية أخرى ، فأنشئت خطوط ملاحية منتظمة وشركات قوية كبرى للملاحة امتلكت احداها – وهى شركة توكومى – فى عام ١٧٢٤ عشرين سفينة تجارية كونها تجار أوساكا . واقتصر نشاطها فى مجال النقل على البضائع الآتية من مؤسسات يمتلكها هؤلاء التجار . وحصلت هذه الشركات من حكومة الشوجنية عام ١٧٨٣ – نظير ضريبة تسدد للحكومة على حق احتكار نقل بعض المواد الغذائية بين أوساكا وايدو .

وثالثا : ظهر فى المجتمع اليابانى تجار العملة ، وكان فى ايدو فى بداية القرن التاسع عشر ٦٤٣ تاجرا تخصصوا فى عمليات تغيير العملة

(وذلك أمر بالغ الأهمية لأن كل واحد من رجال الدايميو كان له الحق فى صك النقود) . وتخصص هؤلاء التجار أيضا فى سداد الديون التجارية وتحويل العملة (ولتجنب نقلها نظموا فيما بينهم عمليات للمقاصة أو قدموا لعملائهم خطابات ضمان) . كذلك قاموا بعمليات البنوك باستلام الودائع والاقراض لبقية التجار أو لرجال الدايميو . وأصبحت نسبة ٧٠٪ من الأنشطة المالية فى أيدى هؤلاء التجار وهذا مكنهم من تجميع رؤوس الأموال الكبيرة .

وسنرى الآن كيف عمل ظهور هذه الطبقة الرأسمالية من التجار على تغيير البنيان الاجتماعى للأمة اليابانية فلقد صار هؤلاء التجار الكبار أكثر ثروة من رجال الدايميو خصوصا مقاولو النقل البحرى ، وبيوت المال . وأصبحت شركة « ميتسوى تاكافوسا » فى مستهل القرن التاسع عشر قوة مالية كبرى .

هؤلاء التجار أقرضوا لرجال الدايميو ورجال الساموراى مبالغ كبيرة. وكانت هذه القروض ضرورية لهم ، لأن رجال الدايميو لا يتسلمون ضريبة الأرز هذه إلا مرة واحدة فى السنة ، كما أن رجال الساموراى لا يتسلمون مخصصاتهم من الضريبة هم أيضا إلا ثلاث مرات فى العام . لذلك تنامى نفوذ التجار فى الحياة اليومية ، وحتى فى الحياة الريفية لأنهم صاروا يوظفون أموالهم فى رهونات عقارية تضع تحت رحمتهم المستغلين الصغار . ومع ذلك ظلوا – نظريا – فى أدنى السلم الاجتماعى ، وشعروا باحتقار الشعب . لذلك لم يكن مثيرا للدهشة أن يلجأ جانب منهم لاكتساب المكانة الأدبية التى تناسب قوتهم فى المجتمع والعمل على تغيير البنيان الاجتماعى لصالحهم .

ومن جهة أخرى نجد أن الساموراى كانوا متذمرين . فهذه الطبقة العسكرية أصبحت عاطلة حيث ساد السلام الداخلى منذ نحو قرنين ،

فوجدوا أنفسهم فى وضع مالى صعب . ولجأ رجال الساموراى - لقاء بعض المبالغ النقدية الى تبنّى بعض أبناء التجار ليضفوا عليهم صفة «النبل» . بل أن بعضهم تركوا عشيرتهم ، ودخلوا فى المعترك التجارى حينما وجدوه أجدى لهم . لكن الجانب الأكبر منهم صاروا فى حالة من الاحباط وجأروا بالشكوى من هذا الازدهار الذى صادفته طبقة التجار.

وحدث فى الفترة ما بين ١٨٣٢ ، ١٨٣٧ ، ظهور مؤشرات تدل على أن سكان المدن الرئيسية يعانون من ارتفاع أسعار الأرز نتيجة سلسلة من المحصولات السيئة حتى شعرت بعض الفئات بالمجاعة ، وظهرت فورات ضد هؤلاء التجار الأغنياء . وفى فبراير عام ١٨٣٧ أسفرت هذه الاضطرابات فى أوساكا عن تمرد هاجم فيه المتظاهرون فرع شركة ميتسوى هناك .

هنا يمكن القول بوجود صراع كامن بين السكان المدنيين وهؤلاء التجار الأغنياء ، وبين الطبقة العسكرية المتميزة والرأسمالية التجارية الصاعدة رغم وجود بعض الروابط الوثيقة عن طريق التبنى بين هؤلاء التجار والعائلات العسكرية النبيلة . فماذا كان رد فعل حكومة الشوجنية؟ إزاء هذا الوضع حاول أحد أعوان الشوجن « تاداكونى » فى الفترة من ١٨٣٩ - ١٨٤٢ إجراء سلسلة من الاصلاحات الجذرية من أمثال تحريم صنع وبيع بعض السلع الكمالية . وهذه كانت اجراءات تهدف الى تعديل النظام الاقتصادى . وعمدت الحكومة الى إلغاء مؤسسة مقاولى النقل «توكومى» التى مارست وضعا شبه احتكارى فى ايدو ، ثم مدت نطاق هذا الاجراء الى كافة قطاعات تجارة الجملة لكى تقيم علاقات حرة بين المنتجين والمستهلكين . ثم أخيرا عمدت الحكومة فى عام ١٨٤٢ الى إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لروابط الحرفيين وأعادت الحرية الى المشروعات .

ولكى تتمكن حكومة الشوجنية من تغطية العجز فى الميزانية قررت فى عام ١٨٤٣ انشاء قرض اجبارى للاسهام من جانب التجار الأثرياء فى أوساكا والمدن الكبرى الأخرى لتغطية العجز . وفى نفس العام قررت الحكومة الامتناع عن دفع فائدة الديون التى تعاقدت فيها مع تجار فودا شاشى (Fudashashi) فهدد هؤلاء بتصفية أنشطتهم .

لقد كان هدف الشوجنية هو كسر نظام الاحتكار وكسر هذه القوة التى اكتسبتها فئة كبار التجار ، وأضطر « تاداكونى » الى ترك منصبه عام ١٨٤٣ للاعتراضات والاحتجاجات التى قامت ضد سياسته، وانهارت كل خططه . وكان هذا انتصارا لطبقة التجار زاد من سطوتهم ونفوذهم على حساب الطبقة العسكرية الأرستقراطية[١] .

وعموما فان نظام التوكوجاوا الاقطاعى صار يجابه ضغوطا متزايدة منذ ظهور الأوربيين لأول مرة فى اليابان . فقد صار رجال الساموراى العتاة أكثر استئناسا ، ودخلوا فى النظام البيروقراطى ، وحل بهم الفقر. وكانوا من الناحية النظرية ذوى حسب وشرف ، ولكنهم جرى فصلهم عن الأرض مصدر رزقهم الأعظم حتى ذلك الحين ، كما أن أصولهم وفنونهم قد تبخرت فى خضم الحياة التجارية الجديدة فى مدينة ايدو . أما التجار فعلى النقيض من ذلك وجدوا أنهم يمكن أن تزدهر ثرواتهم فى ظل مثل هذا النظام وكان النظام بكامله فى سبيله الى التبدل السريع تحت ضربات المد التجارى الجديد[٢] .

---

(1) Renouvin, P. op. cit P. 9.

(2) Imperial Japan, (1800 - 1945) The Japan Reader I Pentheon Books PP. 13 , 14.

مواصلة سياسة العزلة

فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه أعراض الأزمة فى البنيان الاجتماعى الداخلى ، طرحت سياسة العزلة – التى استمرت أكثر من قرنين كاملين – نفسها فيما لو صار من المقبول الاستمرار فيها . ويرجع طرح هذه المسألة الى عاملين : أن الحضارة الغربية فى مظهريها ، العلمى والفنى بدأت تتغلغل فى اليابان عن طريق النافذة الضيقة المفتوحة والمتمثلة فى ميناء نجازاكى التى أشرنا أنه تخصص فى تلقى البضائع المستوردة . فقد تكونت طبقة من اليابانيين أعجبت بهذه الحضارة أيما اعجاب ، واعتقدت فى يقين أن صالح اليابان يكمن فى الانفتاح عليها والأخذ بأسبابها .

أما العامل الثانى ، فهو أن الدول الأوروبية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة بدأت تباشر ضغطا متزايدا على اليابان لايجاد علاقات تجارية منتظمة مع الخارج وسوف نتناول الآن هذين العاملين بشئ من التفصيل :

(أ) بالنسبة للضغوط الداخلية :

هذه الضغوط لكسر العزلة ترتبط بظهور مؤلفات أجنبية تضمنت أفكارا محددة عن أشكال الحضارة الغربية ، من ذلك أنه فى عام ١٧٢٠ التمس أحد المقيمين فى نجازاكى من حكومة شوجنية التوكوجاوا الترخيص بتعلم اللغة الهولندية التى سوف يدرسها له بعض الوكلاء التجاريين الهولنديين المرخص لهم بالاقامة للتزود فى نجازاكى واستجابت الشوجنية لطلبه .

ورويدا ، رويدا تشكلت نواة محدودة من اليابانيين فى القرن الثامن عشر الذين تعلموا قراءة اللغة الهولندية . وهؤلاء اليابانيون نشروا ترجماتهم للمؤلفات الهولندية ، وخاصة المؤلفات المتخصصة فى الجراحة ، والتشريح ،

والفلك ، والرياضيات ، والطبيعة ، والزراعة ، وعلم الحيوان ، ومن ثم فى كتب علمية أو تكنولوجية .

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر بدأ هؤلاء اليابانيون أنفسهم بترجمة بعض المؤلفات المتعلقة بالعلوم العسكرية . ولم نجد كتبا أو مؤلفات فى علم التاريخ إلا فى عام ١٨٧٤ ، وكذا فى جغرافية أوروبا .

هذا التغلغل السلمى للمؤلفات الأجنبية تزايد معدله حتى أن الشوجنية قررت عام ١٨١٠ إنشاء مكتب يتخصص فى شئون الترجمة. وقد ضم هذا المكتب مجموعتين : واحدة منها فى نجازاكى ، حيث درست اللغة الهولندية من الناحية العملية وللاستخدامات التجارية ، أما الأخرى فكانت فى « ايدو » وحيث التراجم ذات الصبغة العلمية . ومنذ تلك اللحظة تزايد عدد اليابانيين الذين أقبلوا على تعلم اللغة الهولندية بسرعة مذهلة ، ثم بدأ بعضهم فى تعلم الانجليزية أيضا . وكان من بين الطلبة اليابانيين الذيم تتلمذوا فى مكتب الترجمة الكثيرون ممن لعبوا بعد عام ١٨٥٤ دورا هاما فى التحول الذى شهدته اليابان .

(ب) بالنسبة للضغوط الخارجية

كانت سياسة العزلة حتى قبل حلول عام ١٨٥٤ هدفا للتهديدات الروسية ، والانجليزية والأمريكية ، وحتى التهديدات الفرنسية من أجل الحصول على حق التجارة فى الموانئ اليابانية . فكانت هناك محاولات انجليزية لفك هذه العزلة فى الفترة ١٧٩٦ - ١٧٩٧ ، ثم فى الفترة من ١٨٠٨ - ١٨٢٤ . ودخلت بعض السفن فى أحد الموانئ اليابانية بحجة التزود بالغذاء . على أنه كانت هناك تهديدات روسية خصوصا ابتداء

مـــن ١٨٠٥ – ١٨٠٦ . وفى البداية اتخذت الشوجنية موقف المقاومة المطلقـــة .

وفى عام ١٨٢٥ صدرت أوامر الشوجنية باطلاق النار على أية سفينة أجنبية (بخلاف السفن الهولندية المصرح لها بالرسو فى نجازاكى) تحاول الاقتراب من الشواطئ اليابانية . ولكن فى عام ١٨٤٢ سمحت الشوجنية بتزويد السفن الأجنبية بالوقود والغذاء شريطة ألا ينزل أى فرد من تلك السفن الى الأراضى اليابانية .

لكن الضغط الخارجي على اليابان تصاعدت حدته ابتداء من انفتاح الصين أى بداية من عام ١٨٤٢ ، فقد وجه ملك الهولنديين خطابا الى الشوجن قال فيه أن اليابان صارت فى وضع خطير ، وعليها أن تتخلى عن سياسة الانغلاق . وفى عام ١٨٤٦ قدمت بعض السفن الحربية الفرنسية والانجليزية فى زيارة لأرخبيل ريوكيو . وفى حين رفضت الشوجنية الاقتراح الهولندى ، فانها استجابت للضغط الفرنسي – الانجليزى ، وقررت فى مايو ١٨٤٦ فتح جزر ريوكيو للتجارة الأجنبية . وهذا الموقف المتردد من جانب الشوجنية أملاه الشعور بالضعف العسكرى لدى اليابانيين وقدم رئيس الدفاعات الساحلية لميناء نجازاكى تقريرا فى عام ١٨٤٢ ورد فيه أنه من المستحيل التصدى لتدخل السفن الحربية الأجنبية .

وأسقط فى يد الشوجنية ، واضطربت أحوالها فقد وجدت نفسها فى مشكلات اقتصادية واجتماعية ، صحيح أنها لم تكن خطيرة تكفى للاطاحة بنظامهم ، لكنها هددت مستقبلهم . فكان عليهم أن يعترفوا بأن نظام العزلة الذى فرضوه على البلاد لم يقف حائلا أمام هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما أجل حدوثها فقط . ومن جهة أخرى أصبحت هذه تناضل ضد تهديد خارجي أيضا تعرف جيدا أنها لا تقدر على مقاومته . فاذا امتنعت

عن التفاوض فان ذلك يرجع لأنها تعمل حسابا للحالة المعنوية للنبلاء العسكريين (رجال الدايميو) الذين ظل غالبيتهم يعادون كل أنواع التغيير فى نظام العلاقات مع الخارج . هذه الأزمة الكامنة سوف يعمل على تفجيرها فى عام ١٨٥٣ المبادرة الأمريكية لإرغام اليابان على الانفتاح .

٥ - الاحتكاك الأمريكى الأول مع اليابان

تلك كانت حالة اليابان عام ١٨٥٣ حين بعثت الولايات المتحدة بقوة بحرية قوامها عشر سفن (سوداء اللون) بقيادة الكومودور ماثيو بيرى (Perry) . وكان الكومودور يحمل معه خطابا من الرئيس الأمريكى فيلمور موجها للامبراطور يطلب منه اقامة تبادل تجارى وقنصلى بين البلدين . وتوجه الكومودور مباشرة الى مقر الشوجنية فى خليج ايدو فى صيف عام ١٨٥٣ وسلم بيرى الخطاب ووعد بالعودة فى العام التالى لتلقى الرد .

وكانت الزيارة مقتضبة مفعمة بالاحترام . ولكن اليابانيين لم يخطئوا مغزى التهديد الذى شكلته هذه القوة البحرية . ولما عاد بيرى فى عام ١٨٥٤ تمكن من الحصول عى معاهدة مع الشوجنية تلزمهم بايجاد تلك العلاقات المطلوبة وتعيين قنصل أمريكى وأطلق على هذه المعاهدة الأولى اسم معاهدة كاناجاوا (Kanagawa) .

ومن جهة أخرى فقد أسفر ذلك عن غضبة شعبية ضد شوجنية التوكوجاوا التى سمح تخلفها - فى رأى الشعب - وعدم كفاءتها بهذا التهديد الأجنبى .

ولقد تزعم التعبير عن هذه الفورة عدد من «الثوار» من رجال الساموراى العسكريين القادمين من المقاطعات الغربية لليابان أن من مقاطعات ساتسوما

(Satsuma) وشوشو (Choshou) ، وتوزا (Tosa) وكان هؤلاء الرجال فى موقف قوى يسمح لهم بالتدخل فى السياسة القومية للبلاد كما كانوا على ولاء شديد للامبراطور . وكان هدفهم الاطاحة بهذه الشوجنية (الباكوفو) التى تقف حائلا بينهم وبين تحقيق أحلامهم لتشكيل حكومة وطنية تحت ظل التاج الامبراطورى .

وفى نوفمبر ١٨٦٧ تنازل آخر شوجن فى سلسلة شوجنية التوكوجاوا « كيكى (Keiki) - تنازلا تطوعيا عن منصبه رافضا تعيين أى خلف له وذكر فى خطاب استقالته ما يلى :

« ... والآن ، وقد أصبحت العلاقات الخارجية تتم بصفة يومية ، وبطريقة أكثر تعقيدا ، لذلك فانه ما لم يتم توجيه الحكومة من جانب سلطة واحدة مركزية ، فان أساس الدولة سوف ينهار . فاذا تم تغيير النظام القديم وتم تأكيد السلطة الادارية للبلاط الامبراطورى ، واذا ما تمت ادارة المناقشات القومية على نطاق واسع ، وتم ضمان القرار الامبراطورى ، واذا تم دعم الامبراطور بجهود الشعب بأسره ، فان الامبراطورية اليابانية سوف تكون حينئذ قادرة على الحفاظ على مكانتها وكرامتها بين أمم الأرض .... واننى لأعتقد أن أسمى واجباتى هو تحقيق هذا المثل عن طريق التخلى كلية عن حكمى لهذه الأراضى[١] .

ومن العجيب أن هذا التصرف المرن من جانب التوكوجاوا كيكى قد فاجأ البلاط الامبراطورى الذى وجد نفسه مضطرا لاصدار أوامره لهذا الشوجن بالاستمرار فى مهام منصبه لحكم البلاد فى ذلك الظرف . وانتهى الأمر فى أواخر ديسمبر بأن يسعى الامبراطور على الفور لتسلم مهام المنصب التنفيذى الذى كان يتولاه الشوجن الى جانب سلطاته الروحية كامبراطور للبلاد .

---

(1) Mason, R, & Caiger, J., A History of Japan. P. 215.

ووصلت الأمور الى منتهاها صبيحة يوم ٣ يناير ١٨٦٨ حينما تصدى ايواكورا تومومى ، وهو أحد المتشددين للقصر لاعداد بيان يعلن فيه اعادة السلطات للامبراطور وإن يجرى قراءة هذا البيان من جانب الامبراطور نفسه ، وقبلت استقالة الشوجن كيكى للمرة الثانية فى غيابه، وتم الغاء صلاحيات الشوجنية هكذا بيسر وسهولة دون اراقة للدماء .

وحقيقة الأمر ، أنه على الرغم من أن كيكى تقدم باستقالته طواعية، إلا أن أتباعه لم يتنازلوا بنفس السهولة خاصة فى المناطق الشمالية من البلاد . وحدثت قلاقل من يناير ١٨٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ . ولكن رغم ذلك قامت الحكومة الجديدة . وكان أول عمل لها نقل الامبراطور الى ايدو (طوكيو) ومعناها « العاصمة الشرقية » . وبذلك يكون التغيير قد تم من خلال النظام القائم ، وفى ظل العادات والتقاليد السائدة ، ولم يفرض من خارج النظام . لذلك فان ذلك التحول لم يكن شبيها بالغزو النورماندى مثلا ، ولا هو شبيه بالثورة الفرنسية .

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن أنصار التغيير سواء قبل ١٨٦٨ أو بعده جاءوا من طبقة الساموراى ، سواء من الفئة الوسطى داخل هذه الطبقة أم من الفئة الدنيا من ذات الطبقة ، ومعهم طبقة التجار المساعدة التى صاهرت الساموراى كسبا للجاه بعد أن توافرت لديهم رءوس أموال متراكمة . واندمجت الطبقتان فى « أوليجاركية » ضيقة العدد بالنسبة لبقية الشعب . وكانت الغالبية العظمى من اليابانيين أى نحو ٩٠٪ من السكان لا شأن لها بالسياسات القومية فى تلك المرحلة – لا فى مرحلة التخطيط ، ولا حتى فى مرحلة التطبيق . ومن الأمور التى تستدعى الدهشة أن القصر الامبراطورى فى كيوتو ، فى ظل والد الامبراطور ميجى . وهو «كومى» (١٨٣١ – ١٨٦٦) لم يكن يفكر فى قليل أو كثير فى استعادة السلطة من الشوجنية ، ولم يدبر هذا الأمر ضد الشوجنية سوى حفنة قليلة من رجال القصر .

وقد يصير السؤال عن الدافع لاعادة السلطة الى القصر بعد هذه المدة الطويلة من حكم الشوجنية . الواقع أن نقل السلطة لم يتم نتيجة تحرك ثورى تلقائى لمساندة البيت الملكى ، ولا هو نتيجة شعور مضاد تجاه الشوجنية كمؤسسة عسكرية فى المقام الأول . وإنما القوة الدافعة الرئيسية لذلك قبل عام ١٨٦٨ كانت كراهية الأجانب التى شعر بها أولا عدد من رجال الساموراى. وكان شعارهم الذى رفعوه « قدسوا الامبراطور واطردوا البرابرة » . وهذه الحركة كان سببها المعاهدات « غير المتكافئة » مما جعل الشوجنية تقع تحت ضغط متزايد لعدم قدرتها على الوقوف فى مواجهة الأجانب فى نفس الوقت الذى ضربت فيه ستارا من العزلة على الشعب اليابانى ، وحرمته من أسباب اللحاق بركب التطور . فما قصة هذه المعاهدات غير المتكافئة ؟

كنا قد أشرنا فى هذا الفصل الى أول المعاهدات التى نتجت عن الاحتكاك الأول مع الأمريكيين عقب زيارة الكوموبور بيرى عام ١٨٥٣ وهى معاهدة كاناجاوا التى كانت معاهدة مبسطة اذ إقتصرت على معالجة بعض المشكلات الصغيرة الخاصة بأحوال غرق السفن وتزويد السفن الأمريكية فى ميناءى هاكودات وشيمودا وتعيين قنصل أمريكى فى شيمودا .

غير أن الأمر لم يقتصر على هذه المعاهدة . ففى عام ١٨٥٨ تم إبرام معاهدة صداقة وتبادل تجارى وبحرى بين البلدين ، بعد مفاوضات مضنية بين أول قنصل أمريكى فى اليابان وهو تاونسند والمسئولين فى الشوجنية تضمنت شروطا مجحفة غير متكافئة بالنسبة لليابان حدّت من قدرة اليابان على فرض ضرائب على الواردات والصادرات وانتقصت من السيادة اليابانية بالزام اليابان بتطبيق قوانين الأجانب فى أراضيهم . ومما أحكم القيد أيضا أنه تم إبرام معاهدات تعطى حقوقا وامتيازات مماثلة مع كل من هولندا وبقية الدول الأوروبية الأخرى التى لها مصالح فى المنطقة . وسيطرت فكرة التخلص من وطأة هذه المعاهدات على فكر رجال الميجى فترة طويلة من الزمن كما سنرى فى الفصل القادم .

الفصل الثالث

عصـــــر الميجـــى

(١٨٦٨ - ١٩١٢)

الفصل الثالث

عصـــــــر الميچـــى

(١٨٦٨ - ١٩١٢)

لقد تم ارساء قواعد الدولة الحديثة فى عصر الميچى (Meiji) والمقصود بالميچـــى (الاستنـــارة) وكثـــيرا ما كان يطلـق علـــى حكـم الامبراطـــور « ميتسو - هيتو » حـكم الميجى أى الحكم المستنير . وكان هذا الامبراطور الشاب متفتحا ذكيا . وكان يتمتع منذ نعومة أظفاره بقدرات ادارية وتنظيمية غير عادية . أما النطاق الزمنى لعصر الميچى فهو نحو خمسة وأربعـــين ســـنة « تبدأ من عام ١٨٦٨ باعتبار أن هذا العام هـــو الذى أعلــن فيـــه الامبراطـــور « قَسَمـه » المشـهور الذى أطـلق عليـه القسم الامـبراطـورى ، أو العـهـد الامبراطورى والذى أسس الدولة الحديثة فى نقاط خمسة مشهورة تم تطبيقها بعناية وفهم شديدين من جانب فتية من الساموراى آزرتهم ماليا فئة التجار وانطلقت هذه البراعم الشابة المتوثبة فى انطلاقة قوية بوأت اليابان فى هذه الفترة التى تنتهى فى ١٩١٢ مـكانة مرموقة على الصعيدين الاقتصادى والتكنولوچى .

أولا - العهد الامبراطورى ١٨٦٨ :

ولد الميـكادو ميتسو - هيتو - الذى بدأ عهد الميچى - فى ٣ نوفمبر ١٨٥٢ بعـــد وفـــاة والـــده « كومى - تينـــو » وأعلن العـهـد الامبراطورى فى أبريل ١٨٦٨ ، ففى مارس ١٨٦٨ قامت الحكومة الجديدة بعد استقالة آخر شـوجن فى أسرة التوكوجاوا . ووجهت الحـكومة دعوى الى حـكام كل المقاطعات لتشكيل جمعية استشارية . وفى أبريل أصدرت الحكومة باسم الامبراطور ما سمى بالقسم الامبراطورى مـكونا من خمسة نقاط تطرح

الفلسفة الجديدة لحكومة النهضة . وقد اتسم القسم بالعمومية والايجاز ، بل ان الغموض كان يكتنف صياغته المقتضبة ، وهذه الوثيقة الهامة التى طرح مسودتها على الامبراطور كل من يورى ، وفوكيوكا (وكلاهما شديد التأثر بالفكر السياسى الغربى) كانت تشدد على النقاط الآتية :

١ - « أن يجرى دعوة جمعية عامة كبيرة العدد للاجتماع وأن تتخذ كافة القرارات عن طريق المناقشة الجماهيرية الواسعة » .

٢ - « أن يكون لهؤلاء الذين فى مستوى أعلى ، وأولئك الذين فى مستوى أدنى (الحكام والمحكومين) نفس الحقوق فى ابداء الرأى، وأن تدار الأمور فى قوة وحسم » .

٣ - « أن عامة الشعب لا يقلون عن المسئولين المدنيين أو العسكريين . ومن ثم يسمح لكل منهم بأن يحقق أمانيه حتى لا يكون هناك شعور بعدم القناعة » .

٤ - « يجب التخلى عن كافة التقاليد والعادات البالية فى الماضى التى سوف يتم الغاؤها لصالح الممارسات الحديثة المشتقة من الغرب(١) » .

٥ - « أنه سوف يجرى العمل على جمع المعارف من شتى أنحاء العالم أجمع ، وعلى هذا النحو سوف تترسخ الامبراطورية على أسس متينة(٢) » .

---

(1) Whitney J., Japan from Pre-hisory to modern Times, P. 274.

(2) Morton, W. Japan, Its history and culture P. 151.

وبعد انقضاء شهرين تقدمت الحكومة الجديدة نحو أول تجربة دستورية ونظام ادارى حديث . وكان أول دستور للبلاد عبارة عن خليط غريب من أشكال الديموقراطية التقليدية والأفكار الغربية الحديثة للتمثيل وفصل السلطات . وفى ظل هذا الدستور تكونت حكومة مركزية خولت كافة الصلاحيات الادارية . وقد قسمت أنشطة الحكومة الى سبعة أجهزة كالتالى : جهاز تشريعى ويتكون من مجلسين : المجلس الأعلى لمسئولى الحكومة ، والمجلس الأدنى عبارة عن جمعية تضم ممثلى المقاطعات . أما الأجهزة الأخرى فكانت عبارة عن الأجهزة التنفيذية ، وحكومة تتولى ادارة شئون « الشنتو » ، والمالية ، والحربية ، والشئون الخارجية ، والشئون المدنية كما تم اقامة ادارة للعدل فى مجهود يرمى لاستكمال فصل السلطات .

وينبغى ألا ننسى أن اليابان كانت لتوها تنتقل من النظام شبه الاقطاعى : لذلك فهذه محاولة لتقليد النظام الأوروبى فى الحكم . ذلك أنه سرعان ما تمت مراجعة البنيان الحكومى فى أغسطس ١٨٦٩ لإحكام السيطرة الادارية للحكومة من جديد والتخلى عن فكرة فصل السلطات . فتم إلحاق ادارة شئون الشنتو بمجلس الدولة . وأبقيت الحكومة على الجمعية التشريعية التى تضم ممثلى المقاطعات (وان كانت لم تجتمع سوى مرة واحدة) أما الأداء التنفيذى الأساسى للحكومة فقد تبلور فيما سمى بمجلس المستشارين (Council of Advisers) ، بالاضافة الى ستة وزارات (سرعان ما صارت ثمانية) : للشئون المدنية، والمالية ، والأشغال العامة ، والتعليم ، والحربية ، والخارجية ، وشئون القصر ، والعدل .

ويلاحظ أن غالبية أعضاء الحكومة القدامى الذين أصبحوا رموزا تم إزاحتهم وأصبح القادة الفعليون الذين تزعموا عصر النهضة أعضاء فى «مجلس المستشارين» أو فى الوزارات المختلفة ، وأصبحت هناك «أوليجاركية»

حاكمة محدودة العدد تتجه لأخذ شكلها النهائى لحكم البلاد . وهذه الأوليجاركية تتكون مما لا يزيد على نحو عشرين شخصية ينتمون أساسا وبشكل متساو تقريبا الى مجلس البلاط الامبراطورى ومن رجال المقاطعات الأربعة الرئيسية : ساتسوما ، وشوشو ، ودوزا ، وهيزن . مع ذلك فقد كان وراء هذه الأوليجاركية فى مراتب تالية وفرة متميزة من الزعامات الثانوية من مقاطعتى ساتسوما وشوشو على وجه أخص .

المهم أنه بحلول عام ١٨٦٩ قام رجال الدايميو (أمراء الاقطاع) برد اقطاعياتهم الى القصر . ولكنهم ظلوا فى أماكنهم بصفة حكام لهذه الاقطاعيات التى أصبحت مقاطعات ، وهذه درجة من المرونة فى الاستجابة للمتغيرات تنفرد بها اليابان . فقد تحولوا الى حكام يتلقون مرتبات تعادل نصف ما كانت تغلها ممتلكاتهم السابقة . أى أن ممتلكاتهم الاقطاعية حلت محلها أقسام ادارية تم تعيين على رأس كل منها موظف حكومى يتقاضى راتبا فى ظل حكومة مركزية عاصمتها طوكيو .

وخلال بضعة شهور فقط تم اعادة تقسيم المقاطعات الى ٧٢ محافظة . ثم فى عام ١٨٧٣ ، ولدى انشاء وزارة للحكم المحلى تم اختيار هؤلاء المحافظين فى طوكيو (وكان غالبيتهم ينتمون الى ساتسوما وشوشو) وأصبح الحكم المحلى تحت السيطرة الكاملة للحكومة المركزية[1] .

ثانيا - النهضة التعليمية :

حقيقة الأمر أن أسرع بند من بنود العهد الامبراطورى فى التنفيذ كان البند الخامس وهو « جمع المعارف من شتى بقاع العالم » . فقد

---

(1) Whitney, J. Ibid P. 276.

لقى ذلك استجابة واستعدادا فطريا لدى الشعب اليابانى وانقسم الجهد التعليمى الى قسمين ، قسم يتعلق بنشر التعليم داخل البلاد وتطوير نظمه . والقسم الآخر يتعلق بارسال البعثات الى الخارج لنقل أحدث ما وصلت اليه نظمه وآخر ما استحدث من ابتكارات علمية وتكنولوچية .

(أ) الجهد التعليمى فى الداخل :

حينما حل عام ١٨٦٨ لم يكن هناك إلا قلة قليلة من اليابانيين ممن لا يعرفون القراءة والكتابة . ومنذ ذلك التاريخ حدثت طفرة غير عادية أيضا فى التعليم العام . ففى ٣١ ديسمبر ١٨٩٧ أى بعد انقضاء ثلاثين عاما تقريبا على نهضة الميچى كان فى اليابان ٢٢ مدرسة كبرى تابعة للدولة بها ٩١٣ مدرسا يدرسون لنحو ١٠ر٨٠٠ تلميذا ، الى جانب ٢٦ر٧٥٤ مدرسة حكومية متوسطة يدرس فيها ٨١ر٦٠٠ مدرسا وتضم ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ تلميذا . وفى نفس الوقت كانت هناك ١٦٧٠ مدرسة خاصة أقامها الأهالى يدرس فيها ٥٣٠٠ مدرسا وينخرط فيها ١٥٢ر٠٠٠ تلميذا .

على أن إجمالى عدد المدارس وصل الى ٢٨ر٤٥٠ مدرسة يبلغ عدد هيئة التدريس فيها ٨٧ر٨٥٠ مدرسا تلقن العلم الى ٤ر١٦٨ر٧٠٠ تلميذا فى عام ١٨٩٧ . فبمجرد قيام نهضة الميچى أسرعت الحكومة فى اقامة المدارس الابتدائية على اتساع رقعة اليابان وجعلت التعليم فيها إجباريا(١) .

أى أن هذه الدولة ما أن قامت بثورتها لعام ١٨٦٨ إلا وكان فى حوزتها كافة المؤسسات التعليمية اللازمة لتنمية ودفع عجلة الطاقات الثقافية والفكرية الكامنة فى الشعب اليابانى ليعبر بسلامة ومقدرة الى

---

(1) Labroue, E. Le Japan Contemporain, PP. 143, 149.

العصر الحديث ويكون على استعداد لتلقى ما تأتى له به البعثات الدراسية فى الخارج .

ففى بداية عام ١٨٧٢ أعلنت الحكومة اليابانية اقامة نظام موحد لكافة التلاميذ . وثارت صعوبات ادارية فى أول الأمر ما لبثت الحكومة أن ذللتها وساعد فى ذلك حب الشعب الأصيل للتعليم ، وفى عام ١٩١٠ اندرج كافة التلاميذ من كلا الجنسين فى طول البلاد وعرضها فى المدارس المشتركة بين سن السادسة والثانية عشرة . على أن هذا الانجاز استغرق تنفيذه أربعين عاما . ولم يكن له من جهة أخرى أى نظير فى كافة أرجاء القارة الآسيوية وإنما كان يناظر ويواكب ما يتم فى أكثر المجتمعات الأوروبية تقدما .

وقدمت وزارة التعليم تسهيلات جمة لمزيد من التعليم فى المدارس المتوسطة (١٢ – ١٧ عاما) ، والدراسة العليا (١٨ – ٢٠ عاما) . وأقيمت الجامعات فى خمسة مراكز فى سابورو (هوكايدو) ، وسنداى (توهوكو) وطوكيو ، وكيوتو ، وفوكوكا (كيوشو) . ولم يكن التعليم فيما أعلى من المرحلة الابتدائية إجباريا .

وفى عام ١٩١٠ قرب نهاية عصر الميجى كان الموقف التعليمى كما يلى(١):

عدد الطلبة المدرجين فى التعليم الابتدائى	٦٫٣٣٥و٢٦١
عدد الطلبة المدرجين فى التعليم المتوسط	٢١٩٫٢٠٣
عدد الطلبة المدرجين فى التعليم الثانوى	٦٦٫٣٠٠
عدد الطلبة المدرجين فى الجامعات	٧٫٢٣٩
ويكون المجموع	٦٫٦٢٨٫٠٠٣

(1) Mason, R & Caiser J., A history of Japan PP 253, 254.

وتم انشاء جامعتين ، واحدة فى طوكيو والأخرى فى كيوتو بهدف «نشر التعليم والدراسة المعمقة للعلوم والفنون الأكثر أهمية للدولة» . وكان على رأس كل جامعة رئيس ومجلس مكون من عمداء الكليات وأساتذة لكل كلية . وضمت جامعة طوكيو كليات الحقوق والطب والهندسة المدنية والآداب والعلوم الزراعية وكانت مدة الدراسة ثلاث بوجه عام . وضمت جامعة طوكيو خمس كليات فقط . وفوق ذلك بادرت اليابان باقامة الأكاديمية اليابانية التى ضمت ٤٠ عضوا منها ١٥ يعينهم الامبراطور بنفسه ، وخمسة وعشرون عضوا بالاختيار .

(ب) البعثات العلمية والفنية :

ارتبطت عملية ارسال البعثات للخارج – تنفيذا للعهد الامبراطورى – بنقل المعرفة لليابان بعملية التحديث بالعملية التعليمية ككل . لكن عملية « التحديث » بدأت فى فترة مبكرة ، فبمجرد أن فتحت اليابان أبوابها – حتى قبيل عصر الميجى – لم يكن هناك أدنى تردد من جانب اليابان فى أن ترسل رجالها المتشوقين لنقل المعرفة الى الخارج . فقد قام الشوجن عام ١٨٦٠ بارسال بعثة مكونة من ٨٠ ساموراى الى الولايات المتحدة من أجل التصديق على المعاهدة التجارية التى أبرمت عام ١٨٥٨ كما أسلفنا .

هذا الفريق سافر على ظهر الباخرة كانرين مارو (Kanrin Maru) وهى سفينة حربية هولندية قطعت المسافة الى سان فرانسسكو وعادت وعليها قبطان يابانى وطاقم بحارة يابانيين لأول مرة . وكان أحد ركاب هذه الباخرة شخصية يابانية مشهورة هى فوكوزاوا يوكيشى (Fukuzawa Yukichi) برز بعد ذلك كواحد من أشد دعاة «التحديث» تحمسا فى بلاده . ولم يقتصر الأمر على هذه البعثة ، وإنما أرسلت الشوجنية سفارة ثانية سافرت الى كل من انجلترا وهولندا ، وفرنسا فى عامى ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ .

وفى عام ١٨٦٣ أرسلت مقاطعة شوشو خمسة من خيرة رجالها سرا من طبقة الساموراى أيضا الى انجلترا . وكانت هذه المجموعة تضم إيتو

هيروبومى وإينو كاورو . ثم أنبرت مقاطعة ساتسوما هى الأخرى عام ١٨٦٥ لارسال ١٩ من رجالها للخارج . وكان من أبرز رجالها تيراشيما وجوداى تومواتسو . وعادت كل هذه البعثات لتشجع إنشاء نظام حديث للجيش والتسليح وبناء السفن ومدارس اللغات والمدارس العسكرية .

لكنه لما حل عصر النهضة زاد وقع إرسال هذه البعثات ولعل أبرز هذه البعثات الرسمية وأبعدها أثرا هى بعثة إيواكورا (Iwakura) التى استمرت فى الخارج سنتين كاملتين (١٨٧٢ - ١٨٧٣) حين سافرت وعلى رأسها ايواكورا ، وأوكوبو ، وكيدو ، وايتو ومعهم أكثر من أربعين قائدا من أشهر رجالات الحكومة ، وذهب هؤلاء الى الولايات المتحدة وأوروبا تحت دعوى أنهم يريدون تعديل المعاهدات غير المتكافئة التى أبرمت بين اليابان ودول الغرب فى عام ١٨٥٨ .

هذه البعثة الهامة التى أطلق عليها اسم « بعثة ايواكورا » قدمت لدى عودتها للبلاد تقريرا طويلا تؤكد فيه دون مواربة تخلف اليابان عن ركب الحضارة وحاجتها للتعليم من الغرب ، ولكنها أشارت أيضا الى نقاط القوة فى الشعب اليابانى وأهمها خلو اليابان من التعصب الدينى الأعمى . كما أشارت الى حقيقة هامة هى أن دول الغرب قد حازت على قوتها الحالية فى الخمسين أو المائة سنة الأخيرة فقط . لذلك اندفع اليابانيون فى عملية التحديث بثقة وبأهداف واضحة[1] . ولعل ذلك هو الذى أوحى الى اليابانيين باتخاذ شعارهم المشهور « قلدوا الغرب ثم أسبقوه » .

وبعد بعثة إيواكورا ، بدأت حكومة النهضة تباعا فى استئجار المستشارين الأجانب انتظارا منها للاصلاحات المتوخاه أن تؤتى ثمارها . وحتى فى هذه الناحية ، فإن هذا الاتجاه سبق أن باشرته الشوجنية وبعض القطاعات قبل عصر النهضة . ولم يحل عام ١٨٧٥ ، إلا وكان لدى اليابانيين نحو ٦٠٠ خبير أجنبى استأجرت الحكومة اليابانية

---

(1) Whitney, J. Op. cit PP. 286, 287.

خدماتهم ، وقد بلغ إجمالى ما استقدمتهم اليابان فى الفترة ما بين توقع المعاهدات التجارية وعام ١٨٩٠ نحو ٣٠٠٠ خبيرا .

واستخدمت اليابان الخبراء الألمان لتنظيم الجامعات الجديدة والمدارس الطبية . وبعد ذلك شارك هرمان روزلر (Hermann Roesler) ، وألبرت موس (Albert Mosse) فى اعداد مسودة الدستور . كذلك قام أحد الفقهاء الألمان لودفيج ريس (Ludvig Riess) بانشاء مدرسة للدراسات التاريخية فى جامعة طوكيو .

أما المستشارون الأمريكيون ، فقد ساعدوا فى اقامة المحطات الزراعية ، والخدمات البريدية ، وبرزت أسماء منهم من أمثال هوراس كايرون الذى أصبح من أكبر المستشارين فى تنمية هوكايدو . كذلك تم دعوة ديفيد موراى (Murray) لليابان فى عام ١٨٧٣ لانشاء نظام حديث للتعليم الابتدائى . وجاء أحد الخبراء الأمريكيين ليعلم اليابانيين فنون الدبلوماسية الحديثة .

أما المستشارون البريطانيون فقد أوكلت الثورة اليابانية اليهم أمر تطوير السكك الحديدية ، والتلغراف ، والأشغال العامة ، كما عهدت اليهم ببناء الأسطول اليابانى كلية على الطراز الانجليزى . وتولى المستشارون الفرنسيون أمر الجيش اليابانى ، كما دأب جوستاف بواسوناد (Gustave Boissonade) خبير القانون الفرنسى المشهور على تكييف القانون الفرنسى للاستخدام اليابانى .

حتى الرسامون والنحاتون الايطاليون ، عمدت حكومة الميجى الى استقدامهم من ايطاليا لاستخراج كنه الفنون الغربية من أساسها . وصار ذلك سمة غالبة من سمات « الغيرة » اليابانية تجاه شخصيتها حتى أن كل هؤلاء الخبراء والمستشارين الأجانب تم وضعهم تحت اشراف اليابانيين . وعمدت الحكومة اليابانية الى انهاء خدماتهم بلطف وأدب بمجرد أن شعر اليابانيون أن باستطاعتهم الاحلال محلهم[1] .

---

(1) Whitney, J. Ibid, P. 287.

ثالثا - إرساء قواعد النهضة الاقتصادية :

فطنت الحكومة اليابانية منذ البداية الى أنه يجب عليها أن تتجنب المصير الذى ألت اليه كل من الصين ومصر ، فكان عليها اذن أن تقيم نهضتها الاقتصادية عن أساس نقلها نقلا حرفيا من دول الغرب . وإلا فان البديل فى توقعاتها أنها سوف تفقد فى نهاية المطاف استقلالها الاقتصادى واستقلالها السياسى أيضا .

وارتكزت اليابان فى نهضتها الاقتصادية على دعامتين أساسيتين هما : التصنيع ، والتجارة الخارجية . وقبل أن نعرض تفصيلا لجهود رجال الميجى فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، نشير الى أن قليلا من الدول كانت فى نفس الوضع الذى كانت عليه اليابان فى منتصف القرن التاسع عشر ، مثل تركيا ، وجارتها الصين ، ولكن أيا منهما لم تقم بتعديل أوضاعها بنفس الجسارة والشجاعة من ناحية ، وبقدر من المرونة البناءة من ناحية أخرى مثلما فعلت اليابان . فقد كان قادة الميجى ينظرون الى الاقتصاد الحديث كطريق للأمن القومى والعظمة. ولكن ما خططوه من أهداف نقل بلادهم الى آفاق تجاوزت حتى تلك الأهداف التى توخوا تحقيقها بمسافات شاسعة .

وبداية ينبغى لنا أن نذكر أن رجال الساموراى النبلاء ، بما جبلوا عليه من قدرات ادارية تقليدية جعلت منهم دعامة مثالية للتغيرات المنشودة فى كافة الميادين . لكننا يجب أن نقرر هنا أيضا أن هذه الطاقات الادارية ، وتلك التصورات الخلاقة للساموراى ما كان لها أن تجدى فتيلا لو أن جموع الشعب اليابانى لم تكن قادرة على متابعة هذه التصورات . وهنا لابد أن نشير الى أثر النهضة التعليمية التى جعلت اليابان فى عام ١٨٧٥ - بعد ٧سنوات فقط من نهضة الميجى - يبلغ فيها نسبة من أتموا تعليم المرحلة الابتدائية من الذكور ٥٤٪ ومن الاناث ١٩٪ من جملة السكان . كما لا ينبغى أن نهمل التطورات

الأولى التى حدثت فى عهد شوجنية التوكوجاوا . فبناء المدن فى عهدهم واقامة نظام للتصنيع والتجارة كان عاملا حاسما ، اذ وفر الظروف لإكمال إرساء البنية التحتية من جانب رجال الميچى .

ورغم أن الحكومة اليابانية تولت بنفسها بادىء الأمر التخطيط الشامل « لتحديث » كل قطاع من قطاعات الحياة بذكاء منقطع النظير، وأبدت استعدادها للتمويل بسخاء ، إلا أن النتائج الملموسة على نطاق واسع جاءت تدريجيا وببطء .

لقد بدا أمام قيادات ثورة الميچى أن عملية التحول فى قدرات اليابان الانتاجية بمثابة شكل من أشكال النضال لتحقيق الذات القومية اليابانية . وتمكنت حكومة الميچى من رفع كفاءة القطاع الزراعى . وبالنسبة للصناعات الحرفية التقليدية قامت بالغاء الاتحادات الطائفية للحرفيين ، ومن ثم وفرت الحرية اللازمة للتصنيع فى تلك المجالات وحرية تحرك الأسعار ، فصار هناك نوع من التنافس بين أصحاب الحرف المختلفة . لكن القطاع الاقتصادى الجديد والصناعات الحديثة هى التى حظيت بالاهتمام الأول من رجال النهضة .

(أ) الصناعات الحديثة :

لقد أولت حكومة الميچى اهتماما خاصا بايجاد المؤسسات الصناعية الكبرى المزودة بالآلات البخارية التى تستخدم الطرق الفنية المستوردة من الدول الغربية وتزايدت لديها الرغبة على وجه الخصوص فى إنشاء عدد من الصناعات المرتبطة بالدفاع القومى وذلك النوع من الصناعات التى تنتج سلعا تكون قابلة للتصدير . واقتضى الأمر التصرف السريع فى ايجاد جيل جديد من الصناعات التحويلية التى استغرق إنشاؤها فى بعض الدول الأوروبية ما يزيد على نصف قرن من الزمان .

لـكن هـذا الأمل المنشود اصطدم بـعدة صعوبات منهـا : أنه اذا كانت اليابان تنتج وفرة من الحرير الخام ، واذا كان لديها بعض مناجم النحاس الغنية ، فانها تفتقر الى مصادر الفحم كما أنها تفتقر بشدة الى خام الحديد ، ومن جهة أخرى ، فان القطن الذى تنتجه اليابان فى المناطق الجنوبية هو من نوعية رديئة جدا ، قصير التيلة ولا يتواءم بسهولة مع الآلات الحديثة . ونتيجة لذلك فان اليابان أصبحت مضطرة لاستيراد جانب كبير من موادها الأولية الصناعية اذا قدر لها تنمية صادراتها .

كذلك فان نظام النقل حوالى عام ١٨٧٨ كان ضعيفا جدا ، وكان من اللازم إنشاء خطوط حديدية ، وأسطول بحرى يمكنه الوصول الى أعالى البحار . وهناك صعوبة أخرى : صحيح أنه كان هناك تراكم رأسمالى فى أيدى بعض التجار اليابانيين ولكن ذلك لم يكن يشابه ذلك التراكم الذى حدث فى أوروبا ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ، من واقع أن اليابان لم تكن قد عرفت حتى عام ١٨٥٤ أى نوع يذكر من أنواع التجارة الخارجية . فكانت رؤوس الأمـوال اليابانية اذن مركزة فى أيدى حفنة قليلة من كبار التجار .

ومن ناحية أخرى فان اليد العاملة اليابانية كانت متوافرة لتزايد عدد السكان بتحسن أحوالهم نسبيا ، كما أن الفلاحين صاروا يفتقرون الى الأراضى الزراعية ، بالاضافة الى أن جانبا من الحرفيين أصابهم الافلاس نتيجة المنافسة الشديدة التى سببتها المنتجات المستوردة .

وفى النهاية ، فان الصناعات الجديدة التى يراد لها أن تقف على قدميها وجدت نفسها فى وضع صعب نظرا للمعاهدات غير المتكافئة التى أبرمتها اليابان فى الفترة من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ فى عهد الشوجنية. فالحكومة اليابانية وجدت نفسها مقيدة فى زيادة تعريفتها الجمركية طبقا للقيود التى تضمنتها

تلك المعاهدات . ولا يمكن أيضا اغفال الامتيازات الخاصة التى منحت للأجانب بعض المزايا التجارية وتدخل فى نطاق هذه المعاهدات . ومنذ عام ١٨٧٢ ورجال الميجى يحاولون إلغاء تلك المعاهدات لكنهم لم يتوصلوا الى ذلك ، إلا بعد نحو عشرين عاما .

ولكن أى نوع من السياسة كان يتعين على اليابان أن تنتهجها ، إنها تستطيع إما إنشاءها على أساس تمويلها من ميزانية الدولة ، وإما منح إعانات للمنتجين . والواقع أن الحكومة انتهجت فى اتباع سياستها الاقتصادية أسلوبا متغيرا . ففى عام ١٨٨١ كانت المشروعات الخاصة هى التى تقوم بهذا الدور مع قيام الحكومة بتقديم بعض المزايا . والحقيقة أن الانطلاقة الاقتصادية اليابانية فى عصر الميجى اتخذت لها ثلاث مراحل متمايزة .

١ - المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادى :

لقد انهمكت الحكومة اليابانية فى هذه المرحلة فى تنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية ، واستقدام الأجانب من كل التخصصات ، وعملت على بناء بعض الأفران العالية . لكن اهتمامها الأول كان ينصب على انشاء صناعات التسليح وترسانات بناء الأسطول . فترسانة طوكيو، وترسانة أوساكا ، والترسانة البحرية فى يوكو سوكا ، وفى نجازاكى- هذه الترسانات كانت كلها مشروعات حكومية . وفى النهاية ، فان الحكومة اليابانية بدأت منذ عام ١٨٧٠ فى اقامة مصانع للغزل واستوردت الآلات من ايطاليا وفرنسا وانجلترا كما استقدمت بعض الفنيين المتخصصين .

وباختصار ، فان السياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة الأولى كانت تنصب على وجه الخصوص على انشاء مصانع « نمطية » تسترشد بها المشروعات الخاصة بمثابة « نماذج » تحتذى .

ولـكن يثور السؤال : كيف تسنى للحكومة اليابانية فى هــذه المرحــلة تدبير المصادر المـالية اللازمة لانشاء هذه الصناعات ؟ ما كان ينبغى فى تلك الظــروف اللجـوء الى القروض الخارجية ، لأن الرأسماليين الأجانب تـرددوا فى المشـاركة فى تلـك المجـالات . ومـا كـان بوسـع اليـابان إلا استخدام موارد ميزانيتهـا الذاتية ، وحصيلة صندوق التوفير الذى كان قد أنشئ فى عام ١٨٧٧ .

واذا كنا قد ذكرنا أن أهم مجال أولته حكومة الميجى فائق اهتمامها فى سياق التحديث هو مجال المواصلات ، والاتصالات ، فلا بأس من تناول بعض الاحصائيات البسيطة لبيان مقدار التقدم الذى أحرزته اليابان فى هذا المجـال :

فى عـام ١٨٨٥ أنشـأت شـركة ميتسـو بيشـى (Mitsubishi) بدعم حـكومى - خطوطا ملاحية تقطـع المسافة بين اليـابان وبعض المـوانئ الصينـية ، وميـنـاء فلاديفستـك وقامت بـذلك شـركة اسمـيت (Japan Mailship Company) . وكان مخططا لهذه الشركة أن تنمو لتصبح واحدة من أكبر شركات الملاحة فى العالم . ولـكن الطفرة الهائلة فى خدمة النقل البحرى لم تتم إلا فى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر وفيمـا يلى إحصائيـة توضـح مـقـدار هـذا التطـور فى ذلك القطـاع .

السنـــة	السفن الحربية وحمولاتها بآلاف الأطنان[1]
١٨٧٢	٢٦
١٨٨٠	٦٦
١٨٩٠	١٤٣
١٨٩٦	٣٦٣
١٩٠٣	٦٥٧
١٩١٣	١٥١٤ر١

(1) Mason, R. & Caiger J. A History of Japan P. 228.

كذلك حظى قطاع النقل البرى ولا سيما السكك الحديدية باهتمام شديد من جانب رجال الميجى . ففى عام ١٨٧٢ قام الامبراطور ميجى بافتتاح خط حديدى طوله ١٨ ميلا يربط يوكوهاما بطوكيو . واستعان اليابانيون أول الأمر بالمهندسين الانجليز . ولكن اليابانيين ما لبثوا أن تمكنوا - ابتداء من عام ١٨٨٠ من بناء أول خط سكك حديدية دون الاستعانة بأية خبرة أجنبية . ولم يحل عام ١٨٩١ حتى كان المرء يستطيع السفر بالسكك الحديدية من أقصى شمال البلاد الى أقصى جنوبها . على أن الشبكة الكاملة للسكك الحديدية غطت البلاد تغطية كاملة حينما كانت اليابان على مشارف دخول الحرب العالمية الأولى . وكانت أطوال هذه الخطوط كما يلى :

السنة	الطول بالميل[1]
١٨٧٢	١٨
١٨٨٣	٢٤٠
١٨٨٧	٦٤٠
١٨٩٤	٢١٠٠
١٩٠٤	٤٧٠٠
١٩١٤	٧١٠٠

ومن ذلك يتضح التطور الهائل فى قطاع السكك الحديدية الذى يشبه الطفرة .

٢ - المرحلة الثانية للتخطيط الاقتصادى :

حقيقة الأمر ، أن الانتقال الى مرحلة جديدة من مراحل السياسة الاقتصادية ارتبط بالقانون الصادر فى ٥ نوفمبر ١٨٨٠ الذى يخول

---

(1) Mason, R. & Caiser J, Ibid. PP. 229.

للحكومة التخلى عن بعض المؤسسات الصناعية الى منتجى القطاع الخاص . (ومع ذلك فان هذا القانون لم ينطبق على صناعات التسليح التى احتفظت بها الحكومة فى أيديها) . وابتداء من عام ١٨٨١ تم التخلى عن عدد كبير من صناعات النسيج الهامة من جانب الحكومة الى بعض الشركات الخاصة كما أن الحكومة بدأت فى هذه المرحلة تسند انشاء الخطوط الجديدة الى القطاع الخاص ، كما قامت ببيع عدد من أحواض بناء السفن الكبرى والمناجم التى كانت تديرها الى هذه الشركات .

وهذا التخلى من جانب الحكومة بالبيع تم بأسعار منخفضة شجعت القطاع الخاص وأشاعت فيه روح الحيوية . ويذكر فى هذا الصدد أن هناك مصنعا للأسمنت كانت الحكومة اليابانية قد أنفقت على إنشائه ٤٦٠٫٠٠٠ ين ، فى حين تخلت عنه لشركة خاصة لقاء ٢٥٠٫٠٠٠ ين فقط ، وأن هناك منجما بلغت تكاليفه ٥٦٠٫٠٠٠ ين باعته الحكومة لاحدى الشركات بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ ين[1] .

وفى نفس الوقت اتبعت الحكومة سياسة منح المساعدات للصناعات الخاصة : من ذلك أنها منحت الى شركات السكك الحديدية الجديدة معونة فى شكل ضمان ثبات الفائدة عند ٨٪ على مدى عشر سنوات . كذلك نجد أن الحكومة فى دعمها لهذه السياسة الاقتصادية تقوم بتشجيع انشاء البنوك المتخصصة فى الاستثمار الصناعى ، وتمويل التجارة الخارجية . وكان أهم هذه البنوك هو بنك يوكوهاما (YOKO HAMA SPCESIE BANK) الذى أمدته الحكومة اليابانية بثلث رأس ماله .

---

(1) Renouvin, P. Op. cit P. 40.

وحقيقة الأمر ، فانه رغم هذه الجهود الجبارة ، فانه حتى عام ١٨٩٠ لم تكن حركة التصنيع فى اليابان إلا حركة محدودة جدا . فالانتاج الصناعى لم يكن يكفى الاحتياجات المحلية . وحتى صناعة النسيج التى كانت أكثر صناعات اليابان تطورا فى تلك المرحلة لم تكن تزود البلاد سوى بنصف الاستهلاك المحلى . كما أن عدد العمال الذين كانوا يشتغلون فى هذه الصناعة الحديثة لم يتجاوز ٣٨١٫٠٠٠ عاملا . ومن جهة أخرى فان صادرات المنتجات النهائية بوجه عام لم تكن تمثل بالكاد إلا نحو ٧٪ من جملة الصادرات اليابانية . وبقيت اليابان اذن حتى ذلك التاريخ (١٨٩٠) بلدا يحتل فيه النشاط الزراعى مكانا واضحا . ومع ذلك فيمكن القول بأن هذه كانت بمثابة مرحلة « الطفولة » بالنسبة للصناعات اليابانية . لكن برجوازية جديدة بدأت تتضح معالمها فى هذه المرحلة .

تكون برجوازية جديدة :

رأينا فيما سبق أن هناك برجوازية نشأت فى عهد شوجنية التوكوجاوا . وهذه البرجوازية الوليدة اشتد عودها فى فترة المرحلة الثانية من مراحل التطوير الاقتصادى وزاد عددها نتيجة التحول الذى طرأ على نمط الحياة الاقتصادية : أى تطور سبل المواصلات ، ونشوء صناعات حديثة ، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، وإقامة البنوك . كل ذلك أسفر عن تبلور طبقة اجتماعية ارتبطت بهذه الأنشطة الجديدة ووسعت نطاق البرجوازية القديمة . ولكن ينبغى التمييز بين :-

(أ) برجوازية رؤساء المشروعات الذين كانوا هم أنفسهم قدامى التجار الذين امتلكوا فى أيديهم رؤوس الأموال منذ حتى ما قبل ١٨٦٨ ، وكذلك بعض رجال الساموراى القدامى .

(ب) برجوازية الفنيين الذين تكونوا فى الفترة من ١٨٧٥ - ١٨٩٠ من جانب الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم اليابان من الغرب. وأظهر هؤلاء فى الفترة من ١٨٨١ - ١٨٩٠ ميلا واضحا جدا الى تركيز المشروعات . وهذا التركيز أدى الى قيام بعض الشركات الكبرى (الترست) التى قلدت بها هذه الفئة كلا من الولايات المتحدة وألمانيا .

على أنه يجب الاشارة الى أن شركات « الترست » هذه جرى تكوينها بمبادرة من جانب كبار الذين أصابوا قدرا من الثراء منذ ما قبل عام ١٨٦٨ تقريبا . وهذه الشركات ضمت كافة أنواع الرأسمالية الحديثة ، بل إنها بعثت الى الولايات المتحدة بعض أعضاء عائلاتها لدراسة الأساليب الأمريكية فى هذه المجالات . وهذه المبادرة من جانبهم حظيت بمباركة التقاليد العائلية اليابانية القديمة المتوغلة فى العادات اليابانية (كسلطة رئيس العائلة ، ونظام التضامن بين أعضاء العائلة) ، كما حظيت بمباركة السياسة الاقتصادية للحكومة اليابانية ذاتها ، طالما أنها قررت منذ عام ١٨٨١ التخلى عن جانب من أنشطتها ومشروعاتها للشركات الخاصة .

٣ - المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الاقتصادى (١٨٩٠ - ١٩١٤) :

بعد حلول عام ١٨٩٠ كانت لدى الحكومة اليابانية الرغبة الشديدة لمواصلة تقدمها الصناعى التى أيقنت أهميته لسياستها الرامية الى أن تكون قوى كبرى . لكن اليابان واجهت صعوبات كبرى فى بداية الأمر نظرا لنقص المواد الخام فى أراضيها ، فكان عليها أن تستورد من الخارج خامات الحديد والقطن ، ومواد الاحتراق وغيرها : وكانت اليابان قد حصلت بالكاد على أسواق فى بعض البلاد غير المتقدمة صناعيا وبذلك أمكنها تفادى منافسة

الصناعات الأوروبية والأمريكية فى هذه المرحلة . غير أن التطور الهام الذى أحرزته اليابان كان فى الصناعات التحويلية .

وكانت مجموعة صناعات النسيج أهم تلك الصناعات فى تلك الفترة. فقد استوعبت فى عام ١٩١٣ ثلاثة أخماس القوى العاملة اليابانية . وصارت تمثل ٤٥٪ من القيمة الاجمالية للانتاج اليابانى . واحتلت صناعة المنسوجات القطنية المقام الأول .

أما بالنسبة للصناعات الثقيلة ، فانها تطورت ولكن بصعوبة أكثر ، لأنها كانت تتطلب تجهيزات ضخمة ، ومن ثم رؤوس أموال كبيرة وفنيين مزودين بالمعرفة العلمية . لكن الحكومة اليابانية ذاتها أخذت زمام المبادرة وحققت بعض التقدم فى عام ١٨٩٥ فى ياواتا (Yawata) حيث أقامت مصانع للصلب فى شمال جزيرة كيوشو بمساعدة بعض المهندسين الألمان . وظلت هذه المصانع المقامة فى ياواتا تعانى عجزا حتى حلول عام ١٩١١ . لكن الحكومة اليابانية كانت تسد العجز بنفسها نظرا لأنها كانت شغوفة بحيازة صناعة معدنية لاعتبارات تتعلق بالدفاع القومى . وكانت النتيجة ارتفاع انتاج هذه المصاهر من ٣٣٫٠٠٠ طن فى عام ١٨٩٦ الى ٢٢٨٫٠٠٠ طن فى المتوسط فى الفترة الواقعة بين ١٩١١ ، ١٩١٣ . ومع ذلك – فان الانتاج لم يكن يكفى إلا نحو نصف الاستهلاك المحلى .

أما مصانع الصلب فكان انتاجها فى عام ١٨٩٦ نحو ١٢٠٠ طنا، لكنه قفز فى عام ١٩١٣ الى نحو ٢٥٤٫٠٠٠ طن . ومع ذلك فقد ظل هذا الانتاج لا يفى بحاجة البلاد فاضطرت اليابان الى استيراد ٢/٣ احتياجاتها من الخارج . أما بالنسبة للصناعات البحرية ، فانها حققت تقدما ملموسا بفضل مساندة الحكومة . ففى عام ١٨٩٣ أنتجت أحواض السفن اليابانية سفنا تصل حمولتها الى ٤٠٠ طنا بالكاد . ولكن فى عام ١٩٠٨ بلغت ٦٨٫٠٠٠ طنا

ومنحت الحكومة اعانات لهذه الترسانة البحرية طالما تمت ادارتها من جانب الرعايا اليابانيين .

وكان التقدم بطيئا فى صناعة الآلات ، نظرا لأن العاملين فى هذه المجالات كانت تنقصهم الخبرة الى جانب نقص رؤوس الأموال اللازمة لهذه الصناعات الضخمة .

ففى عام ١٩١٤ لم يكن فى اليابان سوى ٢١٧ مشروعا من هذا القبيل يضم ٢٢٫٠٠٠ عاملا . وهذه المشروعات كانت تنتج المحركات الكهربائية . لكن غالبيـــة الآلات التى تحتاجها الصناعات ظلت فى هذه الفترة تستورد من الخارج . وفى عام ١٩١٣ كان فى اليابان ٣١٫٣١٧ من المشروعات الصناعية التى تستخدم خمسة عمال . فى حين كان هناك ١٥٫٨٤٢ ممن تستخدم قوة محركة ميكانيكية . أما العمال الذين ينخرطون فى الصناعة الحديثة فكان عددهم ٩١٦٫٠٠٠ عاملا(١) .

لكننا نود فى نهاية حديثنا عن التصنيع اليابانى أن نشير الى حقيقة هامة وسمة فريدة من سمات التصنيع فى اليابان . فزعماء ثورة الميجى لكى يحققوا فى جيل واحد ما استغرق فى أمم صناعية أخرى قرنا من الزمان اندفعوا فى سرعة فائقة لعبور فجوة ضخمة تفصل بين التطور الفنى البدائى المنحدر من العصر الاقطاعى وبين التكنولوجيا التى تحوزها الدول التى سبقتها . فبدلا من أن تعبرها بهوادة ورفق كما فعلت تلك الأمم فانها عمدت الى تدريب جهاز كامل من العمال المهرة من ناحية ، وحشدت رؤوس الأموال اللازمة بقدر ما تستطيع من ناحية أخـــــرى .

---

(1) Renouvin, P., Ibid P. 68.

ونظرا لشدة اهتمام اليابانيين بالصناعات الاستراتيجية الكبرى منذ البداية فان التطور الصناعى المعتاد ، والذى يقتضى وجود نقطة بداية معينة تتلوه عدة مراحل متعاقبة لم تنتهجه اليابان فى نهضتها الصناعية ولم تأخذ بهذا النمط التقليدى فى التطور . فمعلوم أن التطور الطبيعى تكون نقطة البداية فيه انتاج السلع الاستهلاكية وبخاصة الصناعات الخفيفة مثلما حدث فى انجلترا حيث بدأت النهضة الصناعية فيها بانشاء مصانع النسيج فى لانكشير التى بدأت أهميتها فى الظهور خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر . لذلك فان السلع الرأسمالية لم تبدأ فى بريطانيا فى الظهور إلا بعد أن بلغت الصناعات الخفيفة نضجها واشتد عودها . ولم تتبوأ الصناعات الثقيلة فى انجلترا مكانتها إلا بعد اختراع المخارط الضخمة (Lathes) من نهاية القرن الثامن عشر .

أما فى اليابان فقد انعكست الصورة والدليل على ذلك أنه قبل ادخال آلات صناعة النسيج فى اليابان عام ١٨٦٦ وحتى قبل استيراد الغزل الأجنبى لتحويله الى منسوجات كانت الأعمال الكبرى والترسانات الخاصة بها قد أقيمت بالفعل . كذلك تم بناء أفران من الصلب وأحواض السفن فى الخمسينيات فى مقاطعات ساتسوما ، وساجا ، وشوشو لانتاج الآلات حتى قبل اشتداد عود الصناعات الخفيفة . ومع ذلك نجحت اليابان فى هذا النمط نجاحاً يكتب لرجالها .

رابعا : الاصلاح المالى :

لقد لعب الاصلاح المالى دورا هاما فى دفع عجلة النهضة الاقتصادية . وقد تم تنفيذ هذا الاصلاح المالى من جانب شخصيتين بارزتين فى التاريخ اليابانى الحديث هما : إيتو ، وأوكوما من رعيل رجال الميجى الأوائل ، وتم ذلك فى سنتى ١٨٧١ ، ١٨٧٢ . وكانت بداية الاصلاح باعادة تنظيم العملة الوطنية على أساس مئوى باستخدام الين كوحدة للتعامل . ثم أعقب ذلك انشاء نظام بنكى حيث استمد نظامه من بنك « الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى » . وتم

اعداد خطة محكمة لهذا الغرض . وكان أساس اقامة هذا الجهاز لامتصاص السندات الحكومية التى أصدرتها الحكومة باعتبارها الأساس للاصدار الورقى .

ونضيف هنا أن اليابان لم تلجأ للقروض الخارجية سوى للحصول على قرض واحد بلغ ٢٫٤ مليون جنيه استرلينى حصلت عليه من انجلترا(١) . ولكنها استعاضت عن القروض الخارجية باصدار قانون اصلاح الضريبة العقارية لعام ١٩٧٣ الذى كان الوسيلة الناجعة لوضع الحكومة على طريق الاستقرار المالى لمدة طويلة .

ففى عام ١٨٧٣ صدر قانون تسديد الضريبة العقارية وكان ينظر اليه عدد كبير من المؤرخين على أنه شبيه بإعتاق أقنان الأرض فى روسيا . ويرى بعضهم أنه ليست هناك واقعة تاريخية تبرز الاختلاف بين ملكية الأرض فى اليابان فى منتصف القرن التاسع عشر والنظام الاقطاعى فى أوروبا سوى صدور أول قانون يابانى حديث للاصلاح الزراعى .

ففى اليابان كان الدافع لصدور هذا القانون دافعا اقتصاديا فى المقام الأول وليس بالأحرى قانونا للاصلاح الاجتماعى ، إذ استهدفت اليابان من صدوره تحقيق المركزية ، وترشيد «نظام الضريبة الزراعية» كمورد هام لدفع عجلة النهضة فى البلاد . ولهذا الغرض تم اعداد ثلاثة تدابير جديدة حققت تعديل النظام الذى كان سائدا فى زمن شوجنية التوكوجاوا .

فأول هذه التدابير هو أن تسدد الضريبة العقارية من جانب الفرد على أساس القيمة المقدرة للأرض وليس طبقا لحالة المحصول . وثانى

(1) Whitney. J. Op. cit P. 278.

هذه التدابير أن تسدد الضريبة الى الحكومة المركزية وليس لرجال الدايميو . وثالثها أنه لكى يتسنى اتمام هذا التعديل ، فان ملكية الأرض يجب تقديم اقرار عنها . ولهذا الغرض تم اصدار شهادات جديدة للأفراد الذين أصبحوا مسئولين منذ ذلك التاريخ عن سداد الضريبة بأنفسهم .

وطالما أن حقوق طبقة الساموراى قد ابتعدت عن الأراضى المزروعة ، فان هذا الوضع يعنى أنه لم تعد هناك أية أراضى اقطاعية للتعامل معها ، ولم تبق من جملة أراضى اليابان سوى مناطق فى الغابات والجبال فى حوزة بعض عائلات الدايميو ، والمؤسسات الدينية ، وعدد قليل جدا من كبار رجال الساموراى لاعتبارات خاصة . أما الأراضى المشاع السابقة فقد وضعت الدولة يدها عليها .

لذلك يمكن القول بأن اليابان دخلت عصر نهضتها بنظام حديث ناجح للأراضى تلعب الاعتبارات الاقتصادية الصرف فيه الدور الأول[1].

وفى النهاية فان رجال الميچى كانوا يهدفون الى أن تصير عملتهم الورقية قابلة للتحويل بالكامل الى الذهب والفضة . وكان ذلك من أعقد المشكلات ، لأن الحكومة اليابانية فى عصر النهضة كانت تنفق بأكثر مما تحصل على ايرادات. وتسبب هذا الوضع فى تضخم سريع فتآكلت قيمة النقد الورقى الحكومى . وعلى أية حال فانه فى عام ١٨٨٠ تم تعيين وزير جديد للمالية هو « ماتسوكاتا ما سايوشى » الذى انتهج سياسة صارمة لمجابهة هذا التضخم . فعملت الحكومة على سحب كميات ضخمة من العملة الورقية . وكنتيجة لذلك ارتفعت قيمة كميات النقد المتبقية فى التداول ، ووصلت بالتدريج الى حد التعادل .

---

(1) Whitney, J. Ibid P. 279.

وفى عام ١٨٨٦ عمدت الحكومة اليابانية الى جعل الين الورقى قابلا للتحويل الى الين الفضى . وبعد انقضاء احدى عشر عاما أخرى استعانت اليابان بمبلغ التعويضات التى حصلت عليه من حربها الأولى مع الصين (١٨٩٥) لتجعل من الين عملة قابلة للتحويل الى ذهب بالكامل . وبذلك استطاعت اليابان أن تجعل من نفسها دولة قد أخذت بأفضل النظريات الاقتصادية السائدة فى وقتها .

خامسا : التجارة الخارجيـــة :

ارتبط بهذا التحول الاقتصادى تطور مواكب للتجارة الخارجية . وحقيقة الأمر فان هذا التطور فى التجارة الخارجية هو الذى يستلفت النظر . فقد جعلته اليابان مصدرا لجلب النقد الأجنبى . وجعلت زيادة التصدير هدفا أوليا لتحقيق أهــداف التقدم الصناعى والفنى . ولقد حقق
هذا القطاع طفرة فريدة . ففى عام ١٨٩٣ بلغ هذا الرقم الاجمالى ١٨٠ مليون ين . لكن الذى يستوجب النظر هو تركيب هذه التجارة الخارجية . ففى حين كانت اليابان فى عام ١٨٩٠ تصدر المواد الخام (كالنحاس والحرير الخام) فانها أصبحت فى عام ١٩١٣ تصدر المنسوجات . أما بالنسبة للواردات فقد أصابها التغيير أيضا . ففى عام ١٨٩٠ كانت اليابان تستورد المنتجات المصنوعة ، وتشترى قليلا من المواد الخام اللازمة لصناعاتها الناشئة ، فانقلب الوضع فى عام ١٩١٣ لشترى اليابان قدرا أقل كثيرا من المنتجات المصنوعة فى حين تشترى المواد الخام بكميات أكبر كثيرا لاستخدامها فى صناعاتها (مثل القطن الخام ومعدن الحديد) .

ومن ناحيـــة أخـــرى فانه مما يستلفــــت النظـــر كذلك توزيـــع هذه التجـارة على عملاء اليابان ، فقـد أصـابه هو الآخر تغـير جذرى . ففـــى عام ١٨٩٣ كانت الصـادرات اليابانيـــة تتجــــه بالتســـاوى تقـــريبا الى كل من أوروبا وآســـيا وأمريـــكا . ولـكـــن ابتـداء من عام ١٩٠٠ احتلـــت الأســـواق

الآسيوية مكانا أكبر بالنسبة للصادرات اليابانية . وفى عام ١٩١٣ احتلت الأسواق الآسيوية والأمريكية مكانا متساويا تقريبا بالنسبة للصادرات اليابانية فى حين تراجعت الأسواق الأوروبية . وهذه الدلائل تشير الى أن الاقتصاد اليابانى بدأ يتخذ حثيثا حثيثا صبغة اقتصاد الدولة الصناعية التى تستورد المواد الخام لتعيد تصديره فى شكل منتجات مصنعة .

سادسا : تعاظم البرجوازية اليابانية :

أن تقدم عملية التصنيع مضافا اليها تطور وسائل المواصلات ، وازدهار التجارة الخارجية بالتالى أدى الى استكمال كيان الطبقة البرجوازية المتعاظمة الشأن . هذه الطبقة البرجوازية سوف تلعب فى تاريخ اليابان دورا شديد الأهمية . هذا الدور بدأ يأخذ طابعه المتميز بصدور قانون تجارى عام ١٨٩٣ يرخص بقيام الشركات المساهمة ، الأمر الذى سهل اقامة مشروعات عملاقة (ترست) .

ونحاول فيما يلى إلقاء الضوء على ستة شركات عملاقة لعبت دورا هاما فى الاقتصاد القومى بل وفى مستقبل اليابان السياسى كما سنرى بالتفصيل فى الفصول القادمة وأبرز هذه الشركات فى الفترة موضوع الدراسة هى شركة ميتسوى (Mitsui) التى ضمت فى عام ١٨٩٣ ثلاث شركات تابعة كبرى إحداها تخصصت فى الشئون البنكية، والثانية تخصصت فى الشئون التجارية ، أما الثالثة ففى استغلال المناجم . وابتداء من عام ١٩٠٠ احتفظت ميتسوى – عن طريق شركاتها التابعة – بنسبة ٥٠٪ من انتاج البترول ، و٣٠٪ من انتاج الفحم ، و٩٠٪ من معدن الحديد (المستورد بالطبع) ، أما بالنسبة للصناعات التحويلية فكان نصيبها ٢٥٪ من صناعة المنسوجات (القطن) و٥٠٪ من صناعة الورق ، ١٥٪ من صناعات المعادن .

أما الشركة الكبرى الثانية فهى ميتسوبيشى (Mitsubishi) التى أسسها يوتارو ايوازاكى وتخصصت فى بناء أحواض السفن ، وشركات الملاحة ، وهى التى أسست سلسلة المتاجر الكبرى فى طوكيو عام ١٨٩٣ . ويمتد نشاطها بوجه خاص الى كل ما يتعلق بتطوير وتنشيط الصادرات نحو الصين .

وثالث هذه الشركات العملاقة هى مجموعة شركات فوجيتا (Fujita) التى أسسها أحد مشاهير رجال الصناعة فى أوساكا . وهى تختص بالمناجم . ورابع هذه الشركات هى مجموعة شركات أوكورا (Okura) التى نمت وازدهرت خلال الحرب الصينية – اليابانية الأولى من خلال توريدات الأسلحة والذخائر الحكومية . وظلت متخصصة فى انتاج وتجارة السلاح لكنها تقوم أيضا باستثمار جانب من أرباحها فى شركات أخرى مهتمة بالمناجم .

أما خامس هذه الشركات فهى شركة فوروكاوا (Furukawa) . وتختص هى الأخرى باستغلال المناجم . وتستخدم منذ عام ١٩٠٠ نحو ١٩٫٠٠٠ عاملا خاصة فى مناجم النحاس . وهذه المجموعة هى التى أنشأت فى عام ١٩١٠ أول مصنع للكاوتشوك . وسادس أهم هذه الشركات الكبرى هى شركة ياسود (Yasuda) التى تخصصت فى عمليات التأمين ضد الحريق والتأمين على الحياة والتأمينات البحرية عموما . وهى كيان مالى من أكبر طراز لكنها لا تتخصص فى الأنشطة الصناعية فى المقام الأول(١) .

سابعا : التحول الثقافى ومأزق التحديث :

الحقيقة هو أن اليابان شاركت الغرب فيما كان قد تعرض له ابان نهضته الصناعية من اضطرابات معنوية من ذلك النوع الذى يصحب كل

---

(1) Renouvin, P. Ibid P. 73.

تغير عميق يتناول الأساس الاقتصادى لحياة الشعوب . وازدياد الصراع بين الأجيال المتعاقبة ، بين الشباب المتحمس من جهة ، وبين الشيوخ المفرطين فى حرصهم على التقاليد من جهة أخرى . وتزداد حدة ذلك الصراع بنمو النشاط الصناعى الذى يعمل عادة على ابراز الروح الفردية والتحلل من القواعد الدينية نتيجة الانتقال من الريف الى المدينة والتركيز على الفرد بدلا من الأسر « الممتدة » . هذا الى أن سرعة عمل النساء فى الصناعة قد اقتضى اضعاف الروابط التى كانت تربطهن بالبيت واعتمادهن فى أسباب العيش على الرجال . وازدادت نسبة الطلاق فى اليابان زيادة واضحة حتى كادت تشابه حالها فى أمريكا .

ومعلوم أيضا أن الآلة هى عدو رجل الدين فى اليابان كما هو الحال أيضا فى سائر أنحاء العالم . فلما استوردت اليابان من انجلترا، احتياجاتها الصناعية والأساليب التكنولوجية ، المختلفة ، استوردت معها بالضرورة أفكار سبنسر ، وستيوارت ميل . وأسدل الستار بالتالى فجأة على مذهب كونفوشيوس فى الفلسفة اليابانية .

واذا كان الغرب قد عانى من صراع الأجيال نتيجة الانتقال الى الثورة الصناعية ، فان اليابان هى الأخرى عانت من ذلك . وفوق ذلك ، كان هذا التطور منقولا من الغرب وافدا على الشخصية اليابانية . فاذا أضفنا الى ذلك بعدا ثالثا : وهو أن هذا التحول كان سريع الوقع تم فى ظرف جيل واحد لأدركنا حجم الهزة التى اعتملت فى الوجدان اليابانى فى تلك المرحلة .

وحقيقة الأمر ، فان عملية التحديث لم تكن محفوفة بالورود . فلقد كان على رجال الميجى أن يقوموا بتصفية النظام الاقطاعى أولا . وتم ذلك بالفعل بعد حرب أهلية صغيرة قصيرة الأمد . لأن الشعب اليابانى كان فى غالبيته قد أيقن بحتمية التحديث .

وكان بناء الدولة الحديثة أكثر صعوبة نظرا لوجود وجهات نظر متعارضة بالنسبة لمستقبل المسيرة فى اليابان . فكان هناك التقدميون الذين يريدون بناء فلسفتهم السياسية طبقا لقراءاتهم فى كتب جون ستيوات ميل فى كتابه المشهور (On Liberty) وقراءاتهم لكتاب العقد الاجتماعى لجان جاك روسو. وصار هؤلاء يطالبون باقامة جمعية عمومية لها سلطات واسعة . وكان هناك أيضا من يتمسك بالابقاء على السلطات الواسعة للامبراطور ، وهؤلاء ينادون بالابقاء على الوحدة الوطنية للشعب اليابانى عن طريق توطيد سلطات الامبراطور .

بيد أن الرجال الذين أسسوا نهضة الميجى اتخذوا أسلوبا وسطا بين هذه الأمواج المتلاطمة . ومع ذلك فانهم ظلوا منقسمين فيما بينهم الى ثلاثة تيارات رئيسية هى :

(أ) التيار الذى يحبذ اقامة نظام دستورى «ملكى» على النسق البريطانى.

(ب) والتيار الذى يعارض النظام البريطانى لكنه مع ذلك يعبر عن الحاجة الى ايجاد شكل من أشكال الحكم الدستورى .

(ج) وأخيرا ، ذلك التيار الذى يعارض أى شكل من أشكال الحكم الدستورى معارضة كاملة وعلى رأسه شخصية مشهورة هى الأمير « ياماجاتا » (Yamagata) .

وكما أوضحنا من قبل ، فان ادخال الثقافة الأجنبية والتحول الصناعى قد تم فى أونة قصيرة ، فمن الطبيعى فى مثل هذه الأحوال أن وحدة الأمة يصيبها التفتت . ولقد سعى الرعيل الأول من القادة فى ظل شوجنية التوكوجاوا الى ملاشاة ذلك باطلاق بعض الشعارات من أمثال : « الأخلاقيات الشرقية مع الفن الغربى » أو « الروح اليابانية والعلم الغربى » . وعلى أية حال، فانه بمجرد دخول اليابان معمعة التحديث تبخرت هذه الشعارات وأثبتت

عدم جدواها لسبب بسيط : هو أن الحضارة فى غالبية الأحوال كل لا يتجزأ . فليس من اليسير تبنى النواحى العلمية أو الفنية واستبعاد ما عدا ذلك .

والمثال على ذلك أنه أثناء حكم الميجى أرادت اليابان ادخال الوسائل التكنولوجية لبناء السفن الحربية وانتاج الأسلحة . وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل هو تطوير أماكن صنع السفن وبناء مصانع الذخيرة . ولكى يتسنى قيام هذه المصانع بعملها بكفاءة كان يقتضى من الحكومة أن تطور لنفسها اقتصادا مدنيا يوفر متطلبات القيام بمثل هذه العمليات . ولكن هذا النشاط الاقتصادى كان يتعارض مع أصول الكنفوشية التى تعتنقها جماهير الشعب فهذه الأصول والمبادىء الكنفوشية تنظر الى عملية تحقيق الربح كعملية لا أخلاقية . وعلى ذلك فان الحصول على سفن حربية أو وسائل صنعها سوف يترك أثرا عميقا على المبادىء الثقافية للشعب اليابانى .

وعلى ذلك فان نجاح اليابان فى استقدام العلم والتكنولوچيا كان يتطلب بالضرورة استقدام المواقف السياسية والأفكار الحضارية فى ذلك الوقت ، وكذلك المبادىء التى ترتكز عليها هذه التكنولوچيا . وهذه القيم الجديدة لا يمكن لها توفير أساس معنوى ملائم يتم اكتسابها من خلال جهود الشعب ذاته فى مجرى تاريخه الذاتى . وعلى ذلك فان شعبا يطلب منه أن يمتص فجأة حضارة أجنبية ، فانه يجابه ولا شك مأزقا حتميا . وكانت اليابان أبرز مثال على ذلك .

المهم أنه بعد عام ١٨٦٨ - أى بعد ثورة الميچى - كان هناك رجال من مقاطعتى ساتسوما ، وشوشو على قناعة كاملة بضرورة التعلم من الغرب (على أقل تقدير لاكتساب ما لديه من معلومات المجالات العسكرية) . وكان هؤلاء الرجال يعتقدون أيضا أنه اذا كان على اليابان أن تتجنب الكارثة التى حلت بالصين، فان عليها أن تتعامل طواعية ، وبأسلوب سلمى مع الغرب خيرا من أن تتعامل معه كرها .

ثم كان على قادة اليابان فى السنوات التالية أن يقدموا بعض التنازلات سواء لدواعى الحاجة أم لاعتقادهم بأن المقاومة لن تجديهم نفعا. ومن هذا المنطلق سمحوا باعادة أنشطة التبشير المسيحى من أجل تحاشى التدخل الأجنبى(١) كذلك عمدوا الى نقل النظام القانونى الغربى الى القصر الامبراطورى لاغراء الدول الغربية على التخلى عن امتداد قوانينهم على الأراضى اليابانية .

ولكن ينبغى القول بأن الخوف أو الشعور بالضعف لم يكن السبب الوحيد لقبول اليابان بسرعة للممارسات والأعراف الغربية . فمن بين كافة شعوب القارة الآسيوية ، أظهرت اليابان دون سواها انبهارا مطلقا وحماسا جارفا بالحضارة الغربية ، كما أظهرت أشد الميول لأن يهيوا أنفسهم لاكتساب هذه الحضارة . فالعهد الامبراطورى جعل التحديث صنوا لبناء الدولة الحديثة القوية باعتبار هذين العنصرين أهم هدفين من أهداف النظام الجديد ، وكان هذا العنصران مرتبطين أشد الارتباط فى أذهان من وضعوا مسودة القسم الامبراطورى .

وتماما ، كما هو الحال فى أية عملية نقل حضارى ، فان ما أطلق عليه « رد الفعل اليابانى » كان عبارة عن محصلة لمجموعة من أنماط السلوك المنفصلة – وحتى المتناقضة – للأفراد والجماعات . فكان هناك من يدعون لقبول كل شئ غربى برمته ، وهم أولئك الذين كرهوا ماضيهم ، وقيم بلادهم السائدة فيه ، والذين ينادون بأن اليابان « ينبغى أن تولد من جديد » ، وأن تكون « أمريكا أمها الجديدة ، وأن تكون فرنسا لها بمثابة الأب » .

والأهم من ذلك ، أنه طرحت مقترحات مشتقة من النظريات الغربية السائدة حينذاك وأهمها « الداروينية الاجتماعية » ومؤداها أن اليابانيين يحسنون صنعا لو أمكن لهم ادخال الدم الأوروبى الأفضل الى عروقهم

---

(1) Whitney, J. Op. cit P 286.

من خلال التزاوج بينهم وبين الأوروبيين » . وكانت هذه المقترحات على غرابتها تلقى التأييد من أكبر الشخصيات اليابانية ، من أمثال إيتو وإينـــــو[1] .

بل ان هناك من دعا الى تعديل ، وحتى التخلى عن اللغة اليابانية، وأن هذا يعتبر فى نظرهم أمرا ضروريا لتقدم اليابان . وصار التحول السريع الى القيم والأساليب الأوروبية بمثابة هجوم على ماضى اليابان بأسره ، وعلى حكومتها وفنونها وأدابها وفلسفتها . وانطلق اليابانيون يرتدون الزى الغربى بكل أشكاله وألوانه . وأطلقوا شعورهم ، وصاروا يجعلون اللحوم غذاء أساسيا بدلا من السمك والأرز .

واتخذت المناقشات حول التحديث من بداية السبعينيات منعطفا واضحا . فقد تم انشاء عدد من النوادى فى طوكيو من أجل مناقشة الأفكار الواردة من الخارج ومدى صلاحية تطبيقها فى اليابان . ولعل أشهر هذه النوادى الاجتماعية نادى الميروكوشا (Meirokosha) الذى تم تأسيسه عام ١٨٧٣ من جانب مورى أرينورى (Mori Arinori) . وتأتى شهرة هذا النادى من أن كثيرين من أعضائه أصبحوا من ذوى المراكز والنفوذ الضخم فى عالم الفكر والتعليم فى اليابان . فكان منهم فوكوزاوا يوكيشى مؤسس جامعة كيو (Keio) ، وكيتو هيرويوكى الذى أصبح رئيسا لجامعة طوكيو ، « ونيشيموراشيجيكى » معلم الامبراطور ، وغيرهم .

وعلى الرغم من أن هذا النادى الشهير لم يعمر طويلا ، إلا أنه أصدر صحيفة خاصة تدعو الى اعتناق الفكر الغربى وادارة الظهر للتقاليد اليابانية البالية ، وكانت تنشر المقالات التى تناقش أوجه الاختلاف الأساسية فى القيم بين الثقافتين اليابانية والغربية[1] .

---

(1) Whitney, J. Ibid PP. 289, 290.

ولقد برزت شخصية فوكوزاوا كزعيم مشهور فى المجال الثقافى خلال السبعينيات من القرن الماضى . وجعل يقسم الأفكار الغربية ليطوعها للاستخدام اليابانى ، ويلقى المحاضرات ليوضح الحاجة الى الاصلاح . وكان يعمل على التنفير من القيم الاجتماعية الاقطاعية ، ومبادىء الكنفوشية الجامدة التى تساند هذه القيم البالية . وأصدر فوكوزاوا فى عام ١٨٧٢ مؤلفا بعنوان « تشجيع التعليم » . ويتضمن هذا الكتاب أفكارا مؤداها أن السماء لم تخلق إنسانا أسفل إنسان آخر . ثم أصدر مؤلفا آخر فى عام ١٨٧٥ تحت عنوان « إطار المدينة » حاول من خلاله تفسير معنى الحضارة الحديثة بالنسبة لليابانيين . ودعا فيه الى أن يحرر اليابانيون أنفسهم من ربقة الماضى لأنه بمجرد أن يكتسب المرء حريته ، « فليس فى العالم ما يستطيع أن يعوق شجاعة الرجل وثقافته » .

لكن العقلية اليابانية المرهفة كانت تغوص فى كافة الميادين بحثا وتنقيبا عن أسرار النجاح الذى حققه الغرب . فلكى يتحضر اليابانيون، هل يكون عليهم أن يعيشوا مثلما يعيش الأوروبيون ؟ ذلك ما كان يختلج فى الوجدان اليابانى فى تلك الآونة . ولقد اعتقد البعض منهم أن الحل يكمن فى اعتناق المسيحية . ونهض أحد أعضاء نادى الميروكوشا وهو «ناكامورا ماساناو» ليقول فى عام ١٨٧٢ أن الفن والتكنولوچيا الغربية بدون اعتناق المسيحية هو انجاز بلا روح . ثم عاد «نيشيما» بعد سنتين قضاهما فى الولايات المتحدة يتلقن مبادىء المسيحية ليؤسس فى دوشيشا كلية لغرس تلك المبادىء فى اليابان .

ولما كان قد تم رفع الحظر عن أنشطة البعثات التبشيرية فى اليابان عام ١٨٧٣ ، فقد انبرى رجال هذه البعثات يلهبون خيال اليابانيين ، ونجحوا فى ذلك خاصة فى أوساط الساموراى القدامى . ولم يحل عام ١٨٨٠ حتى كان هناك نحو ٣٠٫٠٠٠ يابانى قد اعتنقوا الدين المسيحى وبحلول عام ١٨٩٠ تضاعف هذا العدد لنحو ثلاث مرات[1] .

---

(1) Whitney, J. Ibid. PP. 290, 291.

ثامنا : ترتيب الأوضاع الداخلية :

(أ) التجربة الدستورية :

١ - بوادر المطالبة بالدستور :

نتناول الآن مسألة التحول الذى شهدته الحياة الدستورية فى اليابان فى عصر الميجى ، رغم أن هذا التحول يعتبر ثانى أهم جانب من جوانب « التحديث » الذى شهدته اليابان فى عصرها الحديث ، بعد زوال نظام الشوجنية ، واستعادة الامبراطور لسلطاته ، وكانت هذه السلطات كما رأينا سلطات مطلقة نرى أن القسم الامبراطورى لعام ١٨٦٨ قد أورد نصا غامضا حول التعاون بين الحاكمين والمحكومين . وقد أثيرت هذه المسألة أول ما أثيرت عام ١٨٧٣ . ولكنها لم تجد الحل إلا بعد انقضاء ١٥ عاما أى فى عام ١٨٨٩ حيث صدر الدستور.

وفى عام ١٨٨١ ،وعقب مناقشات حامية أثيرت فى نطاق «الأوليجاركية » الحاكمة أصدر الامبراطور وعدا باقامة نظام دستورى . وقد يثور السؤال عن كيفية اتخاذ مثل هذا القرار .

واقع الأمر أن المطالبة بهذا الدستور لم تظهر إلا فى عام ١٨٧٣ كما أسلفنا بعد أن قام أحد أعضاء الحكومة وهو « كيدو » بزيارة لأوروبا أعد بعدها مذكرة مطولة اقترح فيها اقامة مؤسسات نيابية ، ولكن هذه المبادرة لم تسفر عن شئ ملموس . ولكن فى عام ١٨٧٤ حينما مرت الحكومة اليابانية بأزمة داخلية خطيرة تسببت فى استقالة بعض أعضائها ، طالب هؤلاء المستقيلون باقامة جمعية نيابية لتكون المعادل فى القوة لسلطة « كبار الموظفين » . لكن هؤلاء المنشقين (وهم إيتاجاكى ، وجوكو ، وايتو ، وسويا جينا) ضمنوا مطالبهم مذكرة مؤرخة ١٧ يناير ١٨٧٤ . ونصت المذكرة

على أن هناك تذمرا فى أوساط الشعب اليابانى ، وأن ذلك راجع الى أن البيروقراطية تحتكر وحدها ممارسة السلطة ، وأن الرأى العام لا يجد الوسيلة للتعبير عن نفسه .

وكان أحد هؤلاء الأعضاء المستقلين من الحكومة وهو ايتاجاكى قد نظم فى مسقط رأسه (توزا) رابطة سياسية كانت الأولى من نوعها فى اليابان كنواة لحزب سياسى . وتضمن برنامج هذه الرابطة طلب استقلال مؤسسات الادارة المحلية ، واحترام الحقوق الطبيعية للانسان ، وإقامة جمعية تشريعية . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن أعضاء هذا التجمع كانوا عبارة عن بعض رجال الساموراى القدامى ، وأن «الرابطة» هى فى نفس الوقت بمثابة جمعية تعاون اقتصادى متبادل بين أعضائها . فهى تقدم بعض الاستشارات القانونية الى هؤلاء الساموراى. وأنشأت الرابطة صندوقا للاقراض ، وبالتالى فان الشكل الأول من أشكال الأحزاب السياسية المعارضة قد استلهم فكره من الساموراى لمناهضة احتكار السلطة من جانب الساموراى الآخرين ، خصوصا ساموراى مقاطعتى ساتسوما وشوشو .

أما الحكومة ، والتى كان أبرز رجالها أوكوبو ، فقد تصدت لهذه الحركة المعارضة ، وعرضت على ايتاجاكى العودة الى منصبه الحكومى، ويبدو أن ايتاجاكى كان يتسم بالانتهازية فقبل هذا العرض من جانب الحكومة . وعلى أية حال ، فبعد اجتماع تم عقده بين «أوكوبو ، وكيتو، وجوتو » ، صدر أمر امبراطورى فى ١٤ يناير ١٨٧٥ لارضاء وتهدئة مطالب الليبراليين المعارضة . فقد قرر الامبراطور اقامة جمعية تشريعية أطلق عليها اسم « السينات » (Senat) . لكن أعضاء هذه الجمعية كان يجرى تعيينهم من جانب الامبراطور وحده من بين كبار موظفى الدولة ، ومن بين أعضاء الطبقة النبيلة العليا القديمة .

ولكن فى عام ١٨٧٦ – بعد عام تقريبا من عودة ايتاجاكى للوزارة عاد فتركها من جديد بعد احتدام خلاف ثار بينه وبين اوكوبو حول بعض المشكلات السياسية . وعلى ذلك فقد عاد ايتاجاكى لاستئناف نشاطه فى معارضة الحكومة . وفى عام ١٨٨٧ بعد تمرد قامت به عناصر مقاطعة ساتسوما ، قامت رابطة ايتاجاكى بنشر مذكرة تطلب فيها اقامة جمعية نيابية ولقيت هذه المذكرة مساندة من جانب بعض التجمعات السياسية فى عدد من المدن الكبرى .

وعلى أية حال ، فان أعضاء الحكومة أصابهم القلق حين تم اغتيال أوكوبو عام ١٨٧٨ . لذلك فان وزير الحربية ياماجاتا كتب فى يوليو ١٨٧٩ الى أحد زملائه فى الحكومة وهو إيتو يقول بأن الحركة الليبرالية ترمى الى « تدمير النظام السياسى بكامله » ، ولكن إن عاجلا وإن آجلا فانه ينبغى الاذعان لاقامة جمعية نيابية .

ولكن فى عام ١٨٨٠ كان هناك اجماع بين الوزراء أنفسهم على ضرورة تأجيل منح نظام دستورى الى تاريخ لاحق . وفى عام ١٨٨١ قدم وزير المالية أوكوما تقريرا الى الامبراطور ضد قرار الحكومة مطالبا باقامة الجمعية التشريعية ابتداء من عام ١٨٨٢ لكن هذه المبادرة من جانب أوكوما كان نصيبها الاخفاق . فقد طلب الامبراطور – بناء على موافقة إيتو – باقالة أوكوما من الحكومة ، واكتفى الامبراطور بالاعلان بأن هناك جمعية وطنية منتخبة سيجرى اقامتها فى عام ١٨٩٠ . وعلى ذلك تكون الحكومة قد أذعنت من ناحية المبدأ لطلب اقامة هذه الجمعية التشريعية ، لكنها تكون قد كسبت الوقت ولم تلتزم التزاما واضحا بطبيعة ونوعية النظام الدستورى المزمع اقامته عام ١٨٩٠ .

٢ – المناقشات حول النظام الدستورى فى الفترة (١٨٨١-١٨٨٩) :

فى الوقت الذى وعد الامبراطور – بمنح دستور جديد (الى أجل) ، فان الحركة السياسية فى البلاد اتخذت منهجا جديدا ، من حيث أن اليابان شهدت تشكيل أحزاب سياسية صارت تطلق الدعايات حول قيام نظام دستورى فى حين عملت الحكومة ما وسعها الجهد على عرقلة هذه الدعايات الليبرالية ، وانهمكت فى ذات الوقت فى اعداد دستور يكون من شأنه الحفاظ على السلطات الحكومية .

(ب) ظهور الأحزاب السياسية :

فى الفترة من (١٨٨١ – ١٨٨٢) تشكل حزبان من أحزاب المعارضة وهما · الحزب الليبرالى «جيوكو» والحزب التقدمى «الكايشنتو»:

الحزب الليبرالى :

ولقد أنشئ الحزب الليبرالى فى أكتوبر ١٨٨١ من جانب ايتاجاكى (Itagaki) . وتضمنت برامجه : سيادة الشعب ، وحماية حقوق الانسان وتخفيض الأعباء الضريبية ، وحرية اقامة المشروعات . وقد اجتذب هذا الحزب الى صفوفه فئات التجار، وكبار المستثمرين فى القطاع الزراعى. ثم ما لبث أن انضمت الى صفوفه بعض طبقات العمال (وذلك لأنه الحزب الأكثر تطرفا نحو اليسار) . وفى النهاية ، فان العناصر الريفية كانت هى المسيطرة على الحزب . ومن ناحية أخرى فان الحزب ضم جناحين ، جناحا يمينيا ، وجناحا يساريا . وتبنى الجناح اليمينى أفكار سبنسر ، وأما الجناح اليسارى فقد تبنى أفكار جان جاك روسو .

الحزب التقدمى :

أما ثانى أهم الأحزاب فهو الحزب التقدمى . وقد تشكل فى مارس ١٨٨٢ من جانب أوكوما . وينادى برنامجه الى أن يكون دستور المستقبل داعيا الى احترام سلطات الامبراطور ، وأن يكون حق الانتخاب مقيدا الى أن ينال

الشعب قسطا كافيا من التعليم . ولقد بين أوكوما فى كتيب أصدره رفضه القاطع لأفكار جان جاك روسو وأفكار «اليعاقبة» التى تؤدى فى رأيه الى ثورة جذرية . وقد ضم هذا الحزب الى صفوفه طبقة المثقفين . ومع ذلك ، فقد ساندته عناصر رجال الصناعة ، وأغنياء التجارة ، ودعمته شركة الملاحة الكبرى ميتسو بيشى وتولت تدبير أموال دعايته ، وعموما فقد سيطرت العناصر الحضرية على أنشطته .

٤ - رد الفعل الحكومى إزاء المعارضة :

عمدت الحكومة الى مناهضة هذه المعارضة الليبرالية بإنشاء حزب سياسى جديد اتخذت له اسم « الحزب الدستورى الامبريالى » ، وعينت له فوكوشى رئيسا . ويرى هذا الحزب أن السيادة ينبغى أن تكمن فى شخص الامبراطور ومن ثم فان الجمعية الوطنية لا ينبغى لها أن تكون إلا سلطة مقيدة . ومن جهة أخرى ، فان الحكومة اتخذت قرارات تشريعية وادارية ترمى الى تكملة التدابير القمعية التى اتخذت قبل عام ١٨٨٠ على النحو التالى :

- أصدرت القانون ١٨٨٢ حول التنظيمات السياسية يجبر هذه التجمعات السياسية على تسليم قائمة بأعضائها الى البوليس وحظر التراسل بين أعضائها .

- ثم أصدرت قانونا جديدا خاصا بالصحافة فى ١٦ أبريل ١٨٨٢ يقضى بأن يودع مديرو الصحف مبالغ ضخمة كضمان ، ثم أصدرت قانونا آخر تحت عنوان «حفظ السلام» بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٨٧ يحظر اقامة الجمعيات السرية ، ويعطى الحكومة اليابانية الحق فى فرض اقامة جبرية على سكان طوكيو الذين تبدو تحركاتهم مثيرة للمتاعب . وطبقا لهذا القانون اضطر ٥٠٠ شخصا

– من بينهم رؤساء المعارضة وصحفييها – الى مغادرة العاصمة وأرسلوا للاقامة الجبرية فى أحد ضواحيها .

وفى الوقت الذى قامت فيه الحكومة بهذه التدابير أخذت تعد نفسها للوفاء بوعدها منذ ١٨٨١ باصدار الدستور . فمنذ عام ١٨٨٢ تم تكليف إيتو بالقيام بمهمة دراسية فى أوروبا . ومن الأمور ذات المغزى فى هذا السياق أن إيتو أثناء اقامته فى أوروبا قضى الجانب الأكبر منها فى برلين وفيينا ، ولم يمكث فى باريس ولندن إلا قليلا .

ومنذ تلك اللحظة كتب إيتو الى أصدقائه يقول بأن المثقفين اليابانيين كانوا على خطأ فى أن يرتبطوا بالأفكار السياسية الانجليزية والأمريكية والفرنسية ، وأن النظام السياسى اليابانى فى المستقبل ينبغى أن يستوحى من الدستور البروسى .

ولما عاد إيتو الى طوكيو عام ١٨٨٣ تم تكليفه برئاسة « مكتب دراسات » لهذا الغرض . فبادر إيتو باستقدام البروفيسور روزلر (Roesler) أحد أكبر أساتذة القانون الدولى العام الألمان بالاضافة الى عشرين مستشارا ألمانيا آخرين لمساعدته فى انجاز مهمة وضع الدستور اليابانى(١) .

وربما صار التساؤل عن تفاصيل الأفكار السياسية البروسية على وجه الخصوص ، والتى سوف يستقى منها الدستور اليابانى المنشود . الحقيقة أن إيتو رأى بثاقب نظره أن هناك أوجها للتشابه بين ألمانيا واليابان . فكل من الدولتين كانتا تسيران فى طريق التصنيع ، ومن

---

(1) Renouvin, P. Ibid P. 47.

جهة أخرى فان إيتو كان قد اجتمع مع بسمرك وأعجب إيما إعجاب بشخصيته من ناحية وإصراره على مناهضة الاشتراكية من ناحية أخرى .

وتمت مراجعة مشروع الدستور والانتهاء من وضعه فى أبريل ١٨٨٨ بواسطة هيئة جديدة هى «المجلس الخاص» (Le Conseil Privé) الذى عين إيتو رئيسا له . ولكن هذا المجلس الخاص الذى تكون من كبار قدامى الموظفين وحدهم لم يعدل شيئا من نص الدستور المقترح . ففى فبراير ١٨٨٩ قام الامبراطور بمنح الدستور لشعبه ليكون سارى المفعول اعتبارا من عام ١٨٩٠ .

ولكن قد يثور السؤال ، لماذا وجدت الحكومة اليابانية نفسها تفضل اقامة نظام دستورى ؟ واقع الأمر أن هناك اعتبارين لذلك التفضيل :

- لقد أدركت الحكومة أن ذلك الأمر سوف يحدث إن عاجلا ، وإن آجلا . ولذلك فقد رأت من المستحسن اقامة هذا النظام قبل أن يشتد عود المعارضة الليبرالية وتخرج عن نطاق سيطرتها .
- الأمر الثانى أن الحكومة اليابانية رأت أن منح هذا الدستور أصبح أمرا لا مندوحة عنه للتوصل فى العلاقات الدولية الى « وضع المساواة » الذى يمكن لليابان بالتالى من الغاء « المعاهدات غير المتكافئة » التى كانت بمثابة قيد ثقيل على تحرك اليابان الاقتصادى والسياسى كما سبق أن أشرنا .

٥ – طبيعة هذه المؤسسات الدستورية :

لعل أهم سمة ميزت الدستور الجديد هو اعفاء الجيش والأسطول من كل رئاسة عليهم سوى رئاسة الامبراطور ، فان اليابان لم تنس قط ما حل بها من هوان عام ١٨٥٣ لدى قدوم بعثة بيرى لذلك صممت على انشاء قوة عسكرية

حديثة تمكنها من السيطرة على مصيرها بنفسها ، وتجعلها فى النهاية سيدة الشرق كله . فلم يكفها أن تعمم التجنيد الاجبارى بل جعلت من كل مدرسة فى البلاد معسكرات للتدريب الحربى[١] .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اليابان شكلت فى عام ١٨٨٥ أول مجلس للوزراء على أحدث طراز غربى لادارة البلاد ، وأصبح إيتو (Ito) أول رئيس للوزارة . أما خلال الخمسة عشر سنة التالية ، فقد تقاسمت الأوليجاركية القائدة القديمة المراكز الحكومية فيما بينها . واستمر الحال على هذا المنوال حتى عام ١٨٩٨ (أى نحو ١٣ سنة كاملة) بأن تأخذ بنظام يجرى تناوب رئاسة الوزارة فيه بين رجال ينتمون الى مقاطعة شوشو وبين آخرين ينتمون الى مقاطعة ساتسوما[٢] .

ونحاول الآن إلقاء نظرة على دستور ١٨٨٩ ، ومحاولة استقراء نصوصه التى كان لإيتو فضل صياغتها .

السلطة التنفيذية :

لقد جمع الامبراطور أطراف السيادة كلها بين يديه (طبقا للمادة ٤ من الدستور) . ولكنه تنازل قليلا عن سلطاته ، ووافق على أن تساعده وزارة ، ومجلس خاص ، فأما بالنسبة للوزارة ، فان الامبراطور يعين رئيس الوزراء الذى يختاره بمطلق حريته دون النظر الى انتمائه الحزبى . ورئيس الوزراء من جهة أخرى حر من ناحية المبدأ فى اختيار

---

(١) ول ديورانت ، قصة الحضارة ترجمة د. زكى نجيب محمود الجزء الخامس من المجلد الأول الطبعة الثالثة ص١٧١ .

(2) Reichauer, E. Japan, The Story of a Nation, P. 43.

بقية أعضاء الوزارة . وعلى الرغم من أن هؤلاء الوزراء اعتادوا الاجتماع فى مجلس للوزراء ، فليس بينهم مسئولية جماعية . فالدستور نص صراحة بأن كل وزير مسئول مسئولية انفرادية أمام الامبراطور . ويقول إيتو بأن النظام الانجليزى سوف يؤدى الى انتقاص سلطة الامبراطور فى حالة الأخذ بـه .

أما هذا الذى يسمى « بالمجلس الخاص » فهو يتكون من جهاز استشارى (ويتكون من ٢٦ عضوا ، ثم زاد الى ٣٣ عضوا) يعينون جميعهم بواسطة الامبراطور ، ويناقش كافة الشئون الهامة للدولة التى يحيلها اليه الامبراطور . ولكن دوره يقتصر على تقديم الرأى والمشورة . ويدخل الوزراء أعضاء أيضا فى ذلك المجلس الخاص . ونظرا لأن عددهم لا يتجاوز عادة العشر وزراء فانهم يصيرون أقلية فيه .

وحتى حلول عام ١٨٩٨ كان الوزراء مستقلين تماما عن مجلس النواب ، وكان يكفيهم ثقة الامبراطور ، فالعلاقة بين الوزراء والمجلس النيابى كانت محددة بطريقة دقيقة جدا فى دستور ١٨٨٩ الذى كان يتكون من ٧٦ مادة مقسمة الى ٧ فصول . فليس للبرلمان أية حقوق للسيطرة على السياسة العامة للبلاد . ومن هذا الوضع كانت هناك منازعات عديدة ، وتم حل البرلمان خمس مرات فى ظرف ثمانية أعوام[١] .

السلطة التشريعية :

يتكون الدايت من مجلسين : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ . فأما مجلس النواب (طبقا للمادة ٣٥) فيتكون من أعضاء منتخبين عن الشعب طبقا للقانون الانتخابى . وهذا القانون الانتخابى الذى تقرر

---

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain, P. 100.

فى عام ١٨٨٩ كان يرتكز على أساس أحقية التصويت لدافعى نصاب ضريبى معين .

أما مجلس الشيوخ الذى يتكون من ٣٦٨ عضوا فيتكون من أمراء تربطهم صلة الدم ، ومن ١٧٥ عضوا من الطبقة النبيلة الجديدة التى أقيمت عام ١٨٨٥ ، بالاضافة الى ١٣٢ عضوا يعينهم الامبراطور بنفسه لمدى الحياة . ويضاف الى كل ذلك ٤٥ من كبار دافعى الضريبة فى الدولة . ومن المفهوم بأن العدد الذى يعينه الامبراطور لا ينبغى أن يتجاوز ذلك العدد الذى يمثل طبقة النبلاء ، ومن ثم فان هؤلاء النبلاء يضمنون الحفاظ على تمتعهم بالأغلبية فى هذا المجلس(١) .

وهذان المجلسان اللذان يكونان « الدايت » لهما حقوق متساوية من ناحية المبدأ ، فيما عدا ضرورة عرض الميزانية أولا على مجلس النواب . وطبقا لمذكرات إيتو التاريخية ، فان مجلس الشيوخ يمكن له « توفير الحماية للحكومة » ضد هجوم مجلس النواب .

وطبقا لمذكرات إيتو أيضا فان التركيز هو على أهمية سلطات الامبراطور . والحقيقة أن الدستور يؤكد هذه السلطات بشكل لا يقبل الجدل. وقد رأينا أن الوزراء مسئولين أمام الامبراطور وحده ، ويستطيع المرء أن يلحظ أن الحكومة ليست برلمانية بالمعنى المفهوم .

ويدعو الامبراطور الدايت للانعقاد ثلاث مرات على الأكثر كل سنة . وله أن يؤجل جلساته أو أن يعلن انتهاء دوراته . وله أن يحل مجلس النواب . أما تفسير مواد الدستور فهى من اختصاص الامبراطور وحده ويستعين فى ذلك بالمجلس الخاص . كذلك فان قانون تعديل الدستور

---

(1) Renouvin, P. Op. cit P. 53.

مقصور أيضا على مبادأة الامبراطور . ومع ذلك فان هذا التعديل يخضع للدايت الذى يدعى للتصويت عليه من جانب الامبراطور .

وأخيرا ، فقد حدث تحول سياسى هام فى الفترة الواقعة بين ١٨٩٠ – تاريخ سريان الدستور – وبين عام ١٩١٤ أى بعد نهاية حكم الميچى بنحو سنتين . وسوف نتناول فيما يلى هذا التطور وأبعاده .

٦ – التطور السياسى بعد صدور الدستور حتى نهاية عصر الميچى (١٨٩٠ – ١٩١٤) :

وتأتى أهمية هذه الفترة فى أن العلاقات بين المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى بعد صدور الدستور بفترة كافية سوف تظهر واضحة جلية . ويمكن الحكم من خلال الممارسة الفعلية على هذه التجربة الوليدة. والآن فان هذه التجربة ليست حصيلة معاناة الشعب وبحثه عن حقوقه المهضومة كما هو الحال فى أغلب التجارب الدستورية فى الغرب ، ولأن هدف الصفوة الحاكمة من هذه التجربة هو الايحاء للغرب بأن اليابان تستطيع أن تفعل كل ما يفعله ، حتى النظام الدستورى رغم أنها خرجت لتوها من نظام اقطاعى . هذا من جهة ، ولأن اليابان كانت تعتبر هذا التطور الدستورى وسيلة لدفع الغرب للاعتراف لها بالمساواة على الصعيد الدولى ، ومن ثم إلغاء المعاهدات غير المتكافئة . لذلك لم تكن التجربة الدستورية اليابانية نابعة تماما من وجدان الشعب ، ولاتمثل حاجة ملحة إلا فى نفوس نفر من الليبراليين محدودى العدد.

وسوف نعرض للقوى السياسية الموجودة على الساحة وبعدها نقسم هذا التطور الى ثلاث مراحل حسب تمايز كل مرحلة عن الأخرى كما يلى :

القوى السياسية على ساحة الصراع :

معلوم أن دستور عام ١٨٨٩ كان الهدف منه تحديد سلطات الامبراطور ، وبالدرجة الأولى تحديد سلطات البيروقراطية ، أو بمعنى آخر الأوليجاركية التى احتفظت منذ عام ١٨٦٨ فى يديها بالسلطات التشريعية وتوجيه سياسة البلاد الوجهة التى تراها . وهذه الأوليجاركية تارة ما كان يشار اليها بطبقة « قدامى كبار موظفى الدولة » ، أو «الارستقراطية القديمة»، أو « الجنرو » (Genro) . ومن ثم فان مشاركة ممثلين عن الأمة اليابانية فى ادارة الشئون العامة ينبغى أن يؤكد هذا التحديد لسلطات الامبراطور .

لذلك نجد على مسرح الأحداث فى هذه الآونة القوة السياسية الجديدة المتمثلة فى مجلس النواب ، وفى مواجهتها القوة التقليدية أى البيروقراطية أو الأوليجاركية الحاكمة المكونة فى صلبها من النبلاء القدامى .

إن اشتراك الأمة فى ادارة أمورها يكون محدوداً طالما أن النظام الانتخابى يعتمد على دافعى الضريبة . ففى ظل القانون الانتخابى لعام ١٨٨٩، فان عدد الناخبين لم يتجاوز ٥٠٠ر٠٠٠ فردا ، أما الدوائر الانتخابية فقد انطبقت تماما على التقسيمات الادارية التى تتفاوت فيها الكثافة السكانية تفاوتا كبيرا . ففى بعض الدوائر كان هناك ٥٤ ناخبا لمقعد واحد وفى بعضها الآخر يبلغ عددهم ٤٠٠٠ ناخبا . ومن جهة أخرى لم تكن المدن تشكل دوائر منفصلة، فكانت تختلط مع جماعة الناخبين القروية فى معظم الدوائر .

ومما يسترعى النظر أنه صدر بعد ذلك القانون الانتخابى لعام ١٩٠٠ لتصحيح مسار القانون ١٨٨٩ بادخال ثلاثة تعديلات أساسية هى :

- إعادة توزيع المقاعد ، فقد ميز القانون الجديد بين الأحياء الحضرية والأحياء الريفية .
- أصبح التصويت سريا .
- تم تخفيض النصاب الضريبى اللازم للتصويت لتكون ١٠ ين بدلا من ١٥ ين .

وفى هذا النظام أصبح عدد الناخبين المدرجين على القوائم الانتخابية ٠٠٠ر٧٠٠ر١ ناخبا من بين جملة عدد السكان الذين بلغوا حينذاك نحو ٤٦ مليون نسمة .

ونتناول الآن مراحل التطور الثلاث التى أشرنا اليها للوضع السياسى الداخلى فى اليابان .

(أ) المرحلة الأولى (١٨٩٠ - ١٨٩٨) :

تميزت هذه المرحلة التى تمتد نحو ثمانية سنوات بأن المسئولين فى الحكومة اليابانية قرروا أن تظل السلطة التنفيذية مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية ، ومن ثم لا ينبغى أن تكون هناك أية علاقات للوزارة مع أى حزب من الأحزاب ، وأن تقتصر رئاستها على واحد من الزعماء الكبار القدامى - الجنرو (Genro) الذين يتمتعون بثقة القصر الامبراطورى وهم الطبقة النبيلة. ومن الطبيعى أن يتعارض ذلك الاتجاه مع أمانى وبرامج أحزاب المعارضة .

ومنذ قيام أول انتخابات عامة فى يوليو ١٨٩٠ شهدت اليابان وجود بعض المرشحين الذين تؤيدهم الحكومة ، وبعض المرشحين غير الحكوميين الذين عمدوا الى انشاء ما سمى « حزب الشعب » . وحدث ما لم يكن متوقعا ، اذ استطاع حزب الشعب الحصول على ١٧٠ مقعدا - فى حين حصل مرشحو الحكومة على ١٣٠ مقعدا . وسرعان ما اجتمع مجلس النواب ليوجه الانتقادات

اللاذعة ضد الحكومة – انتقادات حول ميزانية الدولة ، وحول الحريات العامة . وترأس الحكومة فى هذه الفترة على التوالى كل من ياماجاتا ، وماتسوكاتا ، ثم إيتو . وقدم كلهم استقالاتهم تباعا . وقرر الامبراطور حل البرلمان بضع مرات متوالية . لكن المعارضة لم تتخل عن انتقاداتها .

ثم حدث فى الانتخابات العامة لعام ١٨٨٤ أن فاز حزب الشعب مرة أخرى . وسارعت الحكومة الى حل مجلس النواب . وفى هذه الظروف – ولحسن حظ الحكومة – نشبت الحرب الصينية – اليابانية الأولى (١٨٩٤ – ١٨٩٥) . وانتهزتها الحكومة فرصة لتحويل الأنظار عن متاعبها الداخلية ، مستحثة المشاعر القومية . ولكن بعد هذه المهادنة أثناء تلك الحرب استأنفت الحياة السياسية وقعها ، وانقسمت المعارضة فيما بينها الى مجموعتين سياسيتين هما : «الحزب التقدمى» الذى أعيد تنظيمه عام ١٨٩٦ من جانب أوكوما ، و« الحزب الليبرالى » الذى أعيد تنظيمه وأصبح الناطق الرسمى باسمه « ايتاجاكى » .

لقد كانت المشكلة الكبرى التى واجهت الحكومة فى هذه المرحلة مشكلة مالية عويصة . فبعد الحرب الصينية – اليابانية ، ورغم انتصار اليابان فيها انتصارا ساحقا ، قررت الحكومة اليابانية ضرورة انجاز خطة ترمى الى زيادة حجم قواتها المسلحة البرية والبحرية ، وأسمتها خطة «التجهيز القومى» للأمة ، هذا الى جانب تطوير شبكة السكك الحديدية ، والتلغرافية ، مما استتبع بحث الحكومة عن زيادة معدلات الضرائب وكان على الحكومة أن تسترضى البرلمان لكى يوافق على هذه الأعباء الضريبية الجديدة. وأخيرا نجحت الحكومة فى جعل «الدايت» يقبل هذه الزيادات ، ثم نجحت فى الفترة من ١٨٩٥ – ١٨٩٨ فى استقطاب بعض القيادات السياسية المعارضة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت بأن الزعماء القدامى (الجنرو) على الرغم من عدم اتفاقهم فى الأسلوب ، كان أمامهم هدف واحد

مشترك هو : الحصول من الدايت على التصويت اللازم حول التدابير المالية الجديدة التى تمكن الحكومة من تحقيق خطتها الكبرى الرامية الى « التجهيز القومى » والتسليح . وحقيقة الأمر أنها نجحت فى ذلك أيما نجاح . وفى يونيو ١٨٩٨ توحدت مجموعات المعارضة لتشكل ما سمى بالحزب الدستورى ينادى بمسئولية الوزارة أمام البرلمان .

والواقع أن الأحزاب السياسية فى نهاية تلك المرحلة قد كثر عددها وتشعبت مراميها . فكان هناك فضلا عن التقدميين (المصلحين المعتدلين) ، والليبراليين (المصلحين المتطرفين) اللذين سبق الاشارة اليهما حزب أسمى نفسه الاتحاد العام (وهم عوان بين الحزبين السابقين فى درجة تطرفهم) . وكان هناك من أسموا أنفسهم اللامركزيين (Decentralisateurs) ، « والمحافظون » . والعناصر الاشتراكية . على أية حال فتلك كانت الحالة السياسية الداخلية للبلاد فى نهاية القرن التاسع عشر ولمّا يمضى بالكاد أكثر من ثلاثين عاما على الأوضاع الاقطاعية فى اليابان وعقب ستار قوى من العزلة[1] .

(ب) المرحلة الثانية (١٨٩٨ - ١٩٠١) :

هذه المرحلة على صغر مداها (نحو ثلاث سنوات) شهدت تحولا من نوع جديد . فنجد أن حجر الزاوية فى الصراع السياسى بين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية تتمثل فى البحث عن صيغة للعلاقات بين المجلس التشريعى والوزارة .

وفى هذه المرحلة وجه الامبراطور أمرا سياسيا لتشكيل الوزارة الجديدة (٣٠ يونيو ١٨٩٨) الى رؤساء الحزب الدستورى : أوكوما

---

(1) Labroue, E. Op. cit P. 101.

وإيتاجاكى . وصار أعضاء الوزارة الجديدة جميعهم من بين أعضاء الحزب الدستورى - فيما عدا وزيرى الحربية والبحرية إذاً أصبحنا أمام وزارة تشكلت لأول مرة من رجال ينتمون الى أحد الأحزاب السياسية . وهذا ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها . وأصبح مبدأ استقلال الوزارة عن الأحزاب أمرا قد جرى التخلى عنه نهائيا .

والحقيقة أن هذه الوزارة لم تعمر طويلا . ذلك أنها خططت لوضع المناصب الادارية الهامة كرئاسة البوليس ومستشارى الوزارة من رجال ينتمون الى الأحزاب لكن الوحدة التى تحققت بين حزبى الليبراليين والتقدميين تحطمت لوجود التنافس بين الحزبين للحصول على نفس هذه المناصب الادارية الهامة . ولم يغب ذلك عن الامبراطور ولا عن أعين الارستقراطية القديمة . واضطرت هذه الوزارة الحزبية الى الاستقالة بعد أربعة شهور فقط . ومرة أخرى حدث الصدع بين حزبى التحالف الليبرالى، وعاد هناك من جديد «الحزب الليبرالى» ، «والحزب الدستورى» .

هذا الصدع الذى أصاب تحالف الليبراليين مكّن للفئات النبيلة التى تعتمد على « العشائرية » أن تستعيد قواها وتقوم بتأليف حكومة جديدة برئاسة ياماجاتا فى نوفمبر ١٨٩٨ . هذه الوزارة لم تكن كسابقتها قد حصلت على الأغلبية فى مجلس النواب ، ولكنها نجحت مع ذلك فى البقاء مدة أطول باستخدام بعض الدهاء السياسى . ونجحت فى جعل المجلس يصوت لصالح زيادة الضريبة العقارية ، ومراجعة شرائح الضريبة على الدخل بالزيادة فى عام ١٨٩٩ . وطالبت الأحزاب السياسية مرة أخرى باعطائها مناصب وزارية أكبر فى الحكومة . وفى منتصف عام ١٩٠٠ تكاتفت الأحزاب السياسية ضد ياماجاتا ، الأمر الذى أجبره على الاستقالة .

لذلك نجد أنفسنا أمام محاولة جديدة فى هذه المرحلة الثانية : هى محاولة التقارب بين قوتين سياسيتين متنافستين ، هما قوة السياسيين المنتمين الى أصول عشائرية واحدة ، وقوة الأحزاب السياسية . ونجد أنفسنا أمام

واقع جديد ، وهو أن الحزب السياسي الرئيسي يوجهه شخص ممن جرى التعارف على أنه من صميم العشائريين (أى الذين يستمدون سلطتهم من أصولهم النبيلة المهيمنة نتيجة ممارسة هذا الحق فى الماضى واستمراره فى الحاضر) هو إيتو (Ito) الذى أصبح رئيسا للوزارة .

هذا النسق الفريد - أى أن يتولى توجيه حزب المعارضة الرئيسى شخص عشائرى قد أجازته لأول مرة مجموعة السياسيين من كبار رجال الدولة السابقين (الجنرو) . واذن فقد ألف إيتو الوزارة الجديدة واختار معاونيه من الحزب الليبرالى (السيوكاى) - فيما عدا وزيرى الحربية والبحرية. وهذه هى المحاولة الثانية لتشكيل حكومة تنتمى الى الأحزاب السياسية لكنها هذه المرة تختلف عن سابقتها لعام ١٨٩٨ فى أن رئيس الحكومة شخص عشائرى وليس شخصا قد دفعت به الانتخابات الى رئاسة الحكومة .

ومع ذلك ، فان هذه التجربة فشلت هى الأخرى بسرعة فما لبث إيتو أن وجد نفسه فى خلاف شديد مع كثير من وزرائه . كما دبَّ الخلاف بينه وبين أعضاء مجلس الشيوخ الذين جاهروا بعدائهم لهذا النمط الجديد وسرعان ما قدم إيتو استقالته فى مايو ١٩٠١ ، وذلك حين عجز عن إيجاد تناسق فى صفوف حزبه . وقد أظهرت هذه التجربة استحالة وجود تعاون وثيق بين شخص عشائرى وبين الأحزاب السياسية ، كما أظهرت إنتهازية حزب السيوكاى الذى رغم قوته العددية لم يحاول مجابهة البيروقراطية وفضل مهادنة الحكومة والسير فى ركابها.

(جـ) المرحلة الثانية (١٩٠١ - ١٩١٤) :

بعد فشل إيتو فى تجربته ، فان الفترة من ١٩٠١ - ١٩١٤ شهدت صراعا صامتا بين القادة العشائريين، وممثلى الأحزاب السياسية. وهذا الصراع كان يتركز دوما حول نفس المواضيع بذاتها تقريبا .

فهل ينبغى أن تنبثق الوزارة من بين صفوف مجلس النواب أم هل ينبغى تشكيلها فقط من بين كبار قدامى الموظفين (الجنرو) ؟ وما هى الكيفية التى يمكن بها ترضية مجلس النواب ليصوت لصالح النفقات التى يرى أعضاء (الجنرو) لزومها للصالح العام للدولة ؟

ومن خلال هذا الصراع تناوب على رئاسة الوزارة رجلان هما كاتسورا ، وسايونجى وهما من فئة « العشائريين » . وقد ألف كاتسورا حكومته فى ٢٠ يونيو ١٩٠١ ولم يفسح أى مكان لممثلى الأحزاب السياسية ، ومن ثم ارتطم بمعارضة حادة اضطرته فى عام ١٩٠٣ الى حل المجلس النيابى . ورغم عدم حصوله على أية أغلبية فقد ظل فى السلطة وظل محتفظا برئاسة الوزارة فمن حسن حظه أن نشبت الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) .

وفى عام ١٩٠٦ ، وبعد انتهاء هذه الحرب التى انتصرت فيها اليابان وهزت أصداء انتصاراتها العالم كله . تولى سايونجى رئاسة الوزارة معتمدا على الحزب الليبرالى (السيوكاى) . وكانت مهمة سايونجى معالجة مصروفات الحرب الروسية - اليابانية خاصة وأن اليابانيين لم يحصلوا على تعويضات تحت الضغط الأمريكى - كما سنرى فى الفصل القادم .

وكان على سايونجى البحث عن اعتمادات جديدة للانفاق على توسيع نطاق البرامج العسكرية وبناء الأسطول وتجهيز الدولة . وفى هذه الظروف قبل الحزب الليبرالى (السيوكاى) التصويت لصالح هذه النفقات الكبرى . فاليابان لما أحرزت نصرها على الصين اتجهت لزيادة الانفاق العسكرى فقد ذاقت حلاوة هذه الانتصارات ولما انتصرت على الروس كررت نفس الشئ وهو زيادة الانفاق العسكرى .

ورغم وطأة هذه التدابير المالية على دولة ناشئة ، فان الحكومة حصلت على أغلبية فى انتخابات ١٩٠٨ ولكن سايونجى تنازل عن منصبه لاعتبارات صحية . وتولى كاتسورا رئاسة الوزارة من بعده وظل فى منصبه حتى عام ١٩١١ دون أن يواجه مشكلات تذكر . ونجح فى جعل المجلس النيابى يوافق على برنامج جديد للانشاءات البحرية الكبرى . وهذا النجاح لم يمنع انسحابه فى نهاية ثلاث سنوات من رئاسة الوزارة .

ثم عاد سايونجى مرة أخرى لرئاسة الوزارة فى أغسطس ١٩١١ ، ويمنح ثلاث مناصب وزارية الى أعضاء من الحزب الليبرالى . وحاول من جانبه تقليل النفقات العسكرية والادارية لكنه إصطدم بمعارضة شديدة من واحد من أبرز « قدامى كبار القادة » وهو ياما جاتا . وعلى الرغم من أن غالبية مجلس النواب كانوا يؤيدون حكومة سايونجى فانه اضطر الى تقديم استقالته، لأن وزير حربيته قدم استقالته ، وكان عليه البحث طبقا للعرف الدستورى السائد عن قائد عسكرى يعمل فى الجيش فعلا لملء هذا المنصب الهام . ولما لم يستطع سايونجى ذلك بسبب رفض جميع القادة العسكريين هذا المنصب لم يجد أمامه سوى الاستقالة فى خريف ١٩١٢ .

وظهر كاتسورا على المسرح السياسى ، ولكن « الدايت » تمرد على الأسلوب الذى اتبعته مجموعة قدامى رجال السياسة ومنذ فبراير ١٩١٣ تحالفت كل قوى المعارضة وقدمت اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة. وعبثا طلب الامبراطور الجديد (يوشيهيتو) – الذى خلف سلفه موتسو هيتو عام ١٩١٢– الى الحزب الليبرالى مساندة كاتسورا . ولكن الحزب رفض ذلك وانسحبت الحكومة ، وصار ذلك بمثابة انتصار حاسم للأحزاب السياسية على الحكومة. وهذه هى المرة الأولى التى تضطر فيها احدى الحكومات الى الانسحاب أمام حجب الثقة عنها من جانب البرلمان .

ومع ذلك ، فان هذا النصر لم يدم طويلا . وسرعان ما لجأت مجموعة قدامى كبار الدولة الى اختيار الأدميرال ياما أوتو (Yamaoto) كرئيس للوزارة واستعاد النظام العشائرى قوته مرة أخرى(١) .

وهكذا تظل هذه الأوليجاركية القديمة مسيطرة حتى دخول اليابان الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) وساعدتها انتصاراتها العسكرية على الصين عام ١٨٩٥ ثم الروس عام ١٩٠٥ . فسبق الوقع العسكرى الوقع الدستورى كما أن هذه الأوليجاركية حققت تقدما فنيا واقتصاديا رفع الروح المعنوية اليابانية وبوأها مركزا دوليا ساميا أشعر اليابانيين بالفخر والاعتزاز أدخلهم حربين عالميتين على نحو ما سنرى فى الفصل القادم .

نهاية عهد الميجى :

نحاول الآن فى ختام هذا الفصل الذى عرضنا فيه لهذا العصر الذى أرسى دعائم انطلاقة اليابان الحديثة أن نلقى باطلالة على تطور الأمور فى نهايته ونحاول ربط أحداثه بأحداث العصر الذى تلاه وهو عصر تايشو (Taisho) (١٩١٢ - ١٩٢٦) متجاوزين قليلا ذلك التقسيم التاريخى الذى أخذنا به ، وذلك لكى يترابط ذكر الأحداث .

لقد انتهى عصر الميجى بوفاة الامبراطور ميجى فى عام ١٩١٢ وبانتهائه طويت صفحة ناصعة من صفحات اليابان الحديثة . فبوفاته انتهت مرحلة تميزت بروح المغامرة والتوثب وانتهت عملية تعبئة الجيل الأصغر . وبدأت المرحلة الثانية من مراحل « التحديث » . وكان على البلاد فيها أن تجابه مرحلة صعبة من التحول والتكيف .

واذا نظرنا من زاوية تاريخية للمرحلة الأخيرة من عصر الميجى لوجدناها قد بدأت بالحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) التى

---

(1) Renouvin, P. Op. cit PP. 60 - 64.

انتهت قبل سبع سنوات من وفاة الامبراطور ميچى . وصارت اليابان بانتصارها فى هذه الحرب ليست فقط قد أكدت استقلالها ، وبذلك حققت حلما وضعته الأمة نصيب عينيها فى مستهل عصر الميچى - ولكنها تبوأت بين عشية وضحاها مكانة قوة دولية كبرى .

على أن تحقيق هذا الحلم قد صار يعنى من جهة أخرى نشوء نوع من المتاعب والمصاعب والارتباك فى صفوف الشعب . وقبل أن تهدأ فورة الحماس فى أعقاب انتصارات الشعب اليابانى على الروس حدثت واقعة هزت أعماق اليابان . ففى عام ١٩٠٩ تم اغتيال هيروبومى إيتو (Hirobumi Ito) - أحد أبرز الشخصيات فى عصر الميچى - فى « هاربين » فى منشوريا . وبموته اهتزت قيادة فئة كبار رجال الدولة السابقين (الجنرو) فى لحظة حاسمة من تاريخ اليابان ذلك أن عملية التحديث المكثفة كانت تعمل على تقوية روح الفردية فى اليابان لأول مرة وحدثت فجوة صارت تتسع يوما بعد يوم بين النهج الجديد المستوحى من الفلسفة الغربية وتقنياتها ، وبين القيم الأخلاقية التقليدية فى المجتمع ونتج عن ذلك ما يمكن تسميته « بالفراغ فى القيم المعنوية » وكان إيتو ضحية هذه الأوضاع كما رأينا .

وهذه الارتباكات التى عمت البلاد وتلك التناقضات ما لبثت أن شهدت واقعة جديدة طغت على ما عداها من أحداث . فقد قام الجنرال ماريسوكى نوجى (Maresuke Nogi) أحد أبطال الحرب الروسية - اليابانية ، والذى كان تاليا للادميرال توجو (Togo) فى محبة الجماهير - قام نوجى بالانتحار بمجرد أن علم بوفاة الامبراطور وأراد أن يلحق به فى قبره . وتلك عادة لها جذورها فى التاريخ اليابانى وفى الأصول والتقاليد القديمة .

ولقد وقع حادثان هامان فى منتصف العهد التالى للميجى(*) – عهد «تايشو» . لا يمكن تجاهلهما لما تركاه من أثار ومعانى : أولهما ما سمى « بمظاهرات الأرز » (Rice-Riots) ، تلك المظاهرات التى نتجت عن ارتفاع أثمان هذه الغلة الرئيسية فى اليابان فى عام ١٩١٨ حيث هاجمت جماهير الغوغاء محلات بيع الأرز . وانتقلت هذه المظاهرات من مدينة الى أخرى لتعم كافة أرجاء اليابان فى فترة وجيزة . ووجهت هذه المظاهرات ضربة قاسية الى ملاك الأراضى الذين حاولوا تعزيز مراكزهم باتخاذ سياسة ترمى الى حماية الأرز المحلى ومنع الاستيراد ليبقى الأرز اليابانى مرتفع السعر ارتفاعا مصطنعا من صنع أيديهم .

ونتيجة لهذه الاضطرابات تم اتخاذ تدابير لزيادة موارد اليابان من الأرز بزيادة انتاجه . وما أن انتهت هذه الأزمة حتى نشأت الثانية وهى أزمة تدخلت فيها العوامل الطبيعية متمثلة فى ثورة بركان كانتو Kanto) (وتعتبر هذه الكارثة التى خلفها هذا البركان أكبر مصيبة سببتها الطبيعة فى التاريخ الحديث بأسره . فتسببت فى اختفاء طوكيو القديمة بكاملها . ولما ثار هذا البركان بعد منتصف النهار بقليل من يوم أول سبتمبر ١٩٢٣ تسبب فى مصرع ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ شخص واندلعت النيران فى منطقة طوكيو – يوكوهاما لثلاثة أيام بلياليها ، وأسفر ذلك عن تدمير المدينة الامبراطورية وميناؤها الأساسى .

وفى أثناء هذه الأزمة أتت المعونات للمناطق المنكوبة من كافة أنحاء العالم . ولكن كانت أول سفينة انقاذ تظهر على مسرح الانقاذ

---

(١) ارتقى يوشيهيتو (Yoshihito) العرش بعد وفاة والده الامبراطور ميجى وأطلق على عصره مسمى تايشو (Taisho) التى تعنى (الاستقامة الكبرى) وهو والد الامبراطور الحالى هيروهيتو .

هي المدمرة الأمريكية « ستيوارت » التي ألقت مراسيها في يوكوهاما مساء يوم ٣ سبتمبر ، وانطلق كل الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي ، وفي مقدمته الباخرة هيرون (Huron) التي كانت راسية في ميناء دارين في منشوريا حين ثار البركان ، ونشطت في نقل امدادات الاغاثة لليابان . وقبل أن تنتهي عملية الاغاثة كانت عدة سفن تحمل العلمين الأمريكي والبريطاني تنقل آلافا من أطنان الأغذية والأقمشة ، والخيام والبطاطين والمواد الطبية ، بل تمت إقامة مستشفيات ميدانية كاملة . ثم بعد ذلك قدمت الولايات المتحدة لليابان معونة بصفة سلفة بمبلغ ١٢٥ مليون دولار وقدمت بريطانيا سلفة مماثلة . وتم بناء طوكيو الجديدة على انقاض « إيدو » القديمة[١] .

---

(1) Yoshida, Ch. Japan's Decisive century. PP. 29, 30.

الفصـل الرابـع

دخول اليابان الحربين العـالميتين



الفصـل الرابـع

دخول اليابان الحربين العـالميتين

أولا : دخولها الحرب العالمية الأولى :

قبل أن نتناول هذا الموضوع فقد يكون من المناسب تتبع أوضاع اليابان السابقة مباشرة على دخولها هذه الحرب والأسباب التى جعلت اليابان تخوض غمارها .

١ - أوضاع اليابان العسكرية عند دخولها الحرب :

(أ) انتصارات اليابان الأولى :

خلال نهضة الميجى حققت اليابان انتصارين هامين على الصعيد الآسيوى أحدثا دويا هائلا ، أحدهما على جارتها الصين ، وثانيهما على روسيـــا

الانتصار اليابانى على الصين
(١٨٩٤ - ١٨٩٥)

وفرت نهضة الميجى لليابان قدرا كبيرا من العلم والتكنولوچيا بعد أن عادت بعثاتها من الخارج وتلقى رجالها بشغف شديد قدرا كبيرا من العلم قاموا بتطبيقه فى شتى الميادين فى داخل اليابان . وشدهم تطبيقه على المجالات العسكرية بدرجة أكبر . فكانت أولى حروب اليابان مع جارتها الصين التى كانت لها بمثابة المعلم الحضارى والتى نقلت منها نقلا مكثفا خلال القرن السادس الميلادى سواء بنقل البوذية أم نقل نظم الحكم والإدارة أو حروف الكتابة أو العلوم والفنون . وكانت هذه الحرب بسبب النزاع حول كوريا . وتم

إعلان الحرب بين البلدين فى أغسطس ١٨٩٤ ، ولقيت الصين هزيمة قاسية فى هذه الحرب على يد اليابانيين.

وبدأت المفاوضات بين البلدين فى ١٩ مارس ١٨٩٥ وانتهت بعقد معاهدة شيمونوسيكى التى كانت شروطها مهينة للصين إذ تضمنت إستقلال كوريا عن الصين التى كانت دوما تابعة لها ويدفع ملوكها الجزية لأباطرة الصين ، وكذلك تنازل الصين عن فرموزا وجزر البسكادور لليابان .

انتصار اليابان على روسيا
(١٩٠٤ - ١٩٠٥)

ولم يستمر الأمر طويلا ، فاليابان التى ذاقت حلاوة النصر العسكرى على الصين نتيجة ما توفر لديها من أسباب التكنولوچيا الحديثة دخلت فى حرب مع الروس بعد نحو عشر سنوات وكانت قد استوعبت المزيد من علوم الغرب وفنونه العسكرية وصارت أكثر ثقة فى أمكاناتها العلمية والعسكرية .

وواقع الأمر أن الأسباب التى دفعت باليابان للحرب هذه المرة هى أسباب ديموغرافية فى المقام الأول . فلم تعد اليابان تستطيع تدبير الغذاء الكافى لسكانها وزاد الطين بلة أن اليابانيين كانوا دوما عازفين عن الهجرة وحينما فكروا فى الهجرة رفضت بلاد كثيرة هجرتهم اليها وأولهم الولايات المتحدة . وكانت اليابان فى لحظة من اللحظات مترددة فى الاستيلاء إما على مصادر الأرز فى الهند الصينية أو القمح وفول الصويا فى منشوريا وفضلت الأخيرة لأسباب جغرافية . ولكن هذا يشير كيف كان عامل تدبير الغذاء ماثلا أمام قرار الحكومة اليابانية فى حين كانت روسيا مدفوعة فى حربها هذه باعتبارات المهابة[1]

(1) Grousset, R, L'Asie Orientale, P. 381.

على أن اليابان كانت قد أبرمت معاهدة للتحالف الودى مع بريطانيا عام ١٩٠٢ بعد أن نجحت فى إثارة مخاوفها من احتمال التغلغل الروسى الى الهند. وبمقتضى هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا بمصالح اليابان فى كوريا نظير قبول اليابان السيطرة البريطانية على وادى نهر اليانجتسى وحين تم التفاوض مرة أخرى بشأن هذا التحالف بعد مرور ثلاث سنوات اعترف اليابانيون للبريطانيين بسيطرتهم على الهند . وكانت كل من بريطانيا واليابان تنظران الى الروس كعدو مشترك لكل منهما .

لقد كان النزاع الياباني - الروسى حول منشوريا ، واستخدمت اليابان فى حربها مع الروس اللاسلكى فى الحرب البحرية لأول مرة فى التاريخ . وكانت نتيجة الحرب كارثة حقيقية للأسطول الروسى . وهز الانتصار اليابانى العالم الغربى ، ذلك أن حرب اليابان الأولى مع الصين وانتصارها على دولة أسيوية صفراء مرّ بدون أن يثير انتباه الغرب كثيرا اللهم إلا بدء اعترافه بقوة اليابان وضعف الصين ، أما أن تهزم دولة صفراء دولة بيضاء فقد كان لهذا انعكاسات قوية على المسرح الدولى .

وتدخل الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت كوسيط بناء على طلب اليابان لإجراء مفاوضات سلام بين البلدين . وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بورتسموث ١٩٠٥ . وكان أهم بنود هذه المعاهدة تنازل روسيا عن جنوب سخالين وميناء بورت أرثر الهام بما يحيط به من أراضى لليابان[١] . هذا فضلا عن سيطرة المشروعات اليابانية فى منشوريا وأهمها الخط الحديدى فى جنوب منشوريا الذى سلم بكامله لليابان .

---

(1) Mason, R & Caiger J, Ahistory of Japan P. 224.

على أنه يلاحظ أن اليابان وقد أصابها الغرور من فرط ثقتها بعد الانتصار على روسيا ، ورأت فى نفسها قوة عظمى ، تسلحت بأسلوب الحضارة الغربية ونجحت فى تطبيقها فى الحرب مما جلب عليها كثيرا من المتاعب فكان انهيار الامبراطوريتين الصينية والروسية فى الوقت الذى برزت فيه اليابان الفتية كقوة صاعدة عاملا من عوامل التوتر فى المنطقة .

والحقيقة أن اليابان قامت بالدور الذى كان الرئيس روزفلت يريد القيام به نظريا لكنه شعر بعدم قدرة بلاده على القيام به ، بتحطيم الأسطول الروسى فى بورت آرثر والمحيط الهادى فى فبراير ١٩٠٤ . وصارت حكومة روسيا القيصرية تترنح فقد فقدت منشوريا ، وصارت سيبيريا أمام أعين اليابانيين سهلة المنال . وظهر الخطر ماثلا أمام أعين الأمريكيين من أن يؤدى انتصار اليابانيين فى هذه الحرب الى سيطرتهم الكاملة على منشوريا والقيام باستغلال امكاناتها الهائلة لكن الرئيس روزفلت أفصح عن وجهة نظره حين علق على ذلك بالقول بأنه اذا خيِّر بين « الدمار المؤكد الآن ، وبين الدمار المحتمل فى المستقبل فانه سيفضل الدمار الثانى » . وفى أغلب مراسلاته فان الرئيس الأمريكى كان مساندا لليابانيين وقد بعث لابنه فى خطاب يقول : « إن اليابان تلعب الدور نيابة عنا[١] » .

ولم يقتصر الأمر على الأمريكيين فقد شعرت فرنسا هى الأخرى بالقلق على ممتلكاتها فى الهند الصينية لذلك بادرت بتوقيع معاهدة مع اليابانيين يعترف كل منهما بمصالح الطرف الآخر فى المنطقة .

---

(1) Mowry, G, The Era of Theadore Roosevelt (1500 - 1912) P. 183.

ومن العجيب أنه أتى الدور على الروس أنفسهم ليوقعوا مع اليابانيين مجموعة من المعاهدات من بينها اتفاق سرى عام ١٩٠٧ يقضى بتقسيم منشوريا بين اليابان وروسيا .

وهكذا أصبحت اليابان تحظى باهتمام متزايد من دول الغرب كل يخطب ودها ويخشى بأسها . إلا أن الولايات المتحدة بعد أن وافقت على اطلاق يد اليابان فى كوريا عقب الحرب الصينية اليابانية ١٨٩٤ أصابها الخوف من توسعها فى المستقبل .

٢ - أهداف اليابان من دخول الحرب العالمية الأولى

كانت اليابان تهدف الى وراثة الدول الأوروبية فى منطقة الشرق الأقصى وكانت السوق الصينية الهائلة محط أنظار اليابانيين ، لهذا عمدت اليابان الى استمرار الحلف اليابانى - البريطانى كضمانة لاستيلائها على المناطق التى كانت تسيطر عليها ألمانيا على وجه الخصوص فى أراضى الصين فى خليج كياو تشاو ، وشانتونج ، وكانت هذه الأسباب وراء إعلان اليابان الحرب على دولتى الوسط (النمسا وألمانيا) فى ٢٣ أغسطس ١٩١٤ . وكان اشتراك اليابان فى الحرب مرغوبا نظرا لأن الغواصات الألمانية كانت تهدد الحلفاء تهديدا خطيرا لذلك وافقت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وروسيا على أن تعترف بالمغانم الحربية اليابانية فى منطقة الشرق الأقصى فى أى مؤتمر صلح مرتقب بعد الحرب مقابل أن ترسل اليابان مدمراتها الى البحر المتوسط لمساعدة الحلفـــــاء .

٣ - الجهد الحربى اليابانى وحملة سيبريا

هكذا بدأت الحرب العالمية الأولى بعد انتهاء عهد الميجى بنحو عامين ، فقد بدأت فى عصر تايشو (١٩١٢ - ١٩٢٦) . ودخلت اليابان الحرب فى عام

١٩١٤ الى جانب الحلفاء . ومعلوم أن ألمانيا بدأت حرب الغواصات ضد الحلفاء عام ١٩١٥ إلا أن خطرها عليهم لم يصبح فعالا إلا منذ أغسطس ١٩١٦ ، حيث صار لدى الألمان ١٥٠ غواصة استطاعت بها أن تهدد الحلفاء تهديدا فعالا . ومن هنا جاء دور الجهد الحربى اليابانى على صعيدين : صعيد الجهد الحربى بالقيام بعمليات عسكرية برية وبحرية ، وعلى صعيد اشتراكها أيضا بامداد الحلفاء - كما فعلت مع الروس فى بداية الحرب الأولى - بالذخائر والامدادات الحربية للصراع ضد حرب الغواصات ، بما فى ذلك الأسلحة المضادة للطوربيدات التى قامت الترسانات البحرية اليابانية بصنعها لصالح الحلفاء[1] .

غير أن قيام اليابان بدور المورد على هذا النحو حقق لها ازدهارا اقتصاديا مذهلا . فمنذ عام ١٩١٥ صار ميزان مدفوعاتها محققا لفائض ضخم ، كما صارت احتياطياتها من الذهب متضخمة الى حد بعيـــــد .

بيد أن هناك جهدا باشرته اليابان فى سنى الحرب الأخيرة كشف عن أطماعها حين تطورت الثورة البلشفية منذ عام ١٩١٧ بالقدر الذى جعل كلا من فرنسا وانجلترا أثناء اجتماع الحلفاء فى باريس فى ديسمبر من نفس العام يقترحون أن تقوم اليابان بالتدخل فى سيبريا وأن تندفع حتى حدود روسيا . لكن الولايات المتحدة عارضت هذه الفكرة وإن كانت قد انتهى بها الأمر الى الموافقة على التدخل اليابانى بشرط ألا يخترق اليابانيون الحدود الروسية . ومن ناحية أخرى تم التصريح لأسرى الحرب التشيكيين المحررين بالعودة الى

---

(1) Bersihand, R, Histoire du Japon des Origines à nos Jours, PP. 336, 337.

بلادهم عن طريق سيبريا والمحيط الهادى . وكان هؤلاء يكوّنون جيشا يتقدم عبر سيبريا للضغط على البلشفيين الروس لكنهم كانوا فى أمس الحاجة الى المساعدة وفى نفس الوقت كان هناك مستودع ضخم فى فلاديفستك كدس فيه الحلفاء تباعا كميات هائلة من المؤن والذخائر وكانوا يخشون أن يقع فى أيدى الثوار أو الأسرى النمساويين والألمان .

وبادرت اليابان الى ارسال سفينتين حربيتين الى هذا الميناء لحفظ النظام وتأمين القناصل هناك . ووصلت احدى السفينتين فى ٢١ يناير ١٩١٨ وتبعتها سفينة بريطانية . وفى فبراير ١٩١٨ تم تعيين الجنرال تاناكا الذى يعتبر خبيرا فى الشئون الروسية رئيسا للجنة المكلفة بخطة الحرب فى سيبيريا . وطبقا لمقترحاته تم إبرام اتفاقية يابانية - صينية فى مارس تقضى باشتراك الصين فى حملة يابانية الى سيبيريا واتخاذ خطوات تاكتيكية مشتركة حتى يتسنى لليابان استخدام طرق المواصلات الصينية ، وإلحاق مستشارين يابانيين فى الوحدات الصينية .

ولما كان وزير الخارجية الأمريكى لانسنج (Lansing) قد طلب الى اليابان فى شهر يوليو العمل على انقاذ هؤلاء الجنود التشيكيين ، فان الحملة العسكرية التى طالب تاناكا بارسالها الى سيبيريا لا يمكن رفضها . ولما اتجهت الفرق العسكرية اليابانية الأولى الى فلاديفستك لم تجد هناك إلا عدة كتائب فرنسية وبريطانية صغيرة الحجم وسرعان ما بلغ عدد الفرق اليابانية احدى عشرة فرقة . واستولت القوات اليابانية على المقاطعات البحرية ، ووادى نهر آمور ، وواصلت تقدمها حتى وصلت شمالا الى بحيرة بايكال . وتمكنت من مساندة القوات الحكومية للادميرال كولتشاك . ولكن قواته انهارت فى يناير ١٩٢٠ ، وتم اعدامه من جانب البلشفيين .

وبعد الهدنة سحب كل من الأوروبيين والصينيين قواتهم وتبعتهم الولايات المتحدة بسحب قواتها فى أبريل ١٩٢٠ . ولما كان اليابانيون لايستطيعون محاربة السوفييت بمفردهم والبقاء فى سيبيريا التى كانوا يطمعون فى

الاستيلاء عليها فقد أخلوا مقاطعة بايكال والآمور ولكن تم ارتكاب مذبحة ضد الجنود اليابانيين من جانب البلشفيين فى مدينة نيقولايفسك فى مارس ١٩٢٠ ، فاقتصرت اليابان على المحافظة على المقاطعات البحرية . ولم تجل القوات اليابانية عنها إلا فى أكتوبر ١٩٢٢ وعسكرت هذه القوات فى شمال سخالين حتى عام ١٩٢٥ مما يؤكد رغبة اليابان فى التوسع فى المنطقة – الأمر الذى جعل الأمريكيين يشعرون بالخطر اليابانى فيدعون الى عقد مؤتمر واشنطن لتحجيم هذه القدرة البحرية اليابانية .

٥ – إستيلاء اليابانيين على الممتلكات الألمانية

لقد بدأت اليابان دخولها الحرب بتوجيه إنذار فى أغسطس ١٩١٤ للحكومة الألمانية بأن تقوم فى ظرف ثمانية أيام بتسليم ممتلكاتها فى خليج كياوتشاو ، وبادرت بالاستيلاء على « تسنجتاو » (Tsingtao) ، وهى قاعدة ألمانية هامة ضمن المنطقة المستأجرة للألمان فى كياوتشاو . لكنها لم تتمكن من الاستيلاء على الأسطول الألمانى هناك إذ فر هاربا الى جزر كارولينا . وعلى الفور توجه أسطول بريطانى – يابانى مشترك للاستيلاء على هذه الجزر، وعلى السفن الألمانية التى كانت تهدد طرق التجارة البحرى فى المنطقة. وبانتهاء عام ١٩١٤ كانت اليابان قد استولت على الجزر الألمانية فى المحيط الهادى الواقعة شمال خط الاستواء فى حين استولت استراليا ونيوزيلندة ، على الجزر الواقعة فى جنوبه بما فى ذلك غينيا الجديدة .

٦ – المطالب الواحد والعشرون

وكانت اليابان تهدف كذلك الى اقتناص فرصة انشغال الحلفاء فى الحرب فتقوم بجهد انفرادى يرمى الى ابرام اتفاق مع الصين يزيد مقدرتها على المساومة أثناء أى مؤتمر قادم للصلح بعد أن تضع الحرب أوزارها ، لذلك قام

الوزير اليابانى هيوكى فى ١٨ يناير ١٩١٥ بتسليم مذكرة متضمنة واحدا وعشرين مطلبا يابانيا اشتهرت باسم « المطالب الواحد والعشرون » وأحدثت دويا هائلا لدى الدول الغربية ودول المنطقة . وتتضمن هذه المطالب التى سلمت الى الزعيم الصينى يوان شيه كاى خمسة مجموعات من المطالب : المجموعة الأولى أرادت بها اليابان أن تعترف الصين بسيادة اليابان على شانتونج ، أما المجموعة الثانية فقد طالبت فيها اليابان بامتيازات صناعية معينة ، وبالاعتراف بحقوق خاصة تتمتع بها اليابان فى منشوريا ومنغوليا الشرقية . كذلك تضمنت المجموعة الثالثة أن تكون أكبر شركات التعدين فى الصين مشروعا مشتركا بين البلدين . أما المجموعة الرابعة فتطالب بألا تتنازل الصين عن أية جزيرة أو ميناء أو مرسى على طول سواحلها لدولة ثالثة . (وكان ذلك موجها ضد المصالح الأمريكية التى كانت تهدف الى اقامة محطة للتزود بالفحم قرب فوشو)[١]

أما المجموعة الخامسة من هذه المطالب فتتضمن أحكاما عامة شاملة منها أن تستخدم الصين من الآن فصاعدا مستشارين يابانيين فى شئونها السياسية والاقتصادية والحربية ، وأن تكون ادارة الشرطة فى المدن الصينية الكبرى فى أيدى مشتركة بين الصينيين واليابانيين وأن يكون لليابان كامل الحرية فى مد السكك الحديدية وحفر المناجم وبناء الموانئ فى منطقة فوكين .

ولما احتجت الولايات المتحدة على أن بعض هذه المطالب فيه اعتداء على سلامة أراضى الصين وتتنافى مع سياسة الباب المفتوح (Open door) قامت اليابان بالغاء المجموعة الخامسة من هذه المطالب ،

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة ترجمة د. زكى نجيب محمود الطبعة الثالثة الجزء الخامس من المجلد الأولص١٩٠ ، ١٩١

وقامت باجراء تعديلات على بقيتها ثم أعادت تقديمها الى الصين ومعها انذار نهائى فى ٧ مايو ١٩١٥ فتقبلتها الصين فى اليوم التالى .

ونظرة على هذه المطالب نجد أنها تشكل فى جوهرها نوعا غريبا من الوصاية على الصين تترجم مبلغ المطامع اليابانية فى الصين فى وقت مبكر . لأننا سنرى فيما بعد أنها سوف تستولى على شمال الصين وتحتله بكامله عام ١٩٣٧ . وعلى أية حال فان الصين بدأت فى مقاطعة البضائع اليابانية لكن اليابانيين مضوا قدما ولم يلقوا لذلك بالا .

وانتهزت اليابان فرصة دخول الولايات المتحدة فى الحرب وبعثت فى عام ١٩١٧ بالفايكونت ايشى (Ishi) وزير خارجيتها القديم على رأس بعثة عسكرية الى واشنطن قوبل بحماس كبير وتم تبادل مذكرات فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ عرفت باتفاقيات « لانسنج – ايشى » من أجل تفاهم البلدين لمتابعة الحرب « وأن لهما مصالح مشتركة ينبغى أن تكون رائدا لسياستيهما فى المحيط الهادى »(١) . والواقع أن هذه المذكرات تضمنت عنصرين أساسيين هما : تأكيد سياسة الباب المفتوح وضمان سلامة الصين ، واعتراف الولايات المتحدة بالعلاقات الخاصة بين اليابان والصين على أساس الجوار والتشابه العنصرى .

واعتبرت الولايات المتحدة هذا الاتفاق من وجهة نظرها أنه تأكيد لسياسة الباب المفتوح التى طرحها وزير خارجيتها فى حين أن اليابان اعتبرته من وجهة نظرها تدعيم لمركزها فى الصين .

واذا كان اليابانيون فى مؤتمر فرساى قد تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب فيما يتعلق بالصين ، فان الأمر ليس كذلك الحال بالنسبة

---

(1) Grousset, R, Op. cit. 393.

للممتلكات فى المحيط الهادى ، ذلك أن احتلال اليابان للمستعمرات الألمانية فى المحيط الهادى منذ أكتوبر ١٩١٤ قد أصاب الولايات المتحدة بالقلق الشديد . فمنذ إبرام المعاهدة بين البلدين عام ١٩٠٨ ، فان علاقات القوى البحرية فى ذلك المحيط الهائل قد أصابها التعديل . وعلى ذلك فان اليابان فى مؤتمر فرساى لم تحقق سوى انتداب من مرتبة حرف (ج) على جزر المحيط الهادى. واعتبرت الولايات المتحدة أن فى ذلك الكفاية أن تعامل اليابان على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بعد انقضاء ٦٥ عاما فقط من زيادة الكوموبور بيرى الشهيرة الى اليابان[١] . وسوف نراها تسعى لعقد مؤتمر واشنطن ١٩٢٢ من أجل ارغام اليابانيين على الاعتراف بمبدأ « الباب المفتوح » فى الصين ، وتحجيم الأسطول اليابانى .

واذا استعرضنا كشف الأرباح والخسائر فى هذه الحرب لوجدنا أن اليابان قد خرجت مستفيدة من هذه الحرب مع ذلك أيما استفادة دون أن يكلفها ذلك أية تضحيات . فقد أعطيت جزر شمال المحيط الهادى وهى : مارشال ، وكارولينا ، وماريان ، كذلك أعطيت أراضى كياو - تشاو فى شبه جزيرة شانتونج[٢] . ثم ها هى اليابان قد شاركت لأول مرة فى المؤتمرات الدولية وأصبح لها مقعد دائم فى عصبة الأمم ، واعتبرت من ثم من القوى الكبرى . وفى مؤتمر الصلح فى فرساى قدم وفدها برئاسة الأمير سايونجى اقتراحا يطالب فيه بأن يدرج ضمن ميثاق العصبة مبدأ المساواة العنصرية ولما لم يلق هذا الاقتراح أية استجابة خابت ظنون اليابان فى العصبة وأدركت أن

---

(1) Grousset, R, Ibid. P. 393.

(٢) بيير رونوفان تاريخ القرن العشرين تعريب د. نور الدين حاطوم ، الطبعة الثانية ص١٢٠ .

الآمال العريضة فيها سوف يكون مآلها الاخفاق لا محالة(١) .

ونحاول فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى والتى تسبق دخول اليابان الحرب العالمية الثانية تناول المواضع التالية :

الأوضاع الداخلية فى تلك الفترة ، ويتضمن ذلك اختبار النظام البرلمانى ، والحزبى الوليد ، وتطور الأوضاع الاقتصادية التى سوف تتحول فيما بعد الى ما سمى بالمعجزة الاقتصادية . وسنعرض للأوضاع الخارجية وتشمل مؤتمر واشنطن ١٩٢٢ ، وسيطرة العسكريين على دفة الحكم وادعاءاتهم فى مواجهة عصبة الأمم ، ثم ميثاق «مناهضة الكومنتيرن» الى أن قامت اليابان بضرب قاعدة بيرل هاربور عام ١٩٤١ .

ثانيا : أوضاع اليابان فيما بين الحربيين

١ - تطور النظام البرلمانى والحزبى

برز على مسرح الأحزاب السياسية فى تلك الفترة حزبان سياسيان كبيران على درجة كبيرة من التنظيم . وهذان الحزبان يمثلان مصالح تجارية ومالية ، وهما حزب السيوكاى (Seiyukai) وهو أكثر الحزبين نزعة الى « المحافظة » . وحزب المنسيتو (Minseito) وهو أكثرهما ليبرالية ، كما ظهرت الى جانبهما حركة نقابية كانت تبذل وسعها أن يبقى فى النطاق المهنى فقط . وظهر حزب شيوعى كان يعارض تدخل اليابان فى سيبريا ،. ولكن أفراد هذا الحزب كانوا محدودى العدد ، كما كانوا يعملون فى الخفاء .

---

(1) Yoshida. Ch. Japan's Decisive Century P. 32.

٢ - الحكومات المحافظة

وصار هذا الحزبان الكبيران من القوة بحيث استطاعا أن يباشر كل منهما نفوذا محسوسا فى الجيش ، وفى أوساط النبلاء . ولأول مرة فى سبتمبر ١٩١٨ يتولى رئاسة الحكومة يابانى من أعضاء البرلمان لايحمل لقبا من ألقاب النبلاء وهو « هارا - كى » وكان « هارا » رئيسا لحزب السيوكاى «المحافظ» الذى كان قد قام بانشائه عام ١٩٠٠ بالاشتراك مع الأمير « إيتو ». وكان ذلك فى حقيقة الأمر بمثابة «ثورة» فى نظام الحكم اليابانى ، ذلك أن البرلمان اليابانى درج حتى ذلك التاريخ على معارضة الحكومة التى كان يرأسها زعيم من النبلاء وليس فى الأصل برلمانيا ، وصار هناك منذ ذلك لتاريخ فصاعدا نوع من التعاون بين الحكومة والبرلمان . وكانت هذه الفترة فى حقيقة الأمر أول تجربة للنظام البرلمانى ووضعه موضع الاختبار . ونظرا لأن البرلمان كما سبق أن أسلفنا كان نوعا من المحاكاة لدول الغرب لكى تلقى اليابان قبولا لديهم فتستطيع تعديل المعاهدات غير المتكافئة ، فان التجربة لم تكن صادقة أصيلة . والدليل على ذلك أن « الدايت » عقد جلساته فى فترة تقل عن ثلاثة شهور فى السنة . وكان الحزبان الكبيران على علاقة وثيقة جدا بالمؤسسات الاقتصادية . وكان الفساد الانتخابى أمرا معتادا فى تلك الفترة .

بيد أن اليابان تعرضت فيما بين الحربين لأزمة اقتصادية كانت لها انعكاسات على النظام الحزبى بظهور عدد من الأحزاب الاشتراكية لأول مرة .

٣ - الأزمة الاقتصادية (١٩٢٢ - ١٩٢٩)

ولقد ارتبطت الأفكار التوسعية اليابانية بحالة القلق الاقتصادى والاجتماعى الذى عانت منه اليابان فى الفترة ما بين ١٩٢٢ - ١٩٢٩ . وارتبط هذا النوع من القلق بدوره بأزمتين إحداهما صناعية ، والأخرى تتعلق بالأراضى .

فأما الأزمة الصناعية ، فان الصناعة اليابانية ازدهرت خلال الحرب العالمية الأولى فى ظروف ملائمة ، وكان ذلك وضعا استثنائيا فلم يكن لليابان منافسون فى أسواق منطقة الشرق الأقصى ، نظرا لأن الصناعات الأوروبية كانت متوقفة لدواعى الحرب ، ولذلك انتهزت اليابان هذه الفرصة ، واستطاعت أن تحرز تقدما سريعا فى جميع أسواق الشرق الأقصى ، وأن تعمل على تنمية انتاجها الصناعى . فالصناعة المعدنية التى لم تكن تستطيع الوقوف على قدميها إلا بفضل المساعدات التى تمنحها اياها الحكومة لكنها حققت خلال الحرب العالمية الأولى تقدما هائلا .

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا . ففى بداية عام ١٩٢١ استأنفت المنافسة الأوروبية سيرتها الأولى فى الأسواق الآسيوية مما جعل الصناعات اليابانية تشعر بالأزمة التى امتدت من ذلك الوقت وحتى عام ١٩٢٩ . واضطرت الصناعات القطنية أن تقلل من عدد مغازلها بنسبة ٢٠٪ . وفى مجال الصناعات المعدنية نجد أن ٣٢ شركة قد أغلقت أبوابها منذ عام ١٩٢٣ حتى أن الحكومة اليابانية اضطرت الى أن تدفع مساعدات لدعم المشروعات الخاصة، وخصوصا بالنسبة لمصرف فرموزا الذى كان أكبر مصارف اليابان ، وذلك لانقاذه من الافلاس[١] .

على أن هذا الوضع الاقتصادى والمالى ترتبت عليه انعكاسات سياسية أدت الى نمو الحركة الاشتراكية . ففى عام ١٩٢٩ تم انشاء ثلاثة أحزاب اشتراكية كانت برامجها كلها متشابهة ، وكانت تطالب بجعل يوم العمل ثمانى ساعات ، وأن يكون هناك حدا أدنى للأجور ، وتحديد أسعار المواد الغذائية ، حتى إنه فى انتخابات عام ١٩٣٠ حصل

---

(١) بيير رونوڤان ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب د. نور الدين حاطوم الطبعة الثانية ص٢٩٠

الاشتراكيون على ٥٢٠٫٠٠٠ صوتا من جملة عدد أصوات الناخبين وعددهم ٨ ملايين صوتا . ولم يكن هذا العدد شديد الكبر إلا بقدر ما يمثل اتجاها جديداً بدأ اليابانيون يشعرون من خلاله بخطر الماركسية .

وكان الاقتصاد الياباني بوجه عام مركزا بشكل شديد الوضوح ، ولا يعدو أن يكون بمثابة الشكل الجديد من أشكال الاقطاع القديم . فهناك عشرة مؤسسات ضخمة تمتلك فى أيديها ناصية الاقتصاد القومى بأسره . من هذه الشركات العشر اثنتان على قدر هائل من الضخامة وهما : « ميتسوى » ، « وميتسوبيشى » ، ويليهما فى الضخامة مؤسستان وهما : « سوميتومو » ، « وياسودا » . والمؤسسات الباقية وهى « شيبوزاوا » ، « وأوكورا » وعدد آخر منها أقل ضخامة ، ولكنها تعتبر تكتلات اقتصادية ومالية قوية . فغالبية القروض البنكية هى الأخرى تقع تحت طائلة هذه المؤسسات . وأنشطة هذه المؤسسات بدورها تطول كافة المجالات على اختلاف أنشطتها . فهى تقدم المعونات الضخمة للجامعات حسب هواها ، وتسيطر - بما لديها من امكانات هائلة - على أجهزة الصحافة . وقد انعكس أثر هذه المؤسسات على النظام الحزبى والبرلمانى . فقد قدمت مؤسسة ميتسوى دعمها لحزب «السيوكاى» ، فى حين قدمت ميتسوبيشى دعمها لحزب « المنسيتو » . ورغم أن هذا التركيز الشديد فى الاقتصاد القومى كان سببا رئيسيا فى نمو عملية التصنيع بشكل فائق إلا أن هذه السيطرة التجارية والمالية لهذه المؤسسات العملاقة عمل على تلاشى المنافسة الحرة التى يتسم بها النظام الرأسمالى عادة .

على أن الحكومة اليابانية تحت ضغط الرأي العام وافقت فى عام ١٩١٩ على تخفيض النصاب الضريبى الذى يتيح حق الانتخاب مما أسفر عن وصول عدد الناخبين الى الضعف . لكن غالبية الشعب اليابانى التى لازالت فقيرة طالبت بحق الانتخاب العام أسوة بالغرب .

وكان الفايكونت سايونجى فى مؤتمر الصلح فى باريس يحاول ما وسعه الجهد الحصول على نص دولى يعترف بمبدأ تساوى الأجناس ولكن باءت جهوده بالفشل(١) . واعتبرت اليابان التى وقفت مع الغرب فى الحرب العالمية الأولى هذا الرفض بمثابة اهانة لها . وفى نوفمبر ١٩٢١ تم اغتيال رئيس الحكومة هارا على يد شاب كورى وكانت كوريا قد ضمت الى اليابان تماما منذ عام ١٩١٠ .

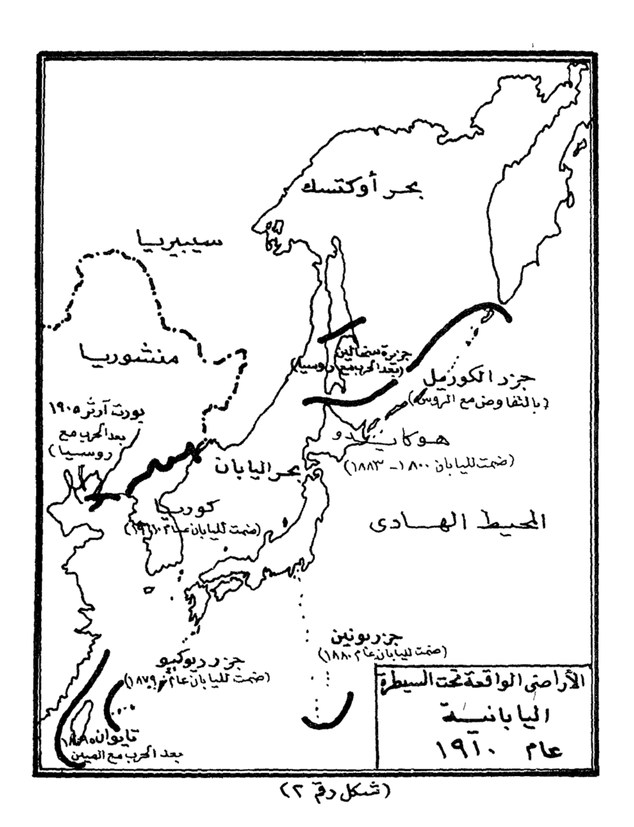
وفى أبريل ١٩٢٧ عين الامبراطور على رأس الحكومة رئيس حزب السيوكاى (المحافظ) البارون تاناكا . وكان الامبراطور لا يجرى أية تعيينات فى المناصب الهامة إلا بعد استشارة الأمير سايونجى آخر الحكماء القدامى من عهد الميجى . وأخذ تاناكا مقاليد الشئون الخارجية أيضا فى يده . وكان هناك توتر شديد فى السياسة اليابانية تجاه الصين فقد تمركزت قوات يابانية ضخمة فى شانتونج واستعملت الشدة مع قوات الزعيم الصينى تشانج كاى شيك التى كانت قد اخترقت مناطق النفوذ اليابانى فى تسينان .

وفى شهر يوليو ١٩٢٧ قدم البارون تاناكا مخططا سريا فى غاية الخطورة . ويتضمن المخطط احتلال منشوريا وشمال الصين بكامله ، وتوسعا ضخما فى سيبريا بالاضافة الى توسع باتجاه الهند . ولم يستبعد هذا المخطط الدخول فى حرب مع الولايات المتحدة . وبالرغم من تكذيب المسئولين اليابانيين ، فان الأحداث التى تلت ذلك أثبتت حقيقة هذه الآمال والمطامع الجامحة(٢) .

---

(1) Mourin, M., Histoire des grandes Puissances de 1918 - 1958. P. 579.

(2) Mourin, M. Ibid. P. 582.


الأراضي الواقعة تحت السيطرة
اليابانية
عام ١٩١٠
بحر أوكتسك
سيبيريا
منشوريا
جزيرة سخالين
(بعد الحرب مع روسيا)
جزر الكوريل
(بالتفاوض مع الروس)
هوكايدو
(ضمت لليابان ١٨٠٠ - ١٨٨٣)
بورت آرثر ١٩٠٥
بعد الحرب مع
روسيا)
بحر اليابان
كوريا
(ضمت لليابان عام ١٩١٠)
المحيط الهادى
جزر بونين
(ضمت لليابان عام ١٨٨٠)
جزر ريوكيو
(ضمت لليابان عام ١٨٧٩)
تايوان ١٨٩٥
بعد الحرب مع الصين

(شكل رقم ٢)

هذه السياسة العدوانية التى انتهجتها حكومة تاناكا كانت تصطدم بالمصالح الأمريكية التى كانت ترمى الى الابقاء على سياسة الباب المفتوح بالنسبة للصين . وهذا التوتر الذى أحدثه حزب السيوكاى استدعى تطورا فى الأحزاب « الثورية » . وكان على حكومة تاناكا «المحافظة» أن تبحث عن وسيلة لقمع الحركات ذات التوجه الشيوعى .

٤ – الحكومات الليبرالية

كان على الجنرال بارون تاناكا أن يترك مكانه لتأتى وزارة ليبرالية برئاسة هاماجوشى ويتولى الشئون الخارجية فيها البارون شيديهارا . وتم تخفيض سن الانتخاب الى ٢٠ عاما كما حصلت المرأة على حق الانتخاب بالنسبة للمجالس المحلية . وتم سحب الجانب الأعظم من القوات اليابانية المتمركزة فى شانتونج . وحاولت الحكومة الجديدة تهدئة الأوضاع فى منشوريا . وقبلت الاتفاق البحرى فى لندن وهو الاتفاق الذى يضع قيودا على حمولات السفن الصغيرة . كذلك انتهت الحكومة الى تخفيض عدد الجيش .

وهذه السياسة الليبرالية المتسمة بالتواضع والاعتدال لم ترق للحزب المحافظ ولا للعسكريين ، ولهذا جرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء هاما جوشى ، وأصيب من جراء ذلك باصابة خطيرة وكلف وزير الخارجية شيديهارا بتولى رئاسة الوزارة بدلا منه حتى شهر مارس ١٩٣١ ، حيث قام واكاتسوكى من الحزب الليبرالى بتأليف وزارة جديدة انتهجت نفس نهج حكومة هاما جوشى ، ومن ثم لقيت نفس الكراهية . من جانب العناصر المحافظة .

واختمر فى ذهن العسكريين أنه لا سبيل لحل الأزمة الاقتصادية اليابانية إلا باتباع أسلوب سياسى بحت . ولكن كان من المتعين مراجعة

المؤسسات التجارية والمالية الكبرى (Trusts) . وهذه المؤسسات شديدة الحساسية لردود الفعل العالمية ، ترتعد فرائصها فرقا أمام عواقب أى صدام عسكرى . فالعسكريون اليابانيون الجدد ليسوا من الطبقة الأرستقراطية كما كان حال أسلافهم العسكريين من طبقة الساموراى الأرستقراطية . فمعظم الضباط جاءوا فى غالبيتهم من أوساط الفلاحين خصوصا بعد انشاء الجيش النظامى الحديث فى عهد الميجى بل كانوا مضادين للرأسماليين ، بل غالبا ما كانت لهم اتجاهات ماركسية . ونظرا لأن رواتبهم كانت منخفضة ، فانهم كانوا من ألد أعداء الكماليات ، ومع ذلك كان شعورهم القومى جارفا .

ولقد كان العسكريون اليابانيون على اقتناع تام بقدسية امبراطورهم، وبسمو عنصرهم اليابانى ، وكانوا يحلمون بانشاء قوة يابانية كبرى تفرض هيمنتها وسياستها على مساحات هائلة من الأراضى الآسيوية . وكانوا يعتقدون اعتقادا كاملا أن هذه الأسواق الضخمة سوف توفر الحل لمتاعب اليابان الاقتصادية على نحو ما سنرى فيما بعد ، وأن العلاج فى ظنهم يكمن فى شن الحرب . وسادت هذه الأفكار فى أماكن شتى . واعتنقتها منظمات كثيرة بعضها يعمل بطريقة سرية مثل « المنظمة الامبريالية اليابانية » وكان أشهر المنضمين اليها الجنرال أراكى ، وجماعة « أخوة الدم » التى يسيطر على « أنيويى » شديد التعصب لقوميته ، وجمعية « التنين الأسود » التى تزعمها الفيلسوف تومايا . وكان الضباط اليابانيون كثيرا ما يواظبون على التردد على هذه المنظمات التى تعمل على بعث روح « الساموراى »(١) .

---

(1) Mourin, M., Ibid. P. 584.

٥ - المتاعب الاقتصادية

كان حلول الحرب العالمية الأولى خيرا وبركة على اليابان ، اذ أنقذت الحرب اقتصادها الوطنى ، فقد انهالت على اليابان الطلبات من دول الحلفاء التى أقبلت على الشراء من منتجات اليابان دون مناقشة أسعارها لشدة الاحتياج اليها مما هيأ لليابان وضعا احتكاريا فريدا لصالحها وجنبها فترة استكمال الجودة فى مراحلها الأولى هذا بالاضافة الى أن أسواق الدول المحايدة وبخاصة فى آسيا بدأت تتجه نحو اليابان لشراء شتى أنواع السلع فى الوقت التى كانت الدول الصناعية منهمكة فى الحرب .

بيد أنه بعد الحرب أصبحت اليابان تواجه مشكلة حادة من نوع جديد وهى زيادة عدد السكان فى حين لم يعد القطاع الزراعى قادرا على اطعام هذه الأفواه الجديدة حيث حدث انفجار سكانى رهيب . وقد ساهم هذا الانفجار مع توافر الوقاية والرعاية الصحية من ناحية ، وإلغاء القيود التى كانت الشوجنية قد فرضتها على الإنجاب . فزاد عدد السكان من ٢٥ مليون فى عام ١٨٥٢ الى ٣٣ مليون عام ١٨٧٢ ثم صار عدد السكان فى عام ١٩٠٤ نحو ٤٢ مليون وزاد هذا الرقم الى ٥٤ مليونا فى عام ١٩١٤ فى بداية الحرب العالمية الأولى ليصل الى ٦١ مليونا عام ١٩٢٤ وبذلك تكون الكثافة السكانية ١٨٥ مواطنا للكيلو متر المربع من الأرض القابلة للزراعة .

وكان على اليابان نظرا لأن الرقعة الصالحة للزراعة لا تتجاوز ١٧٪ من جملة مساحة اليابان – أن تستورد الغذاء والمواد الأولية اللازمة للصناعة والتى لا يتوافر من موادها الأولية شئ فى الأرض اليابانية فى آن واحد . ولم يكن البروز التكنولوچى قد ظهر جليا على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفى أول سبتمبر ١٩٢٣ حدثت هزة أرضية ضخمة أصابت كلا من طوكيو ويوكوهاما بأضرار مادية جسيمة فضلا عن تشريد عشرات الألوف من الضحايا فى منطقة شديدة الاكتظاظ بالسكان مما شكل عبئا إضافيا على اقتصاد بدأ يعرف طعم الركود . وعلى الرغم من أن البطالة لم تكن ظاهرة للعيان لأن العمال والعاملات كانوا يعودون الى ذويهم فى الريف إلا أن البطالة كانت قائمة كما أنها أضافت الى بؤس الأرياف بؤسا .

وكان من جراء هذه الأزمة وهذا الكساد أن قوى مركز الأحزاب المتطرفة وأشاع روح الثورة والتذمر فى أوساط المثقفين . وكانت أول إجراءات لجأت اليها الحكومة اذ ذاك أنها عمدت الى حل المنظمات الشيوعية وشددت قبضتها على الجامعات ووفرت فى ذات الوقت مزيدا من الحريات السياسية لجموع الشعب . ومن هذا المنطلق نرى الحكومة اليابانية وقد أصدرت تشريعا عام ١٩٢٥ بحق الانتخاب العام (Suffrage Universel) يستفيد منه الذكور من البالغين ٢٥ عاما ، الأمر الذى رفع عدد من لهم حق الانتخاب الى ١٠ ملايين بدلا من ٣ ملايين ناخب .

وخلف الامبراطور يوشوهيتو (Yoshihito) الامبراطور ميتسوهيتو (الميجى) فى عام ١٩١٢ . ولما كانت صحة هذا الأول معتلة فقد تنازل عن العرش لإبنه هيروهيتو . ثم أصبح هيرهيتو امبراطورا رسميا فى ديسمبر ١٩٢٦ . وكان هيروهيتو أول امبراطور يابانى يقوم بزيارة خارج اليابان .

المهم أن الين اليابانى قد أصابه التآكل نتيجة هذا الكساد التجارى مما عمل تدريجيا على تحسين الميزان التجارى لصالح اليابان . لكن ضرورات الاستيراد كما أسلفنا عملت على تفاقم الأزمة الاقتصادية فحدث ركود جديد

عام ١٩٢٦ وتعددت حالات الافلاس فى المؤسسات بل وأغلق عدد من البنوك أبوابه .

غير أن هذه الصعوبات الاقتصادية ساعدت على تخفيف الغلواء اليابانى بالنسبة للخارج ، تلك السياسة التى كان يتولاها شيديهارا . ولذلك فان هذه السياسة الجديدة المعتدلة كانت تتنافى مع الاتجاهات التوسعية التى سادت الفترة من ١٩١٤ – ١٩٢٢ وسعت الحكومة اليابانية قدر طاقتها الى تفادى أية صدامات عسكرية مع القوى الدولية الأخرى بل إنها كانت تسعى الى الظهور أمام العالم بأنها العضو النموذجى فى الأسرة الدولية .

٦ – سيطرة المجموعة العسكرية

رأينا فيما سبق اقتناع العسكريين بضرورة الحل العسكرى للأزمة الاقتصادية ،وأنهم أخذوا يتحينون الفرص ويبحثون عن المعاذير لتنفيذ مخططهم . ووجدوا الفرصة السانحة متمثلة فى أحداث طفيفة عملوا من جانبهم على تضخيمها .وسرعان ما أعلنت الحكومة اليابانية أن السلطات الصينية قد أساءت الى التجار فى منشوريا هذا الى شعور خفى بأن سككها الحديدية وسائر استثماراتها فى منشوريا تتهددها المنافسة من جانب الصين .

فصدرت الأوامر للجيش فى سبتمبر ١٩٣١ بالتقدم صوب منشوريا . وكانت الصين فى حالة من الفوضى بسبب وجود حركة انفصالية بين أقاليمها . فلم يكن لديها ماتفعله فى هذا الظرف سوى مقاطعة البضائع اليابانية – مرة أخرى كما فعلت عقب هزيمتها على يد اليابانيين عام ١٨٩٥ . ثم تذرعت اليابان بحجة الدعاية الصينية لمقاطعة التجارة اليابانية وغزت شنغهاى عام ١٩٣٢ ، ولم تنهض الصين فى هذه المرة أيضا لمقاومة هذا الغزو بالقدر الكافى .

وفى مارس ١٩٣٢ عينت السلطات اليابانية الطفل هنرى بو - يى الذى كان آخر أباطرة الصين فى عهد المانشو رئيسا لدولة اصطنعتها وأطلقت عليها اسم دولة منشوكو . وسرعان ما تدفقت رءوس الأموال اليابانية الى الدولة الجديدة تدفقا غزيرا ، وتم مد الخطوط الحديدية لأغراض تجارية وعسكرية . ولم يكتف هذا الجيش اليابانى الظافر بتنظيم دولة منشوكو بل جعل يملى سياسة حكومتها من طوكيو وغزا أقليم جيهول نيابة عن الملك بو يى[1] . وتم وضع هذه الدولة تماما تحت السيطرة الكاملة لليابان . ولكن الدول العظمى رفضت الاعتراف بها ورغم ذلك احتفظت معها بعلاقات اقتصادية بشكل متزايد .

هذا النجاح العسكرى أدى الى تعاظم التعصب للقومية اليابانية . وأثار الآمال العراض للعسكريين اليابانيين وأوحى اليهم بأن الحلم الذى طالما راودهم فى وجود آسيا الكبرى المتحررة من كل وجود امبريالى غربى « أبيض » قد بدأ يتحقق ، وأن لليابان رسالة عظمى ينبغى أن تؤديها . وكتب وزير الحرب اليابانى أراكى يقول : « نحن من سلالة الآلهة ، وينبغى لنا أن نحكم العالم[2] » . وظهرت فى نفس الوقت كتيبات تتحدث عن حتمية الحرب مع الدول الأوربية «البيضاء» ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفى رأيهم أنه لا البرلمان الذى نخر فيه الفساد ، والذى لا عمل له إلا الثرثرة . ولا الشركات الكبرى سوف يتسنى لها اعاقة هذه المسيرة المظفرة .

وفى فبراير ١٩٣٢ قامت جماعة من العسكريين باغتيال كل من وزير المالية السابق واكاتسوكى والبارون دان مدير شركة ميتسوى الكبرى . وتم

---

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص١٩٣ ، ١٩٤ .

(2) Mourin, M. Op. cit. P. 58.

إجـراء انتخابات عامـة فى فبراير ١٩٣٢ وحصـل حـزب السيوكاى (المحافظ) على الأغلبية ، وظلت وزارة اينوكاى فى الحكم . ولكن نظرا لأنه قد تم ابرام اتفاق يضع حدا للمعارك فى شنغهاى فقد أصدر إينوكاى أوامره بسحب القوات اليابانية من هذه المدينة . ونتيجة لذلك تم فى ١٥ مايو من نفس العام اغتيال رئيس الوزراء إينوكاى على يد جماعة من العسكريين الغاضبة ، وقام الأدميرال سايتو بتأليف الحكومة الجديدة كحل وسط وهى حكومة وحدة وطنية تضم عناصر حزب السيوكاى المحافظ وحزب المنسيتو الليبرالى .

على أن هذه الحكومة الجديدة كان عليها أن تجابه اتخاذ قرار مصيرى صعب ، إذ كان عليها أن تتخذ قرارا سوف تتضح أبعاد مخاطره فيما بعد . فقد صوتت ٤٢ دولة فى ٢٢ فبراير ١٩٣٢ فى عصبة الأمم لتوجيه اللوم الى اليابان على موقفها من منشوريا ، واعتبرت اليابان بعض هذه الفقرات التى تضمنها تقرير ليتون (Lytton) مندوب العصبة لتقصى الأحوال فى منشوريا مسيئا الى اليابان . وعلى الفور انسحب وفد اليابان برئاسة ماتسوكا من جنيف وأعلنت اليابان فى ٢٧ مارس انسحابها رسميا من العصبة . وحقيقة الأمر ، فان عصبة الأمم المتحدة والأمن الجماعى قد حالفهما الاخفاق فى تناول هذه المشكلة .

٧ - الازدهار الاقتصادى الكبير

خفضت بريطانيا قيمة الجنيه الاسترلينى فى ديسمبر ١٩٣١ وعلى الفور قامت اليابان هى الأخرى بتخفيض الين اليابانى كرد فعل مضاد لهذا الاجراء بنسبة تصل الى ٦٠٪ تقريبا ونجم عن ذلك انخفاض فى أسعار المنتجات اليابانية بالمقارنة بالأسعار العالمية ، وبالتالى زيادة صادرات اليابان بنسبة كبيرة وانخفاض حدة البطالة . وهذا الاتجاه نحو التوسع التجارى الجديد استغلته الشركات اليابانية الكبرى (الترست) الى أقصى مدى مستخدمة فى ذلك انخفاض قيمة العملة من جهة ووفرة الأيدى العاملة الرخيصة من جهة أخرى .

وطرحت اليابان منسوجاتها ومنتجاتها الصناعية الأخرى بأسعار لاتنافسها على مستوى العالم منتجات مماثلة خصوصا فى الأسواق الاستعمارية . وفى حين كانت اليابان تحتل المرتبة التاسعة فى العالم فى عام ١٩٢٧ بالنسبة للحرير الصناعى أصبحت تحتل المرتبة الأولى عام ١٩٣٥ وقد استدعى ذلك توظيف استثمارات جديدة ضخمة فى الصناعة الى جانب اقامة هياكل صناعية أكثر ضخامة . ورغم أن اليابان ظلت تستورد الجانب الأكبر من المواد الأولية إلا أن الميزان التجارى أصبح يميل لصالحها بوجه عام . بيد أن انخفاض أسعار السلع اليابانية كان يستوجب السيطرة المالية الكاملة لذلك كان الاقتصاد اليابانى اقتصادا موجها فى تلك الآونة الى جانب أنه تم تخفيض أجور العمال بنسبة تصل الى ٢٠٪ .

ولقد حصل المسئولون عن الشركات الكبرى وعن الحزبين الكبيرين (السيوكاى والمنسيتو) من المسئولين العسكريين على بعض الضمانات والوعود بأن يخففوا من قفزاتهم المتهورة . ولذا فان مغامراتهم العسكرية كانت تتخذ طابع « التغلغل » مع التواطؤ مع العناصر المحلية فى شمال الصين . وفى شهر أبريل ١٩٣٣ احتل اليابانيون مقاطعة هوبى الصينية وصاروا يهددون بكين بشكل مباشر .

٨ - الاضطرابات الحزبية

لم يكن من السهل على العسكريين أن يكبحوا جماح أنفسهم لفترة طويلة ، فليس هذا من طبائع العسكريين بوجه عام . اذ بدأوا يشعرون أن أسلوب الاستيلاء على الأراضى عن طريق التغلغل البطئ وبالتواطؤ مع العناصر المحلية أمر مهين لكرامتهم جارح لكبريائهم .

على أنه قد ظهر فى أوساط الجيش اليابانى فى تلك الآونة فريقان: فريق الأقلية وعلى رأسهم الجنرال أوجاكى ويعارض جميع أوجه الانفاق العسكرى

الذى يتسم بالأبهة على اعتبار أن جموع الشعب الأخرى هى التى ستدفع التكاليف . أما الأغلبية فتنزع الى اعتناق مبادىء الجنرال آراكى المتطرفة . وفى تصور هذا الفريق أن الجيش سوف يكون الملاذ الأخير واليه يعود القرار النهائى . ووضع هذا الفريق الجيش فوق الأمة اليابانية ، وبالأخص فوق الشركات الكبرى . ويرغب هذا الفريق فى السيطرة على ما تحققه من أرباح ضخمة . وأعلنوا أنهم إنما يريدون وقف الفساد وتحرير الشعب اليابانى من ربقة البيروقراطية .

ونظرا لأن اليابان صارت تصيخ السمع الى أوروبا فان الحملات الدعائية القادمة من أوروبا بدأت تجد صداها فى أوساط الشعب اليابانى حيث لوحظ فى تلك الآونة تمتع أنظمة الحكومات الشمولية بقدر براق من المكانة . وكانت النتيجة ظهور أحزاب جديدة كان أبرزها على وجه الخصوص الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة البروفيسور آبى (Abe) ومجموعة أخرى من الفاشستيين اليابانيين . وقد تميز البرنامج السياسى لهؤلاء على وجه الخصوص بأن الجميع ممن سواهم كان امبرياليا محليا من ناحية ومعاديا للامبرالية « البيضاء » (الأوروبية) من جهة أخرى ، اذ كانوا على اقتناع بسلطة الامبراطور المقدسة . لكننا نجد أحد أساتذة الجامعات يعلن أن الامبراطور ليس هو الدولة ، لكنه عضو فى الدولة وقد لقى كثيرا من اللوم والتأنيب لأن هذه النغمة كانت جديدة على المسامع اليابانية التى طالما قدست الامبراطور .

وعلى أية حال فان هذه الأحزاب الجديدة مثلت تحولا فى العقلية اليابانية بأكثر من كونها تعبير عن تحول ديمقراطى لدى جماهير الشعب . وبقى الحزبان الكبيران التقليديان كأساس عريض للقاعدة البرلمانية .

وسارع حزب المنسيتو (الليبرالى) بتوجيه حملة ضارية ضد الفاشية ، واستطاع فى انتخابات فبراير ١٩٣٦ انتزاع عدد كبير من المقاعد وبذلك

تمكن من إحراز أغلبية ضئيلة على حزب السيوكاى (المحافظ) . وفى نفس الوقت استطاع الاشتراكيون الحصول على ٢٦ مقعدا فى البرلمان . المهم أن التجديد الذى دب فى أوصال البرلمان قد جعله معاديا بدرجة أكبر لسياسة استعراض القوة حسبما يتصور العسكريون .

ولكن هل سيرضى الجيش بهذه السياسة ؟ . الحقيقة أن أول ردود فعله تمثلت فى قيام جماعة من الضباط فى تحريض بعض الجنود على التمرد . وعلى أثر ذلك تم اغتيال عدد من السياسيين ، ونجا « أوكادا » رئيس الوزراء من محاولة لاغتياله بأعجوبة . ورغم أنه قد تم محاكمة الجناة فان حكومة أوكادا قدمت استقالتها ، وشكل «هيروتا» الحكومة الجديدة فى أوائل مارس التى حاولت إرضاء الجيش وكسبت ود البرلمان الذى كان يعارضها باستمرار .

ولم تمكث حكومة هيروتا طويلا اذ سرعان ما صارت حكومة أقلية فانتقلت الحكومة الى الجنرال هاياشى الذى شكل وزارة فى فبراير ١٩٣٧ ليسيطر عليها العسكريون وإن كانت قد ضمت عددا من كبار موظفى الدولة ولكن البرلمان وقف بالمرصاد رافضا رفضا قاطعا الاعتمادات الاضافية التى طلبها الجيش . ووصلت الأمور الى مأزق شديد ، فتم حل البرلمان فى مارس وأجريت انتخابات جديدة فى شهر أبريل أسفرت عن مزيد من الدعم لمركز الحزب الليبرالى ومعارضة أنصار أراكى ، وهكذا انخفضت أسهم العسكريين، فحاولوا عبثا إنشاء حزب جديد يكون مواليا لهم ولأساليب نظام الحكم الشمولى الذى ينزعون الى تحقيقه .

وأخيرا قبل الأمير كونوى أحد المقربين الى القصر الامبراطورى والمشهورين بالتعقل تأليف الحكومة فى يونيو ١٩٣٧ وقد كانت هذه الوزارة

وزارة وحدة وطنية تهدف مرة أخرى الى اتباع سياسة المصالحة، وتقديم صورة مشرقة لليابان أمام العالم الخارجى .

١ - السياسة الخارجية لليابان فيما بين الحربين

(أ) مؤتمر واشنطن ١٩٢٢

يعتبر هذا المؤتمر من العلامات البارزة فى التاريخ السياسى اليابانى الحديث ، ذلك أن الولايات المتحدة أرادت من عقده تحجيم الطموحات اليابانية فى المنطقة خصوصا وأنها أدركت أن العسكريين اليابانيين قد بدأوا يتحرقون شوقا الى السيطرة على أداة الحكم .

وفى نوفمبر ١٩٢٢ تم افتتاح مؤتمر واشنطن من أجل « وضع قيود على التسليح وأطلق البعض على المؤتمر اسم » مؤتمر المحيط الهادى » . وقد دعا اليه وزير الخارجية الأمريكى هيوز ممثلين عن كل من بريطانيا ، وفرنسا ، وايطاليا ، وبلچيكا ، والبرتغال ، واليابان ، والصين وحضر مندوب عن هولندا بصفة مراقب . أما بالنسبة لروسيا فرغم أنها تعتبر دولة معنية بالمنطقة فقد اعتبرت فى نظر الغرب أنها قد تخلت عن معسكر الحلفاء لذلك لم توجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر.

ولقد تمخض المؤتمر عن ثلاثة معاهدات هامة : الأولى تتناول تحديد علاقات القوى البحرية فى المحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا واليابان لتكون على التوالى بنسبة ٥ : ٥ : ٣ . أما المعاهدتان الأخريان فتنصبان بالكامل على الوضع بالنسبة للصين . فاحداهما تدعو الى عقد مؤتمر جمركى يعطى للصين حق زيادة دخلها من الجمارك عما قضت به المعاهدات غير المتكافئة (٥ر٧٪ بدلا من ٥٪) ، والثانية عرفت باسم « معاهدة

الدول التسعة الكبرى » ، وترمى الى توكيد سيادة واستقلال وسلامة أراضى الصين ، فضلا عن توكيدها على مبدأ « الفرص المتساوية » ، أى سياسة الباب المفتوح بمعنى آخر، وفى كل هذا وضع حد لمطامع اليابان من جهة ، وايجاد متصرف للمصنوعات الأمريكية من جهة أخرى . أما بالنسبة للصين ذاتها فان ذلك يعنى مراجعة مقررات مؤتمر فرساى بالنسبة لاقليم شانتونج ، والبدء فى الالغاء التدريجى لحق امتداد القوانين الأجنبية فى أراضى الصين (Exterritorialité) .

وواقع الأمر ، فان معاهدة « الدول التسع » تضمنت بطريق غير مباشر وضع نهاية للتحالف الانجليزى - اليابانى الذى كان قد تم تجديده فى السنوات ١٩٠٥ ، ١٩١١ على التوالى . فقد وجدت الولايات المتحدة أن أحد شروط هذا التحالف يقضى بدخول بريطانيا الحرب الى جانب اليابان فى حالة وقوع العدوان عليها من جانب دولة ثالثة ، وتساءلت الولايات المتحدة عما يكون عليه الحال لو أن هذه الدولة الثالثة كانت الولايات المتحدة ذاتها ؟ وأمام هذا الافتراض اعترفت بريطانيا بأن معاهدة التحالف هذه لا يمكن تجديدها بعد ذلك . ولكى تعمل بريطانيا على اظهار عطفها على الصين وافقت على أن تعيد لها الأراضى التى قد استأجرتها فى « واى هاى واى » .

وتحت الضغط الأمريكى - وعلى أمل تحسين علاقاتها هى الأخرى مع الصين - قبلت اليابان التفاوض المباشر مع بكين من أجل اعادة شانتونج اليها . وتم توقيع هذا الاتفاق فى ٤ فبراير ١٩٢٢ . والواقع أن اليابان اضطرت فى النهاية الى القبول بالتنازل عن الخط الحديدى عابر منشوريا الى الصين أيضا .

وبدأ العسكريون اليابانيون من ذوى النزعات التوسعية يظهرون استياءهم الشديد من نتائج المؤتمر . ويمكن القول بأن حقد اليابانيين على الولايات المتحدة بدأ منذ انتهاء المؤتمر ، الذى شعرت اليابان بأنه موجه لضرب

طموحاتهم فى المقــام الأول . وبذلك انتهى هـــذا المؤتمر الــذى دام انعقاده نـــحو ثلاثة أشهر من نوفمبر ١٩٢١ حـتى فبراير ١٩٢٢ .

ولقد زاد من حفيظة اليابان على الأمريكيين صدور القانون الأمريكى لعام ١٩٢٤ بمنع أية هـجرة يابانية الى الولايات المتحدة ، وشعرت اليابان بأنه إساءة بالغة لها . وأثار ذلك احتجاجات عنيفة من جانب اليابانيين على الصعيدين الحـكومى والشعبى(١) . وبدأت اليابان تبحث لها عن حلفاء جدد . ومادامت اليابان تبحث عن هـؤلاء الحلفاء فهى تبيت شيئا عسكريا ، كذلك الذى حدث حينما تحالفت مع بريطانيا ١٩٠٢ لتضرب الروس عام ١٩٠٤ كما رأينا .

(ب) حلف مناهضة الكومنترن والحرب مع الصين

العجيب أن كافة الاتجاهات الامبريالية فى أوساط كافة الأحزاب المحافظ والليبرالى دفعت الحـكومات الأخيرة فى اليابان الى اتخاذ سياسة خارجية ترمى الى توكيد حق اليابان فى حرية الحركة ، ولم يعد الأمر مقصورا على العسكريين وحدهـم . ففى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ تنصلت اليابان من المعاهدة البحرية التي وقعت عليها أثناء مؤتمر واشنطن لعام ١٩٢٢ ، ثم من معاهدة المحيط الهادى ، ومن ثم استطاعت بناء أسطول بحرى أكثر قوة بقدر ما وسعها الجهد . كذلك قامت ببناء قواعد بحرية وجوية جديدة ، وعملت على « تحديث » أسلحة الجيش وتخزين احتياطيات عسكرية ضخمة . ورغم صعوبة حصول اليـــابان على قــروض خارجيـة فى ذلك الظرف فانها انبرت لاعداد نفسها للحـرب .

---

(1) Mourin, M. Histoire Des Grandes Puissances. P. 580.

وقامت اليابان فى ٢٥ نوفمبر١٩٣٦ بتوقيع تحالف ألمانى - يابانى أطلق عليه اسم « حلف مناهضة الكومنترن » (Anti-Komintern Pact) الذى ينص على « أن الدولتين الساميتين المتعاقدتين متفقتان على أن تنبئ احداهما الأخرى بنشاط الدولية الشيوعية وأن تتشاورا فى تدابير الدفاع الضرورية ، وأن تنفذا هذه التدابير بتعاون وثيق »[1] . وقد كان هدف هذا الحلف من الناحية النظرية هو النضال المشترك ضد التوسع البلشفى . وأصبح هذا الحلف من جهة أخرى يجسد العلاقات غير الودية بين موسكو وطوكيو ، يضاف الى ذلك وقوع عدة أحداث عملت تباعا على تكدير صفو العلاقات بين البلدين من أمثال مشكلات الحدود فى منغوليا ، ومنشوريا ، والملاحة فى نهر آمور ، والمصايد فى سخالين . ومن جهة أخرى فان اليابان كانت دائمة القلق من جراء قيام الروس بتعزيز دفاعاتهم باستمرار فى شرق سيبريا .

وصارت الصين تحظى بالدعم المتزايد من جانب كل من انجلترا والولايات المتحدة ، لذلك صمدت حكومة الصين التى اتخذت لها مستقرا فى نانكنج ، وأعلنت رغبتها فى بسط سيادتها على أية رقعة من الأراضى تعتبر قانونيا تابعة للصين لذلك أعلنت معارضتها لوجود أية حاميات يابانية فى الصين حتى لو كان ذلك بحجة مناهضة الشيوعية ، حتى أن التغلغل الذى حدث من جانب الجيش اليابانى فى المقاطعات الشمالية للصين والذى تم بالتواطؤ مع عناصر صينية محلية بدأ يلقى مقاومة فعالة .

وفى يوليو ١٩٣٧ وقعت الواقعة التى أشعلت فتيل الحرب بين اليابان والصين . وتمت هذه الواقعة فى منطقة « لو - كو - كياو » حيث قام الجيش اليابانى بعمليات عسكرية على نطاق واسع ضد القوات

---

(١) بيير رونوفان ، المرجع السابق ص٤٣٠ ، ٤٣١ .

الصينية المتمركزة هناك . وبدأت حرب فعلية غير معلنة بتقدم سريع كاسح فى مقاطعات الصين الشمالية وساعد على هذه السرعة أن نفوذ اليابانيين كان قد امتد من قبل الى هذه المقاطعات . وانتهز العسكريون هذه الفرصة لتشديد قبضتهم عليها . وفى نهاية عام ١٩٣٧ صار الجنرال آراكى والأدميرال « سويتسوجو » وزيرين فى الحكومة اليابانية وهما شخصيتان متشابهتان من حيث الغلواء والنزوع الى الحرب . وفى يناير ١٩٣٨ وتحت ضغط الجيش حصلت الحكومة اليابانية على التأييد اللازم لصدور قانون التعبئة العامة بحيث أصبح نظام الحكم يقترب رويدا رويدا الى نظم الحكم الشمولية . وتم وضع خطة مداها أربع سنوات لتطوير الصناعات الثقيلة والعمل على رفع الروح المعنوية للشعب .

هذا التطور الذى وضع الأمة اليابانية تحت السيطرة الكاملة للجيش لم يجر التصويت عليه من جانب البرلمان إلا بعد انتقادات مرة من جانب حزب المنسيتو (الليبرالى) على أمل أن يتمكن كونوى من الحفاظ على ما تبقى من النظام البرلمانى .

ولقد كان الجيش اليابانى يأمل فى انهاء « المسألة الصينية فى فترة لا تتجاوز الثلاثة شهور ، فاذا به يغوص فى مستنقع وعر . وقد تراجع الزعيم الصينى تشانج كاى شيك الى مدينة هنكاو ليتابع منها النضال ضد اليابانيين بمساعدة مادية ومعنوية من جانب الدول الكبرى، ولكن الأمر أصبح يتعلق بكرامة اليابان وهيبتها .

(جـ) انعكاس الأوضاع فى أوروبا على اليابانيين

يلاحظ أنه فى حين أن اندفاعة اليابانيين نحو هانكاو فى أواخر ربيع عام ١٩٣٧ والتى عاقتها فيضانات نهر « يالو » الجارفة قد تزامنت هى وما تبعها من أحداث فى منطقة الشرق الأقصى مع الأحداث التى تقع فى أوروبا

وانعكست هذه الأحداث على اليابان فى تناولها لمشكلات المنطقة . فالمؤتمر الذى عقد فى بروكسل فى نوفمبر ١٩٣٧ والذى كان من المقرر أن تحضره الدول التسع الموقعة على معاهدة ١٩٢٢ فى واشنطن والتى رفضت حضوره كل من ألمانيا واليابان لم يحقق أية نتائج تذكر .

ومن جهة أخرى نجد إيطاليا تعترف بدولة منشوكو فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧، وتبعتها فى ذلك ألمانيا فاعترفت بها فى ٢١ فبراير من العام التالى . وطلبت ألمانيا من بعثتها الدبلوماسية فى الصين العودة الى برلين .

وقام هتلر كما هو معلوم بضم النمسا دون أن تحرك الدول الديمقراطية ساكنا ويندفع خطوة أخرى ليطلب ضم اقليم السوديت فى تشيكوسلوفاكيا ، وكان رد هذه الدول الديمقراطية مماثلا . فقد كان من الواضح أن لندن وباريس ليستا على استعداد للدخول فى حرب ، الأمر الذى هيأ للدول الشمولية فرض إرادتها والغلو فى مطامعها .

ومن ناحية أخرى نجد أنه فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، وفى نفس اللحظة التى كان يجرى فيها توقيع اتفاق ميونيخ كانت الطائرات اليابانية تقصف منطقة يونانفو التى تقع على نهاية الخط الحديدى للهند الصينية والتى كان يرجى لفرنسا أن ترسل مساعداتها منها للصين لمقاومة الغزو اليابانى . وفى ٢١ أكتوبر من نفس العام نزلت القوات اليابانية واحتلت مدينة كانتون ثم تمركزت بكيفية جعلتها فى مواجهة هونج كونج .

ومما زاد الطين بلة أن آريتا الذى وقع ميثاق مناهضة الكومنترن أصبح وزيرا للشئون الخارجية اليابانية . ولكى تكتمل المسرحية فصولا قام بتعيين الجنرال أوشيما سفيرا لبلاده فى برلين لكى يتفاوض من أجل تحقيق تقارب

أوثق مع الألمان[1] .

وطالت الحرب مع الصين ولم تعد نزهة حربية كما تخيلها اليابانيون. فقد انسحبت الحكومة الصينية الى شانكنج لتواصل القتال من هناك . وأنهكت القوات اليابانية واستطالت خطوط امداداتها وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب تقتضى أن يعيد اليابانيون تنظيم صفوفهم ليتهيأوا من جديد لهجوم جديد .

كان على اليابانيين البحث من جديد عن شخصيات صينية لتأليف حكومة مركزية تعادى الزعيم الصينى تشانج كاى شيك . وكان هذا يتطلب وقتا طويلا. وغاصت قدما اليابان بعمق . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ عقد مؤتمر امبراطورى أعلن فيه الأمير كونوى أن اليابان ليست لها طموحات لضم مزيد من الأراضى ، وأنها لا تريد من شئ سوى أن تتفهم الدول الكبرى أن هناك « نظاما جديدا » فى شرق آسيا . وأصبح وضع حكومة كونوى متأرجحا فقدم استقالته فى ٣ يناير ١٩٣٤ ليخلفه البارون هيرانوما .

ويلاحظ أن اليابان حتى ذلك الحين لم تنضم الى التحالف العسكرى الألمانى - الايطالى الذى أنشئ فى ٢٢ مايو ١٩٣٩ وتريثت اليابان لتتضح أمامها نتيجة المفاوضات التى كانت دائرة بين انجلترا وفرنسا والروس .

أما الولايات المتحدة فقد عمدت من جانبها فى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ الى فسخ المعاهدة التجارية والبحرية التى كانت مبرمة بينها وبين اليابان منذ ١٩١١ وذلك كوسيلة للضغط على اليابانيين وتأكيدا لرفضها القاطع

---

(1) Mourin, M. Ibid. P. 592.

الاعتراف بضرورة وجود ما أسمته اليابان « بالنظام الجديد » فى شرق آسيا . وكانت اليابان تستورد من الولايات المتحدة ٧٥٪ من قيمة بترولها وأكثر من ٥٠٪ من المواد الأولية التى تحتاجها وصار احتياجها اليها أشد فى ظروف حربها مع الصين .

ولما قامت ألمانيا بتوقيع معاهدة مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ فان ذلك أسقط فى يد اليابانيين فصار من العسير عليهم ايجاد شئ من التوافق بين هذه المعاهدة وبين اتفاق مناهضة الكومنترن الذى وقعوه مع الألمان فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ ، وعلى الفور قدمت وزارة هيرانوما استقالتها ، وألف الجنرال آبى (Abe) وزارته . وتقدمت الوزارة الجديدة باقتراح مؤداه انتظار وترقب ما يحدث فى المسرح السياسى والعسكرى الأوروبى ، والاستفادة من الحرب فى الغرب للاسراع فى التخلص من ورطة المسألة الصينية .

لكن الحرب فى الصين كانت قد أخذت شكلا مختلفا تماما لصالح الصينيين ، اذ ابتدعت الصين حينذاك حرب العصابات لأول مرة لتلقى خلف الخطوط اليابانية برجال العصابات الذين كبدوا اليابانيين خسائر هائلة وعادت حكومة آبى تحاول عبثا إبرام معاهدة تجارية مع الأمريكيين . لكن هذه الحكومة عانت نفس المشكلات التى عانت منها سابقتها فقدمت استقالتها فى يناير ١٩٤٠ . وشكل الأدميرال يوناى الحكومة الجديدة وتولى فيها آريتا وزارة الخارجية مرة أخرى . ولم يختلف موقفه هذه المرة عن مواقفه السابقة . لكن النصر الألمانى السريع على الفرنسيين بهر اليابانيين بشدة وعزز من دعاوى العسكريين فى اليابان .

(د) اتجاه اليابان نحو البحار الجنوبية :

وعلى الفور انبرت اليابان – بعد الهزيمة الفرنسية . لتطلب من فرنسا فى ٢٠ يونيو ١٩٤٠ التنازل عن عدة قواعد فى تونكين ، وبالفعل وقع السفير الفرنسى اتفاقا تعترف فيه فرنسا لليابان بوضعها الخاص فى الصين . كذلك فعلت بريطانيا نفس الشيء . وكان معنى ذلك أن الخط الحديدى فى يونان

سوف يكون معطلا . ومع ذلك فان فرنسا رفضت فى ١٠ يوليو ١٩٤٠ طلبا يابانيا بعبور قواتها اقليم تونكين .

وفى ١٨ يوليو ١٩٤٠ شكل كونوى حكومة جديدة صارت تستخدم انتصار الألمان على المسرح العسكرى الأوروبى بمثابة ورقة ضغط رابحة، وصار ماتسوكا – أحد أشد المناصرين للنظم الشمولية وزيرا للخارجية . وطرح الأمير كونوى برنامج اليابان فى تلك الفترة . وكان من بين هذا البرنامج تحقيق اصلاحات فى الداخل تسير على نمط الفاشية الهتلرية ، وبالتالى تم حل جميع الأحزاب اليابانية ، وانشاء حزب وطنى واحد كبير يتولى ادارة دفة الحكم . ولم يخفى هذا الحزب الكبير هدفه فأعلنه على رءوس الأشهاد : « التحالف الوطنى من أجل اعلاء السياسة الامبريالية »(١) .

أما على الصعيد الخارجى فان حكومة كونوى وضعت لنفسها هدفا محددا وواضحا هو اخضاع واستغلال الصين « ومنطقة البحار الجنوبية » . وتعبير البحار الجنوبية هذا يعنى الهند الصينية وجزر الهند الهولندية .

وما لبثت الحكومة أن قدمت فى ٢ أغسطس ١٩٤٠ انذارا للسفير الفرنسى تطلب فيه حق عبور القوات اليابانية واستخدام مطارات الهند الصينية. وفى ٣٠ أغسطس تم توقيع اتفاق لهذا الغرض بين حكومة فيشى الفرنسية وبين طوكيو . وما لبثت اليابان ان وجهت انذارا جديدا تم تسليمه للسفير الفرنسى فى ١٥ سبتمبر يطلب من فرنسا تسليم القواعد البحرية فى هايفونج، ومناطق أخرى استراتيجية ، وتعديل الحقوق الجمركية من أجل تعاون اقتصادى أكبر مع اليابان .

---

(1) Mourin, M, Op. cit P. 595 .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠ انتقلت اليابان خطوة أخرى ، حيث وقع وزير الخارجية ماتسوكا الحلف الثلاثى الذى يقضى – على سبيل المعاملة بالمثل – أن تعترف كل من المانيا وايطاليا لليابان بحق اقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى وأن تقدم هاتان الدولتان مساعداتهما لليابان لتحقيق هذا الهدف . غير أن الرد الأمريكى على هذا التحالف جاء فوريا اذ أمرت حكومة الولايات المتحدة بايقاف كافة شحنات الحديد والطائرات والبترول التى كانت فى طريقها الى اليابان ، ومنحت فى المقابل قروضا جديدة للصين . وقامت اليابان بغزو سيام اقتصاديا وأصبحت خاضعة لنفوذ اليابانيين تماما .

غير أن احتلال الهند الصينية وتمركز قوات يابانية ضخمة فى مقاطعة هاينان الصينية شكل فى نظر الولايات المتحدة تهديدا خطيرا لممتلكاتها وقواعدها فى المحيط الهادى ، كذلك للممتلكات البريطانية والهولندية .

ولقد صار ماثلا فى الأذهان فى بداية عام ١٩٤١ أن هناك امكانيتين : امكانية قيام حرب بين اليابان والولايات المتحدة ، وامكانية العدوان الألمانى على الاتحاد السوفيتى ولما كانت كل دولة من هذه الدول تحاول أن تتحاشى القتال على أكثر من جبهة واحدة ، لذلك عمدت كل من اليابان والاتحاد السوفيتى الى التخفيف من نزاعاتها ووقعت اليابان والاتحاد السوفيتى فى ١٣ ابريل ١٩٤١ معاهدة صداقة وعدم اعتداء مدتها خمس سنوات .

لذلك صارت اليابان طليقة اليدين فى المحيط الهادى . وفى ٢٢ يونيو ١٩٤١ هاجم الألمان الاتحاد السوفيتى ففضلت اليابان الالتزام بمعاهدة صداقتها مع الاتحاد السوفيتى الموقعة فى ١٣ ابريل ولم تقدم لحليفتها المانيا

أية مساعدات فى حربها مع الروس[1] .

(هـ) توتر العلاقات مع الولايات المتحدة :

استقالت وزارة كونوى فى ١٦ يوليو ١٩٤١ ، وهى تلك التى شهدت كما رأينا كثيرا من التعديلات . وكان الأمر يتطلب فى تلك الظروف قدرا كبيرا من الحكمة . وفى ١٨ يوليو قام كونوى مرة ثانية بتأليف وزارة جديدة دون أن يشترك فيها ماتسوكا وعين الادميرال تويودا وزيرا للخارجية والجنرال توجو (Tojo) وزيرا للحربية . وفى ٢٩ يوليو وتحت ضغط من هتلر تم توقيع بروتوكول بين طوكيو وحكومة فيشى (Vichy) للدفاع المشترك عن الهند الصينية الفرنسية وبذلك امتد الاحتلال اليابانى الى هذه المنطقة .

ولكن امتداد السيطرة اليابانية على أراضى الهند الصينية أكد المخاوف الأمريكية ، فأعلنت الحكومة الأمريكية بأن ذلك يهدد خطوط أمنها . وسارعت الى اتخاذ خطوة أخرى أكثر عنفا بتجميد كافة الممتلكات اليابانية الموجودة فى الولايات المتحدة وفى انجلترا . وفى شهر أغسطس ١٩٤١ انقطعت كافة سبل الاتصال المباشرة بين الولايات المتحدة واليابان سواء منها الاتصال بالبواخر أو بالطائرات أو التلغراف أو التليفون . ثم فى شهر أكتوبر تم ايقاف كل الصادرات البترولية من الولايات المتحدة ومن الممتلكات البريطانية والممتلكات الهولندية لليابان . وحتى المفاوضات التى حاول السفير اليابانى فى واشنطن الأدميرال نومورا عقدها لم تصل الى أية نتيجة . وأصبح صدام السياستين الأمريكية واليابانية أمرا لا يمكن تحاشيه .

ولكن كونوى الذى طالما لم يرضخ لضغوط برلين بدخول اليابان الحرب ، لم يعد يملك الآن أن يقاوم ازاء هذا الصدام اليابانى - الأمريكى

---

(1) Mourin, M. Ibid P. 596 .

الذى صار قدرا محتما . وفى ٢٧ أغسطس بعث برسالة تتسم لهجتها بالاعتدال الى الرئيس روزفلت ، ولكنه سرعان ما بهره حجم الانتصارات الألمانية على الروس من ناحية ، وكذلك الانتصار العسكرى الذى حققه الجيش الألمانى فى افريقيا (Afrika Korps) . لذلك أخذ العسكريون اليابانيون يميلون الى املاء وجهات نظرهم العدوانية من منطق قوة موضحين أن اليابان على أتم استعداد فى الوقت الذى لا يتوافر ذلك للأمريكيين لانشغالهم بمساعدة انجلترا والاتحاد السوفيتى . ومع ذلك قدم الأمير كونوى استقالته(1). وألف الجنرال توجو الحكومة الجديدة فى ١٨ أكتوبر تضم ١٤ وزيرا من بينهم ٧ جنرالات بحريين فضلا عن أن توجو نفسه كان يمثل أشد الفئات العسكرية تطرفا . وهكذا اتجهت اليابان لدخول الحرب .

ثالثا : دخول اليابان الحرب العالمية الثانية :

١ - الوضع السياسى قبل ضرب بيرل هاربور

ما من شك فى أن الولايات المتحدة كانت منحازة بعواطفها للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، وقدمت لهم مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة بينما احتفظت اسميا بحيادها وعند نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أقر الرئيس روزفلت قانون الحياد الأمريكى الذى يقضى بحظر تصدير الأسلحة على اختلاف أنواعها الى جميع الدول المتحاربة دون استثناء ، الأمر الذى أضر بكل من بريطانيا وفرنسا بأكبر من ضرره على ألمانيا .

ولما كان الرئيس روزفلت يعطف على قضية الحلفاء كما أسلفنا فانه أوعز الى الكونجرس بتعديل أحكام ذلك القانون بحيث يبيح للرعايا

(1) Mourin, M. Ibid. P. 597.

الأمريكيين بيع العتاد الحربى . وأقر الكونجرس فى ٣ نوفمبر ١٩٣٩ قانونا يسمح للدول المتحاربة أن تشترى نقدا ما تحتاجه من أسلحة شريطة الا يتم نقلها على بواخر أمريكية .

على أن السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب هو تطور الاحداث فى منطقة الشرق الأقصى ، وازدياد توتر علاقاتها مع اليابان بوجه الخصوص(١) . ذلك أن المعارك كما رأينا قد أحتدمت فى الصين بين الجيوش اليابانية وجيوش تشانج كاى شيك الذى عولت عليه الولايات المتحدة كثيرا فى بادىء الأمر ، بالاضافة الى التوتر الشديد بينها وبين اليابان . ولما أعلنت اليابان فى ٢٥ يوليو أنها أخذت على عاتقها حماية مستعمرة الهند الصينية الفرنسية كان رد الرئيس روزفلت على ذلك حاسما . فقد اتخذ قرارين فى آن واحد هما : ضم القوات المسلحة الفلبينية الى جيش الولايات المتحدة ، وتعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لقوات الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى .

حينذاك بيّت العسكريون اليابانيون النية على اعلان الحرب بعد أن اتخذوا من المانيا النازية وايطاليا الفاشية حليفين طبقا لمعاهدة الدول الثلاث (اليابان ، وايطاليا وألمانيا) . لكن الحكومة اليابانية فى محاولة أخيرة أرسلت وفدا الى واشنطن لازالة أسباب الاحتكاك بين الدولتين ، وقد تكون فعلت ذلك كسبا للوقت واتماما لاستعداداتها .

٢ - ضرب بيرل هاربور (١٩٤١)

وفى حين كانت المفاوضات دائرة فى واشنطن على قدم وساق ، فوجئ الأمريكيون ، والعالم أجمع بنبأ قيام القاذفات اليابانية المنقولة على حاملات للطائرات بقذف الطوربيدات وإمطار الأسطول الأمريكى الراسى

---

(١) هـ . فيشر ، تاريخ أوربا الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع الطبعة السابعة ص ٦٨٦ ، ٦٨٧

فى بيرل هاربور بوابل من القنابل . وقد تم هذا القذف - كعادة اليابان فى حروبها دون سابق انذار . وكان ذلك فى الساعة السابعة والدقيقة الخمسة والخمسين من صباح الأحد ٧ ديسمبر ١٩٤١(١).

ولم تكتف اليابان بذلك فهاجمت فى نفس الوقت انطلاقا من جزيرة فرموزا مطارات الجيش الأمريكى بالقرب من مانيلا فأحدثت بها خسائر مروعة . وهكذا أخذ القادة الأمريكيون المحليون ورجال الحكومة فى واشنطن على غرة كاملة ولكن سرعان ما تحولت دهشتهم الى غضب محموم ، وتصميم على الانتقام . فقطعت المفاوضات على الفور ، وأعلن الكونجرس فى اليوم التالى نشوء حالة حرب مع اليابان . وبعد ثلاثة أيام أعلنت كل من المانيا وايطاليا الحرب على الولايات المتحدة .

وكان الموقف الحربى على الساحة الأوروبية فى ذلك الظرف يميل لصالح جيوش ألمانيا حيث كان هتلر مسيطرا على أوروبا الغربية والبلقان وكانت جيوشه متوغلة فى قلب الاتحاد السوفيتى الذى كان يبدو فى عيون العالم ، وكأن الجيوش السوفيتية على وشك القاء سلاحها أمام ضغط الجيش الألمانى ، الى جانب أن أسبانيا صارت تخضع لحكم دكتاتورى يدين بوجوده لمساعدة دولتى المحور .

٣ - الانتصارات الأولى لليابانيين

فى خلال الأشهر الثمانية الأولى التى دخلت فيها اليابان الحرب ونتيجة الضربات التى شلت فيها الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور ، استطاعت القوات اليابانية البحرية احتلال سيام وشمال شرقى الملايو . وعمل سقوط سيام على فتح الطريق لدخول الجيوش اليابانية الى الملايو. وفى ١٠ديسمبر أغرق اليابانيون فى هجمة مركزة البارجيتين البريطانيتين

---

(١) هـ فيشر نفس المرجع ص٦٨٨ .

« ريبالس » ، « وبرنس أوف ويلز » فعملوا كذلك على شل حركة السلاح البحرى البريطانى فى الشرق الأقصى .

وسهلت هذه الضربات الموفقة على اليابانيين تحقيق جميع أهدافهم الرئيسية فى جنوب شرق آسيا . فسقطت هونج كونج فى ايديهم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤١ . كما سقطت سنغافورة – أهم القواعد البريطانية فى المنطقة – فى أيديهم فى ١٥ فبراير بعد قصفها بالقنابل يومين متواليين . واستولى اليابانيون كذلك على سومطرة وجافا ، وبانى ، وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية التى تزخر بموارد الثروة الطبيعية الهائلة سواء من البترول أو من مزارع المطاط الضخمة . وبتسليم جافا فى ٩ مارس ١٩٤٢ إنهار حاجز الملايو ليفسح الطريق أمام تقدم القوات اليابانيـــــــة .

وبعد سقوط الملايو تحول جانب من الجيش اليابانى الى بورما . وسرعان ما سقطت رانجون عاصمة بورما فى أيديهم فى ٧ مارس . وبلغت الجيوش اليابانية بعد ذلك بأسبوع واحـد أكياب على خليج البنغـــــال .

وحاول الأمريكيون دون جدوى الدفاع عن باتان وكوريجيدور يعاونهم فى ذلك الجنود الفلبينيون ولكن الجنرال كنج King أبى التسليم مع جنوده البالغ عددهم ٥٩٠ر١٢ أمريكى ، وأكثر من ٠٠٠ر٦٠ فلبينى كما اضطر الجنرال وين رايت الى التسليم مع جيشه البالغ ٠٠٠ر١١ من الأمريكيين وما يزيد على ٠٠٠ر٥٠ من الفلبينيين. وبذلك يكون قد تقوض فى أقل من ستة شهور الجانب الأكبر من الامبراطوريات الاستعمارية التابعة لكل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

وقبل أن نعرض لوقف الزحف اليابانى ، نود الاشارة الى أثر الغزو اليابانى للصين بالقدر الذى سمح برجحان كفة الشيوعيين على خصومهم «

الوطنيين » من أنصار تشانج كاى شيك كذلك كان للسياسة الأمريكية المترددة والتى اظهرت الحياد بين الجانبين الصينيين المتصارعين ، فى حين كانت تلقى بثقلها الى جانب « الوطنيين » مما جعلها تخسر كلا الجانبين ، فلا الشيوعيون صدقوها ، ولا الوطنيون وثقوا فى فاعليتها – الأمر الذى أسهم كذلك فى زيادة رجحان كفة الشيوعيين .

٤ – أثر الموقف الأمريكى أثناء الغزو اليابانى للصين

لقد كان المسرح الصينى مهيأ للانتصار الشيوعى . فعند نهاية عام ١٩٤١ كانت حكومة تشانج كاى شيك التى اتخذت مدينة شانجكنج مقرا لها قد أنهكها الصراع الذى دام أربع سنوات فى مقاومة اليابانيين . ولقدْ استطاعت هذه الحكومة أن تستمر قائمة فقط لأن اليابانيين رأوا عدم جدوى محاربتها لشدة هُزالها .

أما الأمريكيون فقد كانوا يبذلون جهد المستطاع لكى تبقى الصين فى الحرب لإلهاء اليابانيين ، فساعدوا الصين بنصف مليار دولار كقرض فى عام ١٩٤٢ ، بالاضافة الى عمليات اسقاط جوى للامدادات على جبال الهيمالايا ، فضلا عن ارسال المستشارين العسكريين الأمريكيين الى شانجكنج . ولكن هذه الاجراءات لم تجد فتيلا . وسعى الرئيس الأمريكى روزفلت ومستشاروه ، لتدبير خطط لدعم الصين لما بعد الحرب لكى يقيموا منها قوة كبرى . واستطاع الرئيس الأمريكى أن يجتذب الى صفه كلا من تشرشل وستالين ليصدروا اعلان القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٣ الذى ينص على اعادة كل من منشوريا وفرموزا الى الصين[1] .

---

(1) Link, A & Catton, W, American Epoch, A history of The United States since 1900 P. 123 .

على أنه لا ينبغى لنا أن نغفل أن تشانج كاى شيك كان يواجه طوال الحرب ليس فقط اليابانيين ، وانما كان يواجه الخطر الداخلى المتمثل فى الضغط الشيوعى ، ذلك أن الشيوعيين لما تم طردهم من جنوب الصين عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ اتجهوا إلى يينان (Yenan) فى مقاطعة شانسى (Shensi) شمال غربى الصين وهناك أقاموا لهم حكومة تستهدف لهجمات متكررة من قوات « الوطنيين » لكنهم لم ينهزموا أمامهم أبدا .

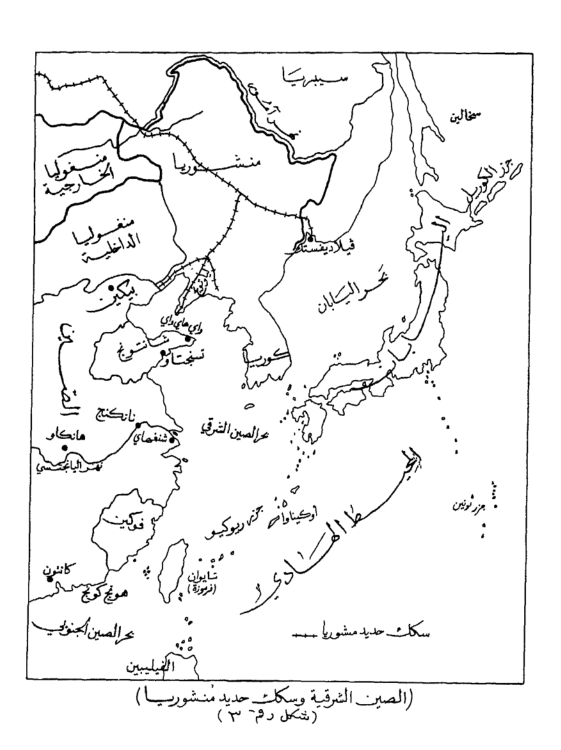
لكن الشيوعيين اشتد عودهم بعد الغزو اليابانى لبلادهم عام ١٩٣٧ لذلك رفض الشيوعيون دعوة تشانج كاى شيك للخضوع للحكومة المركزية والتكاتف معا للدفاع عن الصين بكاملها – . ولقد تزايدت قوة الشيوعيين فى مستهل عام ١٩٤٤ حتى أن تشانج كاى شيك خصص لهم ٤٠٠،٠٠٠ جندى من خيرة قواته من أجل محاصرتهم[١] .

ولقد أتخذ تشانج كاى شيك جانب العناد ، فكلما ضغط عليه الأمريكيون للاتفاق مع الشيوعيين كلما أصر على القول بأن الشيوعيين يودون السيطرة الكاملة على الصين . وعلى ذلك رأى الأمريكيون أن شدة اصراره على رفض هذه الوحدة مع الشيوعيين الا بعد خضوع حكومة يينان لسيطرته بألا جدوى من الاتفاق معه وأن الفساد قد أستشرى فى صفوف أعوانه .

ومنذ عام ١٩٤٥ صارت السياسة الأمريكية واضحة ، وهى الاستمرار فى مساندة تشانج كاى شيك ، وفى نفس الوقت محاولة تجنب اتساع نطاق الحرب الأهلية فى الصين والسعى لوجود ائتلاف حكومى بين الجانبين المتصارعين .

---

(1) Link, A & Catton, W, Ibid, P. 123 .



(الصين الشرقية وسكك حديد منشوريا)
(شكل رقم ٣)

على أن الحرب فى المحيط الهادى قد انتهت نهاية مفاجئة وكان على الولايات المتحدة أن تكيف سياستها . فكان أول ما أقدمت عليه الولايات المتحدة مساعدة تشانج كاى شيك وقبلت التسليم اليابانى ، وسارعت الى احتلال أهم الموانى الصينية وأهم المدن قبل أن يحتلها الشيوعيون . كما قام سلاح الجو الأمريكى بحمل ثلاثة جيوش صينية من الداخل الى المقاطعات الشرقية والشمالية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٥ . بل الأكثر من ذلك أن الأسطول الأمريكى قام بنقل ٤٠٠ر٠٠٠ جندى من القوات « الوطنية » الى موانى منشوريا ، وقامت قوات مشاة البحرية الأمريكية باحتلال المدن الهامة مثل تسنجتاو (Tsingtao) وتيان – تسين (Tien - Tsin) ريثما يتسنى للقوات «الوطنية» التمكن من احتلالها .

ومع كل ذلك فان القوات الشيوعية كانت أكثر قوة ومتحصنة فى الشمال وفى منشوريا حيث كانت القوات الروسية تمدهم بالسلاح اليابانى الذى خلفه اليابانيون المنهزمون وراءهم .

واتخذ الأمريكيون قرارهم الأخير فى أواخر سنة ١٩٤٥ بارسال الجنرال مارشال (Marshall) للصين لعقد هدنة توطئة لاقامة حكومة ائتلافية يتعاون فيها الكومنتانج مع الأحزاب الشيوعية ، ليتنافس الفريقان منافسة سلمية للوصول الى الحكم . والحقيقة أن هذه الجهود الأمريكية لم تسفر عن شئ . فقد استولى الشيوعيون على موكدن (Mukden) فى أكتوبر ١٩٤٨ وعبروا نهر اليانجتسى فى أبريل ١٩٤٩ واحتلوا هانكاو (Hankow) ، ثم شنغهاى، وكانتون وبقية الموانى الجنوبية ، وانسحب تشانج كاى شيك الى تشانكنج فى أكتوبر ١٩٤٩ ولاذ بالفرار بطريق الجو مع فلول أتباعه وحكومته الى تايوان فى ديسمبر ١٩٤٩ . وتمكن القادة الشيوعيون بزعامة ماوتسى – تونج – وتشو – اين لاى من إقامة جمهورية للصين الشعبية فى بكين فى ٢١

سبتمبر ١٩٤٩ وأعلنوا صداقتهم للاتحاد السوفيتى ، وبدأوا حملة مكثفة لطرد كافة المسئولين الأمريكيين والبعثات التبشيرية الأمريكية[١] .

٥ - وقف الزحف اليابانى

نعود الآن للزحف اليابانى وقد رأينا فيما سبق الانتصارات اليابانية الكاسحة وانهيار الجانب الأكبر من الامبراطوريات التابعة لكل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة أمام الزحف اليابانى . غير أن الحرب ما فتئت أن تحولت تحولا فى غير صالح اليابانيين . اذ كان رد الفعل الأمريكى قد تبلور فى خطة مدروسة ومحدودة لسحق اليابانيين . فقد بذلت المعونات المكثفة للصينيين عن طريق الجو وتم ايجاد طرق لتزويدهم بالذخائر والمؤن كذلك قامت السفن والطائرات الأمريكية معززة بالتشكيلات العسكرية الاسترالية والنيوزيلندية بضرب خطوط المواصلات اليابانية محققة لأول مرة خسائر جسيمة فى الخطوط البحرية والتجارية اليابانية . وتم انزال قوات أمريكية ومتحالفة فى بعض جزر المحيط الهادى . وبعد معارك شرسة تم استعادة جوادل كانال (Guadal canal) فى معركة استطال مداها من أكتوبر ١٩٤٢ حتى فبراير ١٩٤٣ .

لكن الروح القتالية العالية لليابانيين وشجاعتهم فى الحرب أذهلت الجميع . وما أن شارف عام ١٩٤٣ على نهايته حتى كانت كل جزر سالمون وجانب كبير من غينيا الجديدة قد سقطت فى أيدى الحلفاء . وانتهج الحلفاء أسلوب القفز من جزيرة لجزيرة فى المحيط الهادى ثم أتبعوا ذلك بأسلوب أسمى « قفز الحمل » (Saute - mouton) أى الوثب من أعلى طريق وثوب آخر بحيث يتركون وراءهم جزرا قد تم احتلالها بواسطة جنودهم .

---

(1) Link, A & Catton, W, Ibid, P. 127 .

وهنا نجد أنفسنا أمام نقطة حاسمة فى المعارك ربما تكون قد غابت عن أذهان العسكريين اليابانيين وهى أن طاقة الانتاج الأمريكى سمحت بسرعة بزيادة الطاقات والامكانات المتاحة لدى الجنرال ماك أرثر والأدميرال الأمريكى نيميتز . وبسرعة استعاض الأمريكيون عن خسائرهم التى تكبدوها فى بيرل هاربور .

أما الحكومة اليابانية فكان عليها أن تعود الى حساب الصعوبات والمشكلات التى عليها أن تواجهها . فالقدرات الصناعية اليابانية كانت بعيدة عن أن تزيد بنفس معدل زيادة الطاقات والقدرات الصناعية الأمريكية . كذلك فان الترسانات البحرية اليابانية لم تعد تلاحق الخسائر الهائلة التى منى بها اليابانيون .

وفى سبتمبر ١٩٤٣ أعلن الجنرال توجو ضرورة تنظيم اليابان واعدادها للحرب الكاملة . وفى هذا الظرف وفى شهر نوفمبر ١٩٤٣ اجتمع كل من الرئيس روزفلت وتشرشل وتشانج كاى شيك فى القاهرة ليصدروا قرارهم بما سمى اعلان القاهرة بفرض التسليم غير المشروط على اليابان ، وحرمانها من كافة الأراضى التى احتلتها منذ بداية توسعها أو بمعنى آخر اعادتها الى حدودها عام ١٨٥٣[1] .

وفى بداية عام ١٩٤٤ تقدم الأمريكيون لمهاجمة جزر مارشال ، وكارولينا ، وصارت القوات اليابانية تتراجع أمام هذه الهجمات . وشعر الرأى العام اليابانى أن الدائرة بدأت تدور عليهم ، وأرجعوا ذلك الى عدم توجيه الحرب وجهتها السليمة من ناحية ، ولظهور خلافات بين القادة العسكريين والقادة المدنيين من جهة أخرى . ولجأت الحكومة اليابانية الى اجراءات صارمة على الصعيد المحلى لتحويل شكل الحياة تحولا

---

(1) Mourin, M. Op. cit P. 601.

جذريا : من ذلك العمل على اختفاء كافة أوجه الصرف غير المجدية وأغلقت المطاعم الفاخرة ، وأماكن اللهو سوى منها ما كانت ترتاده جماهير الشعب الكادحة . وذلك بالاضافة الى اغلاق المقاهى والحانات . أما بنات الجيشا فقد تم الحاقهن للعمل بالمصانع أو الحقول ، كذلك صار العمل إجباريا لكل اليابانيين على اختلاف طبقاتهم وإلغاء الراحة الأسبوعية .

وتمكن الأمريكيون فى شهر يونيو ١٩٤٤ من النزول فى جزيرة سايبان (Saipan) ثم أشفعوا ذلك باحتلال جزر ماريان . وسرعان ما وجهت الانتقادات اللاذعة الى الجنرال توجو (Tojo) الذى اعترف بشجاعة بأن العدو قد « نجح فى اختراق آسيا الشرقية الكبرى » وسرعان ما قدمت حكومة توجو استقالتها .

ثم عمد الامبراطور الى استشارة مجلس مكون من رؤساء الحكومات اليابانية السابقين وقام الجنرال كايسو (Kaiso) بتشكيل الحكومة الجديدة . ثم فى ٥ أغسطس ١٩٤٤ تم تشكيل مجلس أعلى لقيادة الحرب . لكن الوضع العسكرى بدأ يتهاوى نظراً لأن الألمان قد تضعضع وضعهم العسكرى على الساحة الأوروبية .

على أن آخر الهجمات اليابانية كان لإبعاد التهديد من جانب قاذفات القنابل الأمريكية التى اتخذت قواعدها فى جنوب الصين فقام اليابانيون فى صيف ١٩٤٤ بهجوم موفق احتلوا فيه المطارات الأمريكية. ولكن هذا النصر كان عديم الجدوى طالما أن حاملات الطائرات الأمريكية كان بوسعها الاقتراب من الشواطئ اليابانية ذاتها .

وتمكن الأمريكيون فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٤ من النزول فى الفلبين فى ليت (Leyte) وتمركزوا فى مانيلا ، ثم تمكنوا فى فبراير ١٩٤٥ من احتلال أيو

وجيما التى تبعد ١٢٠٠ كيلو مترا عن طوكيو . وفى أبريل احتل الأمريكيون أوكيناوا ، فاشتدت مقاومة اليابانيين ، وحاربوا حتى الموت واستخدموا تكتيكا هو الفريد من نوعه بطلعات انتحارية بالطائرات على شكل مجموعات . لكن شراسة الهجوم الأمريكى كانت أكبر من شجاعة الجنود الذين شهد لهم العالم أجمع . وتم قصف طوكيو لأول مرة بغارة مفردة يوم ١٨ أبريل ١٩٤٤ ، ثم تم قصفها مرة ثانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٤ . ثم بعد ذلك كان يتم قصفها بمعدل يومى تقريبا . ونظرا لتركز الصناعات اليابانية فى أماكن محددة فقد صارت هدفا سهلا للقصف الجوى .

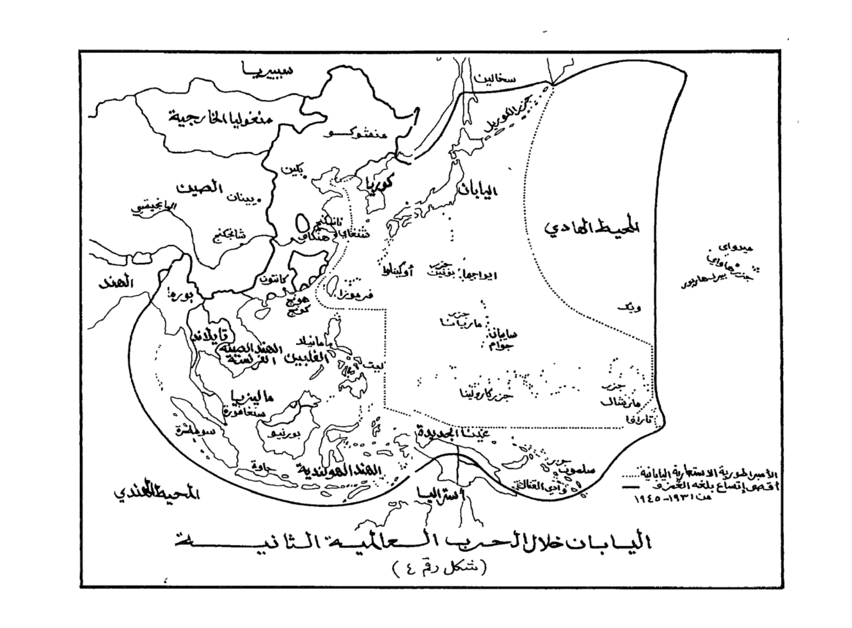
وارتفعت أصوات الشعب ، والبرلمان اليابانى ، وممثلو الحزب الوحيد الحاكم مطالبة بتحول جذرى فى الهيكل الادارى لليابان ، وبايجاد قدر أكبر من الوحدة فى ادارة الحرب . وصدر قرار بتعبئة الذكور من ١٢ الى ٦٠ سنة والاناث من ١٢ الى ٤٠ سنة . وأغلقت المدارس مؤقتا لدواعى الحرب .

وحتى تكتمل المأساة فصولا فقد أخطر مولوتوف سفير اليابان فى موسكو ، « ساتو » أن حلف عدم الاعتداء اليابانى - السوفيتى المبرم فى ١٣ أبريل ١٩٤١ قد فقد مضمونه منذ هجوم الرايخ على السوفييت، وهجوم اليابان على الولايات المتحدة وانجلترا وأنه لا محل لتجديده[1] .

٦ - تسليم اليابان

ولما استقالت حكومة كايسو ، شكل الأدميرال المسن سوزوكى وزارة جديدة ، كانت آخر وزارات الحرب تولى فيها وزارة الخارجية توجو

(1) Mourin, M. Ibid. P. 603.



اليابان خلال الحرب العالمية الثانية

(شكل رقم ٤)

(Togo) ، وكذلك وزارة آسيا الكبرى وما لبثت ألمانيا أن استسلمت فى ٧ مايو ١٩٤٥ وقام توجو بالاحتجاج ضد هذا « الانتهاك الخطير » للميثاق الثلاثى . وفى ٢٢ مايو أعلنت الاذاعة اليابانية أن الوضع الحرج للحرب قد خلق اتجاها نحو الاضطرابات فى المحيط الهادى وكان يلزم لمجابهة هذا الوضع وجود أكبر درجة من الوحدة فى الرأى . وفى ١٠ يونيو خول الدايت اليابانى صلاحيات دكتاتورية واسعة لسوزوكى . ومع ذلك فقد ظلت القنابل تنهمر كالمطر على المدن اليابانية ، وتتزايد حدة كل يوم . وفى ١٢ يوليو كلف الامبراطور الأمير كونوى بأن يحمل رسالة شخصية منه الى ستالين ليطلب نيابة عنه من الحلفاء شروط وقف اطلاق النار بحيث يكون ذلك بطريقة مشرفة . واتصل كونوى تليفونيا بستالين يوم ١٣ يوليو لكن ستالين كان يعد حقائبه للذهاب فى الغد الى مؤتمر بوتسدام . ورفض أن يبلغ هذا الطلب بالتوسط رسميا ، وإن كان قد أبلغ ذلك لكل من ترومان وتشرشل فى بوتسدام .

وقد وجه كل من الرئيس الأمريكى ترومان ورئيس الوزراء البريطانى تشرشل وبموافقة الزعيم الصينى تشانج كاى شيك رسالة فى ٢٦ يوليو ١٩٤٥ الى الشعب اليابانى من بوتسدام – أطلق عليها البعض انذار بوتسدام – يطلبون منه التخلص من حكوماته التى فرضت عليه حربا لا أمل فيها ، وأن يقبل تسليما لا قيد فيه ولا شرط ، وإلا لقيت المدن اليابانية الدمار والحريق الشامل – وقد تضمنت هذه الرسالة أنه من بين شروط الاستسلام إلغاء النظام العسكرى ، ونزع السلاح الشامل ، وإلغاء الصناعات الحربية ، وحصر سيادة اليابان على الجزر الأربعة الكبرى وأن يجرى إحتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط . وتم إلقاء منشورات من الجو فى اليوم التالى على احدى عشرة مدينة يابانية لإخبارهم بهذه الشروط .

وفى ٢٧ يوليو ردت وكالة الأنباء اليابانية الرسمية بأن الحكومة تجاهلت هذا الانذار ، وأن اليابانيين يفضلون الهلاك التام على أن يقبلوا شروط

بوتسدام . وفى ٦ أغسطس ألقيت القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما ودمرت المدينة تدميرا شديدا وتسبب عن ذلك أن لقى ١٦٠,٠٠٠ يابانى مصرعهم .

وفى ٨ أغسطس طلبت الحكومة اليابانية من الحكومة السويسرية التدخل لدى الأمريكيين لمنع استخدام هذا السلاح الشيطانى مرة أخرى، وأن تقول للأمريكيين لو أن سياستهم هى سياسة چورچ واشنطن أو ابراهام لنكولن فانه يصير من السهل التفاهم معهم .

بيد أن المصائب عادة لا تأتى فرادى ، فقد بعث الاتحاد السوفيتى فى الثامن من أغسطس لليابان ينبئها أنه من أجل اختصار الحرب واظهار مساندة الاتحاد السوفيتى لحلفائه فانه سوف يكون فى حالة حرب مع اليابان اعتبارا من يوم ٩ أغسطس . وعلى الفور قامت الجيوش السوفيتية بغزو منشوريا فى فجر يوم ٩ أغسطس . وفى نفس هذا اليوم ألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة نجازاكى[١] .

على أن العدوان السوفيتى على اليابان وإلقاء القنبلة الذرية عليها هيأ لليابان فرصة للتسليم دون إراقة ماء وجهها ودون جرح للكبرياء اليابانى. وفى ١٠ أغسطس اتصلت الحكومة اليابانية بالحكومتين السويسرية والسويدية لتخطرهم أنه طبقا لرغبات جلالة الامبراطور لاحلال السلام فإنها مستعدة لقبول شروط بوتسدام تحت تحفظ واحد ، إنه لا تمس امتيازات جلالة الامبراطور . وتشاور الحلفاء فيما بينهم ووافقوا على ابقاء الامبراطور على عرشه .

وفى ١٤ أغسطس أعلنت الحكومة اليابانية أن الامبراطور قبل شروط بوتسدام ، وأصدر أوامره السامية طبقا لذلك . وفى اليوم التالى

---

(1) Mourin. M. Ibid. P. 604.

– ١٥ أغسطس ١٩٤٥ – وجه الامبراطور رسالة الى شعبه بنفسه لانهاء الحرب . أما وثيقة الاستسلام فقد وقعت فى ٢ سبتمبر على الباخرة ميسورى عند مرسى طوكيو وكانت الباخرة ترفع العلم القديم للكومودور بيرى الذى كان قد حضر عند هذا الشاطئ عام ١٨٥٣ . وهكذا لقى أحفاد الساموراى الهزيمة وأصبحت أراضى آبائهم المقدسة حطاما وركاما .

٧ – دواعى القصف الذرى لليابان :

لقد دخلت اليابان الحرب العالمية الثانية ضمن دول المحور ، وخرجت ايطاليا مبكرا (عام١٩٤٣) من هذه الحرب بل وعدَّت ايطاليا دولة محاربة فى صفوف الحلفاء ، ووقعت ألمانيا وثيقة التسليم فى السابع من مايو ١٩٤٥[١] . فكان تسليم اليابان فى هذه الحرب أمرا محتما عاجلا أو آجلا . فلم يكن من المتصور أن تحارب اليابان الحلفاء مجتمعين بما فيهم الولايات المتحدة بكل ثقلها . ولا شك أن الولايات المتحدة كانت تدرك ذلك تمام الادارك فما سبب هذه القسوة التى اتبعتها فى محاربة اليابان بأن تلقى عليها قنبلتين ذريتين ، فى نهاية الحرب فى أوائل أغسطس . لتدك اليابان دكا ؟

الواقع أننا عثرنا على جانب هام من الاجابة على هذا السؤال فى مفكرات السفير الأمريكى لدى اليابان چوزيف جرو (Joseph Grew) وفى وثائقه الخاصة والرسمية التى تضمنها المؤلف : (Dix Ans au Japon) . وقد أمضى « جرو » عشر سنوات سفيرا لبلاده فى اليابان (من ١٩٣٢ – ١٩٤٢) ، وشهد استعدادات اليابان الحربية ، كما عاصر ضرب بيرل هاربور (١٩٤١) وما اكتنفها من

---

(١) هـ . أ . فيشر تاريخ أوروبا فى العصر الحديث تعريب أحمد بخيت هاشم ووديع الضبع الطبعة السابعة ص٧١٠

أحداث . ومما تضمنه ذلك المؤلف خطابا من السفير چوزيف جرو الى الشعب الأمريكى بثته شبكة اذاعة كولومبيا فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ .

وقد بدأ السفير حديثه الى الشعب الأمريكى بوصف حوادث التعذيب التى تقشعر منها الأبدان التى تعرض لها الصحفيون الأمريكيون ورجال الارساليات المسيحية لانتزاع اعترافاتهم فور اعلان حالة الحرب بين البلدين (١٩٤١) . ورغم أن السفير أشار الى مجاملات بعض فئات الشعب اليابانى لهم وتعاطفهم معه وطاقم السفارة وأن هؤلاء كانوا لايريدون الحرب فقد عطف الى وصف آلة الحرب اليابانية وهو أبرز ما جاء فى حديثه المذاع .

لقد نصح فى حديثه هذا بوجوب سحق هذه الطبقة المغلقة (طبقة العسكريين اليابانيين) ، وهذا النظام العسكرى سحقا كاملا وإبادة هذا الكيان وتلك القوة اليابانية إبادة تامة. باعتبار أن ذلك لصالح أمن الأمريكيين فى المستقبل ، ولصالح البشرية والمدنية والانسانية جمعاء . وأشار الى أنه ليس هناك مجال يتسع فى المحيط الهادى للتعايش بين أمريكا والأمم الباسفيكية من جهة وبين اليابان المتطرفة القومية ، النزاعة الى القتال من جهة أخرى .

وأضاف القول : « إن آلة الحرب اليابانية التى نتصدى لها الآن قد دربت وتم استكمال كافة جوانبها منذ سنوات طوال لأنه كان فى مخيلة القائمين عليها حتى قبل غزوهم منشوريا عام ١٩٣١ مشروعات لتوسع اليابان ليس فقط باتجاه الشمال على حساب الروس ، ولكن نحو الغرب والجنوب بكيفية تسمح لها بالسيطرة على ما أسماه اليابانيون أنفسهم « المجال المشترك لرخاء آسيا الشرقية الأعظم والتى تشمل منطقة البحار الجنوبية » (La Sphère de Co-prosperité de la plus Grande Asie Orientale, y compris la Zone des Mers du Sud).

وأن اليابانيين غزوا منشوريا عام ١٩٣١ ، وفى عام ١٩٣٧ غزوا ذلك الجزء من الصين الذى يقع جنوبى سور الصين العظيم .

وأضاف القول بأنه اذا كان المرء يفكر للحظة أن ما عاناه الجيش اليابانى من خسائر فى الصين قد ثبط من عزم الشعب اليابانى ، فان العكس هو الصحيح ، فان هذه الخسائر عملت على تقوية عزائمه لبذل المزيد من التضحيات واستعداد اليابانيين بدرجة أكبر لمواصلة الغزو . وأنه ليس هناك من عنصر ساهم فى الانتصارات الأولى المذهلة التى حققها اليابانيون سوى ما يسمى « بالروح القتالية » التى أشربت بها كل القوات المسلحة فى الامبراطورية اليابانية وأن هذه الروح القتالية التى يعترف كافة الخبراء العسكريين بأنها العنصر الذى لا غنى عنه والحاسم فى بلوغ النصر قد زرعت زرعاً فى الجيش اليابانى الحديث منذ إنشـــائه[1] .

وأضاف فى حديثه بأن اليابان قد رمت بأسهمها على أمرين : أولهما روح القتال لدى جنودها ، وثانيهما اعتقادها فى « طراوة » الرجل الأبيض معلقا : « بأن اليابانيين يعتبروننا ضعفاء بدنيا وأننا بحاجة دائمة الى وسائل الراحة اليومية ، وأننا أقل استعدادا لبذل التضحيات الضرورية للانتصار فى الحرب ضد آلة للحرب أعدت خصيصا للقتال ، وأننا من ثم لا تتوافر لدينا القوة اللازمة ، ولا الإصرار اللازم لخوض حرب حديثه ، كما أنهم يعلقون آمالا كبيرة على انفراط وحدة الأمة الأمريكية كما كان سائدا فى الماضى .

ثـــم يردف السفـــير القول : « إننى أقول لكم الآتى فى ضـــوء عشـــر سنوات من الخبرة فى اليابان مـــدركا لقـــدرة الجيـــش والأسطـــول اليابانى ،

---

(1) Grew, J. Dix Ans, au Japon, 1933-1942 (Tiré du Journal de l'Ambassadeur (Grew) et de Documents Privés et Officiels) P. 487.

ولدى صلابة الروح القتالية لليابانيين ، وإننى أعتبر من واجباتى المقدسة أن أحذركم أنتم معشر المواطنين . إننى أعرف بلادى أيضا أفضل من معرفتى لليابان ، وليس لدى أدنى شك فى أننا سوف نحرز النصر فى نهاية المطاف . لكننى لا أرى إطالة فترة تضحياتنا من الدم والعرق والدموع الى ما لا نهاية وبدون جدوى . فهذه الفترة لا ينبغى لها أن تمتد إلا إذا لم يتمكن شعبنا من التحقق من صحة ما قلته لكم لتوى، وهو أن علينا أن نجابه آلة حرب قوية ، وأن نجابه شعبا روحه المعنوية لايمكن إخضاعها حتى اذا لقى الهزائم المتكررة، شعبا لا ينحنى بالتأكيد لتوالى الآلام والمعاناة ،ولا للمصاعب الاقتصادية ، شعبا يقدم بابتهاج على المستوى الفردى أو الجماعى روحه فداء للامبراطور ولبلاده، شعبا لا يعود الى جادة الصواب إلا اذا ألحقنا به هزيمة مادية ، وإلا اذا استأصلنا شأفته من المناطق التى قام بغزوها ، وإلا اذا أضعفنا قواه البحرية وأسطوله التجارى إضعافا بالقدر الذى يتمخض فى النهاية عن عزل أراضيه الأصلية وقطع كل الصلات التى تربطه بالمناطق التى قام بغزوها – وبكلمة واحدة أننا نجابه شعبا لا يمكن إخضاعه إلا بعد إلحاق هزيمة عسكرية كاملة به . ولا يمكننى أن أقول لكم أكثر من هذا ، فقد قلت لكم الحقيقة كما أراها من خبرتى الطويلة ومعرفتى العميقة باليابان[1] » .

لذلك فاننا نضيف من ناحيتنا القول أليس هذا هو شعب «الكاميكاز» ، وعلى أية حال فانه بعد سحق هذا الشعب – كما تنبأ السفير جرو – فى الحرب العالمية الثانية سوف نرى فى الفصل القادم أن الحاجة الى جهده صارت أكبر عون له وسوف تأخذ الولايات المتحدة بيده بعد أن تزيل عنه فى فترة الاحتلال كل ما من شأنه أن يعيد اليه روحه القتالية بقدر ما تقدر وتطيق .

---

(1) Grew, J. Ibid. P.489.



الفصل الخامس

اليابان الحديثة والدور الأمريكى

الفصل الخامس

اليابان الحديثة والدور الأمريكى

رأينا كيف نجح العسكريون اليابانيون بدوافع الأزمة الاقتصادية أول الأمر، ثم بنشوة النصر الأولى فى السيطرة على مساحات واسعة من الأراضى الآسيوية فقد استولوا على منشوريا ، ثم على جانب كبير من الصين وخصوصا المقاطعات الشمالية ، ثم تقدموا نحو منطقة البحار الجنوبية ، وكونوا امبراطورية واسعة تكفى لمد اليابان بالغذاء والمواد الأولية . لكن العسكريين اليابانيين لم يضعوا فى حسبانهم مدى الامتداد الذى ينبغى الوقوف عنده فجرفهم تيار النصر . ونسوا القاعدة التى تصدق على الأمم كصدقها على الأفراد أن قوة المرء هى فى قدرته على معرفة حدود قوته ، نسوا بأن على الجانب الشرقى للمحيط الهادى قوة أخرى يتعاظم شأنها هى الولايات المتحدة ، وأن هذه القوة تقف لتوسعهم بالمرصاد .

كذلك لم تسعفهم حساباتهم فى توقع إنتصار الألمان ، فبهرتهم إنتصارات الألمان الساحقة فى الساحة الأوروبية وبنوا حساباتهم على هذه الفرضية . وسوف نرى فى هذا الفصل معاهدة الصلح بعد انكسار اليابانيين ، كما سنرى التحول الأمريكى الجذرى تجاه اليابان وتقديم المعونة المكثفة لها لتكون حارسة على مصالح الغرب فى المنطقة ولتقف حائلا ضد المد الشيوعى سواء داخل اليابان أو خارجها بعد أن فقدت الولايات المتحدة كل أمل لها فى الصين الوطنية وبعد قيام الصين الشعبية منذ عام ١٩٤٩ وسوف تسعى الولايات المتحدة لتغيير العقلية اليابانية لتجعلها حصنا للديموقراطية الغربية وتلفظ الفاشية الى غير رجعة. وسيتناول هذا الفصل خمسة أجزاء أولها اليابان تحت الاحتلال ، وثانيها الدور الأمريكى وثالثها : إعادة اليابان ترتيب أوضاعها ورابعها : تطور علاقاتها الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة ، وخامسها كيفية صنع القرار السياسى .

أولا : اليـــــابان تحـــت الاحتـــــــــــــلال :

١ - ظروف عقد معاهدة الصلح :

وصلت طلائع القوات الأمريكية الى اليابان فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٥ ودخل الجنرال ماك آرثر الى طوكيو رسميا فى ٨ سبتمبر ، وأصبحت الأراضى اليابانية لأول مرة منذ عصورها القديمة موطئا للقوات الأجنبية الغازية . وبر الحلفاء بما وعدوا به ، فظل الامبراطور على عرشه لأنهم وجدوا ذلك أكثر جدوى وأقرب توافقا فى ظل سلطة القائد الأمريكى ، ووجه الامبراطور هيروهيتو الى شعبه خطابا داعيا إياه للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ، وإنشاء ملكية دستورية وإرساء المبادىء الديموقراطية فأصدر اعلانا « ثوريا » فى الاذاعة بمناسبة العام الجديد يدعو فيه الى التخلى عن « الفكرة الخاصة بقدسية الامبراطور » . ثم قام بأول زيارة له للجنرال ماك آرثر الذى تولى قيادة قوات الاحتلال .

وطبقا لإنذار بوتسدام فان « القيادة العليا للقوات المتحالفة » بدأت فى اتخاذ التدابير اللازمة لنزع السلاح وإقرار النظام الديموقراطى الذى عصف به العسكريون . فقامت القيادة العليا بتسريح الجيش ، والاستيلاء على مخزون الحرب الاحتياطى ، والسيطرة على كافة نواحى النشاط الاقتصادى . كما عملت على تصفية الشركات العملاقة (الترست) بما فى ذلك ثروة الامبراطور . واستولت على كافة الممتلكات اليابانية فى الخارج بصفة تعويضات . ووزعت المواد الغذائية والملابس المخصصة للجيش على المدنيين . والى جانب ذلك فقد تم القبض على القادة العسكريين الذين اعتبروا مسئولين عن الحرب وخاصة الجنرال توجو (Tojo) الذى حاول الانتحار وعلى الجنرال آبى (Abe) مؤسس ورئيس جهاز «الجستابو» اليابانى . وتم اعداد برامج واسعة للتربية تتولى الاعلان عنها أجهزة الصحافة والاذاعة والسينما فى اليابان . وتم

حظر مزاولة الأحزاب السياسية لعملها إلا ما كان منها ديموقراطى النزعة[1] .

أما العلاقات الدبلوماسية المباشرة فقد قطعت تماما بين الولايات المتحدة واليابان . وعلى الرغم من ذلك فقد سمح ببقاء وزارة الخارجية اليابانية . وفى ١٧ سبتمبر ١٩٤٥ قدمت حكومة شيجيمتسو (Shigemitsu) استقالتها لتترك مكانها لحكومة يوشيدا . وما لبثت هذه قليلا حتى تم تأليف حكومة شيديهارا وبقى فيها يوشيدا وزيرا للخارجية كما ضمت أيضا الأمير كونوى وزيرا بلا وزارة . لكنه إنتحر فى ديسمبر فى الوقت الذى قرر فيه ماك آرثر إلقاء القبض عليه .

وفى موسكو تم عقد مؤتمر فى ديسمبر ١٩٤٥ لإنشاء « مجلس متحالف لشئون الشرق الأقصى » ، ومع ذلك فقد ظلت سلطة الجنرال ماك آرثر مطلقة ومؤثرة من الناحية العملية . وفى بداية عام ١٩٤٦ انكمشت اليابان واقتصرت سيادتها على الجزر الأربعة التاريخية . ولم تعد اليابان تلك القوة الكبرى ، كأنها لم تكن كذلك بالأمس القريب .

ومنذ انتخابات ١٩٤٥ نشأ حزب معتدل يمثل البرجوازية هو الحزب الليبرالى برئاسة شخصية هامة فى تاريخ اليابان الحديثة سيكون لها شأن كبير فى حسن ادارة دفة اليابان تلك الشخصية هى شخصية شيجيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida) . لقد حاز الحزب فى الانتخابات على ٢٣٦ مقعدا من جملة مقاعد « الدايت » اليابانى وعددها ٤٤٣ . لكن هذه القيادة المعتدلة المستنيرة استطاعت التفاهم مع الأمريكيين وترتيب الأوضاع اليابانية لما بعد الحرب بما حقق لها الازدهار وإعادة البناء وبما أدى بالتالى الى ظهور المعجزة الاقتصادية على نحو ماسنرى .

---

(1) Mourin, M, Histoire des Grandes Puissances de 1918, 1958. P. 606.

وقد ساعد هذا الحزب على تثبيت أقدامه ظهور بعض الفضائح المالية فى أوساط الحزب الاشتراكى اليابانى (حصل فى تلك الانتخابات على ١٣٧ مقعدا). أما الحزب الشيوعى فبالرغم من عودة آلاف عديدة من الأسرى من الاتحاد السوفييتى فلم يعد لهذا الحزب نفس الأهمية فى اليابان كما هو الحال فى البلاد الأخرى . وكان الاتحاد السوفيتى قد أطلق سراح هؤلاء الأسرى بعد تلقينهم مبادىء الشيوعية ليكونوا طلائع المد الشيوعى السوفيتى فى اليابان(١) .

ويجب أن نشير الى تطور هام ومفاجئ فى سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان قبل ابرام معاهدة الصلح معها . وهو أن تدهور الصين الوطنية بزعامة تشانج كاى شيك فى أوائل عام ١٩٤٩ تسبب فى هذا التحول المفاجئ فى تركيز سياسة الولايات المتحدة نحو اليابان. فبحلول ربيع عام ١٩٤٩ صار لدى اليابانيين دستور جديد وحكومة منتخبة من الشعب كما كان كبار مجرمى الحرب قد اختفوا من مسرح السياسة ، وتم تخفيف قيود الاحتلال . وأصبحت الولايات المتحدة تدعو اليابانيين الى القيام بدور مسئول بالنسبة لشئونهم .

وفى ٦ مايو ١٩٤٩ أصدر « مجلس الأمن القومى » الأمريكى وثيقة هامة (٣/١٣) وافق عليها الرئيس ترومان . هذه الوثيقة تعبر عن رغبة الادارة الأمريكية فى وجود اليابان القوية . وإنهاء كل القيود حول المصانع اليابانية ، والسماح باستخدام الصناعات الحربية القديمة فى أغراض الصناعات غير العسكرية . وكان ذلك محرما من قبل .

ووثيقة مجلس الأمن القومى (رقم ٣/١٣) هذه لا تدعو فقط الى ابقاء القواعد العسكرية الأمريكية فى أوكيناوا للدفاع عن اليابان ، ولكنها

(1) Grousset, R, La Face de L'Asie, P. 436.

وضعت فى تصورها أيضا وجود قواعد دائمة فى اليابان ، وعلى الخصوص القاعدة البحرية الأمريكية فى « يوكوسوكا » وصارت اليابان – وليست الصين – هى الصديق وهى الحليف المنشود للولايات المتحدة من أجل حفظ السلام والاستقرار فى آسيا(1) .

ومنذ شهر سبتمبر ١٩٤٩ أعلن الجنرال ماك آرثر أن اليابان صارت فى وضع يسمح بابرام معاهدة سلام معها . وكان قد أثير هذا الموضوع قبل ذلك فى عام ١٩٤٧ ، لكن الاتحاد السوفيتى عارض انعقاد مؤتمر مكون من ١١ دولة كبرى هم أعضاء ما سمى بلجنة الشرق الأقصى (Commission Pour l'Extreme Orient) وكانت وجهة نظر الاتحاد السوفيتى هى أن المخولين فقط لابرام مثل تلك المعاهدة هم الدول الأوروبية الكبرى الموقعون على انذار بوتسدام . لكن الرأى العام اليابانى كان يراوده الأمل فى أن تستعيد اليابان استقلالها وتعيد بناء نفسها من خلال معاهدة السلام . وكانت الحكومة الأمريكية من جانبها تود توجيه التجارة اليابانية الوليدة بعد الحرب نحو جنوب شرق آسيا أو نحو أفريقيا .

وعلى أية حال فانه اعتبارا من عام ١٩٥٠ عرفت اليابان بدلا من نظام الاحتلال بمفهومه المعتاد نظاما يمكن تسميته بنظام « الحرية المقيدة » . ولقد كان احتلال اليابان وادارة شئونها كما سنرى عملية أكثر بساطة بالقياس الى حالة الاحتلال بالنسبة لألمانيا . ذلك أن حكومة الميكادو ظلت تنهض بأعباء الحكم حينما ألقت الجيوش اليابانية بسلاحها . وصحيح أن الاقتصاد اليابانى عانى الكثير ، لكن اليابان لم يتحطم اقتصادها بمثل ما حدث للاقتصاد

---

(1) Donovan, R., Tumultuous Years, The Presidency of Harry Truman, (1949 - 1953) P. 78.

الألمانى ، كذلك لم تقسم البلاد الى مناطق احتلال ، بل عهد الى الجنرال ماك آرثر وحده بادرة شئونها على النحو الذى يروق له من خلال عدة مبادىء تم تحديدها سلفا فى واشنطن .

وحثيثا حثيثا ، إستردت اليابان بعض مظاهر سيادتها فوقعت – فى ظل الاحتلال – اتفاقات تجارية خصوصا مع ألمانيا ، وحضر ممثلوها عدة مؤتمرات دولية أول الأمر كمراقب ، ثم كعضو فى مختلف المنظمات الدولية وتم تكوين احتياطى للبوليس اليابانى قوامه ٧٥٫٠٠٠ فرد ووضع تحت التعبئة ٤٠٠٫٠٠٠ فرد آخر . وفى فبراير ١٩٥١ كانت هناك عشرون دولة لها تمثيل فى اليابان ومخول لها حق الاتصال المباشر مع وزارة الخارجية اليابانية ، فيما عدا الزامها بتسليم صورة من مذكراتها الى القائد الأعلى للقوات الحليفة أو بمعنى أدق للجنرال الأمريكى ماك آرثر الذى تهقدم اليه أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب(١).

على أن المشكلة الشائكة تمثلت فى كيفية إيجاد الوسيلة لتحرير اليابان دون تزويدها بالامكانات العسكرية اللازمة لحماية هذه الحرية . إن الدستور اليابانى الجديد الذى صدر فى ٣ نوفمبر ١٩٤٦ وأصبح سارى المفعول اعتبارا من أول مايو ١٩٤٧ تضمن فى فصله الحادى عشر المادة التاسعة أن :
« ..... آملا باخلاص فى اقامة سلام يستند على النظام والعدالة ، فان الشعب اليابانى يرفض والى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية . ولكى يتسنى تحقيق الهدف الذى ترمى اليه الفقرة السابقة فانها سوف لا تستبقى قوات فى البر ولا فى البحر ولا فى الجو أو أية طاقات أخرى متعلقة بالحرب . كذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة فى شن الحرب(٢) » .

---

(1) Grousset, R. Ibid P.P. 436, 437.

(2) Grousset, R. Ibid P. 437.

وفى ظل هذه الظروف طرح دين راسك مستشار وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأقصى فى بداية عام ١٩٥٤ تصوره لوضع حد لعملية احتلال اليابان ، وأن يتم ابرام « ميثاق المحيط الهادى » يكون النظير لحلف « شمال الأطلنطى » . لكن هذه لم تحقق النجاح المنشود أمام الموقف السلبى من جانب كل من الهند وأندونيسيا اللتين أبديتا رغبتهما فى الحفاظ على حيادهما وحريتهما فى المناورة فى حالة نشوء صراع شامل . ومن هنا جاء قرار الرئيس ترومان بتكليف جون فوستر دالاس بالقيام بجولة دبلوماسية لتجميع وجهات النظر فى الدول المختلفة المعنية ودمجها فى نص وحيد يكون بمثابة مسودة مشروع لمعاهدة السلام مع اليابان .

وبعد أن ذهب دالاس الى استراليا ونيوزيلندا ، كان عليه أن ينقل مخاوف هذين البلدين من امكانية اعادة تسليح اليابان ، كذلك قام دالاس بزيارة عدد آخر من العواصم ، وتبادل عشرات المذكرات مع الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص . وتلقى مشروعا من بريطانيا . وأخيرا تم فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ نشر نص نهائى يتضمن كافة التعديلات لتقديمه الى مؤتمر سان فرانسيسكو .

٢ - مؤتمر سان فرانسيسكو (١٩٥١) :

واقع الأمر أن الولايات المتحدة كانت قد توصلت منذ يناير ١٩٤٧ الى الأهداف الرئيسية من عملية الاحتلال . ولكن سرعة رد الولايات المتحدة بالنسبة للهجوم الشيوعى فى كوريا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ كان يرتكز الى حد بعيد على اليابان ، حيث أصبح لموقع اليابان الجغرافى أهمية قصوى فى تلك الأزمة . فقد أعلنت اليابان فى ١٩ أغسطس ١٩٥٠ موافقتها على السياسة الأمريكية فى المنطقة . ولما دخلت الولايات المتحدة فى صراع مكشوف مع الشيوعيين كان عليها أن تحصل من اليابان على دعم مباشر . ولما تمكنت الولايات المتحدة من اقصاء العناصر الشيوعية اليابانية ، أصبحت تعترف بحق

اليابان فى تأمين دفاعها بواسطة جيشها الذاتى . لكن تسليحا لليابان بهذه الكيفية يفترض عودتها لسيادتها ومن ثم أصبح توقيع المعاهدة أمرا لا مفر منه[1] .

وحقيقة الأمر أنه كان هناك ميل واضح من جانب كل من حكومتى الولايات المتحدة واليابان لعقد صلح منفرد بشرط أن توفر الولايات المتحدة الضمانات اللازمة لليابان ضد أى هجوم شيوعى ، سواء كان ذلك من الداخل أم من الخارج . وتمهيدا لذلك عمد وزير الخارجية الأمريكى دالاس الى عقد معاهدة مع الفلبين فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ ثم أعقبها بتوقيع « ميثاق أمن المحيط الهادى » بين الولايات المتحدة ونيوزيلندا واستراليا لوضع صمام الأمان ضد عودة روح العسكرية اليابانيـــة .

وفي ٢٠ يونيو ١٩٥١ وجهت الولايات المتحدة الدعوة الى ٥٢ دولة لعقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو وتم افتتاح المؤتمر فى ٤ سبتمبر ١٩٥١ ضم ٤٨ دولة وتم توقيـــع الوثيقة فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، ولم توقع الدول الشيوعية الثلاث : الاتحاد السوفيتى وبولنده وتشيكوسلوفاكيا كما لم يتم توجيه الدعوة الى الصين (لا عن فرموزا ولا عن بكين) رغم أهمية المؤتمر بالنسبة لها . وامتنعت الهند عن التصويت ريثما يتم اقرار علاقتها مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

ولقد انصـــبت المعاهدة على تجريـــد اليابان من امبراطوريتهـــا ، وأن تتنازل عن كوريا وفرموزا ، وجزر البسكادور ، وجزر كوريل ، وسخالين ، وكـافة جـــزر المحيـط الهـادى الصغـرى التى كانت تحـت وصـــاية اليـــابان

---

(1) Mourin, M. Op. cit P. 614.

(مثل ماريان وكارولينا ، ومارشال) لتئول الوصاية عليها للولايات المتحدة . وتخلت اليابان عن حقوقها الخاصة فى الصين واقتصرت سيادتها من ثم على الجزر والأرخبيلات اليابانية المتاخمة .

وفى الجهة المقابلة ، فان الدول الحليفة تعهدت بسحب قوات الاحتلال الخاصة بها فى ظرف ٩٠ يوما . ولكن تضمنت المعاهدة نصا بجواز عقد اتفاقيات ثنائية لابقائها على التراب اليابانى . (وهذا ما تم بالفعل حيث انتهزت الولايات المتحدة فرصة عدم وجود قوات يابانية كافية لحماية اليابان فعقدت مع اليابان معاهدة أمن تخول لها حق إبقاء قواتها فى اليابان بصفة مؤقتة ريثما تتمكن اليابان من تحمل عبء الدفاع عن نفسها) .

على أن المعاهدة اعترفت بمبدأ التعويضات عن الخسائر والمعاناة التى تسببت فيها اليابان ، ولكنها من جهة أخرى اعترفت بأن اليابان ليس لديها من الموارد ما يكفى لدفع هذه التعويضات واقترحت أن تقدم اليابان خدمات شعبها سدادا لهذه التعويضات . واقتضت المعاهدة أن تقدم اليابان للدول الموقعة على المعاهدة شرط الدولة الأولى بالرعاية . وتعهدت اليابان أن توفق أوضاعها السياسية لتتماشى مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة . كما نصت على أن اليابان لا تخضع الى أية معاملة فيها تمييز ولا أن تفرض عليها أية قيود فى حقها فى التجارة الدولية .

ويلاحظ أنه فى ذات يوم توقيع المعاهدة أبرمت اليابان مع الولايات المتحدة كما أسلفنا اتفاقية اعترفت فيها بعدم قدرتها على ضمان دفاعها بنفسها ، وعبرت عن رغبتها فى أن تبقى على أراضيها وبجوارها مباشرة قوات عسكرية أمريكية . وهذه القوات تتولى – بناء على طلب الحكومة اليابانية – أمر استتباب النظام فى حالة قيام اضطرابات بتدبير من أية دولة أجنبية . وهى التى أطلق عليها معاهدة الأمن مع اليابان (Security Treaty)

ومن هنا نلحظ التشابه الواضح بين موقف الولايات المتحدة من ألمانيا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وموقفها من اليابان فى نفس الفترة ، إذ كان إبعاد الخطر الشيوعى عن غرب أوروبا من جانب الاتحاد السوفيتى هو الذى دفع الولايات المتحدة الى انهاء احتلال ألمانيا وضمها الى حلف الأطلنطى، كما نجد أن ابعاد الخطر الشيوعى الصينى هو الذى دفعها الى انهاء احتلال اليابان ، وأخذت اليابان تؤدى نفس الدور الذى تؤديه ألمانيا - كل فى مجاله - كجزء من المخطط الأمريكى الكبير دفاعا عن الرأسمالية العالمية .

والواقع أن الولايات المتحدة عقدت معاهدات أخرى مع اليابان بالاضافة الى المعاهدتين اللتين أشرنا اليهما فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ . اذ أشفعت ذلك بسلسلة أخرى من المعاهدات فى مارس ١٩٥٤ ، وفى أكتوبر ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدات يصبح للولايات المتحدة عدد من القواعد العسكرية فى الجزر اليابانية فضلا عن قيام تعاون عسكرى واقتصادى بصفة منتظمة[1] .

ويهمنا الآن أن نعرف رأى « الميكادو » ، حيث نلحظ بوضوح عنصر المرونة فى الشخصية اليابانية :

لقد أصدر الامبراطور أمرا ساميا حول اعادة بناء اليابان ، وذلك فى أول يناير ١٩٤٦ عاد فيه الامبراطور الى ذكر القسم الامبراطورى لعام ١٨٦٨ وذكر النص الكامل للقسم الذى تضمن فى بنوده الخمسة الشهيرة القول : « بأن العادات والأعراف الشاذة المنحدرة من الماضى ينبغى الغاؤها » . وأضاف الامبراطور قوله : « إن المدن الكبرى والصغرى التى لقيت خراب

---

(١) د. بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة الطبعة السادسة ١٩٧٩ . ص٣٦٩ .

الحرب ودمارها ، وإن معاناة الشعب المكلوم ، وركود الصناعة ، ونقص المواد الغذائية ، والاتجاه المتزايد نحو البطالة هذه أمور كلها تدمى القلب . ومع ذلك فانه لا يرقى الى يقيننا الشك فى أنه اذا واجه مواطنونا هذه المحن ، واتخذوا القرار الصارم بالبحث عن المدنية من خلال السلام ، واذا حملوا هذا المشروع فى أجلى صوره، ليس لبلدنا فحسب، وإنما للبشرية جمعاء ، فاننا سنصل الى غد مشرق . ثم أدان الامبراطور من جهة أخرى الأوهام والخزعبلات التى تقول بأن الامبراطور إله مرئى ، وأن الشعب اليابانى هو عنصر يسمو على بقية العناصر البشرية ، وأنه مهيأ لهذا السبب أن يحكم العالم(1) » .

ثانيا : الدور الأمريكى فى فترة الاحتلال :

لا نعنى بذلك أن الدور الأمريكى كان حاضرا فقط فى تلك الفترة الحرجة من حياة اليابان ، فهو حاضر منذ الاقتحام الأول لبعثة الكومودور بيرى ١٨٥٣، ليطلب الى اليابانيين التعامل التجارى مع الولايات المتحدة . وسنجد أن الولايات المتحدة بعد أن ناصبت اليابانيين العداء وحرمتهم من الهجرة اليها ، وبعد هزيمتها لهم فى الحرب العالمية الثانية تقدم لليابان طوعا المساعدات المكثفة . وسنرى عما قليل أنها احتلت اليابان ومعها برامج اصلاحية ضخمة ساعدت اليابانيين على الوقوف على أقدامهم .

(أ) العملية التمهيدية للاصلاح :

على أية حال فان البرنامج العام للجنرال ماك آرثر كان واضحا منذ البداية أعدته واشنطن بعناية تامة منذ أغسطس ١٩٤٥ . ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية هى : نزع سلاح اليابان ، وغرس الديموقراطية فى المؤسسات والحياة السياسية اليابانية ، ثم تهيئة الظروف

(1) Wang, N. L'Asie Orientale de 1840 à nos Jours. P. 194.

اللازمة لـكـى يستعيـد الاقتصـاد اليابانى قـواه فى اطار يجعــل مــن اليابان « سويسرا الشرق الأقصى(١) » .

ومن الطبيعى أن يكون نزع السلاح هو العملية التمهيدية الأولى . وقد فهم هذا النزع بمعناه الواسع ، بمعنى أنه تم تسريح كافة اليابانيين من تحت السلاح ، وبعثرة القوات وإلغاء وزارتى الحربية والبحرية كلية. وانتحر عدد من القادة العسكريين والمدنيين ساعة تسليم اليابان . كذلك تم اعتقال ٢٨ من كبار مجرمى الحرب ومحاكمتهم أمام محكمة أقامها الحلفاء فى الفترة من مايو ١٩٤٦ الى نوفمبر ١٩٤٨ وتم اصدار حكم الاعدام على غالبيتهم . وكذلك لقى نحو ٤٠٠٠ ممن هم أقل خطرا نفس المصير .

ومن جهة أخرى تم تنفيذ حركة تطهـير واسعـة فى ظـرف سنـتين (١٩٤٦ - ١٩٤٨) . وقد شملت هذه الحركة ٢٢٠٫٠٠٠ شخصا - ثلثا هذا العدد من العسكريين . وليس هذا فحسب ، بل تم ابعاد أعداد ضخمة من المدنيين من الحياة العامة بتهمة تواطؤهم مع العسكريين . لذلك أصبح الجو مهيأ لاحداث عملية تجديد عميقة وجذرية فى المجتمع اليابانى لما بعد الحرب .

(ب) زرع الديموقراطية فى نفوس الشعب :

بداية نقول أن قوات الاحتلال التى وصلت لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن لها مثيل فى التاريخ لأنها لم تصل فقط كجيوش غازية منتصرة ، ولكنها أتت ومعها برامج اصلاحية ليس فقط لنزع السلاح وإنما لزرع الديموقراطية فى اليابان . فهذه القوات وبالأحرى من قاموا بارسالها كانوا يدركون تمام الادراك أن سبب هـذه الحرب يرجع الى الفئة العسكرية

---

(1) Wang, N. Ibid, P. 194.

التى تسلمت مقاليد اليابان وألمانيا ومن ثم فانه يلزم لاقرار السلام فى العالم قلب ذلك الهيكل الاجتماعى فى اليابان الذى أدى الى ظهور هذه العسكرية وبالتالى سوف يتعذر على اليابان أن تخوض مغامرات مماثلة فى المستقبل .

ولهذا الغرض وضعت خطط مفصلة لعملية الاحتلال قبل أن تطأ أرض اليابان قوات الاحتلال فشرعت سلطات الاحتلال فى تنفيذ هذه الخطط لتحقيق نزع السلاح ثم زرع الديموقراطية ومنذ نهاية أغسطس ١٩٤٥ شرعت هـــذه القوات فى تدابير نزع السلاح كما أسلفنا الاشـــارة .

واذا حكمنا بالنتائج ، فانه يمكن القول بأن سياسة الحلفاء (وغالبيتهم بالطبع من الأمريكيين) فى احتلال اليابان حققت نجاحا مؤكدا . ففى المقام الأول ، فان النطاق الواسع الذى شملته الاصلاحات والمرتكز على المثالية وفر أمام اليابانيين الآمال العريضة فى المستقبل فى أيام حالكة السواد مفعمة باليأس والقنوط . هذه الاصلاحات شجعتهم على الاعتقاد بأن الضنك الذى أصابهم سوف يكون بمثابة سحابة صيف وأن أياما مزدهرة تنتظرهم فى المستقبل .

ويأتى فى نفس الأهمية حقيقة أن الشعب اليابانى كانت له القدرة على استيعاب هذه الاصلاحات . وقد يكون من المفيد فى هذا السياق أن نذكر أنه قامت محاولات لتوسيع رقعة الديموقراطية أثناء عهد تايشو (١٩١٢ – ١٩٢٦) وأن هذه المحاولات لم يحالفها التوفيق فى غرس جذورها ، ومع ذلك فانها قامت بالتجربة الأولى للاصلاحات العظمى لسنى ما بعد الحرب .

ونلاحظ أن دستور ما بعد الحرب الذى أصبح القانون الأساسى للأمة اليابانية فى مايو ١٩٤٧ فان حق السيادة لم ينتقل فحسب من الامبراطور الى

الشعب . ولكن « الدايت » الوطنى (الذى يجرى تكوين مجلسيه الآن بطريق الانتخاب العام) أصبح أعلى سلطة تشريعية للدولة . ذلك أنه فى ظل الدستور السابق كانت حقوق الشعب وحرياته يعبر عنها فى فقرات عامة . ولكن فى ظل الدستور الجديد حذفت هذه الفقرات العامة الغامضة . ومن أجل ضمان حقوق الشعب وحتى لا تنتهك حقوقه ، أدخلت فقرات واضحة ومحددة(١) . ومن جهة أخرى تم الغاء كل مظاهر الطبقات النبيلة . وضمان حرية النقابات لتؤدى دورها فى نشر روح الديموقراطية .

(جـ) قوانين الاصلاح الزراعى والتعليم :

من المبادىء المقررة أنه من السهل نسبيا تعديل القوانين أو تغيير النظام السياسى فى دولة من الدول ، ولكنه من العسير تأصيل جذور هذه التغيرات فى نفوس الجماهير وجعلها جزءا من واقعها وجانبا من سلوكها اليومى .

ومن الملاحظ أن الاصلاحات التى تمت فى اليابان عقب الحرب كانت لها جذور ثابتة ، ولكنها تعرضت لعملية كبت أو قمع فهى تمثل إذن رغبة مكبوتة تنتظر الوقت المناسب . فعلى سبيل المثال كانت هناك رغبة للاصلاح الزراعى قبل الحرب ولقيت استجابة وانتشرت أفكارها فى المناطق الريفية ، لكن كان هناك من تضرهم هذه القوانين . ولهذا السبب نجد أن الاصلاح الزراعى فى اليابان صار أقوى نظام للاصلاح الزراعى طبق فى بلد غير شيوعى ، وأنجح نظام يتم بفاعلية ومقدرة . وطبقا لهذا النظام ، فان الأراضى التي يزرعها المستأجر والتى ظلت حتى ذلك التاريخ تمثل نسبة ٤٦٪ من إجمالى الأراضى

---

(1) Shigeru Yoshida, Japan's Decisive Century (1867 - 1967) P. 60.

اليابانية المزروعة قد تناقصت لتصل فقط الى نسبة ١٠٪ . وصارت ملكية الأرض لمن يزرعها فى الغالب الأعم .

وهذا القانون الهام جدا يعتبر بحق ثورة إصلاحية كبرى فى اليابان، ولم يتم مناقشته كثيرا لأن الإعداد له وضعت جذوره منذ زمن بعيد . وتطلعت الجماهير اليه منذ ثورة مشهورة فى عهد تايشو منذ حوالى ٣٠ سنة وأطلق عليها « مشاغبات الأرز » نظرا لنقصه فى الأسواق واحتكار القادرين له .

١ - الاصلاح الزراعى :

لقد كان الركود الذى أصاب الزراعة فيما قبل الحرب شديدا بالمقارنة بحركة التصنيع ، ولم تعد البلاد قادرة على الاكتفاء الذاتى من الأرز ، وكان عليها أن تستورد كميات متزايدة منه . وصار واضحا ضرورة رفع انتاجية القطاع الزراعى ، ولذلك نودى بتوسيع نطاق نظام « الزارع - المالك » . وأجريت دراسات مفصلة على هذا الموضوع . لكن هذا المشروع لقى معارضة شديدة من جانب المتضررين منه بصفة مباشرة . ولكن بدون قوات الاحتلال ومساندتها الصارمة للمشروع فما كان له أن يتحقق .

وصدر قانون الاصلاح الزراعى متضمنا تحديد الملكية الفردية للأرض المستأجرة ليصل نصيب الفرد منها نحو ٢ر٤٥ « آكر » فقط . وتم ذلك بفضل تعليمات سلطات الاحتلال . وبذلك يمكن القول بأن الحكومة اليابانية هى التى أخذت المبادأة وشجعتها سلطات الاحتلال على التنفيذ . وفى النهاية فان ملاك الأراضى خضعوا قسرا للحتميات إزاء نقل ملكية أراضيهم دون حدوث اضطرابات كبرى وبدون اراقة للدماء[1] .

---

(1) Shigeru, Y, Ibid. P. 63.

لذلك فان قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى أكتوبر ١٩٤٦ كان أحد عمودى الاصلاحات الضخمة التى كانت تقصد منه قوات الاحتلال الى تحويل الفلاح اليابانى ليكون مالكا صغيرا لأرضه . أما الملاك الذين لا يفلحون الأرض ، فقد أرغموا على بيع أراضيهم لمستأجريها بشروط ميسرة جدا . وبذلك يتسنى ضرب العائلات الكبيرة. وهناك إجراء مكمل وهام وهو تفتيت الكارتيلات الكبرى وقد تم ذلك على مدى ثلاث سنوات (١٩٤٦ - ١٩٤٩) وتناولت هذه العملية ثمانين شركة كبرى من شركات الزايباتسو (Zibatsu) . فمثلا تم تجزئة كل من شركتى « ميتسوى » ، « وميتسوبيشى » الى ما يزيد على ٢٠٠ شركة أصغر حجما ، ذلك أن هذه الشركات الكبرى (الترست) عدت فى نظر سلطات الاحتلال مسئولة عن الامبريالية اليابانية . ولعلنا لانزال نذكر ذلك التحالف القديم بين طبقة التجار ورجال الساموراى النبلاء منذ نهاية شوجونية التوكوجاوا وبداية عصر الميجى . وظلت هذه العلاقة تشكل « أوليجاركية » ضيقة حاكمة يسيطر عليها العسكريون والعائلات النبيلة وأصهارهم من التجار الممولين . لذلك لم يكن من العسير اكتشاف دور هذه الشركات فى دفع عجلة الامبريالية اليابانية ، الأمر الذى أدخل اليابان فى حرب ضروس لم تجن من ورائها شيئا . ولذلك كان التصور الأمريكى هو تفتيت شركات الزايباتسو الى وحدات أصغر مستقلة عن بعضها البعض وسحق أسطورة العائلات اليابانية الكبرى . ولكى يتسنى بلوغ هذا الهدف شكلت سلطات الاحتلال لجنة أسميت « لجنة التصفية » للاستيلاء على أملاك هذه العائلات وتوزيع ممتلكاتها على جماهير الشعب اليابانى[1] .

٢ - اصلاح نظام التعليم :

وعلى قدر بروز قانون الاصلاح الزراعى ، فلم تكن برامج اصلاح التعليم على نفس القدر من الوضوح . ففى مارس ١٩٤٦ أوفدت الولايات المتحدة بعثة تعليمية إلى اليابان بناء على طلب من سلطات الاحتلال ،

(1) Wang, N. Op. cit P. 195.

وذلك من أجل دراسة النظام التعليمى فى اليابان وتطويره . وصـــدرت عن هـــذه اللجنة توصيات ترتـكز على أفـكار أساسية منها احـــترام حقوق الانســـان ، وتكافؤ الفرص فى التعليم للجميع . وفى أغسطـس من نفـس العام كوّنت الحـكومة اليابانيـــة ما سمى بمجلـس إصلاح التعلـــيم (Educational Reform Council) شرع على الفور فى ارساء ديموقراطية التعليم اليابانى على نسق التوصيات التى أصدرتها اللجنة الأمريكية . ومن الملاحظ أن كثيرين من أعضاء هذا المجلس كانوا من أشد المؤيدين لتوصيات اللجنة .

وفى نهاية عام ١٩٤٦ قدم المجلس تقريرا ضافيا للحكومة يتضمن أن يكون التعليم الاجبارى فى اليابان تسع سنوات بأن تضاف ثلاث سنوات للتعليم الاجبارى على الست سنوات القائمة فعلا ، وأن هذا النظام الجديد لابد أن يجرى تنفيذه فى العام التالى مباشرة . ومن الطبيعى أن يثير هذا التقرير حماسا لدى الجماهير اليابانية المحبة للتعليم رغم شظف العيش وخراب الحرب. ووردت خطابات لا حصر لها تؤيد هذا البرنامج الاصلاحى للتعليم – وردت لوزارة التعليم ، « ولمجلس اصلاح التعليم » ، ولمجلس الدايت ، ولسلطات الاحتلال من كافة أرجاء اليابان ومن جميع طبقات الشعب . وكانت كل هذه الخطابات تعبر عن نفس الشئ ، وهو أن اصلاح التعليم يعتبر اللازمة الأولى من اللوازم الهامة لإعادة بناء الوطن .

ومن العجيب أنه نظرا لأن الحرب قد خربت البلاد فلم يكن لدى مرسلى هذه الخطابات ما يتركونه لأطفالهم سوى إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على أعلى وأرقى قدر من التعليم . وقد لوحظ من جهة أخرى أن بعض هذه الخطابات كانت مكتوبة بطريقة جيدة كما أن بعضها الآخر تبدو أنها جاءت من

طبقات فقيرة معدمة . لكن محتوى هـذه الخطابات يكاد يكون واحدا[١] .

هذا الشغف بالتعليم أثار انبهار سلطات الاحتلال خاصة المسئولين فى قيادة الجنرال ماك آرثر . وهذا أكد الظن لدى الأمريكيين فى مثالية سياساتهم من جهة كما أن هذه الظاهرة عكست واحدة من الصفات الهامة للشخصية اليابانية المحبة دوما للعلم ، الموقنة بأهميته .

ومن المفارقات أيضا ، أن اليابان حين كانت فى قمة ازدهارها الاقتصادى قبل الحرب ، كانت إمكاناتها تكفى لدفع تكاليف ستة سنوات من التعليم الإجبارى الابتدائى فلما حلت الحرب تم التصديق على قانون يجعل التعليم الإجبارى ثمانية سنوات . ولكن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ . ومن ثم فان وضع خطة تسمح بتسع سنوات من التعليم الإجبارى فى بلد خربته الحرب يجعل هذا الأمر بعيد المنال . أى أنه فى ظرف كان فيه التضخم يتفاقم يوما بعد يوم يتم مد نطاق التعليم الاجبارى فمهما كان ذلك الأمر مرغوبا فيه فانه كان فرضا مستحيلا . ورغم أن قلة من المفكرين اليابانيين كانوا يرون تنفيذ هـذا البرنامج تدريجيا لسوء الأحوال المالية ، فان أغلبية الرأى العام اليابانى والمسئولين عن التعليم أصروا على تقديم هذا النظام دفعة واحدة . أما الجنرال ماك آرثر نفسه فقد قرر أن يتم تنفيذ نظام التسع سنوات فورا ومهما كانت التكاليف بحيث لا يجاوز ذلك عام ١٩٤٧[٢] .

وعلى هذا النحو فان نظام التعليم اتجه منذ زمن الاحتلال نحو «الواجبات المدنية» للمواطن اليابانى لتمهيد الطريق نحو مستقبل جديد لليابان فى اطار من الدستورية المستوحاة من الخط الدستورى البريطانى –

---

(1) Shigeru. y. Op. cit P.P. 64, 65.
(2) Shigeru. y. Op. cit P.P. 64, 67.

الأمريكى اذ صار رئيس الوزراء مسئولا لأول مرة أمام مجلس النواب بدلا من مسئوليته أمام الامبراطور . ولم يعد وضع الامبراطور فى ظل الدستور الجديد كما كان فى الماضى ، اذ صار فقط رمزاً للدولة طبقا لنص المادة الأولى : « الامبراطور رمز للدولة ووحدة الشعب ، يستمد وضعه القانونى من إرادة الشعب التى تكمن فيها السلطة والسيادة » . كذلك نصت المادة (٦٧) من الدستور الجديد على : « إن رئيس الوزراء يتم تعيينه من بين أعضاء الدايت ، وبقرار يصدره الدايت ..... » .

هكذا ظهرت اليابان المثالية مرة أخرى ، وقد أخذت جرعة من الغرب ، متمثلة هذه المرة فى سيادة الديموقراطية حتى أنها أصبحت تتخذ الطابع الأمريكى الخالص . كذلك فان النظام البيروقراطى للقائد الأعلى للقوات الحليفة عمل على غرس التنظيمات الأمريكية بحذافيرها فى اليابان . ولكن يثور السؤال : ماذا تمخضت عنه هذه الاصلاحات السريعة والجذرية وما هو أثرها الحقيقى على الشعب اليابانى ؟ .

الحقيقة التى لا شك فيها أن السنوات الخمس (١٩٤٥ – ١٩٤٩) تكاد تعطى الانطباع بأن هناك صفحة طويت فى تاريخ اليابان . فالاجراءات التى اتخذتها قيادة القوات الحليفة دفعت أناساً جدداً وسياسيين دهاة كانوا معزولين ومهملين بسبب آرائهم الليبرالية – دفعت بهم الى مقدمة مسرح الأحداث ، خاصة وأنه أصبح هناك اعترافا واسعا بالتنظيمات النقابية على مختلف أشكالها وألوانها ، ثم إن تلك الحريات الجديدة أعطت ثقلا جديدا لليسار فى الحياة العامة . فمثلا خرج الحزب الشيوعى للمرة الأولى من دائرة عدم المشروعية ، كما أن منظمات العمال نالت حريتها وتوافرت لها الحماية للمرة الأولى أيضا ، فأصبحت تلعب دورا هاما وبناء فى الحياة العامة اليابانية .

ففى أول انتخابات بعد الحرب العالمية الثانية فى أبريل ١٩٤٦ شهدت البلاد ظهور خمسة أحزاب سياسية . فاذا كان الحزب الليبرالى برئاسة

«هاتو ياما - إيشيرو» والحزب التقدمى برئاسة « ماشيدا شوجى » ليسا إلا امتدادا جديدا لحزبى السيوكاى والمنسيتو ، فان الاشتراكيين نجحوا فى التجمع تحت ظل الحزب الديموقراطى الاشتراكى. أما الحزب الشيوعى فقد شهد للمرة الأولى فى ٤ أكتوبر ١٩٤٥ أن وجوده معترف به . ثم أن أهل الريف وأفراد الطبقة الوسطى كوّنوا حزبا عرف « بالحزب التعاونى » . ولكن الى جانب هذه التشكيلات الكبرى وجو الحرية فى انشاء الأحزاب ، تم انشاء أعداد كثيرة من الأحزاب الصغرى المحلية . وشهدت اليابان انشاء ٣٦٣ حزبا دخلت المعركة الانتخابية ، بحيث صار هناك ٢٧٧٠ مرشحا يتنافسون على ٤٦٦ مقعدا لمجلس النواب[1] .

ولقد أسفرت أول انتخابات لما بعد الحرب عن حصول الليبراليين على الأغلبية ، الأمر الذى سمح لشخصية هامة مثل شيجيرو يوشيدا بتشكيل أول وزارة بعد الحرب . والواقع أن هذه الحكومة واجهت من الصعوبات ما ينوء عن حمله أولو العزم من الرجال ، فكان عليها استيعاب العسكريين العائدين من الخارج بعد الحرب وكذلك المدنيين العائدين من قارة آسيا والمحيط الهادى . وقد بلغ مجموع هؤلاء ٢ مليون شخصا ، أضف الى ذلك تفاقم المشكلة السكانية والدمار الشديد الذى حاق بالبلاد من جراء الحرب .

وتماما كما وضع اليابانيون فى عصر الميجى قواعد نهضتهم ، ورتبوا أوضاعهم للانطلاق . فكذلك رتبوا أنفسهم هذه المرة فى جو من التخلص الكامل من كل رواسب الماضى السحيق ليبدأوا انطلاقة جبارة جرى تسميتها بالمعجزة الاقتصادية لازالت تنتج آثارها حتى اليوم .

---

(1) Wang, N. Op. cit P.P. 196 , 197.

ثالثا : إعادة ترتيب الأوضاع اليابانية :

١ - رد فعل الشعب اليابانى تجاه الاحتلال :

يتصف الشعب اليابانى بصفتين ساعدتاه كثيرا على تجاوز كثير من العقبات . فهو شعب متفائل ، تعوَّد على الصدمات وعلى تجاوزها . ولربما كانت البراكين والهزات الأرضية التى تميزت بها أرضه قد أصَّلت فيه هذه الصفة . ولكنه دوما يمتلك الثقة فى نفسه وفى مقدرته على تجاوز الأزمات وهو مرن فى تفكيره وتصرفه الى أبعد الحدود . فاليابان لقيت الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية لأول مرة فى تاريخها الطويل . وهذه صدمة ولا شك ، لكن اليابانيين سرعان ما كيفوا أنفسهم تجاه ما أصابهم ، وبالاضافة الى ذلك فهم عنصر قادر ، قد توصل الى مستوى عال من التعليم . واليابانيون يفخرون دائما بتراثهم . هذه الصفات جميعها اعانتهم على تحديث بلادهم وتصنيعها فى مدى بضع سنين معدودة . وهذه الصفات أصبحت ارثا قوميا مكن اليابانيين من تحقيق النهضة الكبرى فى عصر الميجى ولعبت دورا هاما فى اعادة البناء فى الأربعينيات على نحو ما سنرى .

ويتصف اليابانى بقدر كبير من الواقعية . فقد قبل اليابانيون بالهزيمة بسهولة ودون تردد . فهذه القوات اليابانية الرابضة على أرض اليابان وخارجها والتى أعلنت رغبتها فى القتال حتى النهاية والتى تجاوز عددها المليون جندى مبعثرين عبر شرق آسيا وجنوبها الشرقى ألقت السلاح طبقا لأوامر الامبراطور واستسلمت ، وهذا ينهض دليلا حيا على النظام الصارم والانضباط الذى تلتزم به جماهير الشعب يقل نظيره فى العصور الحديثة وبين شعوب العالم .

مرة أخرى نقول إنه حينما وطئت أقدام الموجات الأولى للقوات الأمريكية أرض اليابان مدججة بالسلاح مستعدة لتنفيذ إجراءات الاحتلال الصارمة لم

تحدث من اليابانيين حوادث مضادة . ولم يلبث هؤلاء أن أصبح اليابانيون يشيرون إليهم بالقول بأنهم « الزوار » . ويرجع كل هذا الى الموقف المنظم الذى وقفه المدنيون اليابانيون ازاء هذه القوات . وهناك صفة أصيلة أخرى فى أخلاقيات اليابانيين ، وهى احترام السلطة إحتراما شديدا - وكان ذلك عاملا ساهم كثيرا فى قبول الموقف الذى أصبحوا فيه . ولابد لنا أن نضيف أن الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين قدموا مع قوات الاحتلال كانوا هم الآخرين على درجة من النظام والميل للصداقة . وهذا بدوره أحدث أثره على اليابانيين الذين تردد فى تلك الآونة قولهم : « لقد توقعنا الأسوأ ، وهذا لم يحدث أبدا » .

فلو أن اليابانيين أعرضوا عن القبول بالهزيمة لكانت النتائج المترتبة على ذلك قد أخذت منعطفا آخر . وكان شعار المسئولين اليابانيين فى تلك الفترة « من المهم أن تكون منتصرا جيدا فى الحرب ، ولكنه فى نفس الدرجة من الأهمية أن تكون أفضل الخاسرين[١] » .

وهكذا كان موقف اليابانيين تجاه عملية الاحتلال ، وهكذا رتبوا أمورهم ، وأعادوا تنظيم بيتهم من الداخل على نسق جيد . فهل كان ذلك بداية المعجزة الاقتصادية ؟ .

٢ - المعجزة الاقتصادية :

(أ) المساعدات الأمريكية :

إن بداية الازدهار الاقتصادى اليابانى كانت خلال عام ١٩٤٨ . ففى خريف ذلك العام بدأت بشائر بأن اليابان قد بدأت تنفض عن نفسها غبار الهزيمة ، وصارت تتجه نحو إعادة البناء الاقتصادى . فقد بدأ الموقف الغذائى

(1) Shigeru, y. Op. cit P.P. 48 , 49.

فى التحسن ، ومن ثم وجدت أعوص مشكلات اليابان وأكثرها إلحاحا – لما بعد الحرب – سبيلها الى الحل . وكان ذلك نتيجة محصول جيد من الأرز لعام ١٩٤٧ فى الوقت الذى بدأت الزراعة اليابانية تجنى ثمار قانون الاصلاح الزراعى . كذلك بدأ الموقف التصنيعى يتحسن. فى هذا الظرف أيضا بدأت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان تشهد تحولا كبيرا إنعكس بالفوائد الجمة على اليابان .

فحين قدمت القوات الأمريكية الى اليابان كانت مصممة على تنفيذ سياستها الرامية الى نزع سلاح اليابان وارساء الديموقراطية . والى هذا الحد كان المحتلون لا يعنيهم كثيرا اعادة بناء الاقتصاد اليابانى . وقد كانوا متساهلين تجاه اعادة ظهور الحزب الشيوعى اليابانى ، كما ساندوا الحركات العمالية ذات الاتجاهات اليسارية وهذا الموقف سرعان ما استغلته القوى المدمرة التى اندست فى المجتمع والتى أرادت أن تستفيد من الظروف المتردية للشعب اليابانى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخه . كذلك فان المظاهرات ، والمنازعات العمالية وغالبيتها من ذات النزعات السياسية – جعلت سلطات الاحتلال تعيد النظر جديا فى موقفها .

وفى نفس الوقت ظهر عنصر خارجى عمل فى نفس الاتجاه . فان روح العداوة المتعاظمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أسفرت عن قيام الولايات المتحدة باعادة تقييم سياستها الخارجية بوجه عام . على أن هذا التطور أدى الى العمل على تحجيم نفوذ الحزب الشيوعى فى اليابان عن طريق اعادة بناء وتقوية الاقتصاد القومى لليابان .

وهذا التحول الأساسى فى السياسة الأمريكية أصبح واضحا منذ عام ١٩٤٨ حينما قدمت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة لتنمية التجارة اليابانية. كذلك قدمت لليابان هبات سلعية كبيرة (Commodity Grants) فى ظل قانون

المساعدات الخارجية (Foreign Assistance Act) . وفى نفس السياق عملت الولايات المتحدة على وقف كافة أنواع التعويضات المؤقتة التى التزمت اليابان بدفعها . وتم إجراء تعديلات على قانون التجزئة الاقتصادية (Decentralization Law)وعلى قانون مناهضة الاحتكار (Antimonopoly Law) وهى قوانين كان قد أريد بها وضع قيود على الاقتصاد اليابانى .

ومن الصدف المواتية أن الموقف الدولى فيما يتعلق بالغذاء قد تحسن وكان قد ظل سيئا حتى ذلك الوقت . فسجلت الأسواق العالمية تحسنا واضحا فى عام ١٩٤٨ نظرا لظروف جوية مواتية وزيادة انتاج الأسمدة .

وعلى أية حال ففى خريف عام ١٩٤٨ كانت مشكلة اليابان الكبرى هى محاربة التضخم المتزايد - أى أنه كان على اليابان أن تكسر الحلقة المفرغة بين الأجور والأسعار وأن تحقق الاستقرار الاقتصادى ، وإعادة بناء اقتصادها القومى . وأدرك المسئولون اليابانيون وعلى رأسهم رئيس الوزارة شيجيرو يوشيدا ضرورة ربط الاقتصاد اليابانى بالظروف الاقتصادية العالمية فما دواعى ذلك ؟

لقد فقدت اليابان ما يقرب من نصف أراضيها وبددت فى الحرب كثيرا من ثروتها القومية . كذلك تزايد سكانها بسرعة متزايدة وكان مقدرا أن يبلغوا ٩٠ مليون نسمة فى أواخر الخمسينيات . وفى هذا الظرف - وطبقا لرأى المسئولين اليابانيين - فان أية خطوات تتخذ لتطوير الاقتصاد اليابانى بمعزل عن الاتجاهات العالمية سوف لايكون لها سوى تأثير محدود جدا . لذلك كان على اليابان أن تعود الى مكانها الصحيح ضمن المجتمع الاقتصادى الدولى فى أسرع وقت مستطاع . وأنه لا يمكن للاقتصاد اليابانى أن يستعيد قوته إلا « بتعريضه » للمناخ العالمى ، وتمكين الصناعات اليابانية من منافسة تجارة

وصناعات الأمم الأخرى « وبنفس شروطهم » . ورغم أن هذا الاتجاه الجديد سوف يضع على كاهل الشعب اليابانى كثيرا من المصاعب والتضحيات إلا أنه الطريق السليم – فى رأى المخططين اليابانيين – لعلاج الوضع الاقتصادى علاجا جذريا .

ولقى هذا الرأى دعما واسعا من الاقتصاديين اليابانيين ومن أعضاء الحزب الليبرالى الحاكم . وتضافرت الهمم لوضعه موضع التنفيذ . وكان لزاما التخلى عن محاولات توجيه الاقتصاد اليابانى عن طريق الرقابة وتقديم الاعانات، والمضى به قدما حيث يدعم نفسه بنفسه . وعلى ذلك فان السياسة العامة التى سار على نهجها بعض الخبراء الاقتصاديين من خلال قيادة الدول الحليفة للجنرال ماك أرثر كان عليها أن تتغير تغيرا جذريا .

ولهذا الغرض ، ففى عام ١٩٤٩ عين رئيس الوزراء اليابانى أحد الخبراء الاقتصاديين اليابانيين « هاياتو – إيكيدا » وزيرا للمالية لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .

وأتت بعد ذلك خطوة هامة بوصول چوزيف دودچ أحد رجال البنوك وخبراء المال الأمريكيين الى اليابان . وتلاقت آراء هذا الخبير لحسن حظ اليابان مع آراء الحكومة القائمة . واستحث دودچ اليابانيين على انهاء مشكلة التضخم باقامة ميزانية متوازنة ، والعودة الى الاقتصاد الطبيعى بوضع الاقتصاد القومى على أساس تجارى ، وذلك عن طريق الغاء المساعدات المالية التى تمنحها الحكومة لتشجيع الصادرات ، والواردات الأساسية .

وحقيقة الأمر ، فان رئيس الحكومة اليابانية شيجيرو عبر عن أن الحكومة اليابانية والأمة اليابانية بأسرها مدينة للخبير دودچ لتصديه الواقعى لمشكلات

الاقتصاد الياباني في تلك الفترة الحرجة[1]

ونتيجة للجهود المتضافرة بين دودج والحكومة اليابانية فقد تم تحقيق أول ميزانية متوازنة لليابان بعد الحرب . كذلك تم ايقاف الاعانات التى تمنحها الحكومة . وتم تثبيت سعر الصرف الخارجي ليكون ٣٦٠ ين للدولار . وعلى هذا النحو ، وعلى أساس استمرار ثبات سعر الصرف لمدة طويلة باعتباره حجر الزاوية للأنشطة الاقتصادية اليابانية ، بدأت البلاد فى تنفيذ أولى أولوياتها ، وهى تحقيق الثبات والاستقرار للاقتصاد القومى . ثم اتبعت ذلك بزيادة الصادرات لتحقيق اعادة البنيان الاقتصادى بصفة عامة .

(ب) أثر الحرب الكورية :

لقد جنّب الله اليابان عقبة كبرى كادت لتودى بها لولا سعة أفق ودراية رئيس وزرائها شيجيرو . ففى يونيو ١٩٥٠ وصل الى اليابان چون فوستر دالاس باعتباره مستشارا لوزير الخارجية الأمريكى دين أتشيسون . وكان الغرض من زيارته دراسة مسودة معاهدة الصلح . وبمناسبة هذه الزيارة استحث دالاس اليابانيين على أن يقبلوا اعادة تسليح اليابان لنفسها كشرط مسبق لتوقيع معاهدة السلام معها واعادة استقلالها اليها . وكان فى رأيه أن الوضع الدولى القائم يقتضى المبادرة باتخاذ مثل هذه الخطوة . لكن المسئولين اليابانيين وعلى رأسهم شيجيرو رفضوا ذلك رفضا قاطعا على أساس أن بلادهم لم تستكمل بعد استعادة قوة اقتصادها ، وأن الشعب اليابانى الذى أصبح ضحية حرب لا معنى لها لا يزال يحمل فى قلبه وعقله آثار الهزيمة . وأن اليابان لوفعلت ذلك لأثارت شكوك وعداوة الدول الاسيوية المجاورة .

وفى هذا الظرف لعب القدر لعبته ، وأتت ضربة حظ لشعب عانى الويلات فى صبر وترقب . ففى ظرف أيام معدودة من وصول دالاس الى

(1) Shigeru, y. Ibid P. 74.

طوكيو نشبت الحرب الكورية التى بدأها الشيوعيون . وهذه النقطة تعتبر نقطة تحول هامة بالنسبة لاستعادة الاقتصاد اليابانى قوته ، واندفاعه نحو الأمام ، وهذا أول فصل من فصول المعجزة الاقتصادية . فقد أتت هذه الحرب فى أعز اللحظة التى كان فيها الاتجاه العام للاقتصاد اليابانى يتجه نحو الصعود نتيجة تطبيق سياسة دودج . وانهالت الطلبات على اليابان لطلب السلع والامدادات للجهد الحربى من جانب قوات الأمم المتحدة التى تحارب فى كوريا .

وفى نفس الوقت تصادف أن تحسن الوضع بالنسبة للأسواق الخارجية . لهذه الأسباب مجتمعة زاد حجم الصادرات زيادة كبيرة . وبحلول شهر سبتمبر ١٩٥٠ تخلت اليابان عن نظام توزيع الأقمشة على المواطنين بالبطاقات . وفى خلال عام واحد من اندلاع الحرب الكورية ارتفعت الطاقة الانتاجية للتعدين والصناعة بنسبة خمسين بالمائة . وتضاعف الدخل الاجمالى ثلاث مرات . وفى بعض الحالات تضاعف أربعة مرات فى الفترة من ١٩٤٩ – ١٩٥١ فقط .

(جـ) بداية المعجزة الاقتصادية :

لقد مضى الاقتصاد اليابانى منذ عام ١٩٥٠ يتقدم بسرعة وبدون انقطاع. واتخذ سمة جديدة هى ارتفاع معدلات الاستثمار وظلت هذه السمة ملازمة له حتى الآن . وعندما ارتفعت الأرباح فى عام ١٩٥٠ ، قامت المشروعات الخاصة باستثمار مبالغ ضخمة لتجديد الانشاءات الصناعية ، أما الحكومة اليابانية فقد عملت من جانبها على تدبير الأسس اللازمة والبنية الأساسية لاقتصاد متوسع ببذل المعونات للصناعات الهامة كالصلب لرفع طاقتها الانتاجية ، وبناء السفن ، وإعادة بناء الأسطول التجارى ، وبناء السدود والمحطات الهيدروليكية . وهنا تظهر خاصية أساسية من خصائص الشخصية اليابانية ، وهى الميل نحو العمل الشاق والتقشف فى ذات الوقت مما وفر حصيلة ادخارية هامة لاعادة الاستثمار .

وتغير الموقف تغيرا هاما فى سلوكيات الشعب الاقتصادية منذ ما قبل الحرب . فقد ظهرت فى الأسواق المحلية كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية وصاحب ذلك ما سمى « بثورة المستهلك » . فازدهرت المحال التجارية بعد نحو عشر سنوات من التقشف ، وأصبح الفرد اليابانى ينعم بغذاء أفضل وكساء أوفر . فالاصلاحات التى تمت بعد الحرب وفرت الأساس اللازم للاقتصاد المحلى بوسيلتين : أولهما قانون الاصلاح الزراعى الذى رفع مستوى الفلاحين . فهؤلاء كانوا يمثلون ربع سكان البلاد فأصبحوا لأول مرة مستهلكين يمتلكون فى أيديهم قوة شرائية كبيرة . وثانيهما انتشار الأفكار الديموقراطية الأمر الذى شجع على انتشار اتحادات العمال التى عملت بدورها على عدالة توزيع الثروة فى القطاع الصناعى ، وبالتالى اتساع نطاق السوق المحلية التى هى اللازمة الأولى للازدهار الاقتصادى .

كذلك حدث تحول هام بالنسبة لنوعية الصادرات ففى سنوات ما قبل الحرب كانت اليابان تسعى جاهدة للمنافسة الدولية بتصدير منتجات مثل الحرير وخيوط غزل القطن والصناعات التى تستخدم الأيدى العاملة الرخيصة للاناث والتى يمكن جلبها من المجتمعات الزراعية . هذا الاتجاه تغير تغيرا جذريا بعد الحرب .

فالولع اليابانى الشديد بآلات التصوير أمر مشهور . فكل فرد يابانى تقريبا اشترى « كاميرا » من السوق المحلى - وفى بعض الأحيان أكثر من واحدة - بتكاليف يمكن أن تنافس نظائرها فى الأسواق العالمية . ونفس الشئ حدث بالنسبة لأجهزة التليفزيون . فالتليفزيون أدخل الى اليابان لأول مرة بواسطة الأمريكيين أثناء فترة الاحتلال . وكانت الأجهزة المتاحة حينذاك مرتفعة الثمن لأنها مستوردة . وكان الناس يذهبون لمشاهدة هذا «الصندوق الأعجوبة» فى المطاعم وأماكن الاجتماعات العامة . ولكن حينما بدأ انتاج هذه الأجهزة محليا ، أصبحت أثمانها منخفضة تدريجيا ، ووجدت أعداد ضخمة طريقها الى

المنازل . وحينما أصبحت حيازة التليفزيون أمرا معتادا لدى اليابانيين بدأت البلاد فى تصديره الى الأسواق الأمريكية والأوروبية ، وبكميات هائلة .

وفى عام ١٩٥٤ بلغ اجمالى صادرات اليابان ٦ر١ بليون دولار ، وفى ١٩٥٥ بلغت ٢بليون دولار وفى عام ١٩٥٦ بلغت ٥ر٢بليون دولار ، كذلك ارتفعت الزيادة فى الدخل القومى لليابان بنسبة ١٢٪ فى حين بلغت نسبة رأس المال المستثمر للناتج القومى الاجمالى ٣ر١٧٪ .

وفى عام ١٩٦٠ ارتفعت قيمة الصادرات الى ٤ بليون دولار . وفى الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٣ زاد عدد الأفراد ممن يقع دخلهم السنوى ضمن الشريحة (٢٠٠ر٠٠٠ الى ٢٥٠ر٠٠٠ ين) أى من (٥٥٨ - ٧٠٠ دولار) بنسبة ١٥٪ . أما اللذين يقع دخلهم ضمن الشريحة من ٢ - ٥ مليون ين فقد زاد عددهم بنسبة ٧٠٠٪ . وقد انعكس كل هذا على الانفاق الاستهلاكى .

وعلى أية حال ، ففى خلال خمسة عشر عاما من النمو الاقتصادى المتواصل منذ ١٩٥٠ والتى كانت انطلاقتها بداية الحرب الكورية كما أسلفنا ، عملت الولايات المتحدة على ارخاء قبضتها ، وسمحت بتنمية الصناعات الأساسية . ومنذ ذلك الحين زاد الانتاج القومى الاجمالى بنسبة متوسطة بلغت ١٠٪ سنويا أى بمعدل مضاعف لمعدله فى ألمانيا وفرنسا ، وثلاثة أضعاف معدله بالنسبة للولايات المتحدة أو بريطانيا . وخلال عشرة أعوام زادت الصادرات اليابانية بنسبة ٤٣٠٪ مقابل ٢٧٥٪ لألمانيا ، ٢٠٠٪ لفرنسا ، ١٣١٪ لبريطانيا . وسرعان ما عرف العالم منذ عام ١٩٦٦ أن اليابان صارت تحتل المركز الأول عالميا فى الانشاءات البحرية (تزيد بنسبة ٤٥٪ عن الوزن المطلق المحمول برا) . وفى صنع الترانزستور . كما تحتل المكان الثانى فى

الأليكترونيات بعد الولايات المتحدة ، وانتاج السيارات (ما يزيد على ٤ ملايين سيارة) . والمكان الثالث فى انتاج الصلب (أكثر من ٦٣ مليون طن عام ١٩٦٧) بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقبل ألمانيا الاتحادية . وتحتل المكان الرابع فى الصناعات الكيماوية بعد الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا[١] .

(د) ثورة التكنولوجيا :

بيد أن هناك عنصرا هاما ساعد هذه المعجزة على أن تبلغ مداها ، وهو التجديد التكنولوجى خاصة فى القطاع الصناعى ويمكن القول بأن هذه الثورة التكنولوجية أخذت طريقها بكل قوة ابتداء من عام ١٩٥٥ ولازالت تتعاظم حتى اليوم . فظهور صناعة الأليكترونيات ، والبتروكيماويات ، والاتجاهات الحديثة نحو الميكنة (Automation) ، والأشكال الأخرى من ترشيد الانتاج لم تغب عن أعين اليابانيين الذين اندفعوا لاستخدام أحدث الابتكارات . وهنا يحق لنا أن نقول مرة أخرى أن الصفة الأصيلة فى الشخصية اليابانية ، وهى محاولة ملاحقة أى تقدم فى العالم أصبحت قوة دافعة ، وصارت سلوكا يوميا للبحث عن الاتقان التكنولوجى كما لا ننسى أن اصلاح نظام التعليم الذى جعل التعليم الاجبارى تسع سنوات منذ ١٩٤٧ قد وفر كوادر صالحة لتلقى وتفهم ما يلقن لها من تكنولوجيا .

وقام المسئولون اليابانيون باجراء حصر شامل للاتجاهات فى المستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمى . فقد كان لدى هؤلاء تقديرات دقيقة جاهزة وتحليلات صائبة لترتكز عليها خططهم للتوسع فى الصادرات .

---

(١) قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ ، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم ، الموسوعة التاريخية الحديثة ، ص١٩٢ ، ١٩٣ .

ووصلوا الى نتيجة هامة بأن التركيز لابد من أن يكون فى التحول من الصناعات الخفيفة التى كانت لا تزال تمثل ٥٠٪ من إجمالى الصادرات اليابانية الى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية . وأعدوا لذلك خططا شديدة التفصيل لتحقيق هذا التحول . وكان تقديرهم أن الدول الأقل نموا عن اليابان سرعان ما تبدأ انتاج السلع التى تنتجها الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات ، وسرعان ما تبدأ فى منافسة اليابان فى الأسواق العالمية . ولهذا اعتقدوا أن السرعة التى يتحول بها « الهيكل » التصديرى يجب العناية بها لمواجهة الأحوال الدولية المتغيرة ، وأن ذلك سيكون أهم العوامل فى مستقبل التطور الاقتصادى اليابانى ، وقد كان .

وكما تلقى الاقتصاد اليابانى قوة دافعة من جانب هذه الثورة التكنولوجية ، فان عملية التقدم التكنولوچى بدوره تلقى الدعم من واقع الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها بأن الفرد اليابانى يعتبر فى المتوسط من بين أحسن المتعلمين بين شعوب العالم . فنسبة الالتحاق بالمدارس وهى سلفا مرتفعة ، فيما قبل الحرب ، ارتفعت الى آفاق أوسع بسبب اصلاحات التعليم فى فترة الاحتلال كما سبق الاشارة .

على أن من بين أهم أسباب لجوء اليابانيين للتكنولوچيا شعورهم بأنهم عرضة للمخاطر . وحقيقة الأمر ، فانهم صاروا الآن أكثر اعتمادا على الخارج عما كانوا عليه من قبل ، وذلك بالنسبة للمواد الأولية والأسواق . وكان رد فعلهم إزاء ذلك هو اللجوء للتكنولوچيا التى تخفف من حاجاتهم للمواد الأولية نسبيا وتغزو أسواقا جديدة بسلع جديدة دوما . وفى الآونة الراهنة ، فان وزارة التجارة الخارجية والصناعة تحبذ هذا الاتجاه فى الثمانينيات كما يحبذها « الكتاب الأبيض » التى تصدره «الوكالة العلمية والتكنولوچية اليابانية » .

ويمكن القول أن لدى اليابانيين ما يمكن تسميته « بالقدرة الاجتماعية الفريدة للتجديد » كرأسمال معنوى اضافى . فاليابانيون يتعلمون بسرعة كل ما يتصل بالتكنولوچيا الحديثة وخاصة ما يجرى منها فى الخارج ثم يدخلونها لبلادهم بسرعة فائقة ويجرون التطبيقات العملية عليها أسرع من الدول التى قامت فيها أساسا ويجرون التعديلات لتطغى بعد ذلك على أسواق العالم .

وأصدق مثال على ذلك أنه بحلول عام ١٩٧٧ كانت اليابان تصدر ١/٨ الصادرات التكنولوچية فى العالم معظمها مبنى على تقنيات واردة لها من دول أخرى . وزادت هذه النسبة فى عام ١٩٨٣ . ففى نهاية عام ١٩٨٢ كان اليابانيون يستخدمون أكثر من ثلاثة أضعاف ما يستخدمه الأمريكيون من « الروبوت » (Robot) الصناعى المبرمج وذلك على الرغم من أن سكان اليابان من ناحية وإجمالى ناتجها القومى من ناحية أخرى أقل من نصف نظيرهم فى الولايات المتحدة . ثم نجد المجلات العلمية اليابانية تقول بأنه من المحتمل بحلول عام ١٩٩٠ أن تنتزع اليابان عالم الكمبيوتر ، والتكنولوچيا الخاصة بعلوم الأحياء (biotechnology) .

وقد يتبادر الى الذهن السؤال التالى : كيف تسنى لليابانيين الحصول على التكنولوچيا وبهذه الدرجة من الفاعلية ؟ ولماذا هم دون سواهم أسرع فى استخدامها مثل الروبوت الصناعى ؟ وما هى احتمالات نجاحهم فى مسعاهم الرامى لزعامة التكنولوچيا فى العالم تلك التكنولوچيا المتطورة التى تشكل القاعدة الصلبة للصناعات المتقدمة فى السنوات العشر القادمة مثلا ؟

(هـ) اليابان الحديثة والتكنولوچيا :

من العجيب أن اليابانيين رغم ما وصلوا اليه من آفاق واسعة وتقدم مذهل فى المجال التكنولوچى لا يزالون يستوردون ما تقع عليه أعينهم وما يترامى الى أسماعهم من فنونها أينما وفى أى وقت يجدونه .

من ذلك أن اليابانيين وقعوا منذ عام ١٩٥٠ ٣٦٠٠٠ عقدا من عقود شراء براءات الاختراع لاستيراد التكنولوجيا لبلادهم . هذه العقود تكلفت نحو ١٢ بليون دولار . وفى لحظة من اللحظات ساد الظن بأن اليابان قد تمكنت من تضييق الهوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة والدول الغربية وأن اعتمادها على التكنولوچيا الأجنبية سوف يتناقص لا محالة . لكن العجيب أن الأمر لم يجر على هذا النحو .

فنجد أن عدد الاتفاقيات التى أبرمتها اليابان لهذا الغرض زادت ، بدلا من أن تنقص . ففى عام ١٩٨١ على سبيل المثال بلغ عدد هذه الاتفاقيات لاستيراد براءات الاختراع ٢٠٧٦ عقدا فى حين كان هذا الرقم عام ١٩٧١ قدبلغ ٢٠٠٧ عقدا ، أى أنها زادت أو ظلت تقريبا نفس العدد . ولقد دفعت اليابان ثمنا لاستيراد هذه التكنولوچيا عام ١٩٨١ مبالغ وصلت الى ١٫٧ بليون دولارا . وهذا الرقم يعتبر أعلى رقم حدث فى التاريخ(١) .

وليس من شك فى أن التكنولوچيا المتقدمة أمر حيوى لليابان باعتبارها قوة اقتصادية دولية . فتكنولوچيا صناعة الصلب التى استوردتها اليابان من الخارج من أمثال الأفران ذات القاعدة الأوكسيچينية ، والصب المستمر (Continious Casting) مكنت اليابان من تخفيض نفقات انتاجها من الصلب لتتحول من أعلى تكلفة فى العالم الى أقل تكلفة فيه .

كذلك فان تكنولوچيا الترانزستور التى استوردتها اليابان فى أوائل الخمسينيات ساعدت على قيام اليابان ببناء صناعاتها الأليكترونية . ونجد

---

(1) Current History, A World Affairs Journal Nov. 1983 P. 367.

أن شركة كوازاكى (Kawasaki) للصناعات الثقيلة والتى تعتبر رائدة العالم فى صناعة الروبوت الصناعى تصنع هذه الأجهزة (Robots) بموجب ترخيص من احدى الشركات الأمريكية . وفى كثير من الحالات فان اليابانيين كانوا سراعا فى لمح الامكانات التى توفرها التكنولوجيا ربما فى حالات كثيرة يكون مخترعوها الأصليون قد أغفلوا جانبا نافعا منهـــا .

وواقع الأمر ، فان اليابانيين شدوا انتباه العالم ليس فقط فى مقدرتهم الفائقة على اكتشاف التقنيات الجديدة التى طورتها أمم أخرى ولكن فى مقدرتهم أيضا على تحويلها الى منتجات جديدة ذات قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وأبرز مثال حديث على ذلك هو فى استخدام الروبوت الصناعى . فعلى الرغم من أن هذه التقنية نشأت وتطورت فى الولايات المتحدة وجرى تسويقها فيها لأول مرة ، فان اليابان أصبحت تستخدم الروبوت على نطاق أكثر اتساعا عن أى مكان آخر فى العالم بما فيه الولايات المتحدة ذاتها . ورغم أن تعريف الروبوت يختلف من بلد الى آخر فان المعلومات المؤكدة تدل على أنه فى نهاية عام ١٩٨٢ كان اليابانيون يستخدمون حوالى ٢١٫٠٠٠ نوع منها مما ينطبق عليه تعريف الولايات المتحدة بأنه « الروبوت الصناعى » (Industrial Robot) فى حين تمتلك الولايات المتحدة عددا من نفس النوع لا يصل الى ١/٣ هذا العدد[١] .

وبعد الحرب تبقى لليابانيين بعض معداتهم العسكرية واستخدم اليابانيون مهاراتهم التطبيقية لتحويل تكنولوجيا صناعة المدافع الرشاشة مثلا لكى تستخدم فى صناعة ماكينات الخياطة ، وتم تحويل تكنولوجيا صناعة المناظير المكبرة الخاصة بالأغراض العسكرية لاستخدامها فى صناعة الكاميرات فى الأغراض السلمية بكفاءة تامة .

---

(1) Current History, Ibid. P. 368.

رابعا : اليابان بعد معاهدة الصلح :

١ - المناخ السياسى بعد معاهدة الصلح :

هاهى اليابان فى أوائل السبعينيات وقد حققت معجزتها الاقتصادية وأصبحت ثالث أكبر قوة اقتصادية فى العالم . لكن الشعب اليابانى بدأ يشعر بأنه مفرغ روحيا ، يبحث عن آماله القومية يراوده الأمل فى أن تلعب اليابان دورا قياديا على المسرح الدولى يتماشى مع هذه العظمة الاقتصادية وصار ينظر حوله ويتأمل فى داخله كيف يتأتى له تحقيق ذلك . لقد ظلت اليابان معقودة اللسان فى الأمور الدولية ، رغم ما حققته من انجازات اقتصادية هائلة ، ومع ذلك فقد ظل الأوروبيون ينظرون اليها باعتبارها « حيوان اقتصادى » ، فقد انصبت استراتيجية اليابان على الناحية التجارية وتقليص اشتراكها فى المشكلات السياسية الدولية .

ولقد أصبح عدد كبير من اليابانيين يرون أن مشكلتهم تكمن فى علاقات بلادهم الفريدة مع الولايات المتحدة ، فبعد انقضاء أكثر من خمسة عشر عاما من الاحتلال الأمريكى لبلادهم ، فلا تزال اليابان تحتمى تحت المظلة الأمريكية لا حول لها ولا طول ، مجبرة على مضض - على التعاون مع الولايات المتحدة تنفيذا لاستراتيجيتها فى الشرق الأقصى نظرا لاعتمادها على التجارة الأمريكية . فلا شأن لها فى التنافس النووى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولا بالمواجهة بين الاتحاد السوفيتى والصين ، ولا بالحرب الدائرة فى فيتنام والتى بلغت ذروتها فى عام ١٩٦٥ .

فكثير من اليابانيين لم يرقهم ما كان يدور فى فيتنام ، وخرجت المظاهرات ضد الدور الأمريكى هناك ، وأوشكت النظرية الماركسية أن تصبح فى أذهانهم حقيقة واقعة بأن أكبر الدول الرأسمالية قد كشفت النقاب عن نفسها بأنها

تهديد امبريالى . فقد كان من المحتمل أن تمتد لظى الحرب الى الصين ، وحتى الى الاتحاد السوفيتى ، ثم الى اليابان ذاتها - نظرا لوجود القواعد الأمريكية بها ، ونظرا للتحالف الدفاعى بين البلدين ، ومن ثم فان معاهدة الأمن صارت تهدد سلامة اليابان بدلا من حمايتها كما روج لذلك اليساريون اليابانيون .

ولقد صارت أهم المشكلات حدة فى العلاقات الأمريكية - اليابانية فى أوائل السبعينيات هى مسألة التحالف الدفاعى ووجود القواعد الأمريكية فى اليابان .وكلما اشتد عود الاقتصاد اليابانى وأصبح اليابانيون أكثر ثقة بأنفسهم أصبحوا أقل تسامحا بالنسبة لتبعيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية ضد ارادتهم الحرة ، وأكثر جرحا فى كرامتهم من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم .

واستمرت الجماهير اليابانية تنظر الى التحالف الدفاعى مع الأمريكيين على أنه بمثابة مكرمة منحوها بدون وجه حق للولايات المتحدة وليست لصالح اليابان .ودعا الاشتراكيون الى ما أسموه « بالحياد غير المسلح » . أما الشيوعيون فأيدوا رغبتهم فى وجود دولة مسلحة ولكن شيوعية المبدأ . أما حزب الكوميتو (Komeito) فقد نادى بتخفيف قيود معاهدة الأمن ليصير الغاؤها فى نهاية المطاف . وطرح الاشتراكيون الديموقراطيون تصورهم بأن تظل القواعد العسكرية الأمريكية كما هى ، ولكن لا يتم تشغيلها من جانب العسكريين إلا فى وقت الأزمات . وعلى أية حال فقد ظل رجل الشارع اليابانى يشعر بالعداء تجاه القواعد الأمريكية متشككا فى أهمية وجدوى علاقات الدفاع مع الولايات المتحدة .

ولقد رانت على العلاقات بين البلدين عدة مشكلات ولدت الشك فى نفوس اليابانيين تجاه هذا التحالف لعل أولها مشكلة جزر أوكيناوا .

مشـكلة أوكينـاوا :

طفت مشكلة أوكيناوا على سطح العلاقات بين البلدين بطريقة مفاجئة . وكانت أوكينـاوا تشكل الولاية رقـم ٤٧ لبقية اليـابان فى عـام ١٩٤٥ . وظل الأمريكيون يحكمونها بصفتها قاعدة عسكرية كبرى بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية . ولم يكن ذلك يشغل بال اليابانيين كثيرا لانشغالهم فى استعادة بنائهم الاقتصادى بعد الحرب . أمـا أهل أوكيناوا أنفسهم فـكانوا متأرجحين فى موقفهم ، اذ كان تاريخهم منفصلا عن الوطن الأم قبل نهاية القرن التاسع عشر . فكان لهم ملوكهم ، وكانوا يكرهون أن يعاملوا من جانب أشقائهم اليابانيين كمواطنين من الدرجة الثانية . كما أنهم قاسوا كثيرا أثناء الحرب . لـكن الحكم الأمريكى لهم جعل منهم أشد اليابانيين تمسكا بقوميتهم اليابانية ومن ثم صاروا يطالبون بالعودة للانضمام لبلادهم .

وبمقتضى معاهدة عام ١٩٥٢ ، فقد وعدت اليابان أن تساند المقترحات الأمريكية بأن تكون أوكيناوا أحد أقاليم الوصاية التابعة للولايات المتحدة ، ولكن أصبح واضحا أن الأمم المتحدة لن تسمح بهذه الوصاية . لذلك بدأ وزير الخارجية الأمريكى دالاس الحديث عن حق اليابان فى السيادة على هذه الجزر.

وفى عام ١٩٦٥ ، وبزيادة المخاوف تجاه الحرب فى فيتنام ، فقد ثارت مسألة ضم أوكيناوا بشكل حاد . وفى يونيو ١٩٦٥ عادت جزر بونين الصغيرة الحجم الى اليابان ولم يخفف ذلك من حدة المطالبة بأوكيناوا . وشعر اليابانيون أن حكم ما يقرب من مليون يابانى يسكنون هذه الجزر من جانب الأمريكيين قد خلق المستعمرة الوحيدة فى العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية . وصار من الواضح ضرورة حل هذه المشكلة . ورأى اليابانيون فى عام ١٩٧٠ – حين يحل موعد نهاية معاهدة الأمن المبرمة لعشر سنوات (منذ ١٩٦٠) – ظرفا يحمل فى طياته أزمة فى العلاقات اليابانية – الأمريكية . لذلك كان من المحتم

تفادى تفاقم المطالبة بانهاء معاهدة الأمن بعدم اضافة مشكلة أوكيناوا هى الأخـــرى .

وتأتى صعوبة اعادة أوكيناوا لليابان من أن القواعد الأمريكية المقامة فى أوكيناوا كانت تعتبر أكثر القواعد الأمريكية أهمية فى شرق آسيا بأسرها فى وقت كانت فيه حرب فيتنام دائرة على قدم وساق . وكانت المشاعر اليابانية تتجه الى أن تجديد معاهدة أمن ١٩٦٠ يجب أن ينطبق على هذه القواعد أيضا حين تعود أوكيناوا للوطن الأم .

على أن المشكلة قد تم حلها نهائيا بموجب اتفاق أعلنه ساتو (Sato) رئيس الوزراء اليابانى والرئيس نيكسون فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٩ (أى قبل حلول موعد انتهاء معاهدة الأمن) ، متضمنا اعادة أوكيناوا لليابان فى عام ١٩٧٢ ، وأن يجرى تطبيق القيود التى تضمنتها معاهدة الأمن على القواعد الأمريكية المقامة على هذه الجزر . ونظرا لأن اعادة الجزر لليابان يجعل استخدام القواعد تحت سيطرة اليابانيين ، فان رئيس الوزراء اليابانى ساتو حاول من جانبه أن يؤكد للجانب الأمريكى استمرارية استخدام هذه القواعد فى الدفاع عن كوريا الجنوبية وعن تايوان ، بأن جعل نص الاتفاق يتضمن أن : « أمن جمهورية كوريا يعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لأمن اليابان ذاتها[1] » .

وتم توقيع اتفاق رسمى لاعادة أوكيناوا للوطن الأم فى يونيو ١٩٧٠ وعادت الجزر لليابان فى ١٥ مايو ١٩٧٢ ، لتصبح مرة أخرى المقاطعة رقم ٤٧ من مقاطعات اليابان ، وانتهت مشكلة أوكيناوا التى شكلت لفترة من الزمن اختبارا قاسيا للعلاقات بين أمريكا واليابان .

---

(1) Reichauer, E.O. The Story of a Nation p. 325.

المطالبة بالغاء معاهدة الأمن :

واقع الأمر أنه خلال الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات كان الانشغال السياسى فى اليابان يدور حول مشكلات القواعد العسكرية والمظاهرات ضد التسلح النووى ومعارضة معاهدة الأمن . غير أن تعديل المعاهدة فى عام ١٩٦٠ أدى الى عقد الأزمات السياسية التالية للحرب .

وكان هذا التعديل ضروريا لأن المعاهدة الأصلية كانت تتضمن نصوصا لا تتفق مع كون اليابان قد أصبحت دولة مستقلة منذ انتهاء الاحتلال ١٩٥٢ . فقد كان النص الأصلى - يجيز استخدام القوات الأمريكية داخل اليابان لقمع الاضطرابات اذا طلبت ذلك الحكومة اليابانية . وكانت تقضى بألا يكون لليابانيين حق السيطرة على الأسلحة الذرية الأمريكية . وتلك كانت نقطة حساسة بالنسبة للجماهير اليابانية ، كما أن المعاهدة لم يكن لها تاريخ لانتهاء سريانها أو وسيلة من وسائل انهائها .

لذلك جاء تعديل المعاهدة فى عام ١٩٦٠ لاغيا لامكانية قيام الولايات المتحدة باستخدام قواتها داخل اليابان ، كما نصت على مدة سريان عشر سنوات تستطيع بعدها أى من الدولتين طلب انهائها باخطار الطرف الآخر عن ذلك قبل الانتهاء بسنة على الأقل .

أما بالنسبة للمسألة النووية فان المعاهدة الجديدة وما أرفق بها من اتفاقيات ، قضت بألا تقوم الولايات المتحدة بأية تغييرات كبرى على نظام تسليحها فى اليابان دون أن تسشير الحكومة اليابانية . وهذا يعنى باختصار أن الولايات المتحدة سوف لا تقوم بتكديس أسلحة نووية أو حتى احضارها الى اليابان دون موافقة رسمية من حكومة اليابان حيث يشعر غالبية اليابانيين أن مثل هذه الموافقة سوف لا تمنح على الاطلاق[1] .

---

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today p. 355.

وقد تصادف أن تواكبت المخاوف من انغماس الأمريكيين فى الحرب الفيتنامية منذ أوائل الستينيات ، والمطالبة برد أوكيناوا الى الوطن فى أواخر الستينيات مع تصاعد المطالبة الشعبية بعدم تجديد معاهدة الأمن بعد انقضاء السنوات العشر فى ٢٣ يونيو ١٩٧٠ .

ولقد تكاتفت كل الأصوات التى عارضت توقيع معاهدة الأمن منذ عام ١٩٦٠ لتوجيه جهدها نحو عام ١٩٧٠ لضرب العلاقات مع الولايات المتحدة ، والاطاحة بالعناصر المحافظة اليابانية لاقصائها خارج دائرة الحكم .

وفى هذا السياق نظم الطلاب اليابانيون حركتهم المشهورة . وقبل نهاية الستينيات تكونت ثلاث طوائف رئيسية متطرفة تسيطر كل واحدة منها على حركة الطلاب فى بعض الجامعات . وتناحرت كل طائفة مع الأخرى لكى تتقلد مركز الزعامة على الباقين . وصار الطلاب من أنصار هذه الطوائف يلبسون الخوذات ذات الألوان الفاقعة كتلك التى يضعها عمال البناء على رءوسهم ، وليميزوا أنفسهم أمام الجماهير . كذلك أصبحوا يستخدمون فى اضطراباتهم المواسير وزجاجات مولوتوف الحارقة .

على أن أكبر التنظيمات الطلابية ، وأشدهم انضباطا وتنظيما كانوا تحت سيطرة الشيوعيين ، والاشتراكيين . والواقع أن اضطرابات الطلاب لم تكن بكاملها ظاهرة سياسية ، فالطلاب اليابانيون شأنهم شأن الشباب فى أى مكان آخر من العالم صاروا أكثر حساسية نحو الأهداف النهائية ، ونوعية الحياة التى يحيونها فى مجتمع حضرى صناعى متقدم . وكان كل شئ فى حياتهم يتوقف على درجة التعليم الذى يتلقونه والرغبة فى الالتحاق فى أفضل الجامعات من خلال امتحانات وصلت فى تغلغلها الى أدنى مستوى تعليمى فصاروا يمرون بفترة من الكبت النفسى من جراء المنافسة على الالتحاق

بمراحل التعليم المختلفة حتى على المستوى الابتدائى . كذلك كانت امتحانات دخول الجامعات توصف بأنها « امتحانات الجحيم » وبمجرد أن يجرى قبول الطلاب فى الجامعات يجدون الدراسة وقد أصبحت مملة تتخذ لها نمطا آليا يبعث على الضجر .

وكان لدى الطلبة اليابانيين أسباب كثيرة تدعوهم الى عدم الرضا والسأم مع جامعاتهم ، فالقيد فيها قد تزايد بدرجة كبيرة وصلت الى أكثر من ٢٠٪ من الفئة العمرية التى تجعلهم يلتحقون بجامعات ومعاهد عليا لأربع سنوات . وهذا التزايد فى التحاق الطلاب بالتعليم العالى لم يواكبه استثمار موازى من جانب المجتمع فى هذا النوع من التعليم .

وأقدمت الحكومة اليابانية فى ٣ أغسطس ١٩٦٩ على اصدار قانون لاصلاح الجامعات ينص على تخفيض مرتبات أعضاء التدريس فى الجامعات التى تسودها الاضطرابات ، والوصول فى نهاية الأمر الى حل الهيئات الدراسية التى تعجز عن توفير استتباب الأوضاع فيها .

ومع ذلك فقد استمر بعض الطلاب المتطرفين فى مزاولة أعمال الشغب ولكن عددهم كان مع ذلك قليلا ، ورويدا رويدا ، تحولت اهتماماتهم خارج نطاق الجامعات ، وحتى ، خارج نطاق الانشغال بعلاقات الدفاع مع الولايات المتحدة لكى تتجه نحو أوضاع المجتمع اليابانى ذاته . وانقسم هؤلاء الطلاب المتطرفون الى قطاعات : مثل « الجيش الأحمر » لكنهم سرعان ما فقدوا الدعم الشعبى بقيامهم ببعض الأعمال الارهابية مثل خطف طائرة نفاثة والذهاب بها الى كوريا الشمالية فى مارس ١٩٧٠ ، والقيام بهجوم دموى على المسافرين فى مطار تل أبيب فى ٣٠ مايو ١٩٧٢، الى غير ذلك من القرصنة الدموية. ورغم أن حركة هؤلاء الطلاب لم تشغل جانبا هاما من المسرح السياسى اليابانى ، إلا أن مشكلتهم بقيت بمثابة مرض مزمن فى المجتمع اليابانى الحديث.

وعلى هذا النحو انتهت أزمة معاهدة الأمن العام لعام ١٩٧٠ ، أما بالنسبة لحركة الطلاب ، فقد تصاعدت حدتها على مدى سنة ونصف ، ولكنها لم يكتب لها استقطاب جماهير عريضة من الشعب اليابانى ، كذلك عمل الاتفاق فى نوفمبر ١٩٦٩ حول اعادة جزر أوكيناوا على حل واحدة من أعتى القضايا المضادة للوجود الأمريكى فى اليابان . لذلك لما حل ٢٣ يونيو ١٩٧٠ لم يبق هناك شئ يستند عليه معارضو معاهدة الأمن كما كان عليه الحال فى عام ١٩٦٠ حينما عارضوا التصديق عليها من جانب الدايت . وظلت المعاهدة نافذة المفعول طالما لم يطلب أحد انهاءها ، كما أن كلا من البلدين لم يكن فى نيته الاقدام على تلك الخطوة فى حقيقة الأمر . وسرعان ما اتجه الاهتمام الشعبى الى أحداث أخرى رأى أولوية الاتجاه اليها .

انعكاس التقارب الصينى – الأمريكى على اليابان :

على الرغم من حل مشكلة أوكيناوا ، وانتهاء أزمة معاهدة الأمن ، فان القلق الكامن ظل فى وجدان الشعب اليابانى ، وهو افتقاره للوضع القانونى الدولى ، وشعور اليابانيين بدور التابع للسياسة الخارجية الأمريكية . وحقيقة الأمر ، فان الازدهار الاقتصادى المستمر الذى أصابته اليابان ضاعف من حدة هذا الشعور .

وعلى الرغم من أن معارضى العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة قد فشلوا مرة أخرى فى تحقيق مراميهم ، فان المؤيدين لهذه العلاقات قد جاء عليهم الدور ليساورهم الشك فى جدواها . فلطالما اعتراهم القلق أنه نظرا للصلف الذى يتسم به أهل الغرب ، واعتيادهم السيطرة على اليابان – تلك العادة التى ألفها الأمريكيون فى فترة الاحتلال ، فانه من العسير عليهم معاملة اليابانيين معاملة الأنداد . هذا القلق الكامن ، أضيف اليه قلق جديد مؤداه أن الولايات المتحدة قد تصبح يوما حليفا لا يمكن الركون اليه فى الدفاع عن بلادهم .

هذه الشكوك تجلت أول الأمر أثناء حرب فيتنام . فالمشكلات الداخلية الأمريكية المتسمة بالعنصرية دفعت بنسبة الجرائم نحو الارتفاع، وتسببت فى عدم الثقة بالنفس على المستوى القومى الأمريكى مما جعل اليابانيين يتشككون فى دوام الاستقرار فى أمريكا . ورغم أن غالبية اليابانيين نظروا بعين الرضا لما أقدم عليه الرئيس جونسون بتحديد عدد القوات المشتركة فى حرب فيتنام فى ربيع ١٩٦٨ ، ولما قرره الرئيس نيكسون فى العام التالى من الانسحاب العسكرى البطئ ، فان مؤيدى معاهدة الأمن أصابهم الانزعاج من أن هذا التحول فى الموقف الأمريكى قد يذهب بعيدا عن الحد المنشود ، فقد راودهم الخوف من أن تعود الولايات المتحدة الى سياسة العزلة والتقوقع التقليدية ، الأمر الذى قد يترك اليابان معرضة للخطر ، لا حول لها ولا قوة .

وزاد الطين بلة . وزاد فى هواجس اليابانيين ظهور ما أطلق عليه مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) الذى أعلنه الرئيس الأمريكى أول مرة فى ٢٥ يوليو ١٩٦٩ فى جزيرة جوام فى المحيط الهادى . وقد تضمن هذا المبدأ الوعد بأنه سوف لن تكون هناك فيتنام أخرى ، وأنه طالما لا يكون هناك محل للأسلحة النووية ، فان الولايات المتحدة تتوقع من الدول الآسيوية أن تتحمل العبء الأكبر من أمور الدفاع عن نفسها ، وأن الولايات المتحدة سوف لا تقدم لها فى هذه الأحوال سوى دعما تكميليا .

وصار التساؤل لدى اليابانيين : هل ينطبق على هذا المبدأ على اليابان أيضا ؟ فاليابان التى تتمتع بقدر معقول من الاستقرار وتسودها الديموقراطية الصناعية – شأنها شأن دول أوروبا – تشارك الولايات المتحدة مصالح وثيقة ولا تتطلب الدفاع إلا ضد العدوان الخارجي . ولكن بدا فى أعين اليابانيين أن مبدأ نيكسون هذا قد ميز بين اليابان وأقرانها فى أوروبا من ناحية ووضعها فى سلة واحدة مع بقية حلفاء أمريكا فى آسيا من ناحية أخرى .

هذه المخاوف تحولت الى ما يشبه الفزع حينما أعلنت الولايات المتحدة فجأة فى ١٥ يوليو ١٩٧١ عن أن هنرى كيسنجر كان يتفاوض فى السر مع الصينيين فى بكين وأن الرئيس الأمريكى نيكسون سوف يزور الصين فى العام التالى(١) .وكان اليابانيون يشعرون بأن الأمريكيين يضعون القيود على العلاقات الصينية – اليابانية . وها هم يتوجسون خيفة من أن تعترف الولايات المتحدة بالصين . ولقد صدق حدسهم رغم ما قاله الأمريكيون على مدى عدة سنين من أنهم يودون التنسيق الأمريكى – اليابانى تجاه الصين ، وما وعدوا به بدوام المشورة بين البلدين فى هذا السبيل .

ورأت اليابان فى تجاهل الأمريكيين لها وتقاربهم مع الصين بهذه الصورة المفاجئة امتهانا لها . وجعل فريق من المسئولين اليابانيين يشعرون بأن الولايات المتحدة ربما تراءى لها فى وقت من الأوقات أن تتخلى عن اليابان كحليف كبير لها فى آسيا فى سبيل تحقيق علاقات أوثق مع الصين الشعبية . لذلك فان مبدأ نيكسون هذا قد وجه صدمة قاسية للثقة اليابانية فى الحلفاء الأمريكيين .

وتبدو المرونة فى الفكر السياسى اليابانى فى أنه رغم قسوة الطريقة التى تعترف بها الولايات المتحدة فى تقاربها المفاجئ مع الصين ، فانهم عمدوا الى الاستفادة من تقليل حدة التوتر الصينى الأمريكى . فهذا التقارب الأمريكى الصينى جعل من الميسور على اليابان المضى فى علاقاتها مع الصين حتى أن رئيس الوزراء اليابانى « تاناكا – كاكوى» بادر بزيارة الصين وأعلن فى بيان صدر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٢ الاعتراف اليابانى بالصين الشعبية(٢) . وبذلك تكون اليابان قد خطت خطوة أبعد من الولايات المتحدة فى هذا المجال .

---

(١) د. فوزى درويش ، الشرق الأقصى ، الصين واليابان ١٨٥٣ – ١٩٧٢ ص ص١٨٠ – ١٨٦ .

(2) Reichauer, E.O. Op. cit P. 334.

لكن هذا التقارب الصينى - الأمريكى أثار فى نفوس اليابانيين متطلباتهم الدفاعية . وكانت بعض الأوساط السياسية الأمريكية تقول بأن معاهدة الأمن قد قدمت لليابان حرية الحركة على حساب دافعى الضرائب الأمريكيين . وأتى مبدأ نيكسون ليؤكد هذا المعنى ، وبدأ كل من الدكتور كيسنجر والرئيس نيكسون يتحدثان عن بوادر ظهور توازن فى القوى الدولية يرتكز على خمسة قواعد ، تشكل كل من اليابان ، وغرب أوروبا ، والصين ثلاثة قوى مستقلة فيه ، بالاضافة الى القوتين الأعظم . وكانت دلالة هذه التصريحات لا تنطوى على قيام اليابان فحسب بدور عسكرى أكبر ، ولكن على قيامها كذلك بدور أكثر استقلالا ، مما جعل اليابانيين فى حالة من الشك حول نوايا الأمريكيين ومستقبل معاهدة الأمن .

لكن اليابان كانت من جهة أخرى لا تعتقد فى جدوى دورها العسكرى المستقل ، لأن أية دولة - فى نظرها - تحاول غزو بلادهم سوف تشعل نار حرب عالمية ثالثة . كما أن اليابانيين لا يعتقدون من ناحية أخرى فى جدوى لعبهم لدور عسكرى خارج بلادهم . فقد علمتهم دروس الحرب العالمية الثانية أن السيطرة العسكرية على منطقتهم لا طائل من ورائها . هذا من ناحية ، والأهم من ذلك أن الأسواق العالمية الحيوية بالنسبة لهم، وكذلك الموارد الطبيعية ، وخطوط المواصلات التجارية شديدة التباعد بحيث لا تطولها أية ذراع عسكرية يابانية مهما طالت . وأن اليابان لكى تعيش وتزدهر ، فان عليها العيش فى مناخ دولى مفتوح سواء بالنسبة لتصريف منتجاتها أو جلب المواد الخام اليها من شتى بقاع العالم .

ولذلك فان معاهدة الأمن بما توفره من مظلة نووية أمريكية ، ووجود الأسطول السابع الأمريكى فى المياه اليابانية حققت لليابان نوعا من الدعم مكنها من التركيز على الجانب التجارى ولكن إذا فرضنا جدلا أنه سوف لا يجرى تجديدها فما هو البديل الآخر بالنسبة لأمن اليابانيين من الناحية النظرية البحتة ؟

٢ - بدائل معاهدة الأمن الأمريكى - اليابانى :

(أ) تحالف اليابان مع دول المنطقة :

لقد ظلت اليابان على نحو عشرين عاما من نهاية الحرب العالمية الثانية تستبعد العودة الى الروح العسكرية . ولكن ظهرت منذ أواخر الستينيات بعض الأصوات تحن الى الروح العسكرية التى كانت سائدة فى الماضى . وفى فترة من الزمن راودت اليابانيين اقامة حلف آسيوى للأمن المتبادل . ولكن هل يستند ذلك الى حقائق تاريخية أو استراتيجية سليمة ؟ . كانت الهند الصينية لازالت منقسمة ، كما أن مشكلة تايوان - ولو أنها ساكنة مرحليا - إلا أنها لم تحل نهائيا . ونظرة أخرى على الخريطة السياسية للمنطقة نجد أن كوريا لازالت منقسمة هى الأخرى الى دولتين : واحدة تتخذ لها الشيوعية مذهبا ، والأخرى ذات توجه رأسمالى غربى ، وتناصب كل منهما الأخرى العداء كما تقع كوريا استراتيجيا بين الصين والاتحاد السوفيتى واليابان ، وتعتبر كوريا بمثابة برميل للبارود قابل للاشتعال فى أى وقت . كذلك فان كوريا لا تنسى - وهى أشد الدول الآسيوية قربا لليابان - ذلك العهد الاستعمارى البغيض فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . ولذلك فيمكن اعتبار العلاقات اليابانية - الكورية أضعف حلقة ضمن أى نظام أمن أسيوى مشترك متصور .

فاذا نظرنا لعلاقات اليابان مع منطقة جنوب شرق آسيا لوجدناها أكثر ضعفا . فهى فى غالبيتها عبارة عن دول فى طريق النمو وهى ضعيفة عسكريا، تنظر بعين الشك والريب الى اليابان . وقد تكون العلاقة مع الصين أكثر هذه العلاقات قبولا لدى اليابانيين . لكن هناك اختلافا بيِّنا بين الدولتين فى المجال الاقتصادى والسياسى ، والنظم الاجتماعية . وتميل الصين الى التقوقع بحيث لا يحتمل أن تكون شريكا وثيق الصلة مع اليابان .

ولعلنا لا نزال نذكر أنه قبيل الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تنظر الى منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقى كمنطقة أمل لما أسمته : « المنطقة العظمى للرخاء المشترك فى شرق آسيا » . هذه المنطقة لم تعد على اتساعها تمثل أكثر من ربع أسواق اليابان الخارجية أو مصادرها من المواد الخام . لذلك فان علاقة اليابان مع جيرانها فى تلك المنطقة سوف يُحمِّلها من المشكلات بأكثر مما يحقق لها من أمن .

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فهى أقل قبولا بالنسبة لليابان عنها بالنسبة للولايات المتحدة . فمواقف الاتحاد السوفيتى هى مواقف دولة غربية كانت اليابان تنظر اليها عبر قرنين من الزمان باعتبارها العدو التقليدى . ولقد صارت العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى طبيعية فى عام ١٩٥٦ ، وتحسنت بدرجة كبيرة طيلة الستينيات من هذا القرن، على الرغم من عدم ابرام معاهدة سلام بين الطرفين كما أن تحسن العلاقات التدريجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خفف كثيرا من التوتر فى العلاقات اليابانية - السوفيتية . كذلك فان الصدع المذهبى الذى حدث بين الصين والاتحاد السوفيتى جعل الروس أكثر صداقة تجاه اليابان فى محاولة منهم ألا يحدث تقارب بين طوكيو وبكين . وقد أطلق اليابانيون على هذا التقارب مع السوفييت اسم الدبلوماسية المبتسمة (Smiling Diplomacy) .

ولا يمكن لنا أن نغفل العلاقات الاقتصادية اليابانية مع الاتحاد السوفيتى حيث بدأت اليابان فى استغلال الخشب والمصادر الطبيعية الأخرى فى سيبيريا، فضلا عن المفاوضات الجارية بين البلدين لاستغلال الغاز الطبيعى والبترول ومصادر الفحم الهائلة فى سخالين وسيبيريا . فاليابانيون ينظرون الى سيبيريا وإمكاناتها كمصدر من مصادر الثروة الطبيعية الأكثر قربا من بلادهم . كما ينظر الروس الى أن استغلال سيبيريا وتطويرها يجعلها كتلة صامدة أمام أى

تهديد من جانب الموجات البشرية الصينية التى تقع على حدودها الجنوبية . على أن الضوابط والقيود السوفيتية ، والاختلاف الواضح بين النظم الاقتصادية فى البلدين جعلت مثل هذه الصفقات بطيئة الانجاز .

(ب) سياسة الحياد منزوع السلاح :

إن الظن السائد لدى غالبية اليابانيين فى الآونة الراهنة يذهب الى أن قيام اليابان بكيان عسكرى مستقل هو أكثر هذه البدائل جاذبية عن معاهدة الأمن مع الأمريكيين ، وعن إجراء تحالفات عسكرية أخرى . لكن هذا الحلم بعيد المنال . فلقد كانت السياسة العسكرية التقليدية للاشتراكيين هى الحياد غير المسلح على الصعيد العالمى ولا يزال الحزب الاشتراكى يدعو الى هذه السياسة رسميا . لكن سياسة الحياد منزوع السلاح لا تشبع الاحتياجات السيكلوچية فى الضمير اليابانى ، وليست سياسة عملية بالنسبة لثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم ينظر اليها من الدول بروح العداء والكراهية والحسد.

بيد أن « الحياد المسلح » فى الجهة المقابلة ، وإن كان لم يطرح على نطاق واسع على الصعيد الداخلى اليابانى هو البديل الواضح فى عقول عدد كبير من اليابانيين ، سواء بالنسبة للعناصر السياسية اليابانية فى أقصى اليمين أو فى أقصى اليسار . لكن هذه السياسة تطرح مشكلات كبرى . فليس بوسع اليابان وليس من المتصور أن تكون قوة عسكرية بالقدر الكافى لحماية مصالحها الحيوية على اتساع العالم الذى يربطها به الآن مصالح تجارية هائلة. وحقيقى أن اليابان تمتلك طاقات اقتصادية وتكنولوچية تكفى لبناء قوة نووية لها وزنها ، ولكن أراضيها من ضيق المساحة ومن الكثافة السكانية العالية بما لا يسمح لها بتكوين مثل هذه القوة المستقلة لتجعل منها رادعا نوويا يعول عليه على الصعيد العالمى ، اللهم إلا اذا جرى النظر الى ذلك من قبيل المكانة ، فحيازة السلاح النووى صار من سمات القوى العظمى ، ولا

عجب أن الـــدول الخمس التى تمتلكه هــى الدول ذات العضوية الدائمــة فــى مجلس الأمـن .

ولقد يكون من المحتمل أن يكون التسليح المكثف المنشود «للحياد المسلح» عاملا على تقليل درجة الأمان لليابان بدلا من أن يكون عاملا على زيادته . فمثل هذه الخطوة – إن أقدمت اليابان عليها – قد تثير بلبلة داخل اليابان ، وتزيد من حدة التوتر بينها وبين جيرانها الذين لايزالون يذكرون اعتداءاتها منذ جيل مضى .

وعلى هذا النحو فان اليابان رغم نفورها وعدم رضاها – لدواعى قومية – عن روابطها الدفاعية مع الولايات المتحدة ، فان ذلك هو السبيل الوحيد من الناحية العملية لمواجهة احتياجات اليابان الأمنية . لكن اليابان ينبغى أن تنال ما يرضى غرورها فى المساواة فى هذا النوع من العلاقة . وعلى سبيل المثال ينبغى تقليل الوجود الأمريكى على أرض اليابان فى نفس الوقت الذى ينبغى فيه توفير التزام أمريكى أشد لضمان الأمن السيكولوچى الذى ينشدونه . فاذا كانت معاهدة الأمن من المرونة لتتسع لهذا التصور فان السؤال يظل ثائرا : هل تظل الولايات المتحدة الحليف الدفاعى الذى يمكن الاعتماد عليه بصفة دائمة لتحقيق الأمن اليابانى ، وهل تقدم الولايات المتحدة على معاملة اليابان كند حقيقى ؟ .

إن النمو الاقتصادى الهائل الذى حققته اليابان جلب معه توترات حادة فى علاقاتها مع الدول الصناعية الأخرى ، خاصة مع حليفتها الأولى ، الولايات المتحدة . ولقد ظل الاقتصاد اليابانى ينمو بمعدل متوسط حقيقى – أى بعد استبعاد أثر التضخم – مقداره ١٠٪ سنويا . وكانت النتيجة مضاعفة الاقتصاد اليابانى كل سبع سنوات . ومثل هذا الانجاز فى بلد فقير فى مــوارده

الطبيعية كان يتطلب مضاعفة تجارته الخارجية بالتالى على الأقل كل خمس سنوات . وهذا بدوره يعنى زيادة نصيب اليابان بسرعة فى الأسواق العالمية واستهلاكها للموارد الطبيعية العالمية لتحقيق هذا المعدل . وتكون النتيجة النهائية أنه بقدر ما يتعاظم نمو الاقتصاد اليابانى ، بقدر ما يجور ذلك التعاظم على مستقبل دول صناعية أخرى تنمو بمعدل أكثر بطئا . وهذا يحرك ولا شك لدى اليابان شعورا أكبر بالحاجة لتوفير الأمن .

وتتضح الصورة اذا نظرنا لميزان المدفوعات والميزان التجارى لليابان، ففى عام ١٩٦٥ حققت اليابان أرقاما هائلة لصالحها فى كلا الميزانين . وفى عام ١٩٧١ ارتفع ميزان المدفوعات السنوى ليصل الى ٦ بليون دولار كما ارتفع ميزانها التجارى الى ٨ بليون دولار . ولقد كان الميزان التجارى تقليديا فى صالح الولايات المتحدة . ولكن من بداية عام ١٩٦٨ بدأ اليابانيون فى تحقيق فوائض تجارية . وفى عام ١٩٧٢ حقق الميزان التجارى لليابان مع الولايات المتحدة وحدها ٢ر٤ بليون دولار[1] .

خامسا : كيفية صنع القرار :

القصد هنا من صنع القرار هو المراحل التى يمر بها ، والأجهزة التى تتناوله من مهده حتى يصبح قرارا سياسيا نافذ المفعول . ونظرا لما لهذه العملية من أهمية خاصة حين ينعكس أثر القرار على الصعيدين الداخلى والخارجى ، فسوف نتناول الموضوع من عدة جوانب بدءا بالتقاليد اليابانية الموروثة التى تكيِّف القرار والسلطات التى تتناوله كالدايت والأحزاب ثم «عمالقة المال والأعمال» ومجموعات الضغط المختلفة وانتهاء بديناميكية صنع هذا القرار .

---

(1) Reichauer, E.O. Ibid P. 345.

(أ) التقاليد اليابانية الموروثة :

قد يستهوى البعض الحديث عن « المعجزة » اليابانية فيتوارد على الذهن عملية التصنيع الهائلة التى حققتها اليابان وصعودها لتصبح قوة اقتصادية ضخمة فى العصر الراهن . بيد أنه قد تبدًى لنا أن كلمة «معجزة» ليست هى التعبير السليم كما حدث لليابان . فالمعجزة تحدث عادة بين يوم وليلة . غير أن اليابانيين قد وضعوا بأيديهم أسس هذه القفزة الرائعة مع توافر خلفية مواتية تمثلت فى خصائص متميزة فى أخلاقيات هذا الشعب . ونعود فنقول أن هذا التحول الهائل حدث فى أقل من قرن ونصف من الزمان ، فتتحول اليابان من مجتمع اقطاعى بكل معانى الكلمة الى دولة حديثة ديموقراطية مرموقة ، وهنا وجه من الاعجاز .

لكن هناك جانبا لا ينبغى أن يفوت الباحث ، وهو الاطار السياسى الذى تم هذا الجهد من خلاله والذى يسًر حدوث ذلك فى الماضى ، ويتولى الحفاظ على هذه الانجازات فى الحاضر والمستقبل . فللشعب اليابانى ولا شك ميراث سياسى له سمات متميزة . فبالنسبة للغرب مثلا نجد الحقوق الفردية وممارسة حق التمثيل قد تبلورت من خلال التجربة الاقطاعية التى كانت تولى قدرا كبيرا من الأهمية على تبادل الحقوق الاقطاعية ، والالتزامات ، أما فى اليابان فان الروابط الاقطاعية كانت ترتكز على أسس أخلاقية . فقد كان على رأس النظام الاقطاعى اليابانى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر قدر ما من العلاقات الاقطاعية . ثم فى أواخر العهد الاقطاعى فى عهد شوجنية التوكوجاوا كان هناك نوع من النظام المتشابك بدرجة كبيرة بين السادة الاقطاعيين وأتباعهم . وكانت العلاقة بين الشوجن وأمراء الاقطاع (الدايميو) والساموراى من أتباعهم يجرى النظر اليها طبقا للأعراف اليابانية على أنها نوع من الالتزام من جانب التابع بالطاعة الكاملة والولاء مع التسليم للذين هم فى السلم الاجتماعى الأعلى بالسلطة دون قيود.

فليس هناك اذن ما يسمى بالحقوق التى لا تمس ، وليس هناك تجربة خاصة بالأجهزة التمثيلية . وبالتالى لم يكن من المتصور أن يكون هناك نظاما أبعد ما يكون عن الفكر الديموقراطى بمثل بعد الإرث اليابانى عنه عشية انفتاح اليابان على الغرب .

ثم ان القادة اليابانيين فى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن يتوافر لديهم الرغبة فى اقامة نظام ديموقراطى . وعلى العكس من الدول التى تأخذ بنظام لتحديث نفسها فى القرن العشرين . فان اليابانيين أنفسهم لم تكن الديموقراطية لديهم فكرة مستحسنة ولم يحاولوا خلق مثل هذا النظام ، لكنهم رأوا حتمية اقامة اليابان القوية كدولة مركزية حديثة فى أسرع وقت لمجابهة التهديد العسكرى والاقتصادى من دول الغرب . ومن خلال سعيهم للتوصل الى ذلك تولدت لديهم القناعة بأن العناصر التى قامت عليها الديموقراطية الغربية ربما كانت ذات فائدة لهم. ولكن هذه الأفكار الديموقراطية كانت بالنسبة لهم بمثابة وسيلة لبلوغ غاية وليست غاية فى حد ذاتها .

ورغم افتقار اليابانيين للتجربة الديموقراطية فى إرثهم السياسى القديم فانهم استطاعوا مع ذلك استنباط مزايا كثيرة منه لبناء دولة مركزية قوية . وهذه المزايا فى أخلاقياتهم يسرت عليهم بل شجعتهم على اقامة هذا النظام الديموقراطى المنشود . وأول هذه المزايا هو الشعور بوحدة عناصر الأمة اليابانية . وهذا على طرفى نقيض مع الوضع فى كثير من الدول النامية فى الوقت الراهن التى لا تشعر كثيرا بشعور الوحدة إلا بعد أن مرت بالتجربة الاستعمارية . أما فى اليابان فرغم أن الانقسامات الاقطاعية ربما حجبت هذه الوحدة بقدر ما إلا أن الوحدة فى مجملها ارتكزت على العزلة النسبية التى ضربتها اليابان حول نفسها بقدر أكبر ثم على التجانس العرقى غير العادى وعلى تقاليدها القديمة المستندة على المركزية السياسية .

على أن اليابانيين وإن كانوا يشتركون فى التقاليد الخاصة بالوحدة السياسية مع بعض دول شرق آسيا ، إلا أن هناك عوامل أربعة ميزتهم عن جيرانهم هؤلاء : أول هذه العوامل وعيهم من قديم الزمن بالتميز عن الصين . فالصينيون أنفسهم كانوا ينظرون الى من حولهم من الشعوب كتابعين لامبراطوريتهم . وكان الكوريون يقبلون هذه النظرة ولا يجدون فيها غضاضة لتفوق الحضارة الصينية اذ ذاك . لكن اليابانيين كانوا يشعرون بقوميتهم وبأن الحضارة الصينية مع عظمتها فهى دخيلة عليهم رغم تأثرهم بها ونهلهم من مواردها . هذا الموقف جعل اليابانيين أكثر تهيأ عن كلا الصينيين والكوريين لتقبل الفكرة الأوروبية بوجود علاقات دولية كان على هذه الدول الثلاث أن توطن نفسها على قبولها .

أما ثانى أوجه هذا الاختلاف ، فيتمثل فى أن التجانس العرقى الأمثل فى اليابان مع تمتع اليابانيين بحكم مركزى كان يتعارض بطبيعته تعارضا شديدا مع الأوضاع الاقطاعية التى تقضى بالاستقلال المحلى لكل اقطاعية وبالتقسيم الطبقى . وهذا التعارض أدى بدوره الى وجود توترات داخلية فى اليابان خلال القرن التاسع عشر ، بحيث أنه بمجرد حدوث أول احتكاك بالمجتمع صار التغيير أكثر يسرا عما عليه الحال بالنسبة لكل من الصين وكوريا .

وثالث هذه الاختلافات عن بقية دول شرق آسيا هو أن اليابانيين فى القرن التاسع عشر بحثوا حواليهم فاهتدوا الى التبرير القومى الكافى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى فرضت عليهم نتيجة التهديد الغربى – ووجدوا هذا التبرير فى استعادة الحكم الامبراطورى الذى يمكن أن ينهى تلك الانقسامات السياسية والاجتماعية التى خلقها نظام الاقطاع وتحديث اقتصادهم . وعلى العكس من ذلك فان الصينيين لم يتوافر لديهم مثل هذا التبرير القومى لاجراء مثل هذه التغييرات الكبرى . اللهم فى استبدال أسرة

حاكمة مكان أخرى ، مما لا يسفر عنه أية تغيرات فى الأوضاع القائمة . فكان عليهم والحال هكذا أن يبحثوا عن أيديولوچيات أجنبية مثل النظام الجمهورى ، والديموقراطية ، ثم اعتناق الفكر الشيوعى فى نهاية المطاف.

وأما وجه الاختلاف الرابع فى اليابان فى القرن التاسع عشر فيتمثل فى أن اليابانيين اختلفوا عن جيرانهم فى توافر الرغبة فى أن يتعلموا من الغرب على الرغم من أن تعلمهم هذا كان يهدف فى المقام الأول الى طرد الغرب واستعادة نظمهم السياسية القديمة . أما الصينيون فقد كان لديهم الشعور بأن هناك القليل مما قد يتعلمونه من أية دولة أخرى ، وأما الكوريون فكانوا على استعداد أن يتعلموا لكن من الصين دون سواها .

تلك هى أوجه الاختلاف الأربعة الرئيسية التى توافرت لليابان عن جيرانها الآسيويين فى القرن التاسع عشر . بيد أن هناك ميزة سياسية كبرى استقاها اليابانيون من ماضيهم وهى شعور قوى بالأصول الراسخة لفكرة الحكومة استمدوها من إرثهم الذى تعلموه من الكنفوشية ، ويرتبط بهذا المبدأ ارتباطا وثيقا ما لدى اليابانى من مستوى عال من الأمانة والكفاءة فى الادارة السياسية . وصحيح أن عادة تقديم الهدايا للرؤساء أمر طبيعى موروث لدى اليابانيين . ولكن على الرغم من أن ذلك قد يفسر على أنه ضرب من الفساد فانه كان ينظر اليه آنذاك كجزء من النظام فى ظل تقاليد معينة .

وفى اطار هذا النظام فان كافة رجال الادارة كانوا على ولاء مطلق لرؤسائهم يتميزون بقدر عال من الأمانة ودقة متناهية فى انجاز ما يوكل اليهم من مهام . وعلى سبيل المثال . فان حفظ النظام ، وجباية الضرائب الزراعية فى « الدومين » المترامى الأطراف الخاص بالشوجن كانت تؤدى بواسطة حفنة من المشرفين لا يتعدون أصابع اليد . وكان ذلك يتم باتقان شديد وتكلفة

متواضعة يحسدهم عليه أى نظام فى العالم فى القرن الثامن عشر [1] .

هذا المستوى العالى من الكفاءة الادارية ، استمر دون انقطاع فى الفترة الحديثة من التاريخ اليابانى وأسهم فى انتقال السلطة فى سهولة ويسر ، وفى تبدل النظام بعد نهضة الميجى . ورغم الارتباك الذى حدث فى ذلك الوقت ، فلم تحدث هناك أزمة أصابت القانون والنظام أو أى تراخى فى جباية الضرائب حين آلت السلطة فى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر من يد ما يزيد على ٢٦٠ دومين اقطاعى الى الحكومة المركزية الجديدة فى عهد الميجى .

(ب) النظام البرلمانى (الدايت) :

رأينا أن دستور عام ١٩٤٧ قد جرد الامبراطور من كافة سلطاته السياسية ، وأبان بما لا يرقى اليه الشك أين تكون السلطة الحقيقية . فقد جعلها فى أيدى « الدايت » اذ عرَّف الدستور الامبراطور بأنه « رمز الدولة ، ووحدة الشعب ، يستمد مركزه من ارادة الشعب الذى تكمن معه سلطة السيادة » .

ولقد مر الدايت بمنعطفات كثيرة قبل الحرب العالمية الثانية أشرنا الى جانب منها فى الفصل الرابع ، ولا بأس من أن نستكمل الصورة فى هذا المقام . فمن خلال دستور اليابان الأول لعام ١٨٨٩ قرر قادة عهد الميجى أن تقوم « الجمعية الوطنية » على أساس الانتخاب المقيد . وكان ذلك يهدف فى الأساس الى اكتساب احترام دول الغرب من جهة، وكسب تأييد العامة من الشعب اليابانى من جهة أخرى . وأن تكون « الجمعية الوطنية » بمثابة

---

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today, Change and Continuity, P.P. 231 - 234.

صمام أمن ضد مشاعر الرضا من جانب رجال الساموراى الذين لم يشاركوا فى ادارة دفة الحكم .

لكن رجال حكومة الميجى كانوا قد عملوا على أن يسبق هذا الحدث الجرىء تجربة محلية بانشاء أجهزة منتخبة على مستوى القرى والمدن . وكانت هذه المجالس المحلية المنتخبة من ناحية ، و « الدايت » القومى الجديد من ناحية أخرى لا تتمتع فى حقيقة الأمر إلا بقدر محدود جدا من السلطات ، كما أن حق الانتخاب لها كان مقيدا . فلم يكن له هذا الحق فى انتخابات الدايت إلا الذكور ممن تجاوزوا سن الخامسة والعشرين ، وأن يكونوا من المسددين لنصاب من الضرائب يبلغ ١٥ ين أو أكثر . وهذا جعل نسبة السكان الذين يباشرون هذا الحق الانتخابى لا يتعدى ٢٦ر١٪ فى عام ١٨٩٠ .

لكن أعمالا كثيرة كانت تقوم بها الحكومة – كما هو الحال بالنسبة للشئون الخارجية – لم تكن تستدعى استصدار أية قوانين ومن ثم موافقة الدايت عليها . غير أن الشئون المالية على وجه الخصوص هى التى كانت امتيازا خاصا بالدايت باعتبار أن الأموال تأتى فى نهاية الأمر كضرائب يدفعها الشعب .

غير أن سلطات مجلس النواب فى اطار الدايت كانت مقيدة أيضا من قبل مجلس الشيوخ الذى أنشئ على النسق البريطانى (مجلس اللوردات) . وخولت لهذا المجلس الأخير صلاحيات تتساوى مع صلاحيات مجلس النواب . ولكى يتسنى للحكومة أن تحكم قبضتها على مجلس الشيوخ ، عمدت فى عام ١٨٨٤ الى ابتداع « مجلس أعلى» جديد آخر يتكون من قدامى نبلاء البلاط وبعض أمراء الاقطاع السابقين ، بالاضافة الى بعض القادة الجدد ، وخصصت المراكز العليا فى هذا المجلس الأعلى الجديد لأعضاء مجلس الشيوخ ، وخول للطبقات الثلاثة الأدنى فيه أن يقوموا بانتخاب عدد محدود من

الأعضاء يضاف اليهم بعض المعينيين من قبل الامبراطور يكونون من الفقهاء وذوى الرأى، هذا بالاضافة الى عضو منتخب من كل مقاطعة ممن يدفعون أكبر قسط من الضرائب . وعلى هذا النحو تكون الحكومة قد أقامت كيانا من ذوى الاتجاهات المحافظة يعمل كرقابة اضافية على تصرفات مجلس النواب .

وعلى الرغم من كل هذه الاحتياطات ، فان الدايت أثبت مقدرته على توسيع نطاق سلطاته ، واستطاعت الأحزاب السياسية الناشئة أن تدخل المعركة الانتخابية منذ بداية عهدها بها عام ١٨٩٠ حتى الحرب العالمية الثانية كما رأينا فى الفصل الرابع . وحتى بالنسبة لثانى انتخابات عامة فى ١٨٩٢ حينما عمد رجال الحكومة الى الغش والرشوة وعمليات القهر المختلفة ، فان الفشل حاق بأنصار الحكومة فى الحصول على الأغلبية البرلمانية . ولقد صارت المشاورات السنوية لتمرير الميزانية من خلال الدايت أمرا صعبا حتى أن بعض رجال الحكومة اقترحوا مرارا إلغاء الدايت من أساسه ، لكن البعض الآخر حذر من ذلك لأنه سوف يصيب كرامة اليابانيين أمام الغرب ، ويحول دون نجاح اليابانيين فى التخلص من ربقة المعاهدات غير المتكافئة .

وعلى أية حال ، فقد تم التوصل الى حل توفيقى فى النصف الثانى من التسعينيات ثم صار هناك اتفاق نهائى بعد عام ١٩٠٠ بين الحكومة وحزب « السيوكاى » (المحافظ) ، ذلك الحزب الذى ألفه إيتو عام ١٩٠٠ بأن أدمج البيروقراطية الحاكمة مع التيار السياسى الحزبى الذى كان يتزعمه إيتاجاكى . ففى مقابل الحصول على دعم الدايت حصل حزب السيوكاى على دور فى الحياة السياسية وبعض المناصب الوزارية القليلة العدد .

وكما رأينا فى الفصل الرابع ، فان حزب السيوكاى والحزب المنافس له توافرت لهما فى عام ١٩١٣ مزيد من السيطرة الى أن تمكن هارا (Hara)

فى عام ١٩١٣ (وهو زعيم حزبى صرف) من تقلد منصب رئيس الوزراء بسبب حصول حزب السيوكاى على أغلبية الأصوات فى المجلس النيابى . وخلال الأربعة عشر عاما التالية - فيما عدا فترة قصيرة (١٩٢٢ - ١٩٢٤) - أصبح كافة رؤساء الوزراء من بين قادة الأحزاب السياسية ، تم اختيارهم على أساس دعم حزبهم لهم فى الدايت . ومن ثم يكون قد استقر مبدأ تشكيل مجلس الوزراء فى أغلبيته من رجال الأحزاب السياسية ، باستثناء وزارتى الجيش والبحرية .

وهكذا نرى أن النظام السياسى اليابانى قد تحول فى ظرف ٣٥ عاما من نظام يستند على السلطة المطلقة الى نظام يقترب من النظام الديموقراطى البريطانى خاصة بعد أن توصل هذا النظام اليابانى الى توفير حق الانتخاب الشامل غير المقيد بالنسبة للناخبين الذكور منذ عام ١٨٧٦ . وصحيح أنه لم يماثل النظام البريطانى تماما ، خصوصا بعد سيطرة الزمرة العسكرية على مقاليد البلاد فى الثلاثينيات ، وصحيح أن رئيس الوزارة صار رئيس حزب الأغلبية فى مجلس النواب ولم يكن انتخابه رئيسا للوزارة أمرا تلقائيا ، ولا كان باستطاعة « الدايت » نفسه أن يفعل ذلك ، وإنما كان ذلك رهنا بموافقة الامبراطور .

أما النظام البرلمانى الحالى فى ظل دستور ١٩٤٧ الذى جاء بمثابة توضيح وتعديل أساسى للدستور القديم خاصة بالنسبة لتطبيقاته خلال العشرينيات فكان أبرز ما احتواه من مستجدات هو جعل الدايت «أعلى أجهزة الدولة فى السلطة » ، وأنه « الجهاز الوحيد المختص بسن القوانين » . وكذلك مَنْحه للدايت سلطة اختيار رئيس الوزراء ، فيجرى انتخابه من بين أعضاء الدايت من جانب مجلس النواب . ثم يختار هو بدوره الوزراء الذين يكونون مجلس الوزراء ، وكذا كبار الموظفين العموميين . ومن حق مجلس النواب أن يحجب الثقة عن الوزارة ، وفى هذه الحالة يكون على رئيس الوزراء إما أن

يستقيل أو أن يقوم بحل مجلس النواب ، ويعقد انتخابات جديدة لكسب ثقة الأغلبية .

وهناك تغييران هاما آخران أجريا على النظام البرلماني الجديد مؤخرا وهما : مد نطاق الانتخاب الشامل للاناث أسوة بالذكور ممن يتجاوزن سن العشرين . وكذلك تغيير طبيعة تشكيل مجلس الشيوخ . فقد حل محل مجلس الشيوخ القديم مجلس جديد أطلق عليه اسم « مجلس المستشارين » (House of Councillors) وصار انتخاب أعضاء مجلس المستشارين هذا بأسلوب مغاير لمجلس النواب بهدف منح هذا المجلس الجديد لونا حزبيا أكثر . فأعضاؤه البالغ عددهم ٢٥٢ يجرى انتخابهم لفترة ست سنوات ويجرى تجديد النصف كل ثلاث سنوات . ومن بين هذا العدد ١٥٢ مقعدا يجرى انتخابهم من بين المحافظات السبعة والأربعين . ولكل محافظة مقعدان على الأقل لانتخاب مقعد واحد لكل منها .

أما بالنسبة للمائة مقعد الباقية « لمجلس المستشارين » ، فانه يجرى انتخابهم على مستوى الدولة بأسرها كما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب انتخابا حرا مباشرا وكان يتم هذا الانتخاب فيما سبق على أساس الاختيار الفردى والكفاءة الذاتية . ولكن فى الآونة الراهنة أصبح يتم اختيارهم طبقا لقوائم حزبية تطرحها الأحزاب السياسية .

وعلى هذا النحو لم يعد « مجلس الشيوخ » فى صورته الجديدة وهى « مجلس المستشارين » – لم يعد يقوم بدور الرقيب على أنشطة مجلس النواب كما كان عليه الحال قبل الحرب نظرا لأنه يتم انتخاب كافة أعضائه على غرار ما يتم فى مجلس النواب تقريبا . وصار مجلس النواب يختار رئيس الوزراء من بين أعضائه طبقا لأحكام الدستور . وينبغى أن تقدم له الميزانية أولا ويصبح رأيه بالنسبة لها نهائيا فى ظرف ثلاثين يوما . وهذا الوضع ينطبق أيضا على

التصديق على المعاهدات . على أن السلطة الحاسمة لمجلس المستشارين تتمثل فى ضرورة الحصول على ثلثى الأصوات المطلوبة فى كلا المجلسين لتعديل الدستور .

ويضم كلا المجلسين عددا مماثلا من اللجان الدائمة وعددها ستة عشر لجنة ، ولكل منهما أن يشكل لجانا خاصة عندما تدعو الحاجة لذلك . على أن اللجنتين اللتين تحظيان بأهمية خاصة هما : لجنة المراجعة (Audit Committee) حيث تدور المناقشات الحامية حول أعمال الحكومة فى الفترة السابقة ويسترعى ذلك بشغف شديد انتباه وسائل الاعلام اليابانية ، ولجنة الميزانية (Budget Committee) التى صارت المصدر التقليدى للاستجوابات المقدمة للوزراء .

وفى النهاية يمكن القول بأن تكون هذه اللجان يعتبر مجافيا للنظام البرلمانى البريطانى من جهة ، وتخليا مقصودا عن نظام الدايت لما قبل الحرب. والملاحظ أنه جهد يرمى الى جعل الاجراءات البرلمانية اليابانية تتسق مع الأعراف الخاصة بالكنجرس الأمريكى . غير أن هذا الجهد لم يصل الى مبتغاه لأن النظام الديموقراطى بنظاميه ، الرئاسى ، والبرلمانى ببساطة لا يختلطان . فطالما أن رئيس الوزراء اليابانى ومعه مجلس الوزراء - كما فى النظام البريطانى - هم نتاج الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم يباشرون مهامهم وكأنهم لجنة تنفيذية منبثقة عن الدايت . فان الجهازين التشريعى والتنفيذى فى النظام اليابانى لايجرى التوازن بينهما كقوى سياسية متنافسة كما هو الحال بالنسبة للنظام الأمريكى . والنتيجة هو أن معظم القوانين - بما فى ذلك الهام منها - يجرى اعدادها ليس من جانب الدايت ، وإنما من جانب البيروقراطية الحكومية لصالح مجلس الوزراء . ثم يجرى تقديمها من مجلس الوزراء للدايت وتتم الموافقة من نفس الأغلبية فى الدايت التى اختارت رئيس الوزراء فى المقام الأول .

لذلك فان لجان الدايت لا تأخذ على عاتقها إجراء الدراسات المفصلة للتشريعات المختلفة ، ولا تتفاوض بشأنها كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، ولكنها تترك هذه المهمة لأجهزة أخرى هى لجان الحزب الحاكم . أما بالنسبة لأحزاب المعارضة فانه يمكن لها أو لأى واحدة منها بالاضافة الى الجلسات الكاملة (Plenary) لكلا المجلسين عرقلة سير أو وقف التشريع ، ومن ثم مباشرة الضغوط على حزب الأغلبية للوصول الى حل توفيقى .

وهكذا نكون قد عرضنا لأحد عناصر صنع القرار الثلاثة وننتقل الآن الى النظام الحزبى الراهن .

(جـ) النظام الحزبى :

١ - جذور الحزب الليبرالى الديموقراطى (L. D. P.) :

من الأمور المقررة أن النظم السياسية الديموقراطية تعمل عادة من خلال الأحزاب . وهذا النظام الحزبى فى اليابان سوف يكون ثانى القوى التى تصنع القرار .

فكما رأينا فى الفصل الثانى أن إيتاجاكى بدأ فى عام ١٨٧٤ بتكوين أول حزب سياسى فى اليابان ، وتبعه أوكوما بتكوين حزب ثان فى عام ١٨٨٢ . ومن هذين المصدرين انبثق التياران الحزبيان الرئيسيان فى اليابان الحديثة ، وسرعان ما سيطر حزب إيتاجاكى على الدايت تحت اسم الحزب الليبرالى (Liberal Party) الذى أطلق عليه فى اليابان اسم الجيوتو (Jiyoto) وتعنى باليابانية (حزب الحرية) . ثم فى عام ١٩٠٠ انضم هذا الحزب مع رجال الحكومة التابعين لإيتو لتشكيل حزب جديد باسم السيوكاى (Seiyukai) وظل هذا الحزب يسيطر على الدايت الى أن اختار هارا (Hara) فى عام ١٩١٨

ليكون أول رئيس وزراء يابانى بسبب انتمائه الحزبى الصرف . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نهض الحزب مرة أخرى ليحمل اسم « الحزب الليبرالى » .

أما الحزب الثانى فقد تغير اسمه عدة مرات فصار اسمه فى عام ١٩٢٧ المنسيتو (Minseito) أى « حزب حكومة الشعب » . وأول أغلبية حققها هذا الحزب كان فى عام ١٩١٥ ، ثم تعاقب فى الحكم مع حزب السيوكاى وكان أول رئيس للوزراء أفرزه هذا الحزب كاتو (Kato) عام ١٩٢٤ . وبعد الحرب العالمية الثانية استعاد نشاطه تحت اسم الحزب الديموقراطى (Democratic Party) (وكان يطلق عليه أحيانا اسم الحزب التقدمى) . وفى عام ١٩٥٥ اندمج الحزبان الرئيسيان الديموقراطى والليبرالى ليكونا معا الحزب الحاكم الحالى : الحزب الليبرالى الديموقراطى) ويرمز له (L. D. P.)

٢ - الأحزاب السياسية الأخرى :

بذل المسيحيون من أصحاب المثل جهدا فى عام ١٩٠١ لانشاء حزب اشتراكى النزعة ، لكن السلطات اليابانية قامت بقمع هذه الحركة . ومن جهة أخرى فقد كان الحزب الشيوعى الذى أنشئ عام ١٩٢٢ أول الأحزاب التى تسمى أحزاب البروليتاريا ولكن ما لبث الحزب عامين حتى تم حله وقام البوليس بقمع أتباعه . وابتداء من عام ١٩٢٥ برزت على الساحة أحزاب اشتراكية تبلورت فيما سمى بحزب الجماهير الاشتراكية(Social Mass Party) فى عام ١٩٣٢ . ولكن هذا الحزب ومعه الأحزاب المحافظة قد أجبروا جميعا على حل أنفسهم فى عام ١٩٤٠ أى قبيل دخول اليابان الحرب العالمية الثانية .

وبعد انقضاء تلك الحرب استعاد الحزب الشيوعى نشاطه بمن تبقى له من أتباع ، وهم الذين أفرج عنهم من السجون فى الداخل أو الذين عادوا من منفاهم فى الصين والاتحاد السوفيتى . ثم استعاد « حزب الجماهير

الاشـــــتراكية » هــو الآخـر نشــــاطه تحــــت اسم الحـــزب الاشــــتراكى (Social Party) وحقق أصواتا فى انتخابات ١٩٤٦ بلغت ١٩٪ من جملة الأصوات ، ثم حقق فى انتخابات ١٩٤٧ نسبة أعلى وهى ٢٦٪ . لكن تصرفات هذا الحزب أبرزت ما كان يعتمل فى داخله من انقسامات أيديولوچية ترجع الى ما قبل الحرب . وكانت هذه الانقسامات بين فئتين من خلاله : فئة ترجح كفة الاشتراكية كأولية أولى على الديموقراطية ، وفئة ترى العكس . ثم انشق الحزب الى جناحين : جنــاح يميـــنى ، وأخـــر يسارى فى الفـــترة ما بين ١٩٥١-١٩٥٥ . ثم عاد فأصابه الانشقاق مرة أخرى فى عام ١٩٦٠ حيث خـــرج من صفوفه المعتــدلون لــيكونوا الحـزب الديمــوقراطى الاشــــتراكى (Democratic Social Party) .

لذلك نلاحظ أن غالبية الأحزاب الحالية لها جذور لـــا قبل الحرب . كما نلاحظ أن الخلفية « الريفية » للحزب الليبرالى الديموقراطى ، وأصوله المتعددة المشرب جعلته حزبا مركبا من ناحية ، وجعلت أيديولوچيته أكثر غموضا من ناحية أخرى . وهذا وفر له ميزة كبيرة، فأحزاب اليسار وخاصة الشيوعيون والاشتراكيون قد وضعوا قيدا على قابليته الجماهير لبرامجهم بتحديد منهجهم الحزبى. ولما فطنت هذه الأحزاب الى هذه الحقيقة بدأت تسعى الى تعديلها بقدر ما تسمح لها الظروف .

ويعتمد الاشتراكيون أساسا على الاتحاد السوفيتى (Sohyo) الأكثر تطرفا ويتشكل من العمال من ذوى الياقات البيضاء (White Collar) ، وعلى بعض موظفى الحكومة . أما الديموقراطيون الاشتراكيون ، فيعتمدون على اتحاد العمال الفيدرالى دومى (Domei) الذى يتشكل من العمال من ذوى الياقات الزرقاء (Blue Collar) . كما يستمد حزب الكوميتو (Komeito)

أسباب قوته من أصحاب عقيدة « سوكا – جاكى » (Soka - Gakki) [(١)].

وعلى الرغم مما اعترى المجتمع اليابانى من اضطرابات لدخول اليابان الحرب العالمية الثانية ، والاحتلال الأمريكى ، وأيام البؤس والشقاء التى أعقبت تدمير اليابان فى تلك الحرب ، فقد ظل الناخبون اليابانيون على حالهم من الولاء لاتجاهاتهم الحزبية . كما أن الحزبين الذين ظلا يسيطرون على الحياة السياسية ردحا من الزمن قبل نشوب الحرب استمرا كذلك بعد انتهائها . فالأساس الريفى (Rural) هيأ لهذين الحزبين لونا محافظا . بيد أن هذين الحزبين لم يحققا نفس القدر من النجاح فى المدن الكبرى التى تنامى حجمها عقب الحرب . لذلك اضطر الحزبان الى الاندماج عام ١٩٥٥ لمواجهة الأحزاب اليسارية .

٣ – تطور أوضاع الحزب الليبرالى الديموقراطى (الحاكم):

حصل هذا الحزب فى أول انتخابات لمجلس النواب عام ١٩٥٨ على نسبة ٥٩٪ من الأصوات وعلى ٥ر٦١٪ من جملة المقاعد . غير أن أسهمه هبطت بعد ذلك تدريجيا حتى حصل فى انتخابات عام ١٩٧٦ على ٤٢٪ من الأصوات . ونظرا لانشقاق المعارضة وانقسامها على نفسها ، فانه عند احتساب الأصوات، حصل الحزب على نسبة أكبر من المقاعد. كما أن هناك عددا من أصوات المستقلين عادة ما تنضم الى جانب الحزب بعد الانتخابات مباشرة . ولقد احتفظ الحزب الليبرالى الديموقراطى بالأغلبية المطلقة فى مجلس النواب ، وفى الحالات القليلة التى لم يتهيأ له فيها ذلك ، فان الدعم الرسمى أو الضمنى لحزب الوسط (الذى انشق عن الحزب الليبرالى الديموقراطى من ١٩٧٦– ١٩٨٦ كجماعة منشقة) كان يعمل دائما على ابقائه حائزا على تلك الأغلبية .

(1) Reichauer, E.O, Ibid P. 267.

غير أن الحزب بدأ يستعيد قواه منذ عام ١٩٧٦ حتى أنه حصل فى انتخابات عام ١٩٨٦ على نسبة ٤٩٫٤٪ من الأصوات وعلى ٣٠٠ مقعدا فى مجلس النواب البالغة ٥١٢ مقعدا . ويرجع البعض أسباب هذا الانتصار فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ الى جعل موعد الانتخابين فى مجلس النواب والتجديد النصفى لمجلس الشيوخ مزدوجا ، كما يذهب البعض الى أن هذا ليس السبب الوحيد لانتصارات الحزب ، وإنما يضاف الى ذلك تدنى جاذبية الماركسية حتى فى المدن الكبرى ، واقتناع جماهير الشعب اليابانى بسياسات الحزب بالاضافة أيضا الى الجاذبية الشخصية لرئيس الوزراء ناكاسونى فى الداخل والخارج على حد سواء(١) .

٤ - تطور أوضاع باقى الأحزاب :

يعتبر الحزب الاشتراكى منذ انشاء الحزب الليبرالى الديموقراطى (١٩٥٥) ثانى أقوى الأحزاب السياسية، فقد حصل فى انتخابات ١٩٥٨ على نسبة ٣٣٪ من الأصوات ، وكان الظن أن يتبادل المواقع مع الحزب الليبرالى الديموقراطى . لكن الحزب فشل فى تحقيق هذا الظن. فقد تناقص حظه فى انتخابات ١٩٧٢ ليحصل فقط على نسبة ٢٢٪ من الأصوات، ثم زاد هذا التناقص فى انتخابات ١٩٨٠ ليصل الى ١٣٪ . ثم حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على نسبة أعلى قليلا وهى ١٧٪.

أما الحزب الديموقراطى الاشتراكى فقد تناقص حظه فى الحصول على أصوات الناخبين بصفة تدريجية من ٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٫٤٪ عام ١٩٨٦، فى حين أن سجل الشيوعين فى الانتخابات لا يسير على وتيرة واحدة . فقد حصلوا على نسبة ١٪ فقط عام ١٩٥٥ ، ثم

---

(1) Reichauer, E. O, Ibid P. 269.

ارتفعت أسهمهم ليحصلوا على ١١٪ من الأصوات عام ١٩٧٦ ، ثم - اذا بحظهم فى الأصوات ينخفض مرة أخرى ليصل الى ٨ر٨٪ فى انتخابات ١٩٨٦ ، ويبقى الآن حزب الكوميتو فى تاريخه السياسى القصير (١٩٦٧) . فقد حصل على نسبة أصوات ١١٪ عام ١٩٦٩ ثم حصل فى انتخابات عام ١٩٨٦ الى ٤ر٩٪ من الأصوات .

والسؤال الآن ماذا يكون عليه الحال لو أن هذه الأحزاب الأربعة المعارضة ضمت صفوفها لمجابهة الحزب الليبرالى الديموقراطى بالنظر الى أن إجمالى أصواتها قد فاقت أصواته فى كل انتخابات أجريت فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ وما الذى يمنع هذه الأحزاب من صنع ذلك ؟

الحقيقة أن ما منعها هو الانقسام التاريخى والأيديولوجى عميق الغور بين الشيوعيين وبين الاشتراكيين ، وبين كليهما وأحزاب الوسط التى هى الديموقراطيون والاشتراكيون والكوميتو . وهذه الانقسامات من الاتساع بحيث تجعل التآلف بين هذه الأحزاب أمرا غير وارد .

٥ - ديناميكية عمل الحزب الليبرالى الديموقراطى :

ونظرا لأن هذا الحزب ظل متربعا فى السلطة لأكثر من ثلاثين عاما ، فان ديناميكية عمله تستحق منا قدرا مناسبا من الاهتمام . الحقيقة أن قوة هذا الحزب تكمن فى عضويته للدايت التى تشكل أغلبية المندوبين للمؤتمر العام للحزب حيث ينتخبون رئيس الحزب ، والذى يصبح اختياره رئيسا للوزراء من جانب أغلبية أعضاء الحزب فى الدايت أمرا محتما . لذلك كان على الحزب أن يفرض نظاما صارما على أعضائه داخل الدايت .

وعلى الرغم مما يتمتع به الحزب من تماسك شديد ، فان احدى سماته البارزة هو انقسامه من الداخل الى عدد من الأجنحة المتنافسة

(Factions) ، عادة ما تكون ما بين أربعة الى خمسة منها ويتراوح عدد كل جناح من ٤٠ - ١٠٠ عضوا فى كلا المجلسين . هذه الأجنحة المتنافسة تخضع كل منها لزعيم داخل اطار الحزب يحدوه الأمل فى أن يستخدم جناحه كقاعدة للوصول الى رئاسة الحزب وبالتالى الى رئاسة الوزارة . وحين يتكاتف جناحان منها أو ثلاثة فيمكنها حينئذ تحقيق هذا الهدف لأحد أعضائها .

على أن الاتهامات توجه الى هذه الأجنحة المتنافسة بل تجرى الدعوة الى الغاء هذا التشرزم داخل الحزب . لكن شيئا من ذلك لم يحدث . فقد رأى البعض أن وجود هذه الأجنحة أمر طبيعى ومفيد ، وأن التهم الموجهة اليها بأنها عنصر انقسام وأنها تجعل الحزب بمثابة مجموعة صغيرة من الأحزاب ليست صحيحة فى حقيقة الأمر ، لو أن قادة هذه الأجنحة يستغلون هذه الاختلافات سياسيا فى اتجاهات متعددة مما يعطى فرصة لكافة الأجنحة أن تتخذ مواقف على اتساع سياسة الحزب أما بالنسبة للأحداث الهامة التى تستدعى كثيرا من الآراء الخلافية فليست الأجنحة المتنافسة هى التى تقررها كلا على انفراد ، وإنما يحيلها الحزب الى مجموعات دراسة يجرى تشكيلها من كافة الأجنحة لتعمل بمثابة مجموعات أساسية للضغط . وعلى أية حال ، فقد وجد الحزب أن تعدد الأجنحة يتيح مرونة فى السياسة ويوفر إغراءات أكبر لكسب الأصوات .

وتحذو الأحزاب اليابانية الأخرى فى نظامها حذو الحزب الليبرالى الديموقراطى فى هذه الديناميكية لكن بدرجة أقل . فأعضاؤها فى الدايت يلعبون دورا هاما ويعقدون المؤتمر العام للحزب . ويختار زعماء الحزب رئيس حزبهم ويسمونه عادة سكرتير عام الحزب . وليس من بين الأحزاب الأخرى من الضخامة سوى الحزب الاشتراكى من يكون بوسعه تكوين مثل هذه الأجنحة لكنهم كما سبق أن أشرنا يفصل بينهم الصراع الأيديولوجى بأكثر مما تفرق

بينهم الاعتبارات الشخصية . وفى حقيقة الأمر ، فان الانقسام داخل الحزب الاشتراكى بين الاتجاهات اليسارية والاتجاهات الأكثر هى أعمق الانقسامات غورا فى المجال السياسى اليابانى .

وفى النهاية فانه يمكن القول بأنه ليس من بين الأحزاب الأخرى من يراوده الأمل أو ينتظر له أن يحل محل الحزب الليبرالى الديموقراطى فى المستقبل القريب على الأقل . ومن ناحية أخرى ، فليس هناك سوى الحزب الديموقراطى الاشتراكى والكوميتو الذين يمكنهما تكوين رابطة ايجابية مع بعضهما أو مع الحزب الليبرالى الديموقراطى فى حالة ما اذا فقد هذا الأخير تفوقه فى يوم من الأيام ، وأكثر الاحتمالات ورودا هو أن يتحالف حزب أو أكثر من هذه الأحزاب مع الحزب الليبرالى الديموقراطى .

والآن فقد يكون من المناسب بعد أن تناولنا اثنين من العناصر الثلاثة المؤثرة فى صنع القرار اليابانى وهما الدايت ، ورجال الحزب الذين هم فى الواقع رجال الادارة أن نعرض لعملية صنع القرار آخذين فى الحسبان أن العنصر الثالث هم « عمالقة المال والأعمال » وسوف نعرض له من ثنايا تناول العملية .

٦ - عملية صنع القرار :

من الملاحظ أن المنهج البرلمانى فى اليابان يشابه النظام التشريعى البريطانى بدرجة أكثر عنه فى النظم البرلمانية الديموقراطية الأخرى ، فى حين يختلف بشكل واضح عنه فى النظام البرلمانى الأمريكى ، نظرا لوجود فكرة تقسيم السلطات فى النظام الرئاسى الأمريكى .

ففى النظام اليابانى نجد أن رئيس الوزراء ومعه مجلس الوزراء يباشرون مهامهم كما لو كانوا لجنة تنفيذية للدايت ، وليس قوة توازن فى مجابهة

« الكنجرس » فهم يقدمون مشروعات القوانين للدايت وهم على يقين من موافقته عليها . ويقوم الدايت بطبيعة الحال بالتصويت على مشروعات القوانين سواء فى اللجان المختصة أو فى الجلسات الكاملة (Pelnary Sessions) ، ونادرا ما يجرى الدايت عليها أى تعديل .

وأهم ما فى الموضوع أن تطبيق هذا الأسلوب يعنى أن القرارات السياسية لا تصنع فى الدايت ، وإنما يتم ذلك على أيدى رجال الحزب الذى يتولى السلطة ، حيث يتم قدر كبير من الأعمال التمهيدية على هيئة قانون قبل أن يجرى تقديمه للدايت . ونتيجة لهذا الوضع ، فان تنظيم الحزب يجب أن يكون معبرا عن كافة الاتجاهات فى صفوفه كاملة ، وأن يكون هيكله موازيا بقدر معقول لهيكل الدايت . وحينما يتم اختيار رئيس الحزب الليبرالى الديموقراطى فى لجنة دورية أو بعد استقالة أو وفاة أحد رؤساء الوزارة ، فان انتخابه لهذا المنصب يتم عاة مصحوبا باتفاقيات حول من يشغل عددا من المناصب الهامة الأخرى فى الوزارة الجديدة ، ويشكل متوازن لكى يحقق العدالة بين أجنحة الحزب المختلفة .

ويلى منصب رئيس الحزب (وبالتالى رئيس الوزراء) فى الحزب الليبرالى الديموقراطى سكرتير عام الحزب الذى تناط به مهمة الاشراف على أجهزة الحزب المختلفة . ورئيس هذه الأجهزة هو المجلس التنفيذى ، ولجنة سياسات الانتخابات التى يوكل اليها المهمة الصعبة بتحديد المرشحين لانتخابات الدايت ، ولجنة أبحاث سياسة الحزب . وكل هذه المجموعات تشكلّ بكيفية ما نوعا من التوازن داخل أجنحة الحزب .

وطالما أن الحزب الحاكم هو العنصر الرئيسى فى العملية التشريعية كما سبق أن أشرنا ، فان هناك عناصر أخرى من عناصر المجتمع اليابانى لها دور فى القرار السياسى وها نحن قد رأينا أن مختلف العناصر فى بيروقراطية الحكم تقوم باعداد مسودات القوانين بنفسها ، وأن نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من

هذه المسودات يجرى الموافقة النهائية عليها من قبل الدايت ، ويتولى الدايت النسبة الباقية أى نحو ٣٠٪ ، فلا يكون متروكا للمعارضة أى قدر من الانجاز فى هذا السبيل .

وهناك قوى أخرى لها ثقلها فى عملية صنع القرار وهى مجموعات الضغط من « الخارج » وهى العنصر الثالث مع عنصرى الدايت والحزب الحاكم. وكان كثير من المعلقين السياسيين يظنون أن مجموعات الضغط هذه أول الأمر تقتصر على عمالقة المال والأعمال الذين كان لهم السيطرة الاقتصادية كما أنهم كانوا الممول الرئيسى للحزب الليبرالى الديموقراطى. ولهذا رسخت فى بعض الأذهان صورة أن اليابان بلد يديره مثلث محبوك عبارة عن : الحزب الحاكم ، الذى هو ماليا تحت سيطرة عمالقة المال والأعمال، ثم عمالقة المال والأعمال الذين هم بدورهم تحت سيطرة البيروقراطية الحكومية ، ثم البيروقراطية التى تعتمد بدورها على السلطة التشريعية للحزب لتيسير أدائها لمهامها .

بيد أن فكرة اقامة هذا « المثلث » كانت تلقى قابلية شديدة فيما مضى حينما كانت هذه المجموعات الثلاثة تولى اهتماما شديدا بنمو اليابان اقتصاديا، ومن ثم عمدت كل مجموعة الى مساندة الأخرى لبلوغ هذا الهدف . أما وقد تم بلوغه ، فان هذا التساند وتلك المنهجية الثلاثية المتحالفة والتى كان يحلو للبعض تسميتها (Japan Incorporation) قد تراجعت أواصرها بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة . فلم يعد النمو الاقتصادى هو الأولوية الأولى فى اهتمامات الحزب البيروقراطية . وعلى هذا النحو فان عمالقة المال والأعمال صاروا أقل وطأة فى سياستهم[1] ، فقد ظهرت مشكلات أخرى مثل التلوث ، والسياسة الخارجية ، واحتلت مكانا هاما من الاهتمامات .

---

(1) Reichauer, E. O. Ibid P. 275.

وأكثر من ذلك فان دعم عمالقة المال والأعمال لم يعد قاصرا على الحزب الليبرالى الديموقراطى ، فقد صارت هذه المؤسسات المالية والتجارية العملاقة تسهم أيضا فى مساعدة الأحزاب الأخرى رغم أن هذه الأحزاب تعتمد فى تمويلها الرئيسى على مصادر أخرى . فالحزب الاشتراكى ، والديموقراطى الاشتراكى ، والشيوعى يستمدون تمويلهم من الاتحادات العمالية كما رأينا كذلك يعتمد حزب الكوميتو على حركة «سوكا - جاكاى» الدينية . ويستمد الشيوعيون تمويلهم من صحيفتهم الناجحة « العلم الأحمر » .

ومع كل ذلك فانه يمكن اعتبار العملية السياسية فى اليابان نتاج ثلاثة عناصر - مع مراعاة التحول فى دور الموسسات المالية والتجارية العملاقة بعض الشئ - وهى : البيروقراطية التى توفر استمرارية الخبرة والادارة ، والحزب الحاكم الذى يدير دفة الحكم ويصدر القرارات السياسية النهائية بما له من سلطة فى الدايت ، ثم جمهور الناخبين ومجموعات الضغط التى تؤثر على قرارات الحزب وعلى مواقف البيروقراطية أيضا . والحقيقة أن جمهور الناخبين أصبح أكبر القوى «الخارجية» أهمية لأنها هى التى تحدد مدى سيطرة الحزب أو الأحزاب فى الدايت خصوصا فى أوقات الانتخابات العامة أو تحسبا لها . ومع كل ، فلا يمكن استبعاد أثر « عمالقة المال والأعمال » من مجموعات الضغط فلا زالت أقواها ، فهى تلوح بقدرتها على مواصلة الأبحاث التكنولوجية لمواكبة الغرب أو التفوق عليه فى هذه المجالات .

ومن ناحية أخرى ، فلا يمكن التقليل من دور المعارضة . فهناك صفة أخلاقية أصيلة وموروثة فى الفكر اليابانى منذ القدم - ولا تزال واضحة حتى اليوم - تحبذ بشدة التوصل الى القرار بصفة جماعية . ولذا يحرص من بيده سلطة القرار من واقع حصوله على أغلبية الأصوات على تلاشى اصدار قرارات تحظى بأغلبية ضئيلة خاصة فى الأمور الهامة . كما يحرص على أن

يكون هناك إجماعا عـاما (Consensus agreement) ترضـى عنه كافة الجماهير قدر الامـكان . وتعتبر هذه خصيصة من خصائص النظام البرلمانى اليابانى توفر لأحزاب المعارضة قدرا أكبر من الوجود على الساحة عنها فى غالبية الديموقراطيات الأخرى فى العالم[1] .

فمناقشة الموضوعات أمام الدايت يهئ لهذه الأحزاب المعارضة فرصة أخيرة لوقف أية تشريعات غير مرغوب فيها من خلال التسويف أو حتى مقاطعة الجلسات . ومثل هذه المواقف تحظى بترحيب وسائل الاعلام . ويعمد الحزب الليبرالى الديموقراطى لتلافى مثل هذه الأوضاع الى تحديد عدد التشريعات التى يرى أنها ستكون محل جدل كبير ، وأبرز مثال على ذلك أنه طالما نازعت الحزب الليبرالى الديموقراطى الرغبة فى رفع وضع هيئة الدفاع (Defense Agency) لتكون وزارة للدفاع ، وتم تأجيل طرح هذا الاقتراح سنة بعد أخرى رغم أن الحزب يمتلك فى الدايت من الأصوات ما يضع هذا الاقتراح موضع التشريع . وهكذا تمت التضحية بهذه الرغبة من أجل عدم إثارة زوبعة متوقعة وصدور تشريع لا يحظى بالاجماع .

ونستنتج من كل ما سلف أن العملية السياسية واصدار القرار فى اليابان، رغم أنها تتسم بقدر من التعقيد إلا أنها تتمتع أيضا بقدر من الكفاية . ويبدو أنها أكثر تكيفاً مع الأسلوب اليابانى الذى يشتهر بوجود « العلاقات الشخصية » . فهو أسلوب مرن ولذا فهو بطئ الوقع الى حد ما . فهو يمنح قدرا من الاعتراض لصالح المجموعات المعارضة ولذا فهو يفرز بعض المواقف التوافقية عنه فى الديموقراطية الغربية . فعملياته الأساسية تجرى بعيدا عن الأنظار فى مفاوضات ومشاورات غير رسمية بين البيروقراطية وأعضاء الحزب المعارضة ، ومجموعات الضغط المختلفة .

---

(1) Reichauer, E. O. Ibid P. 276.

الفصل السادس
اليابان المعاصرة

الفصل السادس

اليابان المعاصرة

أولا : الاقتصاد اليابانى والأمن القومى :

يتضح وضع اليابان على الساحة الدولية بدرجة أكبر من خلال محاولة الزعماء اليابانيين الدائبة لحل معادلتهم الصعبة : فأهم مصادر قوة اليابانيين هى أهم مصادر ضعفهم وتعرضهم للمخاطر . وهذه القوة بطبيعة الحال هى القوة الاقتصادية التى أقامتها اليابان على أنقاض هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية . فاليابان دائمة الاعتماد على الخارج بالنسبة لموارد الطاقة ، والمواد الخام بأنواعها وأشكالها ، وحتى بالنسبة للمواد الغذائية ، فانها تستورد ربع احتياجاتها من الخارج .

فاذا عرضنا لبعض الاحصائيات البسيطة لتجلت الصورة واضحة أمام أعيننا . ففى عام ١٩٨٠ استوردت اليابان ٨٧٪ من موارد طاقتها (كل احتياجاتها البترولية تقريبا) ، بتكلفة بلغت ٥٥ بليون دولار . وفى السنوات الأخيرة استوردت اليابان كل احتياجاتها من القطن ، والصوف ، والبوكسايت ، والنيكل . كما استوردت أكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من خامات الحديد والنحاس ، وأكثر من نصف احتياجاتها من الخشب ، ولب الخشب . فضلا عن المواد الغذائية .

ثانيا : مفهوم الأمن القومى اليابانى :

لذلك تحدد مفهوم الأمن القومى بالنسبة لليابان على نحو مختلف تماما بالنسبة للولايات المتحدة مثلا . فالمسائل الاقتصادية والسياسية فى اليابان لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى . كما أن الخطوات السياسية لا يمكن

اتخاذها دون اعتبار شديد للعواقب الاقتصادية المترتبة عليها . كذلك يمكن القول بأن اقامة نظام عسكرى أو قدرات عسكرية ليس هو بالضرورة أفضل السبل لضمان أمن اليابان . إذ على الرغم من قرب اليابان من الاتحاد السوفيتى جغرافيا ، فان سياسات اليابان الخارجية لا يحكمها شعور جارف بالخوف من التهديد المادى . وعلى العكس من ذلك فان قادة اليابان الذين يديرون دفة هذه الأمة بأسلوب تجارى يجدون الخطر الحقيقى على أمن بلادهم نابعا من الحفاظ على نظام وأيديولوجية التجارة الحرة . وتنويع الأسواق ، والمصادر الأساسية للمواد الخام ، وتجنب الدخول فى صراعات دولية تؤدى الى تهديد التجارة الدولية .

ومتابعة اليابان لمثل هذه الأهداف ينبغى أن تتم فى سياق دولى – تم تحديده ورسم اطاره بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذا السياق يشتمل على علاقات وثيقة جدا بالولايات المتحدة – القوة الغالبة فى الحرب ، وهى التى قامت بتحديد الأمن اليابانى بمفهوم خاص . فكان من نتيجة هذه العلاقة الأمريكية – اليابانية الوثيقة ، وجود علاقة معاكسة بين اليابان وبين الاتحاد السوفيتى .

هذه العلاقة المعاكسة عمقتها علاقات تاريخية إتسمت بالتنافس بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، واستمرار إحتلال السوفييت لجزر الكوريل ، التى هى جانب من أراضى اليابان الشمالية . وفى النهاية ، فان على اليابان التغلب أيضا على روح العداء والشك مع جيرانها من الدول الآسيوية ، هذا الشك الذى بذرت اليابان بذوره أيام الحرب العالمية الثانية نتيجة العدوان اليابانى واحتلال اليابان لأراضيهم .

كذلك فان تجربة اليابان فى الحرب العالمية الثانية بالنسبة للشعب اليابانى، والنظام السياسى الداخلى أيضا الذى اتضح فى أعقاب الحرب كان كل ذلك

عاملا على تحديد نمط الوسائل التى يتعين على اليابان اتخاذها بالنسبة لتحقيق أهدافها السياسية والخارجية . وبعض هذه المحددات تنفرد بها اليابان، مثل ما يسمى « بالحساسية الذرية (Atomic Allergy) نتيجة إلقاء القنبلتين الذريتين على كل من هيروشيما ونجازاكى . وهناك محدد آخر تنفرد به اليابان، وهو النص فى الدستور اليابانى لما بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك النص الذى صيغ تحت الاشراف الأمريكى والذى يستنكر «الحرب كحق من حقوق السيادة للدولة ، والتهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية»، كما يضع القيود على الاحتفاظ بقوات عسكرية .

ثالثا : اليابان والاتحاد السوفيتى :

إن مخططى السياسة اليابانية يعرضون دوما عن زيادة الانفاق العسكرى على شئون الدفاع . غير أن هذا الانفاق أو زيادته يرتكز فى الأساس على الاختلاف فى تقييم نوايا الاتحاد السوفيتى تجاه اليابان من جانب اليابانيين أنفسهم وعلى التقييم الأمريكى لتلك النوايا خاصة بالنسبة لعهد الرئيس الأمريكى ريجان . وقد تولى ايضاح هذه النقطة أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية اليابانية الرسميين أثناء الزيادة التى قام بها الى طوكيو نائب وزير الدفاع الأمريكى فرانك كارلوتشى حين قال ، « إن هناك اعترافا بوجه عام بأن الاتحاد السوفيتى يفرض نوعا من التهديد الكبير على اليابان » . « ولكن لا يمكن القول بكلمة واحدة إننا نشارك الأمريكيين تقييمهم هذا[1] » .

والحقيقة أن ما يعترض تحسن العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى ليس هو التعزيزات البحرية السوفيتية فى المحيط الهادىء ، وليس تمركز ٦٠٠,٠٠٠ جندى من المشاة الروس فى آسيا . اذ يرى

(1) Professor, Gerald Benjamin, Japan in the World of the 1980, Current History, April 1982, PP. 170 , 171.

اليابانيون أن ذلك موجها بالدرجة الأولى نحو الصين . ولكن الذى يعترض تحسن هذه العلاقات هو التواجد السوفيتى المستمر فى جزر الكوريل الى الشمال من جزيرة هوكايدو – تلك الجزر التى استولى عليها الاتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد حددت حكومة الحزب الليبرالى الديموقراطى مؤخرا يوم ٧ فبراير ليكون ذكرى توقيع أول معاهدة بين اليابان وروسيا « باعتباره الأراضى الشمالية اليابانية » ، وذلك بقصد تضخيم أهمية هذه الواقعة لدى اليابانيين .

وهذه الواقعة قد تأيدت فى شهر سبتمبر ١٩٨١ حينما صار زنكو سوزوكى أول رئيس وزراء يابانى يسافر الى تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ليلقى بنظرة على هذه الجزر المتنازع عليها من احدى طائرات الهليكوبتر من داخل المجال الجوى اليابانى مستخدما «التليسكوب» .

أما القادة السوفييت ، فقد عمدوا الى ابداء المرونة بالنسبة لهذا الموضوع حينما استأنفوا علاقاتهم الدبلوماسية مع اليابانيين عام ١٩٥٦ ، ثم فى عام ١٩٧٣ حينما وافقوا على أن هناك « مشكلات لم تحل بعد » بين البلدين بعد لقاء بين رئيس الوزراء ليونيد بريچنيف ، ورئيس الوزراء اليابانى تاناكا . وعلى أية حال ، فانه بعد أن وقعت اليابان معاهدة سلام مع الصين عام ١٩٧٨ – فى حين رفضت فى نفس الوقت عرضا سوفيتيا مماثلا – قام السوفييت بزيادة حاميتهم فى جزر الكوريل لنحو ١٠٫٠٠٠ جندى ، وقد تفاقم الوضع بسبب عدم تمكن اليابانيين من الدخول الى هذه الجزر بدون جوازات سفر الى المواقع التى دفن فيها أجدادهم فضلا عن قيام السوفييت بفرض القيود على الصيد فى تلك المنطقة .

إن الاعتبارات الاستراتيجية والمخاوف من جانب السوفييت من نشوء سابقة بعودة أية أراضى لأصحابها تكمن فى الأغلب وراء رفضهم اعادة هذه الجزر لليابان . وحتى لا تفتح الباب أمام دولة كالصين للمطالبة

بالمثل، حيث دأبت الصين على ترديد أن روسيا القيصرية استولت على أراضى صينية تصل مساحتها الى نصف مليون كيلو متر مربع[١] . وفى مارس ١٩٨١ حاول السفير السوفيتى ديمترى بوليانسكى مقابلة رئيس الوزراء اليابانى فى طوكيو للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٨ للدخول فيما أسماه بالحوار الواقعى (Realistic Dialogue) ، بطرح المواضيع الأخرى جانبا مثل جزر الكوريل التى لا تجدى مناقشتها - حسب منطقه - سوى «توسيع هوة الخلاف القائمة» . وفى الشهر السابق كان الرئيس بريچنيف قد دعا فى مؤتمر الحزب الشيوعى الى ما أسماه « الهجوم السلمى » (Peace - Offenseive) لتحسين العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى. فالقادة السوفييت راودتهم الآمال فى زيادة التبادل التجارى ، وقيام اليابانيين بالاشتراك فى انشاء وتشغيل خط أنابيب الغاز من سيبريا الى غرب أوروبا والذى يتكلف ما بين ١٠ بليون الى ١٥ بليون دولار والذى كان مدرجا فى آخر خططهم الخمسية[٢] .

وعلى الرغم من أن اليابان كانت فى عام ١٩٨٠ ثانى أكبر الدول التى تتبادل التجارة مع السوفييت خارج الكتلة الشيوعية ، فان السوفييت كانوا قلقين من بطء نمو التبادل التجارى بينهم وبين اليابانيين. وكان ذلك راجعا فى جانب كبير منه الى مساندة اليابانيين للولايات المتحدة فى فرض حظر تجارى عقب قيام السوفييت بغزو أفغانستان . ولكن بعد اعلان استئناف مبيعات القمح الأمريكى للاتحاد السوفيتى فى أبريل ١٩٨١ عادت اليابان الى الدخول بقوة فى تطوير سيبريا ، مثل استخراج البترول والغاز الطبيعى ، والفحم ، والخشب، ولباب الخشب - طبقا لمخططات يابانية طويلة الأمد ترمى الى تنويع مصادرها من المواد الخام . وقد بلغت صادرات اليابان للاتحاد السوفيتى فى النصف الأول فقط من عام ١٩٨١ من الصلب ٤ر١ مليون طن وذلك على وجه المثال .

---

(١) دكتور فوزى درويش ، الشرق الأقصى ، الصين واليابان ص٢٠٤ .

(2) Current History, Ibid. P. 171.

ومن ناحية أخرى فقد وقفت مشكلة جزر الكوريل حائلا دون إنهاء حالة الحرب المستمرة بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما حالت دون توقيع معاهدة للسلام بينهما وعدم تحسن العلاقات رسميا حتى اليوم .

وتحاول الدبلوماسية السوفيتية من جديد تناول الموضوع فى أواخر عام ١٩٨٨ ، فى عهد الزعيم جورباتشوف التى توصف سياسته «بالواقعية» . وفى هذا السياق تأتى زيارة وزير خارجيته إدوارد شيفارنادزة لطوكيو فى أواخر ديسمبر للإعداد لعقد إجتماع للقمة بين الزعيم السوفيتى ، ونوبورو تاكيشيتا رئيس الوزراء اليابانى . وقد أسفرت هذه الزيارة عن تشكيل «مجموعة عمل دائمة» على مستوى نائبى وزير الخارجية لتذليل العقبات التاريخية والسياسية التى تقف فى طريق إبرام معاهدة السلام المنشودة .

وعلى قدر ما قد تسفر عنه القمة المرتقبة من ايجابيات فى هذا السبيل ، على قدر ما يكون ذلك بداية لعهد جديد فى العلاقات بين البلدين من ناحية ، وما سوف تتركه من آثار على الساحة الدولية من ناحية أخرى .

رابعا : اليابان والصين الشعبية :

لم تكن الولايات المتحدة وحدها هى التى تضغط فى الفترة الأخيرة على اليابان لزيادة تعزيزاتها العسكرية فى مواجهة التهديد السوفيتى ، فقد عمدت الصين فى مناسبة توقيع عقد المساعدات اليابانية لها فى ديسمبر ١٩٨١ والتى بلغت ١٫٣٨ بليون دولار – عمدت الى ادانة ما أسماه الصينيون « بالهيمنة السوفيتية » ، ووجهوا نداء الى المجتمع الدولى للتكاتف فى جهد موحد لتحجيم هذه « الهيمنة » . ومع ذلك فان الأمل يراود الصينيين لجر اليابانيين لايجاد كتلة ثلاثية من الولايات المتحدة والصين واليابان لاتخاذ تدابير ضد الاتحاد السوفيتى . ونرجع الآن قليلا لتتبع تطور هذه العلاقة حتى وصلت الى وضعها الحالى .

سبق أن أشرنا فى الفصل الخامس الى أن الدول المجاورة لليابان ليست فى وضع أو مزاج سياسى يسمح لها بالدخول فى تحالف مع اليابان يكون

بديلا عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، فهى باستثناء الصين - دول صغرى ، وضعيفة عسكريا ، أو أنها تسير فى طريق التنمية . وإذن فان علاقاتها مع اليابان هى علاقة مساعدات وتجارة فى المقام الأول . فمنذ حدوث التقارب الصينى - اليابانى عام ١٩٧٢ أنجزت كل من اليابان وجمهورية الصين الشعبية قدرا ملحوظا من التعاون فى المجالين الدبلوماسى والاقتصادى ، وأبرمت الدولتان سلسلة من الاتفاقات الحكومية والخاصة بل وحققتا زيادة بلغت العشرة أضعاف فى المجال التجارى .

وفى أعقاب الزيارة التاريخية للرئيس ريتشارد نيكسون للصين الشعبية عام ١٩٧٢ ، استطاع رئيس الوزراء اليابانى «تاناكا - كاكوى» أن يطوى صفحة من صفحات الشقاق التى تبناها الحزب الليبرالى الديموقراطى الذى يرأسه ، وقام بزيارته التاريخية الى بكين فى سبتمبر ١٩٧٢ واشترك مع رئيس الوزراء الصينى شو إين - لاى فى ابداء العزم على انهاء « الأوضاع غير الطبيعية بين البلدين » ، وأن يعملا سويا على تطبيع العلاقات بين الصين واليابان وأنكرا أية سياسة ترمى الى الهيمنة (Hegemony) فى منطقة « آسيا الباسيفيكية » ، وقررا أن كلا البلدين « يعارض الجهود التى تبذل من جانب أى قطر أو مجموعة من الأقطار لاقامة مثل هذه الهيمنة[1] » .

وقامت اليابان من جانب - اتساقا مع هذا الجهد - بإلغاء معاهدة السلام مع تايوان ١٩٥٢ ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع « تايبية » التى استمرت عشرين عاما . ولكنها مع ذلك حصلت على نوع من التفاهم مع الصين الشعبية بأن اليابان سوف تستمر فى علاقاتها غير الدبلوماسية مع تايوان . وقامت الصين بخطوة هامة من جانبها بالتنازل عن مطالبتها بتعويضات الحرب من اليابان (تلك التعويضات التى قدرت بنحو ٥٠ بليون دولار) . ومن أجل تعزيز علاقات السلام والتعاون بين البلدين قرر الجانبان إبرام اتفاقيات حكومية فى المجال التجارى ، والملاحة ، والطيران ، ومصايد الأسماك ، فضلا عن ضرورة إبرام معاهدة سلام وصداقة .

---

(1) Professer Chae - Jinlee, Japanese Policy Toward China, Current History, Nov. 1983. P. 371.

وشاعت البهجة فى الأوساط اليابانية لهذا القرار الحاسم من جانب حكومة تاناكا لأنها أعقد المشكلات الدبلوماسية اليابانية لما بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى الفور تم تبادل البعثات الدبلوماسية ، وفتح القنصليات بين البلدين ، وتبادل الوفود من أعلى المستويات ، كما بدأ التفاوض لابرام معاهدة تجارية . وكانت المسألة الرئيسية التى دارت حولها المفاوضات هى الوضع القانونى المسمى بحق « الدولة الأولى بالرعاية » . وهـذا الشرط لم يكن موجودا فى الاتفاقيات الحكومية التى أبرمت بين البلدين خلال الخمسينيات والستينيات . فقد وافقت اليابان على تطبيق هذا الوضع القانونى بالنسبة للصين حتى الحد الذى سمحت به « الجات » (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) لأعضائها . ومن ثم ، فان شرط الدولة الأولى بالرعاية امتد ليشمل العوائد الجمركية ، والضرائب الداخلية ، ولكنه لم يشمل تراخيص التصدير والاستيراد .

وفى يناير ١٩٧٤ تم توقيع معاهدة بين الصين واليابان فى بكين ، وكانت بذلك أكبر الاتفاقيات الحكومية بين البلدين حتى أن كلا من الجانبيين نعت الاتفاقية بأنها « دستور » يحكم العلاقات الاقتصادية بينهما مستقبلا ، وتلاها توقيع اتفاقية مصايد الأسماك فى أغسطس ١٩٧٥ . ويبقى الحدث الهام ، وهو ابرام معاهدة « سلام وصداقة » بين البلدين اللذين تحكم علاقاتهما عقدة كبرى ، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو فى أثنائها .

(أ) معاهدة السلام والصداقة (أغسطس ١٩٧٨) :

فى حين كانت المفاوضات بالنسبة لمختلف الاتفاقيات تجرى على قدم وساق ، لم يغب عن ذهن اليابانيين ابرام معاهدة للسلام والصداقة، لأن كل متطلبات مثل تلك المعاهدة قد تضمنها اليابان المشترك الذى صدر فى بيان « تاناكا - شو إين - لاى » . ولكن اليابانيين أصابهم قدر من الاحباط حينما أصرت الصين ، وعلى حين فجأة بأن يجرى ادراج الفقرة الخاصة بعدم الهيمنة (Antihegemony) فى النص الأساسى لتلك المعاهدة المنشودة . لكن المفاوضين اليابانيين كانوا غير راغبين فى ذلك ، وحجتهم أن البيان المشترك «تاناكا - شو إين لاى» - لا يعدو أن يكون وثيقة سياسية ، فى حين أن المعاهدة باعتبارها وثيقة قانونية تتضمن عنصر الالزام ، ومن ثم لا ينبغى لها أن تستخدم فكرة مطاطة مثيرة للجدل مثل « الهيمنة » .

ولأن اليابانيين كانوا يتبعون سياسة « الحفاظ على المسافة » (Equidistant Policy) تجاه كل من بكين وموسكو على حد سواء ، فقد كانوا يعرضون عن مساندة الحملة المقصودة من جانب الصينيين ضد « الهيمنة السوفيتية » . لذلك فان هذه المسألة ألقت بظلالها الكثيفة على العلاقات خلال عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

ولم يتمكن رئيس الوزراء اليابانى ميكى تاكيو (Miki - Takeo) من أن يتخذ قرارا حاسما فى هذا الموضوع رغم ما اشتهر به بميله تجاه بكين . وأقصى ما تنازلت عنه وزارة « ميكى » هو أن يجرى ادخال مبدأ « معارضة الهيمنة » فى مقدمة المعاهدة ، أو الاعلان عن إستنكار اليابان لنهج الهيمنة فى صلب المعاهدة بشرط عدم الاشارة الى أن اليابان تعارض هيمنة قطر ثالث . ولكن الصين لم تقبل باصرار بأى من الصيغتين .

وحدث أن رئيس الوزراء اليابانى ميكى جابه مأزقا داخليا يتعلق بفضيحة « لوكهيد » وامتدت لتطول رئيس الوزراء السابق تاناكا . والأكثر أهمية من ذلك، هو أن عام ١٩٧٦ كان عاما مليئا بالصدمات بالنسبة للأوضاع الداخلية للصين وامتدت آثارها الى عام ١٩٧٧ . فقد تكاتفت الوفاة المتتالية لكل من رئيس الوزراء شو إين – لاى ، والزعيم الصينى ماوتسى تونج مع المظاهرات الصاخبة والعنيفة فى ميدان « تيان – مين » ، ثم طرد نائب رئيس الوزراء « دنج اكسياوبنج » ليحدث كل ذلك نوعا من عدم الاستقرار فى المسرح الداخلى فى الصين .

على أنه بعد وفاة الزعيم ماوتسى تونج قام رئيس الوزراء الصينى « هوا – جوفنج » (Hua - Guefeng) باعتقال من سموا « بعصابة الأربعة » ، وأعلن نفسه رئيسا للحزب الشيوعى الصينى وكان الوضع حينذاك يقتضى حلولا توفيقية بين الفئات المتناحرة لكى يستعيد دنج اكسياو – بينج وضعه

السياسى القانونى السابق فى يوليو ١٩٧٧ ، وكانت وزارة الخارجية اليابانية تنظر بترقب ما سيسفر عنه الوضع فى الصين .

وبمجرد أن استقر وضع التآلف الذى كونه « هوا - دنج » (Hua - Deng) فى الصين ، أعلن رئيس الوزراء اليابانى الجديد « فوكودا - تاكيو » الذى خلف « ميكى » التزامه بالمضى فى المفاوضات بطريقة جدية فى عام ١٩٧٨ . فقد كان فوكودا يرى أن صالح اليابان يقتضى مساندة العناصر المعتدلة والواقعية فى الصين تحت قيادة هوا - دنج (Hua - Deng) ، وسياسته المسماة « سياسة التحديث الرباعية » . وشعر فوكودا أيضا بأن المعاهدة سوف تدعم موقفه الداخلى فى منافسته ضد أوهيرا ماسايوشى (Ohira - Masayoshi) فى قيادة الحزب الليبرالى الديموقراطى . وكان معروفا أن أوهيرا وزير خارجية اليابان السابق هو المخطط الرئيسى لسياسة تاناكا ودبلوماسيته تجاه الصين .

وأكثر من ذلك فان الرئيس كارتر الذى كان فى مستهل محاولاته الرامية للتطبيع مع الصين أكد من ناحية أخرى على أهمية وجود تعايش بين طوكيو وبكين ليكون ذلك بمثابة الثقل المعادل للنفوذ السوفيتى فى آسيا الباسفيكية[1] » .

ولذلك قبلت اليابان عددا من التنازلات « اللفظية » مع الصين ، وسمحت من جانبها لمعاهدة السلام والصداقة المكونة من خمسة مواد أن يجرى توقيعها فى أغسطس ١٩٧٨ . وقدم اليابانيون تنازلا حاسما تجاه الاصرار الصينى بضرورة ادراج شرط « مناهضة الهيمنة » فى صلب المعاهدة (المادة ٢) . ولكنهم نجحوا بمهارة فى تخفيف تضميناتها لكى لا تكون

---

(1) Current History. Ibid P. 372.

مضادة للسوفييت ، وذلك بالاصرار من جانبهم على ألا يكون مبدأ مناهضة الهيمنة « مقصورا على منطقة أسيا الباسيفيكية » ولكى يكون المبدأ قابلا للتطبيق عالميا ، وألا تؤثر المعاهدة على علاقات أى من الطرفين (وبالتحديد اليابان) مع قطر ثالث (الاتحاد السوفيتى مثلا) . واتفقت الحكومتان على اجراء مزيد من تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين .

وكان أجل هذه المعاهدة عشر سنوات ، ثم بعد ذلك تستمر الى أجل غير مسمى ، ما لم يقدم أحد الطرفين طلبا بانهائها قبل الموعد بسنة وعلق رئيس الوزراء اليابانى فوكودا على المعاهدة بأنها « اسهام ضخم » ليس فقط بالنسبة لمستقبل العلاقات بين البلدين ، ولكن كذلك للسلم والاستقرار فى منطقة «آسيا الباسيفيكية ، «وباقى أجزاء العالم». وسارع الدايت اليابانى بالتصديق عليها بأغلبية ساحقة .

(ب) الاتفاق التجارى طويل الأمد (٧٨-١٩٨٥)
(Long - Term Trade Agreement)

لعل أبرز أوجه العلاقات بين الصين واليابان فى هذه الفترة تتمثل فى الجانب التجارى والتكنولوچى . وصحيح أن اليابان أبرمت معاهدة للسلام والصداقة بينها وبين الصين فى أغسطس من عام ١٩٧٨ ، لكن الجانب الأهم هو الجانب الاقتصادى . فلم تعد الموازين الدولية لتسمح فى الوقت الراهن كما حدث فى عام ١٩٣٧ ، والتى جرت اليابان الى دخول الحرب العالمية الثانية ، وتسببت فى تدميرها دون أن تصل اليابان الى مراميها وأطماعها فى كنوز الصين ومواردها الطبيعية الهائلة .

وبعد رحيل الزعيم ماوتسى تونج ، وقيام القيادة الجديدة بانتهاج سياسة الباب الاقتصادى المفتوح ، فان الهيئة اليابانية الصينية التى أنشئت لهذا

الغرض (Japan-China Economic Association) تمكنت بالاشتراك مع الوكالات الحكومية اليابانية ، ووزارة التجارة الخارجية الصينية - من صياغة اتفاقية تجارية طويلة الأمد (١٩٧٨ - ١٩٨٥).

وكان المتوقع فى ظل هذه الاتفاقية أن يصدِّر كل من الجانبين للجانب الآخر ما قيمته نحو ١٠ بليون دولار خلال هذه الفترة . وفى الفترة المبدئية التى كونت الخمس سنوات الأولى من الاتفاقية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) خططت اليابان لكى تصدر للصين من ٧ - ٨ بليون دولار ممثلة فى تكنولوجيا صناعية ، ومصانع جاهزة ، وذلك بالاضافة الى تجهيزات بناء وأشياء أخرى قيمتها من ٢ بليون - ٣ بليون دولار . وقررت اليابان تمويل هذه الصادرات للصين بتسديدات مؤجلة وبسعر فائدة منخفض يقدمها بنك الصادرات والواردات اليابانى والبنوك التجارية اليابانية الأخرى .

وفى نفس الفترة وافقت الصين على أن تمد اليابان بكميات متزايدة من البترول الخام (١ر٤٧ مليون طن مترى) وفحم الكوك (١ر٥- ٣ر٥ مليون طن مترى) ، والفحم البخارى (٣ر٣ - ٩ر ٣ مليون طن مترى) .

غير أن الأساس الذى يكمن وراء هذه الاتفاقية الهامة واضح وسهل : فالصين لكى تحقق خطط تصنيعها السريع سوف تستورد من اليابان التكنولوجيا المتطورة فى الفترة الأولى من فترات السنوات الثمانية ، وتقوم بسداد اليابان بصادراتها من مصادر الطاقة الطبيعية خاصة البترول الخام . وبعد توقيع معاهدة السلام والصداقة نجحت اليابان فى مد أجل هذا الاتفاق التجارى طويل الأمد حتى عام ١٩٩٠ ، كما نجحت فى الحصول من الصين على وعد بمضاعفة حجم التبادل التجارى الثنائى بين البلدين ما بين مرتين الى ثلاث مرات (أى ما بين ٤٠ بليون - ٦٠ بليون دولار) .

لكن اليابان استفادت أيما استفادت من هذا الاتفاق بأن حظيت بنصيب الأسد من مشتريات الصين من المصانع الجاهزة – اذ حصلت على ٥٦٪ (أى نحو ١٠ بليون دولار) فى الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٨١ خاصة فى مجال البتروكيماويات والحديد والصلب . ويكفى أن نعلم أن أكبر المصدرين الآخرين للمصانع الجاهزة للصين هم : غرب أوروبا (وحصلت على نسبة ٣٧٪) ، والولايات المتحدة (التى لم تحصل إلا على نسبة ٦٪) .

أما أبرز حالة معبرة من حالات التعاون المالى والتكنولوچى بين البلدين فقد تمثل فى الاشتراك المكثف من جانب اليابان فى مجتمع باوشان (Baushan) للحديد والصلب بالقرب من شنغهاى . وكمثال حى لسعى الصين لتطوير نفسها صناعيا ، فان هذا المشروع الضخم الذى تكلف بضعة مليارات من الدولارات كان مخططا له أن يستورد أحدث التكنولوچيا الموجودة فى اليابان والدول الصناعية ، وذلك لكى ينتج ٦ مليون طن سنويا من الصلب عالى الجودة . وقد وقعت كل من شركة نيبون (Nippon Steel) ومجموعة شركات يابانية كبرى أخرى (مثل ميتسوبيشى وميتسوى ، وسوميتومو ، وهيتاشى ، وكوب ستيل) عقودا بلغت قيمتها ٣ بليون دولار لبناء مجمع باوشان بما فى ذلك نظام متكامل للنقل ، ومحطات حرارية عالية وغيرها(١) .

وعلى الرغم من أن اليابانيين قد أصابتهم النشوة بسبب الفوائد الاقتصادية الضخمة الناشئة عن مجمع باوشان ، فسرعان ما أصابهم الاحباط الشديد من جراء فشل الصين فى تدبير الاعتمادات الداخلية والخارجية اللازمة لعدد من مشروعات الانشاءات الصناعية الطموحة . ففى أواخر عام ١٩٨٠ ، فان الصينيين تحت وطأة سياسة للتقشف الاقتصادى عمدوا الى حصر هذا

---

(1) Current History, Ibid. P. 374.

المجمع فى نطاق مرحلته الأولى (أى بطاقة ٣ مليون طن من الصلب سنويا). ثم أجلوا مرحلته الثانية الى أجل غير مسمى . كما عمدوا الى الغاء بعض العقود المتعلقة به . وفوجئ اليابانيون باخطارهم بأن الصين قد ألغت - من جانب واحد - عقودها معهم ، ليس فقط فى باوشان (١ بليون دولار) ، ولكن كذلك بالنسبة للمشروعات الصينية البتروكيماوية فى داكنج ، ونانكنج ، وشنجلى ، ويانسان .

خامسا : اليابان والولايات المتحدة :

(أ) طبيعة العلاقات فى هذه الفترة :

الواقع أن العلاقات اليابانية - الأمريكية شهدت خلال الخمس سنوات من ١٩٧٨ - ١٩٨٣ تغيرا واضحا . فقد تركزت سياسة الرئيس كارتر فى عام ١٩٧٨ بالنسبة لمنطقة الشرق الأقصى ككل على تحقيق مزيد من تطبيع العلاقات الأمريكية مع الصين الشعبية . وكانت السنتان الأخيرتان من فترة رئاسته تتسم بملاطفة الصين وخطب ودها باعتبارها الضمان المقابل للتعزيزات السوفيتية العسكرية فى المنطقة ، واقتصر اهتمام الولايات المتحدة بالنسبة لليابان على معالجة الأوضاع التجارية .

ولكن بحلول عام ١٩٧٣ تغير الوضع تغيرا جذريا باسراع الاتحاد السوفيتى بنشر القاذفات من طراز « باك فاير » ، والصواريخ SS 20 ذات الرؤوس النووية قصيرة المدى فى المنطقة مما ألقى الرعب فى قلوب الجماهير اليابانية . وكان هذا التهديد يقترب أكثر منذ قيامهم بغزو أفغانستان مما زاد شعور اليابانيين بتعرضهم للخطر .

بيد أن هذه الفترة (١٩٧٨ - ١٩٧٣) شهدت بعض التغيرات فى التصورات الأمريكية . اذ بدأ بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن

القومى يتحدث عن امكانية الاستفادة بما أسماه « بالكارت الصينى » . والواقع أن ذلك كان تطويرا من نوع ما لوجهة نظر الدكتور كيسنجر القائلة بأن توازن القوى فى العالم يشكله مثلث ضلعاه الأكثر ثباتا هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى حين تكوِّن الصين الشعبية ضلعه المتحرك . وكان كيسنجر – مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى والذى أصبح بعد ذلك وزيرا للخارجية يرى أنه من الأمور الحاسمة إبعاد الصين عن الاتحاد السوفيتى وحرمانه من التأكد من نوايا الصين وأنه اذا تعاون الصينيون مع الولايات المتحدة فان من شأن ذلك تعزيز السوفييت لوجودهم فى الشرق الأقصى بالرجال والمعدات .

على أن أفكار كيسنجر سيطرت على فترة رئاسة كلٍ من الرئيسين ريتشارد نيكسون ، وجيرالد فورد على التوالى ، كما لعبت دورا رئيسيا فى تنفيذ سياسة الانفراج (Détente) . ولعبت العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والصين دورا بارزا فى تيسير ابرام سولت ١ (معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيچية) .

وعلى الرغم من أن الرئيس كارتر وعد فى حملته الانتخابية بتخفيض نفقات الدفاع بنسبة ٥٪ ، فانه عمل مع ذلك على توسيع نطاق الالتزامات العسكرية الأمريكية فى يناير ١٩٨٠ . وقد أعلن دون مواربة عن أن منطقة الخليج « الفارسى » ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة . وهذا ما سمى بمبدأ كارتر (Carter Doctrine) واقترح زيادة حقيقية فى نفقات الدفاع فى العام التالى (١٩٨١) .

هذا التركيز على منطقة الشرق الأقصى ، وقدرات التدخل العسكرى الأمريكى فيه ترك أثره على العلاقات الأمريكية – اليابانية لأنه تسبب فى تحويل الأسطول السابع الأمريكى وحاملات الطائرات من المحيط الهادى الى المحيط

الهندى . ولما اقتربت فترة رئاسة كارتر من نهايتها تساءل كثير من اليابانيين عما اذا كانت الولايات المتحدة ستوفى بالتزاماتها للدفاع عن اليابان . وطالما أن معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان هى حجر الزاوية فى الدفاع عن اليابان ، فان مستقبل الحزب الليبرالى الديموقراطى اليابانى الحاكم يكون قد وضع فى الميزان طبقا لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ التزاماتها بالدفاع عن اليابان أو عدم قيامها بذلك .

ورأت قيادة الحزب الليبرالى الديموقراطى أن التهديد العسكرى السوفيتى أمر ملموس ولا يمكن تجاهله ، وأن على اليابان أن تقوم بدور أكبر فى الانفاق العسكرى الى جانب الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت قامت واشنطون بعملية اعادة تقييم لدورها فى المنطقة . فقام الكسندر هيج وزير خارجيتها بمبادرة ترمى الى عرض الأسلحة على الصين . ومع ذلك ، فبحلول عام ١٩٨٢ وحلول جورج شولتز محل هيج ، اتجهت الولايات المتحدة باهتماماتها نحو اليابان . فالأمريكيون لايعتقدون فقط فى أن اليابانيين لا ينفقون القدر المناسب على شئون دفاعهم ، وإنما هناك اقتناعا بأن حركة الصين لتحديث نفسها شديدة البطء ، وأن اليابان من ثم هى الحليف الوحيد الذى يمكن التعويل عليه .

وعلى الرغم من أن حكومة ريجان ظلت تستحث اليابان على زيادة نفقاتها الدفاعية ، فان تلك الدعوة لم تجد لها صدى إلا بعد تولى ياسو هيرو ناكاسونى رئاسة الوزارة اليابانية ، ومن ثم عادت الولايات المتحدة تعيد تقييم علاقاتها مع طوكيو بأكثر من اعادة تقييمها مع بكين .

وصار الانشغال الأمريكى الأكبر ، والأكثر إلحاحا لكل من ناكاسونى وريجان هو بتعزيز علاقات بلديهما الواحد بالآخر . ونظرا للمشكلات التى واجهتها الولايات المتحدة خلال ذلك العام فى منطقتى الشرق الأوسط ،

وأمريكا الوسطى فقد كان عليها أن تسعى لاقرار الهدوء فى المحيط الهادى .
ونظرا لأهمية العلاقات اليابانية - الأمريكية، فقد يحسن تناولها طبقا لاعتبارين رئيسيين هما : الاعتبار التجارى ، والاعتبار الأمنى فى فترة الثمانينيات .

(أ) الاعتبارات التجارية :

رأينا أن فترة الاحتلال الأمريكى لليابان كانت بالغة الأثر فى مستقبل البلاد . ولم يكن الأمريكيون يتوقعون بحال الأحوال أن تصبح اليابان قوة اقتصادية عظمى تتحدى الولايات المتحدة . فما كان يريده الأمريكيون فى حقيقة الأمر هو أن تتجنب اليابان نفس المصير الذى آلت اليه الصين باتجاهها نحو الشيوعية وتخفيف العبء المالى عليهم من جهة أخرى .

ولقد ظلت المنافسة التجارية هى المصدر الرئيسى للتوتر بين الولايات المتحدة واليابان على مدى الخمسة عشر سنة الماضية على وجه التقريب ولا تزال هى المشكلة الشائكة التى تستعصى على الحل كما سنرى .

واذا استعرضنا تطور العلاقات التجارية بين البلدين لوجدناها قد مرت بفترة من الفتور فى عصر الرئيس نيكسون . فلم يكن هو أو الدكتور كيسنجر من ذوى التعاطف الخاص نحو اليابان . وأثناء فترة ترشيح الرئيس نيكسون للرئاسة عام ١٩٦٨ وعد بتخفيض واردات بلاده من المنسوجات اليابانية . وثار جدل كبير منذ ذلك التاريخ حول مشروعية السياسة الصناعية والممارسات التجارية اليابانية . أما اليابانيون فقد ردوا بالقول بأنهم قد وجهت اليهم الانتقادات ظلما ، وأن الولايات المتحدة هى التى أقامت عددا من الحواجز التجارية ضد المنسوجات اليابانية والصلب ، وأنها أقامت نظاما للحصص الاستيرادية بالنسبة للأحذية والتليفزيونات الملونة والسيارات .

ويادر واحد من أشهر رجال الاقتصاد اليابانيين هو سابورو أوكيتا الى القول بأن الأمر فى جوهره يرجع الى النمو البطئ والكساد الذى أصاب الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٩٧٩ ، وقال أنه رغم الاعتراف بأن الميزان التجارى الأمريكى مع اليابان قد حقق عجزا فى عام ١٩٨٢ بلغ ٢٠ بليون دولار فان الموازين الثنائية ليست هى المؤشر الحرج لأن الولايات المتحدة فى الوقت الذى عانت فيه من عجز بلغ ٣٥ بليون دولار مع منظمة الأوبك ، فانه حقق فائضا بلغ ١٠ بليون دولار مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، وأنه يرى أن هذا الوضع أمر مقبول(١) .

بيد أن أكبر الأحداث أثرا على هذه العلاقة كانت الصدمتان اللتان أطلق عليهما تعبير «صدمتى نيكسون» (Nixon Shocks) وهما وقف تحويل الدولار ، وما ارتبط بهذه العملية من زيادة الضريبة على الواردات بنسبة ١٠٪ عام ١٩٧١ . أما الصدمة الثانية فقد تمثلت فى تطور العلاقات الأمريكية – الصينية تطورا مفاجئا عام ١٩٧٢ ودون علم اليابان. ثم أعقب هاتين الصدمتين الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على فول الصويا عام ١٩٧٣(٢) .

أما فى عهد الرئيس كارتر فقد شهدت العلاقات قدرا من التحسن، فبذلت جهود كبيرة من أجل تحسين الأوضاع التجارية . إلا أن العلاقات قد اتخذت منعطفا ايجابيا خلال الثمانينيات فى عهد الرئيس ريجان فى ظل الصداقة المعروفة بين الرئيس ريجان ورئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى مما انعكس أثره على التخفيف من اللهجة السائدة فى الولايات المتحدة بأن اليابان استفادت على حساب الولايات المتحدة وجرى التعبير عنه باللغة الانجليزية (Free ride). كما أن الخلاف الذى كان قائما حول تطوير اليابان للوقود النووى قد خفت حدته كثيرا .

---

(1) Current History Ibid. P. 354.

(2) Frost, E. The New U. S. - Japan Relationship. P. 4.

والحقيقة أن العلاقة بين الرئيس الأمريكى ريجان ورئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى ازدهرت أثناء عام ١٩٨٣ خصوصا أثناء قمة وليامزبورج (Williamsburg) التى ضمت الدول الصناعية السبع الكبرى ذات النظم الديموقراطية . وساند ناكاسونى بشدة فكرة نشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى ذات الرؤوس النووية فى أوروبا . وفى نوفمبر ١٩٨٣ قام الرئيس ريجان بزيارة هامة لليابان وكان فائض الميزان التجارى اليابانى أكثر الموضوعات المطروحة للبحث حيث بلغ الفائض خلال عام ١٩٨٣ مبلغ ١٩٫٣ بليون دولار .

ولما كانت كل التوقعات تشير الى أن هذا الفائض فى عام ١٩٨٤ سوف يبلغ ٣٠ بليون دولار فقد أعقب زيارة الرئيس ريجان فى نوفمبر ١٩٨٣ عدة لقاءات على مستوى عال للبحث فى المسألة التجارية التى صارت تشغل الحكومة الأمريكية بدرجة كبيرة . وكان نائب الرئيس الأمريكى حينذاك چورچ بوش على رأس وفد للتفاوض فى هذا الشأن . وبعد محادثات مكثفة تم ابرام سلسلة من الاتفاقيات لمحاولة فتح الأسواق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية وأخصها اللحوم والموالح مع محاولة تخفيف الرقابة الانتاجية على هذه المنتجات.

ولكن الأكثر أهمية من كل ذلك هو ما تم اتخاذه من خطوات لفتح أسواق المال فى طوكيو ، وزيادة دور الين فى عمليات التبادل التجارى . ومع ذلك فان كافة هذه التدابير أثبتت عدم كفايتها لتخفيف حدة الفائض التجارى لصالح اليابان . وقد تنبأ ليونيل أولمز وكيل وزارة الخارجية الأمريكى فى تقرير قدمه لمجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٤ أن فائض الميزان التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة سوف يصل الى ٣٠٫٩ بليون دولار عام ١٩٨٤ وأنه من المنتظر أن يصل الى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٨٥ .

وفى نفس السياق قدم تقرير الى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أول نوفمبر ١٩٨٤ يشير الى أنه رغم اتخاذ اليابان خمسة تدابير متوالية لفتح السوق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية فى الفترة من ديسمبر ١٩٨١ الى أبريل ١٩٨٤ « فان هناك حواجز هامة لا تزال قائمة فى وجه التجارة » . وأشار التقرير الى المشكلات التى استعصت على الحل فى بعض الحالات مثل تجهيزات الاتصالات اللاسلكية ، وتعريفة الاستيراد ، ومجالات الخدمات المختلفة ، والاستثمار – وباختصار كافة مجالات التجارة الثنائية تقريبا[١] .

عمق التبادل التجارى :

بيد أن نظرة فاحصة على تطور العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان فى السنوات الأخيرة تكشف بجلاء عن عمق التشابك واعتماد كل من البلدين على الآخر بدرجة غير عادية . ففى عام ١٩٨٦ صدرت اليابان سلعا تزيد قيمتها على ٨٠ بليون دولار للولايات المتحدة . وهذا يمثل نسبة ٣٨٫٥٪ من جملة الصادرات اليابانية للخارج . وكانت هذه النسبة ٣٥٫٢٪ عام ١٩٨٤ . وتأتى السوق الأوروبية المشتركة فى المرتبة الثانية اذ صدرت لها اليابان عام ١٩٨٦ ما قيمته ٣١ بليون دولار أو ١٤٫٧٪ من إجمالى صادراتها . وليست هناك أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول تزيد صادرات اليابان اليها عن ٥٪ فى الوقت الراهن .

ومن ناحية أخرى فلا تستطيع أية دولة كبرى أن تحل محل الولايات المتحدة فى هذا الوضع بالنسبة لصادرات اليابان . فصادرات اليابان الى الصين فى اتجاه متناقص : من ٧٫١٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٫٧٪ عام ١٩٨٦ . على أن الأمر الأكثر أهمية أن السلع الكاملة الصنع تمثل مايزيد على ٩٥٪

(1) Current History Ibid. P. 354.

من الصادرات من بينها ٧٥٪ عبارة من عن آلات وتجهيزات . وض هذه المجموعة الأخيرة تحتل المركبات بأنواعها والتجهيزات العلمية والبصرية والفيديو - كاسيت ، والسفن والتليفزيونات وآلات الاستقبال المركز الأول . وباختصار فان استراتيجية الصادرات اليابانية ذات توجه خاص من ناحية السيارات والبنود ذات التكنولوجيا العالميـــة .

لذلك فان الأمر يستغرق عشرات السنين من التطور التكنولوجي وإعادة هيكلة السياسات التجارية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي لكي تشكل أي منهما بديلا عن الولايات المتحدة بالنسبة لليابان . فمن غير المحتمل أن تقبل السوق الأوروبية سلعا يابانية جديدة بالمستوى الذي يعوض اليابان عن خسارتها للسوق الأمريكية . وعلى ذلك ، فإنه لعشرات السنين القادمة أيضا - ويفرض بقاء الاقتصاد الياباني على حاله موجها للتصدير - فان اليابانيين سوف يعتمدون على أسواق الولايات المتحدة لازدهار اقتصادهم .

هذا عن جانب التصدير ، أما بالنسبة للجانب الاستيرادي لليابان ، فنجد أن اليابان قد استوردت في عام ١٩٨٦ سلعا تزيد قيمتها عن ٢٩ بليون دولار من الولايات المتحدة أي نحو ٢٣٪ من جملة الواردات اليابانية ، وأكثر من ضعف وارداتها من السوق الأوروبية المشتركة . وأن نظرة على التركيب السلعي لهذه الواردات نجد أن أهمها المواد الغذائية ، والمواد البترولية ، ومواد الوقود المعدني والآلات والتجهيزات ، ورغم أن هذه السلع يمكن لليابان تدبيرها من مصادر مختلفة فان اليابانيين على وعي كامل بحاجتهم الى شراء المنتجات الأمريكية نظرا لاعتمادهم في صادراتهم على الولايات المتحدة ، ونظرا لأن هناك طلبا كبيرا في أوساط المستهلكين اليابانيين على المنتجات الأمريكية بوجه الخصوص[1].

---

(1) Professor Michael Nacht: United States-Japanese Relations. Current History Vol. 87 No 528 April 1988. P. 150.

السياسات التجارية :

رأينا أن النواحى التجارية هى التى تعمل على تلبد الغيوم فى العلاقات بين البلدين ، وخاصة حين بلغ العجز فى الميزان التجارى الأمريكى حدا يصعب اصلاحه فكان لزاما على الحليفين وخاصة الجانب اليابانى أن يعدل من سياساته التصنيعية والتجارية لتسهيل الأمر أمام الميزان التجارى الأمريكى .

وبداية ، فان العجز الاجمالى فى الميزان التجارى الأمريكى لعام ١٩٨٦ بلغ ١٧٠ بليون دولار . من هذا المبلغ ٥٩ بليون دولار حصيلة التعامل التجارى مع اليابان . ولقد كان هذا الرقم نحو ٥٠ بليون عام ١٩٨٥ ، ٣٧ بليون عام ١٩٨٤ . ومن جهة أخرى فانه فى عام ١٩٨٦ كانت نسبة الواردات الأمريكية من اليابان الى نسبة الصادرات الأمريكية اليها ٣ : ١ . والواقع أنه منذ عام ١٩٨٠ ظل هذا الاتجاه فى اضطراد حتى بلغت الواردات الأمريكية من اليابان ستة أضعاف ما تصدره اليها[١] .

وواقع الأمر ، فان المفاوضين الأمريكيين يهتمون بدرجة أكبر بالنفاذ الى أسواق اليابان عن الحد من الصادرات اليابانية للولايات المتحدة . وهناك سببان مهمان لذلك : الأول هو كبر حجم السوق اليابانية التى تتكون من ١٢٢ مليون يابانى من ناحية كما يبلغ إجمالى ناتجهم القومى قدر اجمالى الناتج القومى لكل من فرنسا وألمانيا الغربية مجتمعين ، والسبب الثانى هو الاتجاه الاقتصادى الحديث الذى يتطلب من أية مؤسسة حديثة أن يكون موقفها التنافسى قويا على أصعدة ثلاثة فى وقت واحد وهى : أمريكا الشمالية ، وغرب أوروبا ، واليابان[٢] .

---

(1) Frost, E. Op. cit. P. 13.

(1) Frost, E. Ibid. P. 13.

الحوار اليابانى - الأمريكى :

من الأمور المثيرة ما يدور من حوار بين الحليفين بصدد مطالبة الولايات المتحدة لليابان لإعادة هيكلة اقتصادها . فهى تدفع بأن اليابان تزيد الأمر صعوبة أمام الميزان التجارى الأمريكى بقيامها بعدة إجراءات « غير عادلة » منها أن اليابان تنمو وتتقدم على حساب الولايات المتحدة باستفادتها من القدرات الدفاعية الأمريكية التى تكفل أمن اليابان طبقا لمعاهدة الأمن المتبادل . كما يرى فريق من الأمريكيين أن اليابان وهى الدولة الغنية الدائنة لا تقوم بتحمل نصيبها العادل فى المساعدات للعالم الثالث . وفى حين تنعت الولايات المتحدة اليابان . بالثراء والغنى ، تحاول اليابان أن تنفض عن نفسها هذه الصفة . ويقول اليابانيون أن الأمريكيين اذا لم يستمروا فى تحقيق المكاسب فان النظام العالمى فى نظرهم لا يتسم بالعدالة .

والواقع أنه فى عام ١٩٨٥ غرقت الولايات المتحدة فى الديون لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى وصارت اليابان أكبر الدائنين فى العالم. حيث سجلت ديونها الخارجية نحو ١٣٠ بليون دولار . وفى عام ١٩٨٧ صار فائضها التجارى نحو ٩٤ بليون دولار كما صارت كميات الين المتداولة عام ١٩٨٦ فى أكبر ثلاث أسواق مالية فى العالم نحو ٦٥ بليون دولار بزيادة عن المارك الألمانى قدرها ٢٠ بليون دولار . وفى ١٩٨٧ احتفظت البنوك المركزية فى عدد من الدول بنسبة تقدر بنحو ١٠٪ من احتياطياتها بالين وهى نسبة لا يفوقها إلا نسبة احتفاظ هذه البنوك بالدولار الأمريكى والمارك الألمانى . وهذه هى هى أسانيد الأمريكيين بأنهم أصبحوا أكثر فقرا فى حين أصبح اليابانيون أكثر غنى، ثم يدفع الأمريكيون أيضا بالقول بأن الاحصائيات الحيوية تدل على أن اليابانيين قد أصبحوا أغنياء . فالتوقعات العمرية تدل على أن اليابانيين قد أصبحوا يتمتعون بأعلى متوسط أعمار فى العالم . ٨٠ سنة تقريبا للمرأة ، ٧٨ سنة للرجل بدلا من النسبة التى كانت سائدة لديهم عقب الحرب العالمية الثانية

وهى : ٥٤ للمرة ، ٥٠ سنة للرجل . وذلك أن المتوسط المقابل للأمريكيين : ٧٩ سنة للمرأة (من أصل أوروبى) ، ٧٢ للرجل (من نفس الأصول) . كما أن نسبة وفيات الأطفال اليابانيين هى أدنى نسبة فى العالم وهى ٥ر٥ طفل فى الألف عام ١٩٨٥ مقارنا بنحو ٧ فى الألف للسويد ، ونحو ٩ر١٠ فى الألف للولايات المتحدة[١] .

ويرى اليابانيون أنهم مع ذلك لا يزالون فقراء ، فان ثلثى أراضيهم لاتصلح للزراعة . وصحيح أن كل المساكن اليابانية تدخلها المياه الصالحة للشرب ، لكن ما يزيد قليلا على ثلث هذه المساكن هى التى تتمتع بنظم للصرف الصحى أما الباقى فيعتمد على النقل الذى توفره سيارات الصرف . وفى بريطانيا والولايات المتحدة يغطى نظام الصرف الصحى ٩٧ ، ٧٢٪ من كافة المساكن على التوالى ، وباختصار فان الطرق المرصوفة وأرصفة الشوارع الخاصة بالمشاة ، وباقى البنية التحتية المدنية أقل من المتوسطات السائدة لدى الدول الغربية . لذلك فان اليابانيين لايشعرون فى قرارة أنفسهم بالغنى الذى ينسب اليهم .

ويأخذ الأمريكيون على اليابانيين اندفاعهم نحو الاكتفاء الذاتى الكامل فى عدد من القطاعات ذات المستوى التكنولوجى الرفيع خاصة برنامج الفضاء والجيل الثانى من الطائرات الحربية وأجهزة الكمبيوتر عالية الكفاءة . وفى رأيهم أن اليابانيين يتصرفون على هذا النحو تصرف الأغنياء غير عابئين بمشكلات العالم الخارجى . والحقيقة هى أن طوكيو لاتفتأ بين يوم وآخر أن تعلن أن لها الحق فى أن تنفق أموالها أنّى تشاء وكيفما تريد . ويعمد الأمريكيون بين حين وآخر أن يتخذوا من القرارات الانفرادية ما يذكر اليابانيين بشعورهم العميق نحو التعرض للمخاطر مثال ذلك قيام الرئيس نيكسون بفرض الحظر على فول الصويا عام ١٩٧٣ .

---

(1) Frost, E. Ibid. P. 32.

وفى الوقت الذى تنادى فيه الولايات المتحدة - تخفيفا لعجز ميزانها التجارى - باعادة هيكلة الوضع الصناعى والتجارى فى اليابان (Restructuring) فان اليابان تنزع - مدفوعة بالفكرة القديمة « اللحاق بالغرب ثم سبقه » - الى ولوج مجالات صناعية تتميز بالمستوى التكنولوجى الأكثر تقدما . وتدرك تمام الادراك أنها لو استوردت منتجات ذات مستوى تكنولوجى عال لانعكس ذلك على حالة العمالة بها. وفى هذا السياق قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة . (MITI) بعد دراسات فى عام ١٩٨٦ لمعرفة أثر هذا الاستيراد على حالة العمالة فى عام ٢٠٠٠ . وخلصت الى أن مجرد زيادة وارداتها من السلع المصنعة بنسبة ١٠٠٪ سوف يسفر عن فقدان ٥٥٠ر٠٠٠ يابانى لوظائفهم فى قطاع السلع الوسيطة ، ٥٠٠ر٠٠٠ آخرين فى قطاع السلع تامة الصنع. وأنها اذا زادت استثماراتها المباشرة فيما وراء البحار بنسبة ١٢٪ فان ذلك سوف يسفر عن فقدان ٦٥٠٠ر٠٠٠ يابانى آخرين لوظائفهم[١] . وفى هذا تفسير للرفض اليابانى لاستيراد سلع مصنوعة فى أسواقها.

بيد أن اليابان تتجه بكل قواها نحو الأبحاث المتقدمة جدا وقد أشرنا الى جانب من ذلك عند تناول موضوع استيراد التكنولوجيا . ونضيف هنا أن اليابان تبتغى الوصول الى ما يسمى بمجتمع المعلومات (Information Society) على حساب القاعدة الصناعية المعتادة. فهى تنأى بنفسها عن المنافسة بولوج مجالات جديدة يصعب فيها المنافسة . وهى مجالات يسمونها (Softnomics)وطاقات المعلومات الجبارة (Informationalization) . والمتأمل لخطوات اليابان فى هذا الاتجاه يجد أن اليابان مرت بالمراحل التالية ٠« عبرت من الصناعات التقليدية الى الصناعات ذات الأساس التكنولوجى المتقدم ، ثم الى الصناعات عالية الجودة ، ثم هى الآن تدخل نطاق الصناعات والخدمات ذات قاعدة المعلومات المكثفة .

---

(1) Frost, E. Ibid. P. 54.

ولا يزال هذا السعى اليابانى نحو ولوج مجالات جديدة يسير على قدم وساق نلمحه فى القوة العاملة : فاجمالى القوة العاملة الموظفة فى الصناعات التى تعتمد على المعلومات ارتفعت من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٥ . وفى أوائل التسعينيات فان العمال الذين سوف يجرى توظيفهم فى الصناعات والخدمات ذات قاعدة المعلومات المكثفة سوف يزيدون على كافة من يعملون فى الصناعات اليابانية بأسرها عند حلول ذلك التاريخ[١] .

فهل لدى الولايات المتحدة من وسيلة للضغط على اليابان لكى تقوم باعادة هيكلها الصناعى ، لتستورد أكثر من المنتجات الصناعية وتضحى بالتالى بفرص العمالة لأبنائها ليتحسن الميزان التجارى الأمريكى ؟

حقيقة الأمر ، أن هناك أسبابا تجعل الولايات المتحدة تفكر مرتين، قبل أن تطلب من اليابان إعادة هيكلة نظامها الاقتصادى بشكل جذرى سريع. فالادخارات ،ومن ثم الاستثمارات اليابانية تمول حاليا ثلث عجز الميزانية الأمريكية على الأقل . لذلك فان أى هبوط فجائى فى مستوى تلك الادخارات سوف يهبط بمستوى الاستثمارات اليابانية فى الخارج ، وينجم عن ذلك رفع معدلات أسعار الفائدة فى الخارج ، وسوف ترتفع معدلات أسعار الفائدة بشكل حاد فى الولايات المتحدة مما يعمل على تفاقم مشكلة الدين ويصيب الاقتصاد الأمريكى بالشلل[٢] .

(ب) اعتبارات الأمن القومى اليابانى

ينبغى الاشارة الى أن علاقات الدفاع الثنائية الحالية بين اليابان والولايات المتحدة قد بدأت عام ١٩٥١ بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو

(1) Frost, E. Ibid. P. 63.

(1) Frost, E. Ibid. P. 55.

السلام بين البلدين . وقد جرى مد أجل هذه المعاهدة في عام ١٩٦٠ بتوقيع ما يسمى بمعاهدة التعاون والأمن المتبادل (Treaty of Mutual Co - operaration and Security) .

وبمقتضى هذه المعاهدة ضمنت الولايات المتحدة الدفاع عن اليابان ضد أى هجوم ، فى مقابل اقامة قواعدها العسكرية فى اليابان . وهذه المعاهدة تم مد أجلها هى الأخرى فى نهاية ١٩٧٠ . وطبقا لشروط المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدة بحرية كبرى فى يوسوسوكا (Yososuka) ، وبقاعدة جوية ووحدات بحرية فى أوكيناوا . وتدفع اليابان فى مقابل ذلك ما يزيد على نحو بليون دولار فى السنة لصيانة وتشغيل هذه التسهيلات الدفاعية . كما تشترك بعض الوحدات اليابانية والأمريكية بصفة دورية فى برامج تدريبية مشتركة[1] .

ولكن على الرغم من أن اعتبارات الأمن أقل تأثيرا فى إحداث التوتر فى العلاقات بين البلدين عنها بالنسبة للاعتبارات التجارية ، فان الولايات المتحدة لا تصر على احداث تغييرات بالنسبة للمبادىء المناهضة للتسليح النووى اليابانى . فرئيس الوزراء اليابانى سوزوكى ألزم حكومته بالدفاع الجوى والبحرى عن نطاق بحرى موازى للسواحل اليابانية يصل فى اتساعه الى ألف ميل جنوب وشرقى هذه السواحل ثم أتبعه ناكاسونى بالاتفاق على نوع من تقسيم الأدوار مع الولايات المتحدة وتنسيق المهام لكل منهما (Roles and Missions) .

إن المناقشات الأساسية بين طوكيو وواشنطون فى أمور الدفاع لا تتعلق بالمبدأ نفسه ولكن بالتحديد الكمى . ففى عام ١٩٨٣ أنفقت

---

(1) Professor, Gerald Beenjamin, Japan in the World of 1980 S Current History April 1982, P. 169.

اليابان ٠٫٩٨٪ من ناتجها القومى الاجمالى على « قوات الدفاع اليابانية ، فى حين أنفقت الولايات المتحدة نحو ٧٪ من ناتجها القومى على شئون الدفاع. هذا التفاوت الواسع فى نفقات الدفاع يثير كثيرا من الجدل للأسباب الآتية :

- أنه ما لم تزد اليابان النسبة المئوية لمواردها المخصصة للدفاع ، فانها سوف تظل معتمدة على الدول الأخرى فى شئون دفاعها (وبالتحديد الولايات المتحدة) .

- إن المستوى المنخفض للانفاق العسكرى اليابانى يعمل على تحرير الأموال الضخمة التى توجهها نحو الأبحاث والاستثمار ، فى حين يتطلب ذلك فرض ضرائب عالية وتبديد الموارد للولايات المتحدة فى الوقت الراهن .وأنه من الواضح أن اليابان لا تستطيع حماية أجوائها وبحارها التى تحيط بجزرها مباشرة دون زيادة كبرى فى طاقاتها العسكرية المضادة للطائرات والمضادة للغواصات وهذا يجعل الالتزامات المطاطة التى وعد بها كل من سوزوكى ، وناكاسونى فى حقيقة الأمر وعودا نظرية .

لقد ظلت اليابان والولايات المتحدة خلال الخمسة عشرة سنة السابقة لعام ١٩٨٣ تحاول تناول أمورهما الدفاعية والاقتصادية كلا على حدة . وكان ذلك الأمر جائزا فى الماضى لأن نواحى التداخل فى هذين القطاعين كان يمكن معالجتها بسهولة نسبية . لكن ذلك الفصل لم يعد جائزا أو ممكنا ، لأن الشعب الأمريكى لم يعد يستسيغ أن يدفع الضرائب الى ما لا نهاية من أجل حماية الشعب اليابانى ، خصوصا وأن الكثيرين من المنتجين الأمريكيين يرون صناعتهم وقد هددتها المنتجات اليابانية بقدرتها التنافسية العالية .

وربما كان من المفيد أن نعود قليلا الى الوراء لتتضح الصورة أكثر فقد كانت مسألة تخصيص دور يابانى على المسرح الدولى أمرا شغل بال اليابانيين فى مرحلة مبكرة ، وكان مثارا للمناقشة فى عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) . وكان قرار انهاء قرنين كاملين من العزلة اليابانية سببا فى انطلاق سلسلة من الخيارات من عقالها بالنسبة لهذه المواضيع من أمثال : كم عدد الأجانب الذين يسمح لهم بالبقاء فى اليابان ؟ وما هى نوعية التكنولوجيا التى يقتضى نقلها من الخارج ومن أين ؟ وما هو هيكل وشكل القوة العسكرية والتحالفات التى تعتبر أكثر رشدا ؟ وكيف يمكن الوصول الى المواد الخام اللازمة للصناعات اليابانية الوليدة ؟

إن عجز الصين عن الدفاع عن نفسها ، وعدم مقدرتها على «تحديث» نفسها أصبح مثالا سلبيا ، لكن اليابانيين لم يتوصلوا على الاطلاق الى حل مشكلة أمنهم . وكان هناك ميل للتأرجح بين الشعور العميق بالاعتماد على الغير ، وبين الافراط فى المشاعر القومية لا يزال يترك صداه حتى اليوم .

ومنذ عام ١٩٤٥ ارتبط الأمن القومى اليابانى ارتباطا لا انفصام له بالحماية الأمريكية وقد وقعت معاهدة التعاون والأمن المتبادل كما أشرنا تحقيقا لذلك . وفى مستهل الخمسينيات من هذا القرن رأت طوكيو نفسها ضعيفة اقتصاديا ، فركزت كل همها على الأداء الاقتصادى . ونظرا للتفوق النووى الأمريكى ، فانه لا الاتحاد السوفيتى، ولا الصين كانت تشكل بالنسبة لها أى تهديد ذى بال . وعلى هذا النحو ، فان رئيس الوزراء اليابانى يوشيدا أعد استراتيجية أساسية للأمن اليابانى دامت ثلاثة عقود كاملة من الزمن .

وجاءت المعارضة الرئيسية لاستراتيجية يوشيدا الرامية الى التفرغ للتركيز على الاقتصاد اليابانى من « اليسار » اليابانى الذى دعا الى ما سمى

« الحياد غير المسلح » . لكن هذا التعبير المطاط لم يرق فى نظر الشعب الياباني الواقعي النظرة . ولكن لما تولت حكومة « نوبو سوكى كيشى » مقاليد الحكم فى عام ١٩٥٧ انحنت للمشاعر القومية الداعية للدفاع القومى ، وقالت إن اليابان سوف تسعى تدريجيا البناء قوات دفاعها الذاتى (Self Defense Forces) ولكنها سوف تعتمد مع ذلك على المعاهدة مع الولايات المتحدة ، وعلى الأمم المتحدة كركيزتين أساسيتين لأمنها .

وفى الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ لم يحدث تطور ذو بال بالنسبة لسياسة اليابان الخارجية . فهذه كانت الفترة التى تبلورت فيها ما سمى « بالمعجزة الاقتصادية اليابانية » وهى الفترة التى أطلق فيها الرئيس الفرنسى شارل ديجول على رئيس الوزراء اليابانى « ايكيدا » بأنه « مجرد بائع ترانزستور » . وعلى أية حال فان مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) وبيان شنغهاى ، بالاضافة الى الحظر البترولى العربى ، وزيادة أسعار البترول العالمى ، والانسحاب الأمريكى من فيتنام ١٩٧٥ ، كل ذلك دعا الى اعادة التقييم للموقف الأمنى . فهذه الأحداث جعلت من المستحيل تجاهل تعرض اليابان المتزايد للخطر ، وأثار ذلك شعورا لدى اليابانيين أنه لا يمكن الاعتماد كلية على الالتزامات الأمريكية للدفاع عن بلادهم .

وفى هذا السياق أيضا ، أصدرت اليابان فى عام ١٩٧٦ ، ما أطلق عليه « برنامج إطار الدفاع القومى (National Defense Program Outline) يقضى بابقاء « القوات البرية للدفاع الذاتى » عند ١٨٠٫٠٠٠ رجل ، ولكن مع رفع معدلات تسليحها وتعزيز قدراتها أرض - جو ، وألا يزيد حجم القوات الجوية عن ٤٠٠ طائرة ، ولكن مع رفع كفاءتها بتزويدها بطائرات أمريكية من طراز إف ١٥ ، إف ١٦ ، كما تجرى زيادة عدد الغواصات الى ١٦ غواصة .

أما التعديل الثانى الهام فى سياسة اليابان الدفاعية ، فقد جاء بعد أن تلقت اليابان عدة صدمات أخرى تمثلت فى : سقوط شاه ايران ، والحرب العراقية الايرانية ، وقيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان . وهذه الأحداث وقعت بالقرب من الخليج « الفارسى » الذى يشكل ٧٠٪ من احتياجات اليابان البترولية . فاذا أضيف الى هذه الاعتبارات قيام السوفييت بتعـزيز حاميتهم بنحـو ١٠،٠٠٠ مـقاتل فى شمـال جـزر الـكوريل ، ونصب نحو ١٠٠ صاروخ إس إس ٢٠ ، بالاضافة الى ٩٠ قاذفة من طراز باك فاير فان هذا يكون قد أخل ولا شك بالتوازن العسكرى فى منطقة شمال شرق آسيا .

اذن فها هو مصدر الطاقة الأساسى لليابان قد أصبح فى خطر ، كما أن الدقة التى تشتهر بها صواريخ إس إس ٢٠ وقاذفات الباك - فاير يعنى ببساطة أن التجمعات السكانية الكبرى فى اليابان ، والأهداف العسكرية أيضا صارت على مرمى حجر من القوات العسكرية السوفيتية .

ومن الأمور المعروفة أن الاستراتيجية السوفيتية الحالية تهدف الى جذب الصين بعيدا عن علاقاتها الحديثة مع الولايات المتحدة من ناحية وتهديد اليابان بالقدر الذى تبدو فيه معاهدة الأمن المتبادل مع الأمريكيين فى أعين اليابانيين أقرب الى العبء من أن تكون ذات جدوى لهم من ناحية أخرى . ومن هنا جاءت تعهدات رئيس الوزراء سوزوكى فى واشنطون فى مايو ١٩٨١ بأن اليابان سوف تتولى الدفاع عن شريط بعرض ١٠٠٠ ميل من سواحلها أمرا حاسما . وكان معنى ذلك أنه فى حين يتولى اليابانيون أمر الدفاع عن منطقة تمتد من بلادهم حتى جزيرة جوام ، ثم الى الطرف الشمالى للفلبين ، فان الولايات المتحدة ستكون قادرة على تركيز الجهد على شمال المحيط الهادىء ، وعلى بحر اكوتسك ، وفلاديفستك حيث توجد القوة الرئيسية السوفيتية فى المنطقة .

كذلك فان القسم الذى أقسمه ناكاسونى بجعل جزر اليابان بمثابة « حاملة طائرات لا يمكن اغراقها » ، واتفاقه على تقسيم أدوار الدفاع عن بلاده مع الولايات المتحدة تكون اليابان قد خطت خطوة أقرب الى نوع من التحالف الفعال منذ عام ١٩٨١ .

ولقد كانت الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة فى الفترة التالية مباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية ترمى الى منع الاتحاد السوفيتى السيطرة على غرب أوروبا واليابان بالاضافة الى المناطق التى تحتوى على الموارد الطبيعية الحيوية . ونظرا لأن الاتحاد السوفيتى هو فى الأغلب قوة برية ، فان القوة العسكرية السوفيتية كانت موجهة أساسا نحو غرب أوروبا وليس نحو اليابان .

وطالما كان من السهل على الولايات المتحدة الوصول الى القواعد اليابانية، فان السياسة التى إنتهجها يوشيدا بالتخلى عن النواحى المظهرية ودواعى العظمة (Low Profile) ، والتركيز على النمو الاقتصادى ظلت مقبولة من جانب الأمريكيين . واستمر الحال على هذا المنوال من بداية الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات .

ولقد كان وزير الدفاع الأمريكى شليزنجر اول من نادى بتقسيم المسئوليات الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة من منطلق انه طالما أن الولايات المتحدة قد قامت بتخفيض قواتها التقليدية بما فيها الأسطول السابع ، فان منطقة شمال شرق آسيا ستكون معرضة للخطر ما لم تقم اليابان باسهام أكبر فى الدفاع عن المنطقة . ولكن وزير الخارجية الدكتور كيسنجر لم يكن يود اتخاذ قرار من شأنه عرقلة الصداقة الوليدة مع الصين ، وأن تقوية اليابان اذن سوف يبث الخوف فى نفوس جيرانها فى المحيط الهادى .

وبحلول عام ١٩٧٧ حلت وجهة نظر فانس وزير الخارجية التى اتسمت بالمهادنة تجاه اليابان محل الافكار التى نادى بها شليزنجر . وعلى أية حال ، فان اليابانيين أصيبوا بصدمة قاسية حين علموا بأن الرئيس كارتر كان جادا فى سحب الجانب الأكبر من ٤٠٫٠٠٠ جندى أمريكى من كوريا الجنوبية . فهناك شريحة ضخمة من اليابانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة لا ينبغى لها أن تقوم بحركة تسفر عن اشاعة القلاقل فى كوريا الجنوبية أو تخل بتوازن القوى العسكرية فى شبه الجزيرة الكورية . ولم يطمئن اليابانيون بالا إلا بعد أن غيرت ادارة الرئيس ريجان خطها ، واتخذت موقفا صارما إزاء التوسع السوفيتى . آنذاك أدركوا أن عليهم أن يدفعوا شيئا لزيادة قدراتهم الدفاعية فى المحيط الهادى .

وعلى العموم ، فان ادارة الرئيس ريجان لها وجهة نظر متشائمة نسبيا إزاء إمكانية زيادة القدرات الصينية فى المجالين العسكرى والاقتصادى فى الأجل القصير . واتجهت [illegible] اليابان باعتبارها الحليف الأساسى فى المنطقة . وقد تجلى ذلك أول الأمر [illegible] في [illegible] الى الصين ، ثم [illegible] ذلك بدرجة أكبر فى [illegible] اليابان [illegible] ألقاه فى [illegible] ١٩٨[illegible] فى سان فرانسيسكو [illegible] السياسة [illegible] تجاه آسيا [illegible] المهم أن [illegible] المستشارين الكبار للرئيس الأمريكى فى البيت [illegible] شددوا على أهمية التعاون المثمر الذى تؤديه اليابان [illegible] النظام [illegible] [illegible] وبقدر ما تتوافق النظرة الاقتصادية الأمريكية – [illegible] الى تاكتيك فى صالح الدولتين اللتين تحتل إحداهما الساحل [illegible] وتحتل الثانية الساحل الغربى من المحيط الهادى .

وفى النهاية ، فلطالما حاولت الولايات المتحدة الاقتراب من [illegible] تشانج كاى شيك لتجعل منها حليفا يعول عليه فى المنطقة . [illegible]

رحلة الرئيس نيكسون للصين عام ١٩٧٢ ، وتقاربها من الصين الشعبية ، ولكنها فى البداية لم تجد إلا اليابان التى ما لبثت أن دخلت معها فى حرب ضروس ، وفى النهاية لم تجد إلا اليابان رغم أنها دخلت معها فى صراع اقتصادى وتكنولوچى سلمى ، لأنها ربما وجدتها مع ذلك أخف حركة وأسرع فى الاستجابة .

السياسة الدفاعية لليابان عام ١٩٨٨
(أ) ميزانية الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠)

ربما كانت ميزانية الدفاع اليابانية لعام ١٩٨٨ ثالث أكبر الميزانيات الدفاعية على المستوى العالمى ، فهى تتجاوز إجمالى ما تنفقه كل من بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية فى شئون الدفاع . فقد وافق مجلس الوزراء اليابانى عام ١٩٨٨ على ميزانية دفاعية بلغت ٣٫٧ تريليون ين أى ما يربو على ٣٠ بليون دولار (١٢٣ ين للدولار) ، فى حين لم تصل ميزانية كل من بريطانيا وفرنسا ، وألمانيا الغربية ٣٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ . وحتى اذا لم تكن اليابان قد بلغت هذه المرتبة الثالثة فى هذا الانفاق فسوف تبلغه فى عام ١٩٨٩ أو فى عام ١٩٩٠[1] .

ومن المعلوم أن اليابان صارت تنفق ما يزيد قليلا عن نسبة ١٪ من إجمالى ناتجها القومى فى شئون الدفاع . بيد أن « قوات الدفاع الذاتى » (Self Defense Forces) قد تغير وضعها لتشكل عنصرا له ثقله فى توازنات القوى فى المحيط الهادى . وقد بدأت بوادر هذا التغير حتى قبل مجيئ ياسوهيرو ناكاسونى (Yasuhiro Nakasone)

---

(1) Auer, J. Japan's Defense Policy, in Current History, Vol 87, N. 528. April 1988 P. 145.

رئيسا للوزراء فى نوفمبر ١٩٨٢ ، وكان لابد أن يحدث ذلك حتى لو لم يكن قد ظل فى السلطة حتى نوفمبر ١٩٨٧ . ومع ذلك فقد لعبت شخصيته دورا هاما فى دفع قدرات اليابان الدفاعية خطوات نحو الأمام على نحو ما سنرى .

ولقد رأينا أثناء زيارة ناكاسونى لواشنطن فى يناير عام ١٩٨٣ أنه قد أذهـل بعض مواطنيه حين أعلن أن الولايات المتحدة واليابان يجمعهما « مصير مشترك » (Common Destiny) ، وبعد هذه الزيارة المثيرة بأربعة شهور اجتمع هذا الزعيم اليابانى فى قمة وليامزبورج (Williamsburg) مع المستشار الألمانى هلموت كول فيما يتعلق بنصب صواريخ بيرشنج ٢ ، ومع رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر بخصوص مفاوضات القوة النووية متوسطة المدى . ولشد ما أدهش الشعب اليابانى والخبراء الأجانب أن يروا اليابان توقع البيان المشترك فى وليامزبورج .

ولقد استهل هذا البيان المشترك بالفقرة التالية : « إن واجبنا الأول هو حماية الحرية والعدالة التى ترتكز عليها ديموقراطياتنا ، ولهذا الغرض فسوف نحتفظ بقوات عسكرية كافية لردع أى هجوم ، ولمجابهة أى تهديد ، وتوكيد السلام » ، حتى لقد اعتقد بعض اليابانيين أن رئيس وزرائهم ذهب الى حد التخلى عن الدفاع الفردى لينتقل الى الأمن الجماعى وأنه يدعو لانضمام اليابان الى حلف « الناتو » . وصحيح أنه ذهب الى هذا الحد نظريا ولكن تبين أن ذلك كان من قبيل الصيغ البلاغية بأكثر من كونه تغييرا فى السياسة الدفاعية اليابانية .

ولكن يلاحظ أن تحديد الانفاق على شئون الدفاع حال دون الانفاق الكافى من جهة اليابان للحصول على القدرة الكافية للدفاع عن نفسها ، ولكن هذا التحديد يلقى من جهة أخرى تأييدا شعبيا ، حتى أن أى رئيس

للوزارة اليابانية لم يجرؤ على إلغائه . ولكن فى عام ١٩٨٥ نجد أن هيئة الدفاع اليابانية(Japan Defense Agency) قد أكملت اعداد خطتها المسماة : « تقديرات الدفاع المتوسطة الأجل (Mid - Term Defense Estimate) للفترة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - هذه الخطة أضافت كثيرا على « قوة الدفاع الذاتى » .

والحقيقة أنه كانت هناك خطتان سابقتين عليها هى الخطة (١٩٨٠-١٩٨٤) والخطة (١٩٨٣-١٩٨٧) . لكن أيا من هاتين الخطتين لم يتجاوز الانفاق فيها أكثر من ١٪ من إجمالى الناتج القومى . لكن هذه الخطة المتوسطة الأجل الجديدة والتى تتفق مع نادى به ناكاسونى من ضرورة الدفاع عن الجزر اليابانية سوف تعمل ولا شك على زيادة الانفاق على وسائل الدعم العسكرى مثل الصواريخ ، والطوربيدات ، وبقية أنواع الذخائر .

وتعمل الخطة (١٩٨٦-١٩٩٠) على تحقيق ما يلى :

* زيادة عدد طائرات إف ١٥ الاعتراضية المقاتلة الى ٢٠٠ طائرة .
* « تحديث » نحو ١٠٠ طائرة إف ٤ « فانتوم » الاعتراضية وبذلك يكون لدى اليابان إجمالى ٣٠٠ طائرة من المقاتلات التاكتيكية (٢٠٠ طائرة من طراز إف ١٥ + ١٠٠ من طراز إف ٤ إس) . بما يوازى ما لدى السلاح الجوى الأمريكى للدفاع عن الولايات المتحدة .
* إجراء البحوث للحصول على ١٠٠ مقاتلة أرض / جو من طراز (State of the Art) لاستخدامها فى التسعينيات لمراقبة البحر تحسبا لعملية غزو خارجية .
* إجراء البحوث اللازمة للحصول على طائرات مضادة للدبابات لزيادة فاعلية ٤٠٠ طائرة اعتراضية ومقاتلات جو - سطح لتكون بحوزة اليابان فى التسعينيات .

* إحلال الصواريخ من طراز (Nike - J) سطح / جو بالنظام الأمريكى الحديث (Patriotic System) .
* إجــــراء البحوث للحصـــول على نظام إدارى طويل المـــدى (Over- the Horizon) قادر على الكشف المبكر عن الطائرات التى تحلق فى منطقة واسعة يدخل ضمنها المجال الجوى السوفيتى فى الشرق الأقصى .
* الحصـول علـى عدد اضـافـى مـن الـطـائـرات قـصـيـرة المدى ذات الانـذار المـبـكـر الـتـى لـهـا قدرة عـلـى اكـتـشـاف الـطـائـرات ذات الارتفاع المنخفض مثل طائرات ميج ٢٥ روسية الصنع (التى حــدث أن هــبـطــت عــلــى جــزيــرة هــوكــايــدو عــام ١٩٧٦ دون اكتشافها) .

أما بالنسبة للدفاع البحرى بما فى ذلك حماية « خطوط الممرات البحرية (Sea - Lanes) ، فان الخطة تتطلب تحقيق ما يلى :

* زيـادة عـدد المدمـرات مـن ٥٠ الـى ٦٠ مـدمـــرة بمـا يـعـنـى زيـادة تبـلـغ ثلاثة أضـعـاف مـا يمـلـكه الأسـطـول السـابـع الأمـريـكـى الذى يتحمل عبء الدفاع عن غربى المحيط الهادى ، والمحيط الهندى.
* الحصـول علـى مدمـرتـين مـزودتين بـصـواريـخ مـوجـهـة ذات الـنـظـام الأمريكى الدفاعى المسمى (State - of the art Aegis) .
* مـضـاعـفـة عدد الـطـائـرات المـضـادة للـغـواصـات مـن طـراز (P-3C) الأمـريـكـيـة الصنـع ، لـيـكـون المجـمـوع ١٠٠ طـائـرة مـن هـذا الـنـوع، وهــو يــوازى نــحــو أربــعــة أضــعــاف مــا لــدى الأســطــول الـســابــع الأمـــــريكى[1] .

---

(1) Current History, Ibid, P. 148.

وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية بتوجيهات من الكونجرس الأمريكى بتقديم تقييم سنوى عن مدى تقدم خطة اليابان الدفاعية (١٩٨٦-١٩٩٠). غير أن عملية التقييم الثلاثية الأولى قد أوضحت بأنه اذا استمرت الخطة فى طريق التمويل الكامل فان اليابان سوف تتمكن من تحقيق الحد الأدنى المطلوب لأهدافها الدفاعية، وأنه اذا تم إنجاز الجانب المتعلق بالأبحاث فى التسعينيات فان قدرات اليابان سوف تكون أكثر كفاية .

(ب) تعديل إطار برنامج الدفاع القومى
(National Defense Program Outline)

وعلى الرغم من صدور البيان المشترك ريجان - سوزوكى لعام ١٩٨١ بتقسيم مسئوليات الدفاع بين البلدين ، وكذلك تصريحات سوزوكى عن أهداف سياسة اليابان نحو الدفاع عن الأراضى ، والجو ، وشريط بحرى موازى للسواحل اليابانية بعرض ١٠٠٠ ميل ، فان سياسة اليابان الرسمية لازالت لم تتغير عما تقرر لها فى عام ١٩٧٦ المسماه : « إطار برنامج الدفاع القومى » (National Defense Program Outline) ، وهذا « الاطار » يتضمن أن تكون اليابان قادرة على التصدى لعملية غزو «محدودة ضيقة النطاق» (Limited and Small Scale) على أراضيها ، وأن تتعاون مع الولايات المتحدة فى مجابهة هجوم أشد قوة . أما فى حالة التهديد النووى ، فان هذا « الاطار » يقتضى الاعتماد الكامل على إمكانات الولايات المتحدة للردع النووى .

ويرافق هذا « الاطار » ملحق بعدد الوحدات المختلفة الأساسية فى نطاقه بمعنى أنه يوضح عدد الفرق البرية ، والأساطيل البحرية ، وأسراب الطائرات ، والبنود الأساسية للتجهيزات ، وكذلك كيفية محافظة « قوات الدفاع الذاتى » على استمرار فاعليتها بما يمكن اليابان دوما من التصدى لعدوان « محدود وضيق النطاق » .

لذلك كان تعديل هذا « الاطار » الذى يرمز له (NDPO) محلا لمناقشات حامية ومستفيضة فى اليابان خصوصا خلال عام ١٩٨٥ . فقد تم توجيه النقد الى فكرة « العدوان المحدود ضيق النطاق » هذه باعتبارها فكرة غير واقعية . لذلك فان اللجنة المؤقتة التى أمر بتشكيلها ناكاسونى وكذلك اللجنة الفرعية للحزب الليبرالى الديموقراطى التى أوصت بتعديل حد نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى ، قد أوصت كذلك بتعديل هذا « الاطار » .

ثم إن الكتاب الأبيض (White Paper) لشئون الدفاع الصادر فى أغسطس ١٩٨٦ قد ساعد كثيرا فى تخفيف حدة هذه المسألة بايراد تفسير جديد للدستور اليابانى يطلق يد اليابان الى حد ما فى أمور «الدفاع عن نفسها» (أرضا ، وبحرا ، وجوا) دون أن يكون فى ذلك مساس بالنص الدستورى فى المادة التاسعة بأن الشعب اليابانى «يرفض والى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية » . ولما كان تعديل الدستور أو معاهدة الأمن المتبادل يترك آثارا عميقة فى اليابان كما يترك انعكاسات على الدول الآسيوية المجاورة لها ، فان تعديل «الاطار» لا يواجه نفس الصعوبة .

ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد أن رئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى قد جابه فى سبتمبر ١٩٨٦ معضلة الوضع اليابانى فى سياق ما سمى « بمبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكى (United States Strategic Defense Initiative) ، إذ فوجئت الحكومة اليابانية بدعوتها فى عام ١٩٨٥ جنبا الى جنب مع بعض الحلفاء الآخرين المختارين للمشاركة فى بحوث هذه « المبادرة » . لكن رد الفعل اليابانى الشعبى لم يكن مواتيا كلية كما تصدت لذلك أحزاب المعارضة ، والاتجاهات الصحفية الليبرالية . ومن ثم كان على حكومة ناكاسونى أن تعد فى سبتمبر

١٩٨٦ بيانا أحكمت صياغته لكنه جاء أكثر ايجابية فى مساندة «المبادرة» عن أية حكومة أجنبية أخرى .

والعجيب أنه فى نفس الشهر تم تقديم ميزانية « هيئة الدفاع » بالنسبة للسنة الثانية من الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) السابق الاشارة اليها الى وزارة المالية ولم يحل أوائل ديسمبر ١٩٨٦ حتى كان من الواضح أن تمويل هذه السنة الثانية يتطلب انفاقا يزيد عن نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى . وحدثت مناقشات مطولة فى الحزب الليبرالى الديموقراطى ، ومجلس الوزراء . ولكن فى ٣٠ ديسمبر كانت الميزانية التى تمول هذه السنة الثانية تمويلا كاملا قد تمت الموافقة عليها وبلغت ٠٠٤ر١٪ من إجمالى الناتج القومى .

وطالما أنه قد تم تجاوز نسبة ١٪ فكان على ناكاسونى أن يتصدى لقرار مجلس الوزراء القديم أيام ميكى (Miki) عام ١٩٧٦ الذى حدد هذه النسبة. وبرزت مقترحات تذهب الى تغيير الصياغة تغييرا طفيفا ليكون منطوقه « حوالى ١٪ من إجمالى الناتج القومى » وبالفعل تم اتخاذ قرار فى يناير ١٩٨٧ لتجاوز نسبة ١٪ بالنسبة لعام ١٩٨٧ لزيادتها ٠٠٤ر٠٪ . وعلى ذلك قام مجلس الوزراء باستبدال قرار مجلس الوزراء لعام ١٩٧٦ بقرار جديد ينص على أن تبلغ المجهودات الدفاعية حتى عام ١٩٩٠ مبلغ ٤ر١٨ تريليون ين . وبذلك فان حكومة ناكاسونى تكون قد نجحت بقرارها لعام ١٩٨٧ فى جعل جهود الدفاع اليابانى فى المستقبل ترتكز ولو من الوجهة النظرية على الأقل على متطلبات الدفاع الفعلية دون حدود تحكمية ، وتكون قد أغنت رؤساء الحكومات التى تأتى بعدها عن مجابهة هذا الموقف الصعب .

ففى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧ وبعد أقل من شهرين من تولى نوبورو - تاكشيتا (Noboru Takeshita) رئاسة الوزارة وافق مجلس الوزراء

على ميزانية دفاعية وصلت الى ١٫٠١٣٪ من إجمالى الناتج القومى بما يعنى تمويل السنة الثالثة من الخطة الدفاعية (١٩٨٦ – ١٩٩٠) تمويلا كاملا .

ومن ناحية أخرى فمن المقرر خلال عام ١٩٨٨ أن تجتمع « هيئة الدفاع اليابانية » لوضع الخطة الدفاعية للفترة (١٩٩١–١٩٩٥) مستفيدة من قرار مجلس وزراء ناكاسونى فى يناير ١٩٨٧ دون أن يكون أمامها أى حاجز كمى لتحديد البرنامج الدفاعي الجديد . ويرى البعض أن برنامج الخطة الدفاعية (١٩٩١–١٩٩٥) سوف يوفر لليابان إمكانات دفاعية جوية هائلة بحصولها على نظم ادارية ذات مدى طويل فوق الأفق (OTHR) . وعلى أجهزة انذار مبكر طويلة المدى محمولة جوا مع أجهزة للتحكم (AWACS) ، بالاضافة الى طائرات حاملة للدبابات .

ثم إن الحاجة الملحة الى توفير الغطاء الجوى على الممرات البحرية جنوبى وغربى اليابان سوف يبرر حصولها على عدد أكبر من الطائرات طراز (Aegis) ، بل إن البعض يتكهن أن اليابان قد تنظر بعين الاعتبار الى الحصول على غواصات مزودة برؤوس نووية .

لذلك يمكن القول بأنه فى ظل حكم ياسوهيرو ناكاسونى حققت اليابان قفزات كبرى فى القدرات الدفاعية وأزالت ما كان يعترضها من عقبات تحول دون تحقيق إمكانات دفاعية فى المستقبل وأنه من المتوقع أن تستمر اليابان فى تكوين قوة ردع فى المحيط الهادى ترتكز على التعاون مع الولايات المتحدة بشكل مضطرد .

سادسا : التنافس اليابانى – الأمريكى فى مجال التكنولوجى:

رأينا أن اليابانيين بعد أن ساهموا فى الحرب العالمية الأولى الى جانب

الحلفاءوأثبتوا جدارتهم فى التصدى للغواصات الألمانية كان أهم مايشغل بالهم فى مؤتمر الصلح هو الحصول على نص فى ميثاق عصبة الأمم يقر المساواة العنصرية ، ولما لم تفلح اليابان فى ذلك عمدت الى توكيد ذاتها سلميا بالتقدم السريع فى مجال التكنولوچيا ، وأنجزوا لأنفسهم أسلوبا فريدا فى عملية النقل هذه بهضم التكنولوچيا الغربية هضما كاملا ثم إخراجها بعد ذلك إخراجا يابانيا ونجحت اليابان فى ذلك نجاحا باهرا حتى أنهم سبقوا الأمم التى ارتادت هذه المجالات بأن أضافت اليها شيئا فات هذه الأمم ودفعت بها الى الأسواق العالمية بسعر أرخص كثيرا وأدعى للاستخدام الأمثل فى الحياة العملية فى نفس الوقت ، وأبرز مثال على ذلك الروبوت الصناعى الذى نشأ أساسا فى الولايات المتحدة فاذا باليابان تعمل على تطويره وتصديره .

وفى هذا الجزء من دراستنا سوف نلقى نظرة على التكنولوچيا اليابانية فى الثمانينيات لأنها تشهد فى حقيقة الأمر نقطة تحول هامة من ناحية ولأنها استدعت نوعا من التنافس مع الدولة التى تحتل الشاطئ الشرقى من المحيط الهادى (الولايات المتحدة) فى حين تحتل هى الجانب الغربى منه ، ثم بعد ذلك نعرض لأوجه المنافسة وإمكانياتها وبعد ذلك نشهد أن اليابان فى سعيها لهذا التنافس سوف تعمد الى نقل الأسلوب الأمريكى من أساسه .

١ - نظرة على التكنولوچيا اليابانية فى الثمانينيات

كان معرض تسوكوبا (Tsukuba) الدولى لعام ١٩٨٥ ، فرصة لتأكيد اليابان لقدرتها المذهلة فى مجال التكنولوچيا المتطورة . وعلى الرغم من أن هذا المعرض الهائل كان معرضا دوليا ، فان التهافت كان واضحا على الأجنحة اليابانية على وجه الخصوص . وعمد المخططون اليابانيون لهذا المعرض الى عرض عينات من انتاجهم فى الماضى بقصد محو ما علق فى الأذهان من أن

اليابانيين ليسوا سوى أمة من المقلدين. فقد عرض أحد أجنحة المعرض اليابانية جهازا للاستقبال التليفزيونى يرجع الى عام ١٩٢٤ قيل عنه أنه أول موديل عالمى جرى توزيعه بأسلوب تجارى .

وسرعان ما انتهزت المجلات الأجنبية هذه الفرصة لنشر اعداد خاصة عن التكنولوچيا اليابانية ، من ذلك أن أحد كتاب مجلة (OMNI) وهى المجلة الأمريكية المشهورة كتب يقول إنه ما من أحد إلا ويعزف الميل الفطرى لدى اليابانيين فى مجال التكنولوچيا المتقدمة . وكتب آخر فى نفس العدد من المجلة يقول أن اليابانيين لديهم قابلية عميقة الجذور نحو التكنولوچيا . أما المجلة الانجليزية « نيو ساينتيست (New Scientist) فقد تناولت عدة مجالات يبدو فيها أن اليابانيين يتجهون الى مركز السيطرة على العالم .

ومع ذلك فهناك من يشيرون الى ضعف الأساس التكنولوچى لليابانيين . ودعنا نلقى نظرة متعمقة على الكتاب الأبيض الذى درجت اليابان على اصداره سنويا ، وهو الكتاب الأبيض لعام ١٩٨٥ والذى تصدره الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوچيا (The Japanese Science and Technology Agency) ويشير هذا الكتاب الى قلة عدد النشرات العلمية التى يصدرها الباحثون اليابانيون فى مجالات التكنولوچيا الحديثة مثل الكمبيوتر ، وتكنولوچيا علم الاحياء (Bio - technology) وأن اليابان لا زالت تستورد التكنولوچيا ، وأن هناك تصورا عميقا حتى فى اليابان ذاتها بأن اليابانيين كشعب أكثر تهيؤا للنقل التكنولوچى من أن يكونوا مبتدعين للتكنولوچيا .

٢ - الجهود اليابانية الحديثة فى المجال التكنولوچى

لقد صار هناك نوع من الالتزام من جانب اليابانيين إزاء التكنولوچيا الحديثة ، ويتجلى ذلك فى تزايد انفاقهم على نواحى الأبحاث من ناحية ، وفى

عدد العلماء والمهندسين الذين خصصتهم فى هذه المجالات من ناحية أخرى ، حتى لقد تولد لدى رجال الادارة اليابانيين الظن بأن شركاتهم صارت تتساوى أو تتجاوز المستوى الفنى لمنافسيهم من الأمريكيين على وجه الخصوص .

وعلى الرغم من ذلك ، فان كثيرا من اليابانيين يشعرون بالقلق من أن بلادهم لا تزال تنفق على استيراد التكنولوچيا الحديثة المستوردة بأكثر مما تتلقاه من مبالغ نظير تصدير ما لديهم من تكنولوچيا يابانية. ثم إن بعض هؤلاء المديرين الذين يشعرون بالثقة حول مستوى التكنولوچيا اليابانية لايزالون يخامرهم الظن بضعف الثقة فى مقدرة شركاتهم على خلق وابتداع تكنولوچيا جديدة خاصة بهم .

ففى عام ١٩٦٥ انفق اليابانيون ما يقل عن ٦٪ مما أنفقه الأمريكيون على الأبحاث والتنمية التكنولوچية ، والذى يعادل أيضا نحو نصف ما أنفقه البريطانيون ، وبأقل من ذلك بالنسبة للفرنسيين والألمان الغربيين . ولم تنقض خمس سنوات إلا وكان اليابانيون قد تجاوزوا كلا من البريطانيين والفرنسيين فى مجال الانفاق على الأبحاث التكنولوچية . وخلال ١٥ سنة تجاوزوا ألمانيا الغربية ، ثم استمرت قيادة اليابان على هذه الدول فى التأكد . وتدل الاحصاءات الرسمية أن الولايات المتحدة لاتزال تنفق نحو ثلاث مرات ما ينفقه اليابانيون على هذه الأبحاث .

لكننا نجد أن سكان الولايات المتحدة ضعف سكان اليابان من ناحية ، كما أن اقتصاد الأولى أكبر حجما من اقتصاد الثانية ، لذلك ، تم اللجوء الى مقياس آخر بمقارنة الانفاق على الأبحاث كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى . وتشير الأرقام الى أن الولايات المتحدة تزيد فى هذه النسبة زيادة بسيطة عن اليابان فى عام ١٩٨٣ ، اذ أنها كانت تنفق ٢ر٦٥٪ من إجمالى ناتجها القومى السنوى على الأبحاث فى حين كانت اليابان تنفق ٢ر٣٣٪ منه .

ونظرا لأن أبحاث الولايات المتحدة تتضمن جانبا من الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والانسانية – فى حين لا تفعل اليابان نفس الشئ وأن بعض الأبحاث الأمريكية تتعلق بالدفاع – فانه يمكن القول بأن اليابانيين قد ألغوا هذا التميز الأمريكى فى مجال الانفاق على الأبحاث .

وهناك مقياس آخر يتمثل فى عدد العلماء والمهندسين الذين يجرى تخصيصهم فى مجالات الأبحاث . ففى عام ١٩٦٥ كان هناك نحو ٢٥ باحث يابانى لكل ١٠ر٠٠٠ من القوة العاملة ، فى حين كان هناك ٦٤ باحث أمريكى لكل ١٠ر٠٠٠ من القوة العاملة . وما أن حل عام ١٩٨١ حتى قفزت هذه النسبة لتكون ٥٥ر٦ باحث يابانى مقابل ٦٢ر٤ باحث أمريكى فى كل ١٠ر٠٠٠ من القوة العاملة فى كلا البلدين . لذلك فإن هناك فجوة لاتزال فى صالح الولايات المتحدة . ولكن كما قلنا بالنسبة للانفاق ، فإن هذا الرقم الخاص بالولايات المتحدة يتضمن علماء وباحثين فى العلوم الاجتماعية ، فى حين لا تفعل اليابان نفس الشئ ، كما أن باحثى الولايات المتحدة يعملون فى بحوث تتعلق بالدفاع ، ومن ثم تضيق هذه الهوة بعض الشئ .

ومن الطبيعى أن يتساءل المرء عن جدوى هذا الالتزام اليابانى نحو الأبحاث التكنولوجية وهل آتت أكلها بالقدر الذى يطمئن اليابانيين على غدهم ومستقبل أيامهم ؟ . فى هذا يمكن استخدام عدد براءات الاختراع كمؤشر هام فى هذا المضمار . لقد قفزت اليابان قفزات رائعة. ففى عام ١٩٦٦ نجد أن اليابانيين قد حصلوا على تسجيل ١١٢٢ براءة اختراع فى الولايات المتحدة . وهذا الرقم يقل عن ١/٤ البراءات الأمريكية التى سجلت داخل اليابان وعددها ٤٦٨٣ براءة . وما أن حل عام ١٩٨٢ إلا وكان اليابانيون قد حصلوا على ٨١٤٩ براءة داخل الولايات المتحدة فى حين حصل الأمريكيون فقط على ٤١٠١ براءة فى اليابان . ومن ناحية أخرى فإنه فى عام ١٩٦٦ كانت كل من

ألمانيا وإنجلترا وفرنسا قد حصلت على براءات داخل الولايات المتحدة أكثر مما حصلت عليه اليابان . ولكن منذ عام ١٩٧٥ تصدرت اليابان كل الدول الأخرى في عدد البراءات التي حصلت عليها في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢ تلقى اليابانيون أكثر من ١/٣ كل البراءات التي حصلت عليها كافة الدول الأجنبية مجتمعة في الولايات المتحدة(١) .

وفي سياق هذا الالتزام الياباني في تطوير تكنولوجيتها الحديثة ، واندفاع اليابانيين نحو تسجيلها ، تمكنت اليابان من تحقيق تقدم هائل في بيع التكنولوجيا للخارج . فالنشرة السنوية لمعهد الحديد والصلب الياباني لعام ١٩٦٢ تشير الى أن المساعدات التكنولوجية اليابانية قد تم تقديمها لصناع الصلب البرازيليين ، وعلى ذلك فان اليابان صارت تصدر هذه التكنولوجيا وإن كان ذلك بقدر متواضع أول الأمر ولدول غير متقدمة صناعيا . ولكن نشرة هذا المعهد ذاتها أشارت الى توقيع ٣٦ اتفاقية كبرى لاستيراد التكنولوجيا الخاصة بصناعة الصلب .

غير أنه بحلول عام ١٩٦٦ تمكنت اليابان من إبرام ستة عقود يابانية لتصدير هذه التكنولوجيا لشركة أمريكية كبرى للمرة الأولى . وفي بداية السبعينيات أبرمت اليابان ما بين ١٠ – ١٥ عقدا من عقود تكنولوجيا صناعة الصلب سنويا . ولذلك بدأ صناع الصلب اليابانيون يقولون أن اليابان صارت لها الزعامة في هذا المجال في العالم أجمع . وقبل حلول منتصف السبعينيات أبرمت اليابان ما بين ٥٠ – ١٠٠ عقد من العقود الكبرى سنويا لتصدير تكنولوجيا الصلب . وكان جانب كبير منها هذه المرة لشركات أمريكية وأوروبية كبيرة .

---

(1) Japanese Technology at a turning Point, by Professor Leonard Lynn, Prof. Social Science Carnegie Mellon University Curtent History Dec. 1985. P. 419.

٣ – التنافس التجارى فى مجال التكنولوچيا

حقيقة الأمر أن حالة الصلب أشرنا اليها ليست إلا مثلا من أمثلة تجارة التكنولوچيا فى اليابان . والتى لم يكن اليابانيون فى الخمسينيات وأوائل الستينيات قد قاموا بتصدير قدر ذى بال من التكنولوچيا بوجه عام . فكانت حصيلتهم من بيعها فى عام ١٩٦٠ لا تعدو كثيرا مليونا واحدا من الدولارات . ثم ما لبث أن حدث نمو سريع فى عام ١٩٧٠ حيث بلغ هذا الرقم ٥٩ مليون دولار (بالمقارنة بما قيمته ٢ بليون دولار صدرتها الولايات المتحدة فى ذلك العام) .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت صادرات اليابانيين من التكنولوچيا ما قيمته ٣٧٨ مليون دولار (بالمقارنة بما قيمته ٦ر٥ بليون دولار صدرها الأمريكيون) . ثم قفزت مبيعات اليابانيين منها فى عام ١٩٨٣ لتكون ما قيمته ٦٢٤ مليون دولار .

ومنذ عشر سنوات مضت اعتقد كثير من المهتمين بهذه الأمور أن اليابان تقترب كثيرا من الاكتفاء الذاتى فى تكنولوچيتها ، وذلك استنادا الى أن اتفاقيات اليابانيين الخاصة باستيراد التكنولوچيا قد هبطت من ٢٤٥٠ اتفاقية عام ١٩٧٣ الى ١٨٣٦ فى عام ١٩٧٥ . لكن هذا المؤشر ما لبث أن أثبت عدم دقته حين عمد اليابانيون مرة أخرى الى ابرام ما يزيد على ٢٠٠٠ اتفاقية لاستيراد التكنولوچيا فى عام ١٩٨٣ . وهذا ربما أوحى باستمرار اعتماد اليابان على التكنولوچيا الأجنبية .

وفى النهاية ، فان احصائيات التجارة اليابانية فى مجال التكنولوچيا أقل عنها فى مجالات انتاج التكنولوچيا . ففى عام ١٩٨٣ ظل اليابانيون يدفعون ما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف لما يتحصلون عليه من بيعهم للتكنولوچيا

الخاصة بهم . وإن كان ذلك يعتبر تحسنا عما كان عليه الوضع فى عام ١٩٧٣ حين دفع اليابانيون سبعة أضعاف ونصف لما باعوه منها . لكن الاحصائيات توفر لنا مؤشرا قويا على استمرار اعتماد اليابانيين على التكنولوچيا الأجنبية . وعلى النقيض من ذلك ، فان الولايات المتحدة حصلت فى عام ١٩٧٠ على عشرة أضعاف ما دفعته لاستيراد التكنولوچيا . وفى عام ١٩٨٣ حصلت على ١٤ ضعفا لما استوردته منها .

وفى حين تمضى اليابان فى استيراد كميات ضخمة من التكنولوچيا الأجنبية فان هناك شعورا متزايدا مع ذلك بأن مستواهم التكنولوچى يعادل الدول الأخرى . ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا السياق أن «وزارة التجارة الدولية والصناعة» وزعت فى عام ١٩٨٢ استقصاء على الفنيين فى مختلف الصناعات من أجل تقييم مستوى ما لديهم من التكنولوچيا مقارنا بمنافسيهم الأجانب وعلى الأخص فى الولايات المتحدة. وقد ركزت هذه الدراسة على ١٨٦ ناحية من نواحى التكنولوچيا فى الصناعات التى تنفق بسخاء على الأبحاث ، والتى تعتمد بشدة على الصادرات . وتبين من هذه الدراسة أن اليابانيين يعتقدون أنهم فى مركز الزعامة فى ٥٤ مجال تكنولوچى فى حين يتزعم الأمريكيون ٧٢ مجالا ، وأن البلدين متساويان فى ٦٠ مجال آخر .

ومن ناحية أخرى فان الوكالة اليابانية للتخطيط الاقتصادى (Japan Economic Planning Agency) قامت بحصر فى يناير ١٩٨٥ انتهى الى أن رجال الادارة اليابانيين يعتقدون أنهم فى مركز الزعامة بالنسبة للولايات المتحدة إذ قال ٢٥٪ ممن أدلوا برأيهم فى هذا الحصر إن التكنولوچيا اليابانية تفوق ما لدى منافسيهم من الأمريكيين ، فى حين قال ١١٪ منهم بأنها أقل مستوى . ثم أن ثلث الذين أدلوا برأيهم فى هذا الحصر قالوا أنهم سوف يتسنى لهم سبق الولايات المتحدة عند حلول عام ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من هذه الثقة التى أبداها هؤلاء فى التكنولوجيا اليابانية ، فان كثيرا من اليابانيين يختمر لديهم الشك فى قدرتهم على الابتكار والابداع فى مجالات جديدة ومن ناحية أخرى فان ممثلى الشركات الذين قدمت لهم استفسارات من جانب الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا أبدوا اعتقادهم بأن شركاتهم تحاول اللحاق بمنافسيهم الأمريكيين والأوروبيين فى مقدرتهم على ابتداع تكنولوجيا جديدة ولما سئلوا عن أسباب هذا الشعور بالنقص فى هذا المجال أشار غالبيتهم الى عدم كفاية تكامل أقسام الأبحاث الأساسية وانعدام الرابطة بينها ، والى النقص فى أعداد الباحثين ، والى النقص أيضا فى الانفاق على الأبحاث .

لذلك سارعت الشركات اليابانية الى اقامة طاقات جديدة للأبحاث والتنمية، وسارعت بزيادة أعداد الباحثين والانفاق عليها . لكن نحو ٪ أولئك الذين قالوا بأن مقدرة اليابانيين على ابتداع تكنولوجيات جديدة تحاول اللحاق بالغرب يساورهم الشك فى فاعلية هذه الاجراءات . فهم يعتقدون فى أن المشكلة تكمن فى ضعف مستوى الطاقة الابداعية للباحثين فى اليابان(١) .

٤ - نقل الأسلوب الأمريكى فى التكنولوجيا

وكما نقل اليابانيون من الصين أسلوب تقدمهم وحضارتهم فى القرن السابع الميلادى كما رأينا فى الفصل الأول ، وكما صنعوا فى عصر النهضة الحديثة - عصر الميجى - حين نقلوا شتات علوم الغرب وهضموها هضما كما رأينا فى الفصل الثالث ، فان اليابانيين يعمدون وبنفس المهارة والحماس

---

(1) Japanese Technology at a turning Point Current History, Ibid. P. 420.

فى تاريخهم المعاصر الى نقل أسلوب تطوير التكنولوجيا الأمريكية.

ذلك أن مخططى السياسة اليابانية لا يزالون يدرسون مشكلة «الابداع» واحتلت مسألة اصلاح النظام التعليمى فى اليابان جانبا هاما فى تلك الدراسات إذ أن هناك اعتقادا شائعا بأن النظام التعليمى اليابانى لا يطلق فن الابداع من عقاله . كما أن الشركات التجارية بدأت فى اقامة امكانات جديدة للأبحاث بسرعة فائقة خلال السنوات القليلة الماضية .

ولطالما انبهر اليابانيون بمقدرة الأمريكيين على ربط الأنشطة الحكومية مع الجامعات ومع المؤسسات التجارية فى صعيد واحد لانتاج تكنولوجيا جديدة . وتستمد هذه الأبحاث المنسقة فى الولايات المتحدة أهميتها من وجود مناطق تشتهر بتكنولوجية عالية . من أمثال تلك المناطق التى تحيط بجامعة ستانفورد ومعهد ماساشوست للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) لذلك حاولت اليابان اقامة مثل هذه المناطق لديها من خلال عدة سياسات محلية ، وعلى الصعيد القومى أيضا. ومن قبيل ذلك أنها أنشأت مدينة تسوكوبا للعلوم وهو الموقع الذى صار محلا لاقامة معرض ٨٥ الدولى . ومن قبيل ذلك أيضا برنامج « تكنوبوليس » (Technopolis Program) .

ولقد تمت اقامة مدينة تسوكوبا للعلوم (Tsukuba Science City) حول مجموعة من المجتمعات الصغيرة ، وتبعد نحو ٦٠ كيلو مترا من طوكيو . وكانت الفكرة من إنشائها هو تحريك إحدى الجامعات ، والمعامل الحكومية الى تلك المنطقة على أن تلحق بهما الصناعات المختلفة ومعها مراكز أبحاثها . أما برنامج تكنوبوليس الذى بدأ إنشاؤه فى أوائل الثمانينيات ، فكان القصد من إعداده تجسيد النموذج الأمريكى الذى يتطلب وجود علاقة وثيقة بين البحوث من جهة والانتاج من جهة أخرى ، كما كان القصد أيضا تنشيط البحوث

الابداعية على نطاق واسع والتى يمكن أن تسمى « مناطق علمية » يجرى اعدادها عن طريق التعاون بين معامل الأبحاث من شتى فروع الصناعة والهيئات المشتركة للأبحاث بالاضافة الى الجامعات .

وفى النهاية ، فقد يثور التساؤل عن النواحى التكنولوجية اليابانية التى ينتظر لها البروز فى المستقبل . الواقع أنه قد كتب الكثير عن قدرات اليابان المتميزة فى الأليكترونيات والكمبيوتر . وتلك مجالات حقق فيها اليابانيون ذاتهم بشكل واضح . فقد ظهرت مقالة حديثة فى نشرة علمية أمريكية تشير الى أنه فى عام ١٩٨٥ أثناء المؤتمر الدولى الذى عقد فى نيويورك والذى سمى بمؤتمر (International Solid State Circuits Conference) تشير هذه المقالة الى أن اليابانيين قدموا فى ذلك المؤتمر ٤٩ ورقة بحث علمية من مجمل ١٠٩ ورقة قدمت فى هذا المجال وذكرت على لسان أحد الباحثين اليابانيين أن هذه الأبحاث اليابانية المقدمة تضمنت أهم الأبحاث ، وظهرت مقالة أخرى تشير الى أن اليابانيين يحاولون الآن أن يمدوا نطاق زعامتهم فى مجالات جديدة مثل « شرائح الذاكرة (Memory Chips) . وأشار البعض الآخر الى قوة اليابانيين التنافسية بالنسبة لتطوير أول قذائف بالترانزستور (Ballistic Transistors) .

وهناك مجال جديد يجسد القوة الصاعدة للتكنولوجيا اليابانية الجديدة هى تكنولوجيا علوم الأحياء (Biotechnology) . ففى عام ١٩٨٤ نشر المكتب الأمريكى للتقييم التكنولوجى (United States Office of Technology Assessment) – نشر تقريرا يخلص الى أن من المحتمل أن تصبح اليابان هى المنافس الوحيد للولايات المتحدة فى مجالات تكنولوجيا علم الكائنات الحية[1] .

---

(1) Current History Dec 1985 Ibid. P. 421.

٥ - النظـــام التعـــليمى :

(أ) خصائص عامة عن التعليم اليابانى

لقد رأينا أن هناك ميلا فطريا لدى اليابانيين للانقسام الى مجموعات هرمية ، وأن ذلك كان عاملا على إضعاف العلاقة الأفقية بين الطبقات والحرف المختلفة . وكان ذلك أمرا شديد الوضوح أثناء عهد الاقطاع الذى شهد نهايته فى عام ١٨٦٨ . ولكن منذ ذلك التاريخ تغير المجتمع اليابانى تغيرا جذريا بعد أن حدثت عملية « الاقتحام » الأمريكى ، وانفتاح اليابان نحو الغرب . غير أن السبب المباشر لهذا التغير الاجتماعى هو النظام التعليمى الموحد الذى إنتهجته ثورة الميجى ، فالتعليم الاجبارى والامتحانات الصارمة المرتكزة عليه حددت الوضع الاجتماعى ومستقبل أى فرد من أفراد المجتمع اليابانى الحديث وأفسحت المجال لعنصر الكفاءة .

وبسبب التركيز التقليدى على التعليم الرسمى ، فان قادة نهضة الميجى لم يجدوا عقبة فى تفهم الدور الهام الذى لعبه التعليم فى اكتساب تكنولوجيا الغرب وضرورة وجود نظام دراسى حديث فى اليابان يمكّن اليابان من اللحاق بالدول الغربية المتقدمة . ففى عام ١٨٧١ ، ولما لم ينقضى أربع سنوات على وجود حكومة الميجى ، قامت هذه الحكومة بإنشاء وزارة للتعليم ووضعت فى العام التالى مباشرة خطة طموحة لبناء نظام دراسى مركزى موحد ، بنى أول الأمر على النسق الفرنسى بهدف تعليم الشعب بكامله القراءة والكتابة .

ومن مفارقات القدر أن الصينيين هم الذين كانوا يشددونَ على أهمية القراءة والكتابة ومطالعة الكتب ، وجعلوا سلطة الحكام نابعة من اتساع علمهم ، ومن ثم نفاذ بصائرهم . وبمرور الوقت ، فان هذه الأفكار الصينية

اتخذت شكلا مجسدا فى نظام مفصل ومستقر لاختيار رجال الدولة على أساس عقد امتحانات مبنية على ما يحصله هؤلاء من معلومات . ونقل الكوريون عن الصينيين هذا النظام ثم ما لبث أن نقله اليابانيون عنهم . ورغم إخفاق اليابانيين فى نقل هذا النظام إلا أنهم ظلوا يقدسون فكرة التعليم . وحتى خلال العصر الاقطاعى اليابانى ، فان القادة اليابانيين (من حملة السيوف) لم يكونوا يجيدون القراءة والكتابة فحسب ، بل كانت لديهم مهارات خاصة فى مجال العلم بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة لقادة أوروبا الاقطاعية الذين لم ينالوا قسطا مناسباً من التعليم(١) .

ولكن فى أواخر عهد شوجنية التوكوجاوا كان اليابانيون قد تجاوزوا الصينيين والكوريين فى القراءة والكتابة وفى إقامة المؤسسات التعليمية . وكان غالبية التعليم فى عهد التوكوجاوا ترعاه الجهود الخاصة . ولكن ما أن حل منتصف القرن التاسع عشر إلا وكانت غالبية الاقطاعيات تمتلك مدارسها الرسمية ليتعلم فيها رجال الساموراى . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك عشرات الألوف من المؤسسات القروية تسمى التراكويا (Terakoya) فى طول البلاد وعرضها أو مدارس المعابد ، نظرا لأنها كانت ملحقة بمعابد البوذية . وكان نحو ٤٥٪ من السكان اليابانيين الذكور ونحو ١٥٪ من الاناث يجيدون القراءة والكتابة فى منتصف القرن التاسع عشر ، وتلك نسبة لم تكن تقل كثيرا عن نظيراتها فى أكثر الدول الأوروبية تقدما آنذاك .

ونعود الآن لما حققته نهضة الميجى فى مجال التعليم ، فنشير الى أنه كانت هناك نقطتان هامتان بصدد هذا النظام التعليمى الوليد سوف يكون لهما أهمية خاصة . فأما النقطة الأولى فانها كانت نقطة بداية

---

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today P. 187.

جديدة تماما . فلم يمتد تأثير مدارس التراكويا أو مدارس الاقطاعيات الى هـــذا النظام الجـديد . فالخطة التى وضعتها نهضة الميجى لم تكن - بعكس ما ساد فى أوروبا فى القرن التاسع عشر - تنوء بالنعرات الأرستقراطية ، ولا هى ناءت بالمؤثرات الدينية بل إن هذه الخطة كانت سابقة على غالبية نظم الغرب فى كونها علمانية النهج تحقق المساواة للجميع .

وأما النقطة الثانية فهى أن اليابانيين انصب اهتمامهم الشديد منذ البداية على التعليم الابتدائى . وبذلك أرسوا دعامة متينة لمستقبل البلاد بوجه عام ، ثم للتعليم العالى فيما بعد . ونجد الآن حولنا أمما ابتغت تحديث نظم تعليمها ، فاذا بها وقد ركزت اهتمامها على التعليم العالى مما جعل جامعاتها تخرج آلافا مؤلفة لا مكان لعلمهم فى مجتمع يسوده مستوى تعليمى منخفض أساسا فيصيبهم الاحباط ويقيمون فى دول الغرب فيما يسمى «بهجرة العقول» لا تجنى بلادهم شيئا مما أنفقته عليهم. وذلك ما تحاشته اليابان بتركيزها أولا على التعليم الابتدائى .

ولقد ظلت اليابان تناضل حتى تمكنت فى عام ١٩٠٧ من ادخال كافة أبنائها فى المدارس وجعلت التعليم إجباريا مجانيا بصفة كاملة خلال ست سنوات . وبعد ذلك تأتى مرحلة التعليم المتوسطة الذى خصص للصفوة ومدته خمس سنوات ينفصل فيه الذكور عن الاناث . وجعلت مرحلة موازية للتعليم المتوسط مخصصة للتعليم الفنى . ثم بعد ذلك مرحلة التعليم الثانوى لثلاث سنوات للذكور فقط يشابه كثيرا نظام «الجيمنازيوم» الألمانى أو الليسيه فى فرنسا . ثم مرة ثانية يوازى هذا التعليم الثانوى تعليم فنى مواز .

وجعلت اليابان مدة التعليم الجامعى فى ذلك العهد لثلاث سنوات أو أربعة وبذلك جرى تكييف مراحل التعليم لمواجهة احتياجات البلاد فى مرحلة مبكرة

كما كانت واضحة فى مخيلة قادة الميجى . فقد أمكن بهذا النسق التعليمى إيجاد مجموعة من الجنود والعمال ومن ربات البيوت انتفت عنهم جميعا صفة الأمية مع تعليم متوسط المستوى ومهارات كافية للبلاد .

وبعد الحرب العالمية الثانية كان على النظام التعليمى أن تعاد هيكلته فى ظل الاحتلال لتواكب الأفكار الأمريكية . فبدلا من نظام ما قبل الحرب الذى أطلق عليه : « ستة – خمسة – ثلاثة – ثلاثة » . صارت السنوات المقابلة للتعليم الابتدائى والمتوسط والثانوى ثم الجامعى حسب النظام الأمريكى : « ستة – ثلاثة – ثلاثة – أربعة » أى ست سنوات للابتدائى وثلاثة للثانوى الأدنى (Junior - High School) ،وثلاثة للتعليم الثانوى الأعلى (Senior - High School) ، ثم أربعة سنوات جامعية .

وكانت الفكرة الأمريكية تهدف الى إلغاء تعليم الصفوة وأن يناسب نظام التعليم الجديد نموذج المجتمع العريض المتطور . وعمدت الاصلاحات التى أدخلتها سلطات الاحتلال الى توسيع مدى التعليم الاجبارى ليكون تسع سنوات باضافة ثلاث سنوات أخرى اليه من « التعليم الثانوى الأدنى » . وجعلته مجانيا تماما ، كما تم جعل التعليم مشتركا بين الذكور والاناث فى كافة مراحله . وفى ظل هذا الهيكل التعليمى الجديد صار اليابانيون من بين أعلى المتعلمين نسبة فى العالم .

ومن الطبيعى ألا يقاس التعليم بعدد السنوات فان كثافة الخبرة فى كوادره من ناحية والطاقة على الاستيعاب من ناحية أخرى لها ثقلها الخاص فى هذا المجال . إلا أن الخبراء يقررون أن التعليم اليابانى يتفوق فى المتوسط على نظام التعليم الأمريكى بشكل ظاهر باستثناء مرحلة التعليم الجامعى. فاليوم المدرسى فى اليابان أكثر طولا وأيام الدراسة فى الأسبوع خمسة أيام

ونصف ولا ينقطع الطالب على مدار السنة إلا فى عطلة تزيد قليلا عن شهر واحد فى أواخر شهر يوليو وأغسطس .

وحصيلة كل ذلك أن اليابانيين شعب متعلم بنسبة عالية على الرغم من بعض الضعف فى التعليم الجامعى عنه فى الولايات المتحدة . ويستوعب اليابانى قدرا أكبر من المعلومات فى دور التعليم المختلفة عن أى فرد فى العالم . وفى مجال الرياضيات والعلوم يتبوأ اليابانيون المركز الأول فى العالم(١) .

امتحانات المسابقـــات :

لا يقنع اليابانيون بحضور مدارسهم العادية وهى التى رأينا أنها تدرس عدد ساعات وأيام أكثر من كل نظيراتها فى العالم . فما يزيد على نصف عدد الشبان اليابانيين يلتحقون بعض الوقت بمدارس تكميلية « الجوكو » أثناء دراساتهم الابتدائية أو الثانوية . والقصد من الالتحاق بهذه المدارس التكميلية هو تحسين فرصهم لاجتياز الامتحانات التى تعقد لدخول نوعيات أفضل من بين المدارس الثانوية والكليات الجامعية.

والغريب أنه بعد مرور هذه الامتحانات فان نحو ١٨٪ من الذكور وأقل قليلا من الاناث الذين لم يحالفهم الحظ فى اجتياز هذه المسابقات (لدخول المدارس الثانوية أو كليات جامعية أكثر شهرة وتمتعا بمستوى تعليمى أعلى مما هم فيه) يظلون لسنة أو أكثر دون انتساب خلال هذه المدة لأية مدرسة ليعدوا أنفسهم لمحاولة جديدة لدخول هذه المسابقات دون يأس أو كلل . وتنبع الرغبة فى دخول مثل هذه المسابقات من أنها الوسيلة الوحيدة التى تحدد الالتحاق بدور العلم التى تتمتع بشهرة علمية وتؤهلهم للمرحلة الأعلى التالية من ذات المستوى العلمى المرموق .

---

(1) Reichauer, E.O. Ibid. P. 190.

على أن امتحانات المسابقات هذه تقيس المعارف المكتسبة على افتراض يلقى إجماعا فى الأوساط العلمية بأن النجاح يتوقف ليس على القدرات الذاتية للطالب ، ولا على قابليته العامة للعلم ، ولكن على قدرة الطالب على استخدام قدراته الذاتية للدراسة المنتظمة . ومن الأمور المعترف بها أن القدرة الذاتية تؤثر فى أغلب الأحوال على مقدرة الشخص على استيعاب المعلومة ، ولكن من وجهة النظر اليابانية فان هناك طريقة واحدة لقلب النتيجة وهى : المذاكرة . وهؤلاء الذين ينفقون من عمرهم سنة أو أكثر بدخول مدارس « الجوكو » لتحضير أنفسهم لدخول لمسابقات دور العلم المرموقة لا يوجه اليهم أى لوم من مواطنيهم إنما يشجعون فيهم هذه المثابرة .

المستويات القومية الموحدة للتعليم :

كانت وزارة التعليم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقوم بطبع الكتب الدراسية لكل مادة ولكل فصل دراسى . ولكن بعد الحرب صدرت تعليمات جديدة من قوات الاحتلال لتوفير اتجاهات أكثر ديموقراطية عن طريق التعليم وذلك بتوسيع نطاق التعليم الاجبارى . ولايقاس التعليم الاجبارى فى اليابان بالسن ولكن يقاس باستيفاء السنوات التسع التى يشملها هذا التعليم ، ولو أنه فى حقيقة الأمر فان كافة التلاميذ يكملون هذه المرحلة عند سن الخامسة عشرة . وهذه التعليمات التى فرضت أثناء الحرب للمناهج الدراسية تم اعدادها من جانب رجال التعليم الأمريكيين من ولايات مثل كاليفورنيا ونيويورك .

وبعد انقضاء فترة الاحتلال (١٩٥٢) عمدت وزارة التعليم اليابانية الى الابقاء على هذه الاندفاعة الديموقراطية ، ولكنها أعدت كتبا منهجية مفصلة تحدد المعالم الأساسية للمقررات لكافة المدارس الابتدائية والثانوى « الأدنى »، والثانوى « الأعلى » فى كافة أرجاء اليابان .

فبالنسبة للمقررات الدراسية فى التعليم الأولى فعلى الطالب أن يدرس اللغة اليابانية ، والدراسات الاجتماعية ، والحساب والعلوم والموسيقى والفنون ، والحرف اليدوية ، والتدبير المنزلى ، والتربية الرياضية . أما بالنسبة للتعليم الثانوى الأدنى فيدرس اللغة اليابانية ، والدراسات الاجتماعية ، والرياضيات ، والعلوم ، والموسيقى ، والفنون الجميلة ، والصحة ، والتربية البدنية ، والفنون الصناعية ، والتدبير المنزلى ، ولغة أجنبية .

ولإعداد المقررات الدراسية تقوم وزارة التعليم بتكليف عشرين من أبرز رجال التعليم لاعداد مقرر كل مادة . ويقوم هؤلاء بعملية « وزن » البدائل المختلفة لتحديد طبيعة المهارات التى يرجى للطالب أن يكتسبها . وبالاضافة الى تحديد الأهداف العامة وإدراجها فى قائمة كمواضيع ينبغى تغطيتها ثم يقدمون اقتراحاتهم حول طرق تدريسها وكانت أول مقررات تم اعدادها على هذا النسق فى عام ١٩٥٨ ، ثم جرى تعديلها فى عام ١٩٦٨ ثم فى عام ١٩٧٨ .

وعلى سبيل المثال ، فان الأهداف المتوخاة بالنسبة لطالب الصف الثانى الابتدائى تتضمن الآتى : « كيف يصغى الطالب بابتهاج الى قصة تسرد عليه آخذا فى الحسبان تتابع الأحداث التى وردت فيها . وأن يتمكن من نقل رسالة دون أن يغفل النقطة الرئيسية المحورية . وأن يتحدث الى كل الحاضرين بصوت واضح وأن يتحدث مراعيا تتابع المواضيع التى يتحدث عنها . وأن يتمكن من الرد على محتويات حديث موجه اليه من طرف آخر » .

أما بالنسبة للكتب المقررة ففى اليابان – كما هو حال فى الدول الأوروبية – يتولى النشر شركات خاصة بعد استصدار موافقة الأجهزة المختصة فى وزارة التعليم . وحقيقة الأمر فانه تجرى الموافقة على أربعة أو خمسة كتب دراسية بالنسبة لمادة من المواد لفصل دراسى معين . ويجب أن تكون الكتب

جيدة الطبع مزودة بأحسن المعلومات المتاحة وأن تغطى كافة الموضوعات فى المقرر الدراسى . أما أسعار هذه الكتب فمنخفضة جدا . ونظرا لأن السوق متسعة فان دور النشر تتنافس لاصدار كتب على مستوى رفيع .

وفضلا عما درجت عليه وزارة التعليم من تدريب المعلمين دوريا ، ففى نهاية كل عشر سنوات حينما يجرى تعديل المقررات تعد وزارة التعليم برامج لتقديم هذه المقررات للمدرسين . وتعمد هذه الوزارة أولا الى دعوة قيادات التعليم فى المحافظات المختلفة الى «المراكز الوطنية للتعليم» للمناقشة والدراسة لمدة يومين . وتقوم هذه القيادات بدورها بنقل هذه البرامج الى محافظاتهم لمناقشتها لمدة يومين مع المسئولين عن المدارس. ثم تحدث آخر جولة من هذه الاجتماعات على مستوى كل مدرسة.

ومن المسائل البارزة ، والتى تسترعى اهتمام الأجانب المهتمين بالمجال التعليمى هو كيفية تمكن المدارس اليابانية على اتساع البلاد ضمان انجاز كل طالب للحد الأدنى من المقررات التعليمية . ولا يرسب أى تلميذ خاصة فى التعليم الأساسى . فكافة التلاميذ من نفس المستوى العمرى يصلون الى الصف الدراسى التاسع من التعليم الأساسى .

وفى حين يتقبل رجال التعليم الأمريكيون عدم قابلية بعض التلاميذ للتعليم، ومن ثم يتركون هؤلاء التلاميذ وشأنهم فان اليابانيين لا يتقبلون هذا الوضع ويبذل المعلمون أقصى الجهد لكى يتم كل تلميذ فى الفصل مستوى معين قبل نهاية العام . اذ يعمد المدرسون اليابانيون الى تعبئة الطلبة الآخرين ، وأولياء أمور الطلبة الذين يتلقون العلم بصعوبة للعمل جميعا حتى ينهضوا ويلحقوا بأقرانهم لأن المدرسين يشعرون بمسئوليتهم ليس فقط عن تقديم المادة العلمية ، وإنما التأكد أيضا من أن الطلبة يستوعبون بالفعل .

استخدام التليفزيون فى التعليم :

لقد بدأ التعليم بالتليفزيون فى اليابان منذ عام ١٩٥٩ . ولكن بحلول عام ١٩٧٧ صارت شبكة البث التليفزيونى تقدم ٥٢ ساعة ارسال فى الأسبوع للبرامج التعليمية والثقافية . وتبث هذه الاذاعة كل أسبوع برامجها من التاسعة حتى الثانية عشرة وخمسة عشر دقيقة ، ثم من الواحدة ظهرا حتى الثالثة والربع بعد الظهر من الاثنين حتى الجمعة . ومن ٩-١٢ فقط يوم السبت . ومنذ عام ١٩٧٦ صارت هذه البرامج التليفزيونية تستخدم من جانب أكثر من عشرة آلاف من بين ثلاثة عشر ألفا من مدارس رياض الأطفال . وما يزيد على ٢٣ر٠٠٠ من بين ٢٤ر٦٠٠ مدرسة ابتدائية ، وما يزيد على ٤٧٠٠ من بين ١٠ر٧٠٠ من المدارس الثانوية « الأدنى » .

وتقرر المدارس بنفسها ما اذا كانت هذه البرامج نافعة كما تقرر كيفية الاستفادة من هذه البرامج . وتزخر هذه البرامج بمواد للطلبة المعوقين ، وبرامج للذين يريدون دروسا اضافية للحاق بمستوى صفوفهم الدراسية . كما أن هناك برامج دورية لجمهور الشعب تحمل اليهم المواد التعليمية والثقافية المختلفة ويجرى تمويل القناتين المخصصتين لبث هذه البرامج التعليمية من خلال ضريبة يدفعها حائزو الأجهزة التليفزيونية .

وهناك برنامج مستمر للأبحاث والاستشارات يقوم بعمله بالاشتراك مع المدارس لتطوير البرامج وتحسينها بصفة مستمرة . وفى شهرى أغسطس وسبتمبر من كل عام يقوم التليفزيون باعداد استقصاءات فى بعض المدارس المنتقاة من كل محافظة . وفى نوفمبر يعقد اجتماع لما يسمى «بالمؤتمر الاستشارى المركزى» على مستوى عال ، ويشكل من أربعة من كبار الفقهاء فى التعليم وأربعة من المختصين بالبث التليفزيونى « يختص أحدهم فى شئون رياض الأطفال والثانى فى التعليم الابتدائى، والثالث فى الثانوى الأدنى والرابع فى الثانوى «الأعلى» ، وذلك بالاضافة الى أربعة من كبار رجال التعليم .

ويجتمع هؤلاء خلال شهرى نوفمبر وديسمبر لاعداد الخطة النهائية للسنة الدراسية القادمة التى تبدأ فى شهر أبريل[1]

وقبل أن ننتقل الى أوضاع التعليم فى الثمانينيات نود الاشارة الى أن الجهد الجبار الذى بذله اليابانيون لمد نطاق التعليم الرسمى كان بنفس قوة جهدهم الموجه لزيادة ناتجهم القومى . ففى عام ١٩٥٥ لم يكن يلتحق بالتعليم الثانوى سوى ٥٠٪ من شبابهم ، والتحقت نسبة تقل قليلا عن ١٠٪ فى المعاهد التالية للتعليم الثانوى . ولكن بحلول السبعينيات كان ما يزيد على ٩٠٪ من الجنسين يكملون تعليمهم فى التعليم الثانوى (مقارنا بحوالى ٨٠٪ فى الولايات المتحدة) . ويلاحظ أن كافة الطلبة اليابانيين الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية يكملون تعليمهم جميعا فى هذه المرحلة . وعلى سبيل المثال فان ٩٧٪ ممن التحقوا فى التعليم الثانوى عام ١٩٧٥ أكملوا تعليمهم فى هذه المرحلة (بالمقارنة بنسبة ٧٩٪ فى الولايات المتحدة)[2] .

(ب) التعليم اليابانى فى الثمانينيات :

ذكرنا فيما سبق المحاولتين الاصلاحيتين فى مجال تطوير نظم التعليم – فى عصر الميجى ، وفى ظل الاحتلال . وقد جرت المحاولة الثالثة فى أوائل الثمانينيات بمبادرة من رئيس الوزراء يوساهيرو ناكاسونى على نحو ما سنرى عما قليل .

فعلى الرغم من أن التعليم اليابانى يكتسب كل يوم أرضا فى مجال اعتراف الأمريكيين به نظرا للتفوق الذى يحرزه الطلبة اليابانيين

---

(1) Vogel, E.F. Japan as No. 1 PP.181 , 182.

(2) Vogel, E.F Ibid. P. 161.

حين يدخلون «الاختبارات الدولية فى الانجازات الأكاديمية» إلا أن هناك تيارا خفيا تحت السطح فى هذا المجتمع اليابانى المتقدم فى الثمانينيات. هذا التيار يتضمن عدم القناعة بحالة التعليم الحكومى فى اليابان .

ففى عام ١٩٨٥ كانت نسبة المتخرجين من التعليم المتوسط الذين يتجهون للتعليم الثانوى قد انخفضت للسنوات الدراسية الثلاث الأخيرة على التوالى . وجاء تقرير وزارة التعليم أن هذه النسبة انخفضت الى ٩٣٫٨٪ بدلا من أنها كانت فى عام ١٩٨٤ قد بلغت ٩٤٪ (وكانت فى عام ١٩٥٠ نسبة ٣٧٪ فقط كما أشرنا من قبل) . ورغم أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا بالنسبة لبقية دول العالم إلا أن هذا الاتجاه للانخفاض سبب قلقا فى أوساط اليابانيين . وبمناقشة الطلبة وأولياء أمورهم من جانب المختصين فى طوكيو عام ١٩٨٥ تبين أن هناك قلقا شديدا من جراء ما أسموه « الايجمى » (Igime) أى قيام الطلبة بالاعتداء وإغاظة بعضهم البعض ، أو سخريتهم من مدرسيهم والاستهزاء بهم حينما يرتكبون بعض الأخطاء حين الشرح على السبورة . وفى بعض المدارس وردت تقارير تشير الى أن الطالبات صرن يستخدمن لغة يستخدمها الطلبة الذكور ، وقد سبب ذلك صدمة للكثيرين ، فى مجتمع يحترم الفوارق فى السلوك بين الجنسين .

وخلال الأربع سنوات الماضية كانت هناك زيادة مضطردة فى عدد من يتسربون من المدارس الثانوية . وهى ظاهرة كانت شديدة الندرة فى المدارس اليابانية على وجه الخصوص. وتصدى زعيم سياسى ماهر، هو رئيس الوزراء اليابانى يوساهيرو ناكاسونى لهذه المشكلة . وفى عشية الانتخابات العامة فى أواخر عام ١٩٨٣ أعلن ناكاسونى عن مقترحاته الرامية لاعادة هيكلة النظام التعليمى لكى تدخل اليابان القرن الواحد والعشرين . وكانت مقترحاته من سبع نقاط كالآتى :

١ - إعادة النظر فى النظام التعليمى اليابانى الذى بنى فى الأساس على النسق الأمريكى ٦ - ٣ - ٣ - ٤ بالنسبة للتعليم الحكومى الذى أقيم أثناء فترة الاحتلال (أى ٦ سنوات للتعليم الابتدائى يتبعها ٣ سنوات للتعليم المتوسط وكلا المرحلتين إجبارية لكافة الطلبة . ثم ٣ سنوات تعليم ثانوى ، ثم ٤ سنوات فى الجامعة) .

٢ - إصلاح نظام مسابقات دخول التعليم الثانوى لتوفير مرونة أكبر وبدائل متعددة أمام الطلبة .

٣ - إصلاح نظام مسابقات دخول الجامعة التى تعمل على تحويل التعليم الى نشاط علمى مضغوط ، الهدف الوحيد منه حق الحصول على مكان فى الجامعات ، الأمر الذى يجعل المرء يحصل فى النهاية على مركز ممتاز فى الدولة .

٤ - إصدار القوانين اللازمة بأن تكون هناك خدمة اجتماعية - جرى إهمالها الآن - كجزء من المناهج الدراسية .

٥ - الدعوة الى ايجاد علاقة وثيقة بين المدارس والمجتمعات المحلية مع التركيز على تفسير الظواهر الفنية والنواحى الجمالية فى الحياة وعلى النواحى الرياضية .

٦ - جعل الجامعات اليابانية جامعات دولية مع دعم دراسة اللغات الأجنبية ، وتعهد نشر فكرة « الفهم العالمى » ، واتاحة فرص أكبر للطلبة القادمين للدراسة فى اليابان من دول أجنبية .

٧ - تحسين نوعية مهنة التعليم عن طريق تنويع الوسائل المختارة للتدريس ، وانتقاء المدرسين المؤهلين .

ولقد استقى ناكاسونى فى مقترحاته هذه من لجنة سميت « لجنة الثقافة والتعليم » ، ومن لجنة استشارية شكلها فى يونيو ١٩٨٣ استجابة لما أعلنته الجماهير من انزعاجها من سماع ومشاهدة التقارير الخاصة بزيادة نسبة التسرب المدرسى وأحداث العنف ، وجرائم الأحداث عبر وسائل الاعلام . وحينما ألف ناكاسونى وزارته فى عام ١٩٨٢ أعلن أن اصلاح التعليم يكّون واحدا من أولويات عمل حكومته . وفى أغسطس ١٩٨٤ أقام ناكاسونى مجلسا مؤقتا مكونا من ٢٥ عضوا لاصلاح التعليم لكى يرفع المجلس تقاريره مباشرة لمكتب رئيس الوزارة متجاوزا بذلك « المجلس المركزى للتعليم » .

هذا المجلس المؤقت أصدر توصياته بعد ذلك لوزارة التعليم . وكان على رأس هذا المجلس أحد رؤساء جامعة كيوتو السابقين . وانبثق عن المجلس أربع لجان للتخصص فى أربعة مجالات هى : « مستقبل التعليم فى اليابان » ، « التعليم والمجتمع » ، « التعليم الثانوى والابتدائى » ، « التعليم المتوسط » .

وفى ٢٦ يونيو ١٩٨٥ قدم المجلس توصياته ضمنها تقريره فى المجال الأول لمستقبل التعليم) ، ونادى التقرير بجعل التعليم « انسانيا » (Humanitization) . وتنمية الروح الفردية لدى الطلبة ، وإزكاء الشخصية اليابانية فى نفوسهم . ونادى التقرير أيضا بالتأكيد على تعليم الطلبة بأن يفكروا وأن يعبروا عن أنفسهم ، وتنمية روح الخلق والابداع ، فى حين ينادى بتقليل الاعتماد على الحفظ (Memorization) . والعمل على تخفيف التنافس لدخول المسابقات .

ومع ذلك ، فقد وجهت للتقرير عدة انتقادات أهمها عدم التحديد التى اتسمت بها توصياته . فقد قيل إن أعضاء المجلس كانوا منقسمين على أنفسهم فيما يختص بالتفصيلات ، وإن كانوا قد اتفقوا على الخطوط العريضة . لكن توصية واحدة من بين كافة التوصيات هى التى حظيت بالتحديد وهى إنشاء

نوع جديد من التعليم الثانوى تكون الدراسة فيه ٦ سنوات تسير جنبا الى جنب مع الدراسة فى المدارس الثانوية الحالية .

والفكرة من وراء هذه المدارس الجديدة المقترحة أنها سوف تمكن أولئك الطلبة الذين لديهم فكرة واضحة عن أهدافهم الأكاديمية لكى بستمتعوا بنظام مدرسى متواصل على مدى ست سنوات . لكن بعض المنتقدين قالوا إن إقامة المدارس الجديدة ذات السنوات الستة ، سوف تنقل « هستيريا » امتحانات المسابقات الى أدنى السلم التعليمى – الى المستوى الابتدائى ، طالما أن الطلبة سوف ينزعون الى الاستعداد لدخول مدرسة ثانوية واحدة لفترة ٦ سنوات .

ومن مقترحات المجلس المؤقت الأخرى الأكثر تحديدا نسبيا هى اقتراح الغاء امتحانات المسابقات الوطنية لأولئك الذين يودون الالتحاق بالكليات الجامعية الحكومية . وعلى أية حال فقد كانت طموحات ناكاسونى هو أن يأخذ زمام المبادرة لأحداث ثورة كبرى فى التعليم اليابانى .، ومثل هذه الثورة كان مقدرا لها أن تكون الحلقة الثالثة من حلقات اعادة بناء هيكل التعليم اليابانى .

تلك كانت جهود ناكاسونى ، ولأنه لا تتوافر لدينا معلومات وافية فى الآونة الراهنة حول ما نفذ من هذه التوصيات وما لم ينفذ ، فلقد يكون من المناسب القاء نظرة على أسلوب التعليم فى أوائل الثمانينيات.

(جـ) نظرة على النظام التعليمى فى الثمانينيات :

رغم أن فترة الاحتلال قد تركت بصماتها واضحة جلية على هيكل التعليم اليابانى ، فان هناك اصلاحات كثيرة قد أدخلت عليه . فالحكومة المركزية التى كانت تسيطر عليها العناصر السياسية المحافظة لم توافق على استمرار كثير

من الإصلاحات التى أتت بها فترة الاحتلال . وعلى ذلك ففى عام ١٩٥٦ أصدرت الحكومة قانونا يجعل الهيئات التعليمية فى المحافظات بالتعيين وليس بالانتخاب كما كان مقررا . ثم اتجهت وزارة التعليم اليابانية نحو المركزية فاستعادت بعض سلطاتها التي كانت قد تنازلت عنها للمدارس والجامعات ، وصارت تتدخل فى مراجعة الكتب الدراسية .

أما بالنسبة للمناهج ، فقد تدخلت الحكومة المركزية فيها تدخلا ملحوظا بالنسبة لطول هذه المناهج ونوعيتها ، فبالنسبة للمدارس الأولية أصدرت تعليماتها لادخال الموسيقى ، والفنون الرياضية ، والاقتصاد المنزلى . ومن أجل تنفيذ هذا المنهج كان على الطلبة اليابانيين أن يذهبوا خمسة أيام ونصف فى الأسبوع الى مدارسهم على مدى أربعين أسبوعا فى السنة أى بزيادة قدرها ٢٥٪ من الوقت الذى يقضيه نظراؤهم من الطلبة الأمريكيين فى المتوسط .

وهناك قوة دافعة هامة وراء النظام التعليمى اليابانى تتمثل فى أن الشركات الكبرى ذات المكانة المرموقة تعمد الى اختيار موظفيها الجدد من بين خريجى مجموعة مختارة من الجامعات اليابانية بعينها . لذلك فان الآباء وأبناءهم يعرفون جيدا هذه الحقيقة ويعرفون أيضا المزايا التى تعود عليهم. وتؤثر على مجرى حياتهم اذا ما التحقوا بهذه الجامعات المختارة . لذلك فان الطلب على التعليم الجامعى قد أدى الى توسع مضطرد فى التعليم الثانوى لدرجة أنه فى الآونة الراهنة يكون من بين كل عشرة تلاميذ يبلغون سن التعليم الثانوى يلتحق منهم تسعة فى مدارسه . وهى نسبة أعلى من أى مجتمع متقدم آخر على مستوى العالم . ولكن ما يزيد على نصف هؤلاء الطلاب المقيدين فى المراحل النهائية من التعليم الثانوى يتلقون دروسا اضافية فى مؤسسات تعليمية ومعاهد أنشئت خصيصا لذلك .

لذلك فان الشبان الطموحين علميا يتعاونون مع آبائهم فى البحث دون كلل عن المزايا التى يجنونها من الاستعداد لدخول مسابقات الالتحاق بالجامعة . والعنصر الهام فى هذه الاستراتيجية هو ضمان دخول نوعية المدارس الثانوية التى لها سجل حافل فى ارسال خريجيها الى الجامعات المختارة التى أشرنا اليها . ولكى تزيد فرصهم فى الدخول سواء للمدارس الثانوية المنتقاة ، ومن ثم الى الجامعات المختارة فان غالبية الشبان يشتركون فى نفس الوقت فى نظام تعليمى غير رسمى يتكون من مدرسين خصوصيين يسمونها « الجوكو » (وهى مدارس بعد الظهر للتقوية) والى « اليوبيكو » (وهى مدارس تعد الشبان لدخول مسابقات الجامعات) .

إن الدافع القوى للدراسة فى أوساط الشباب اليابانى التى أتاحتها تكافؤ الفرص فى النظام الرسمى الحكومى ، والتعليم التكميلى غير الرسمى ساعدت هؤلاء الشباب اليابانيين على التفوق غير العادى لدى دخولهم ما يسمى « بالاختبارات الدولية للانجاز الأكاديمى » ، والعجيب أن اللجنة الأمريكية الوطنية للتعليم (The United States National on Excelence in Education) لاحظت أن المقارنات الدولية بالنسبة للطلبة والتى انتهت منذ عشر سنوات قد كشفت النقاب عن أنه من خلال ١٩ اختبارا أكاديميا فان الطلبة الأمريكيين لم يحتلوا ، لا المركز الأول ولا المركز الثانى بالمقارنة لطلبة الدول الصناعية الكبرى ، وإنما احتلوا المراكز الأخيرة فى الاختبارات السبعة الأخيرة . ولكن فى كافة الاختبارات التى اشترك فيها الطلبة اليابانيون وصلوا الى القمة أو الى ما يقرب منها[(١)] .

ومن جهة أخرى ، فان التفوق الذى يحرزه الطلبة اليابانيون قد كشف النقاب عنه ثانى « حصر عالمى للرياضيات » خلال العام الدراسى

---

(1) Cumming, W. Prof. Kobayashi, V. Education in Japan, Current History, Dec 1985 P. 425.

١٩٨١ – ١٩٨٢ . وقد شمل هذا الحصر ٢٤ دولة . ففى كل مجال فرعى للمهارات الرياضية كان الطلبة اليابانيون من عمر ١٣ سنة ، والطلبة اليابانيون المقيدون فى السنة النهائية للتعليم الثانوى قد أحرزوا أعلى الدرجات أو ثانى أعلاها ، هذا على نقيض ما أحرزه الطلبة الأمريكيين الذين أحرزوا درجات تقل عن المتوسط الدولى العام للدرجات. وكانت نسبة ارتكاب عملية الانتحار فى أوساط الطلبة اليابانيين عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة نسبة مرتفعة ، لكنها فى الوقت الراهن أقل منها بالنسبة للطلبة الأمريكيين . كذلك فان معدل «إجرام الأحداث» حتى بعد هذه الزيادة الأخيرة التى أشرنا اليها فى أوساط الطلبة اليابانيين تشكل جانبا يسيرا من المستوى الأمريكى فى هذا المجال .

سابعا : المخاطر الدولية حول اليابان :

يحيط باليابان عدد من مكامن الخطر الدولية لعل أولها المخاطر العسكرية التى تتمثل فى منطقتين رئيسيتين هما : كوريا ، والاتحاد السوفيتى فضلا عن عنصر مترسب من الماضى وهو عنصر الكراهية والحقد على اليابانيين من جيرانهم الآسيويين لأسباب سوف نوردها فى حينها .

(أ) كوريا :

يتمثل الخطر العسكرى الرئيسى على اليابان فى أقرب جيرانها وهى كوريا . ولقد نعمت شبه الجزيزة الكورية بقدر كبير من الوحدة ، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية على مدى ما يقرب من ألف عام حتى مزقتها الحرب العالمية الثانية ، وزادت الحرب الكورية لعام ١٩٥٠ من هذا التمزق . ويعيش نحو ٢٠ مليون كورى فى كوريا الشمالية تحت ظروف قهرية فى ظل نظام شيوعى وتساندهم كل من الصين والاتحاد السوفيتى . ويعيش نحو ٤٢ مليون كورى فى كوريا الجنوبية تحت نظام عسكرى ديكتاتورى فى أساسه ، لا

يلقى بالاً لحقوق الانسان ، لكن كوريا الجنوبية تتمتع بحماية الأمريكيين حيث توجد لهم قواعد عسكرية جوية وبرية هناك .

ولقد ظلت كوريا تتمثل على مدى أربعين عاما إحدى البؤرات المتفجرة فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب . لكن كوريا الجنوبية – على عكس الشمالية – انتهجت الخط اليابانى فى تصنيع نفسها حتى صارت من أكثر المناطق ازدهارا فى آسيا كما صارت قوة صناعية متصاعدة فى الوقت الراهن تتبادل تجاريا وعلى نطاق واسع مع كل من اليابان والولايات المتحدة . وعلى أية حال فان استقرارها الداخلى يتهدده بصفة مضطردة الصراع بين الدكتاتورية العسكرية الحاكمة وبين شريحة من السكان يتمتعون بقدر كبير من الثقافة تتزايد مطالبتها باحترام حقوق الانسان وبقدر أكبر من الديموقراطية . وقد يكون من المتصور أن تؤدى هذه القلاقل الى نوع من انهيار النظام مما يؤدى بدوره الى تدخل الولايات المتحدة ، والصين ، والاتحاد السوفيتى .

ويدرك اليابانيون هذه الحقيقة . ولكن التواجد العسكرى الأمريكى فى كوريا الجنوبية يبدو بمثابة ضمانة لسلامتهم . فهم ينظرون الى هذا التواجد الأمريكى بمثابة نعمة تمكِّن جمهور اليابانيين من عدم الاهتمام الزائد بالمشكلات السياسية والعسكرية التى تلم بكوريا الجنوبية ، فى حين يجرى التبادل التجارى معها على قدم وساق . ولكن على الرغم من هذا التبادل التجارى ، فان العلاقات بين الشعبين الكورى واليابانى تحكمها عقد قديمة . فلا يزال الكوريون يشعرون بقدر كبير من المرارة حين يتذكرون الاستعمار اليابانى لبلادهم فيما قبل الحرب العالمية الأولى والذى استمر حتى الحرب العالمية الثانية . وكذلك عدم معاملة الكوريين المقيمين فى فى اليابان حاليا على قدم المساواة رغم احتجاجات الكوريين .

وإذا أحدث أى صراع فى شبه الجزيرة الكورية فلن يسمح الكوريين بأى تواجد يابانى عسكرى على أراضيهم فقد بعث الكراهية تجاههم قدرا يمثله رد فعل رئيس إحدى الجامعات فى كوريا الجنوبية مؤخرا حول اقتراح أن تحل « قوات الدفاع الذاتية » اليابانية محل القوات الأمريكية فى حالة رحيلها من أراضى كوريا الجنوبية . بقوله : « فى هذه الحالة سوف ننضم الى كوريا الشمالية لنحارب اليابانيين[١] » .

(ب) الاتحاد السوفيتى :

أما الدولة الأخرى التى تشعر اليابان تجاهها بقدر كبير من الخوف والحذر فهى الاتحاد السوفيتى بقوته العسكرية الهائلة . وترجع جذور العداوة بين البلدين الى التنافس الذى كان قائما بينهما فى استكشاف الجزر الواقعة شمالى اليابان فى أواخر القرن الثامن عشر ، وتزايدت حدة هذا التنافس بوقوع الحرب الروسية – اليابانية (١٩٠٤ – ١٩٠٥). ثم إن مشاعر العداوة قد زاد ترسخها لدى اليابانيين حين عمد الاتحاد السوفيتى الى دخول الحرب العالمية الثانية فجأة ضد اليابانيين حين أشرفت هذه الحرب على نهايتها عام ١٩٤٥ ، واحتفاظها بمئات الألوف اليابانيين أسرى فى سيبيريا على مدى عدة سنوات وهلاك العديد منهم تحت وطأة أعمال السخرة .

وفى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك صداقة حميمة بين الاشتراكيين اليابانيين والحزب الشيوعى اليابانى مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يفترض فيه حينذاك أنه حامى حمى السلام فى العالم . ولكن هذه الصداقة تبدلت ، وحلت محلها بالتدريج مشاعر العداء حتى أن الحزب الشيوعى اليابانى اتخذ لنفسه توجها وطنيا فى

---

(1) Emmerson, J. Arms, Yen & Power, The Japanese Dilema, P. 389.

نهاية المطاف وأدار ظهره للاتحاد السوفيتى . أما الاشتراكيون اليابانيون فقد أسقط فى أيديهم حين رأوا الاتحاد السوفيتى يتسلح نوويا ، كما أخذتهم الدهشة من الموقف العنيف الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى تجاه الدول التى تدور فى فلكه فى أوروبا .

وعلى أية حال ، فان استقصاءات الرأى العام اليابانى قد أظهرت مؤخرا أن الاتحاد السوفيتى هو الدولة التى تحظى بأقل قابلية الشعب اليابانى ، وأنها الدولة التى يخشاها اليابانيون بالدرجة الأكبر . وعلى العكس من ذلك فان الصين لا تزال مقبولة نسبيا لديهم ، وربما أسهم فى ذلك شعور عميق بالاحترام للعوامل التاريخية والنهل من معين حضارى واحد ، الأمر الذى يفرق بين مشاعر اليابانيين تجاه كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

غير أنه أثناء السبعينيات كانت مشاعر اليابانيين تجاه الاتحاد السوفيتى قد تحسنت نوعا ما حينما ساد شعور متفائل بقيام اليابانيين بعمليات ضخمة لاستغلال الغاز والبترول والأخشاب فى سيبيريا ، لكن هذه المشروعات لم تتمخض عن شئ يذكر ، ولم تحقق الآمال المعقودة عليها بفعل المسافة وعدم مرونة النظم الادارية والمالية السوفيتية[1] .

ولكن المواقف المناهضة للسوفييت بدأت تتركز فى مسألتين . أولاهما التعزيزات السوفيتية فى شرقى آسيا ، وثانيهما تنامى شعور العداء ضد السوفييت لسبب ما أطلق عليه اسم الأراضى الشمالية (Northern Territories) ، المتمثلة فى جزر كوريل الأربعة .

فأما بالنسبة للتعزيزات السوفيتية ، فان السفن السوفيتية لا يمكنها الوصول الى ما يسمى بالبحار المفتوحة إلا عبر مضايق تقع كلها أو بعضها تحت سيطرة اليابانيين . ولكن السوفييت لديهم بحر أوكتسك شمالى جزيرة هوكايدو كمستودع أمين لتحركاتهم . وينظر اليابانيون من جهة أخرى الى « قوات الدفاع الذاتى » اليابانية على أنها وسيلة قصيرة

---

(1) Reichauer, E O. Ibid. P. 364.

الأجـــل لحمايتهم ضد أى هجوم سوفيتى محتمل الى أن يأتيهم المـــدد الأمريكى .

وأما بالنسبة « للأراضى الشمالية » ، فان الروس واليابانيون كانوا قد اتفقوا فى عام ١٨٧٥ على أن تتنازل روسيا عن مطالبها فى جزر الكوريل ، وتتنازل اليابان فى المقابل عن مطالبها بالنسبة لأى جـــزء من جزيرة سخالين المتسعة المساحة . ولكن السوفييت عمدوا فى عام ١٩٤٥ الى الاستيلاء على جزر الكوريل ، وظل استيلاؤهم عليها قائما منذ ذلك التاريخ . وفى أول الأمر ، فان اليابانيين الذين تم طردهم من هذه الجزر القاحلة أبدوا مشاعر الحنين للعودة الى هذه الجزر . ولكن فى أواخر الستينيات من هذا القرن تصاعد شعور الفرد اليابانى تجاه هذه القضية ، وكان ذلك راجعا فى حقيقة الأمر الى تزايد الثقة بالنفس لدى اليابانيين . ولم يطالب اليابانيون بعودة هذه الجزر بأكملها ، ولكن بالجزء الجنوبى منها الذى يمكن رؤيته من هوكايدو . وظلت هذه مشكلة قائمة بين البلدين حتى اليوم .

ورغم عدم تبلور التحرك الدبلوماسى السوفيتى فى أواخر ١٩٨٨ فى عهد الزعيم جورباتشوف لحل المشكلات المعلقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية وأهمها مستقبل جـزر الكوريل ، فان هذا التقارب – لو تمخض عن نتائج إيجابية – سوف يترك انعكاسات لا يمكن تجاهلها على توازنات القوى فى الشرق الأقصى ، وعلى المستوى الدولى كذلك .

(جـ) الكراهية الآسيوية لليابانيين :

من الطبيعى أن تنال اليابان من خلال جهودها الناجحة نحو التقدم والتحضر ، ثم لحاقها بالغرب ومناجزته خاصة فى المجال العلمى والتكنولوجى، وما بدا على شعبها من مظاهر النعمة والرفاهية – أن تنال قدرا متزايدا من الحسد من جانب جيرانها الآسيويين .

ولقد تجلى ذلك عند قيام رئيس الوزراء اليابانى تاناكا فى يناير ١٩٧٤ بجولة صداقة لخمس دول من دول منطقة جنوب شرق آسيا : هى تايلاند ، وماليزيا ، وأندونيسيا، والفلبين فى نطاق رابطة دول جنوب

شرق آسيا (Asean) وقد قوبل تاناكا خلال هذه الجولة بموجات عاصفة من المظاهرات والاحتجاجات .

وترجع هذه الكراهية فى المقام الأول الى طبيعة العلاقات التجارية بين اليابان وجاراتها ، ذلك أن هذه العلاقة تتخذ سمات ثلاث وهى : عدم التوازن الذى يميل بشدة لصالح اليابانيين ، واعتماد نمط هذا التبادل التجارى على « تقسيم العمل » رأسيا وليس أفقيا ، ثم اتخاذه شكل « الحرب الباردة » .

فبالنسبة للسمة الأولى ، نجد أن اليابان تتمتع بفائض ضخم حيث يشكل نصيب اليابان فى مجمل واردات كل دولة من هذه الدول نسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ – ٤٠٪ . أما بالنسبة للسمة الثانية ، وهى تقسيم العمل رأسيا ، فنجد أن اليابان حتى حين تتجاوز وارداتها من إحدى هذه الدول ما تصدره اليها – وهو أمر نادر – فان واردات اليابان ، كما هو الحال بالنسبة لأندونيسيا أو ماليزيا تكون عبارة عن موارد طبيعية ، إذ تتم عملية التصنيع فى اليابان لكى تعاد هذه الخامات لهذه الدول فى شكل سلع كاملة التصنيع . وبالنسبة للسمة الثالثة فتتمثل فى إنحياز اليابان لجانب دون آخر فتتعامل مع كوريا الجنوبية وليس الشمالية ، وتتعامل مع تايوان بشكل مكثف ، وإجمالا فهى تنتقى تلك الدول التى تسير فى ركب الغرب .

بيد أن هناك عاملا سيكلوجيا يتعلق بنمط السلوك اليابانى الذى يتسم فى نظر الآسيويين بالأثرة وتبدل المواقف تبعا للمصلحة الذاتية . فمنذ عصر الميجى (١٧٦٨ – ١٩١٢) بدأت دورة واضحة المعالم من تبدل الموقف اليابانى تجاه آسيا – تمثلت فى رفض اليابان لكل ما هو آسيوى ، ثم الرجوع الى اسيا . ولعلنا نتذكر آراء المفكر اليابانى فوكوزاوا يوكيشى (Fukuzawa Yukichi) التى صاغها فى نظريته المشهورة « داتسوا – رون » (Datsua - Ron) أى

«طرح آسيا ظهريا». ومقتضى هذه النظرية أن على اليابان أن تتخلى عن الحضارة الآسيوية، وأن تعتنق الحضارة الغربية بكل أبعادها . هذه الآراء كانت سياسة قومية يابانية فى السنوات الأولى من نهضة الميجى .

ثم اذا باليابان – بعد ما لا يزيد على ثلاثين سنة – تخرج بفكرة جديدة وشعار جديد هو « فوكوكو – كيوهى » « أى دولة غنية ، وجيش قوى » لتركز مرة أخرى على آسيا بعد أن أخذت بأسباب القوة فتشن حربين : أولهما على الصين ١٨٩٤ ، والأخرى على الروس ١٩٠٤، ونجحت اليابان – دون سواها من الاسيويين – فى مقاومة السيطرة الاستعمارية الغربية . وبمجرد أن صارت دولة قوية حديثة على النمط الغربى فاذا بها تغمض عينيها وتتناسى ما وجهته للاستعمار الغربى من تهم ، وتتقبل فكرة الاستعمار ، بل وتأخذ هى فى التوسع فى آسيا على حساب جيرانها . وتنتهى هذه الدورة من رفض آسيا ، ثم الرجوع اليها بهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

ثم تعود اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لتدير ظهرها لآسيا . وبعد أن صارت فى نهاية الأمر دولة صناعية متقدمة ، وقوة اقتصادية عظمى عادت تتقرب من آسيا مرة أخرى ، حتى تولد الظن لدى دول جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص أن اليابان إنما تدفع بعملية التصنيع لديها الى الأمام ، وتحافظ على مصالحها بالحفاظ على بقاء آسيا بشكلها التقليدى العتيق ، ونظامها الاجتماعى والسياسى الموروث[1]. وفى رأينا أن اليابان لم ترتكب فى ذلك جرما ، اللهم إلا أنها دائمة السعى لترقية أحوالها .

---

(1) Nagasu Kazuji. The Super-illusions of an Economic Super Power, The Silent Power, Japan's Identity and World Role, P. 232.

(د) لماذا لا تتسلح اليابان :

لا يزال العالم اليوم ثنائى القطبين من الناحية العسكرية فليس فى الأفق ما يدل على ظهور قوة عسكرية كبرى ثالثة تتنافس من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كما أن المجتمع الأوروبى ليس إلا تحالفا مفكك الأوصال من « دول ذات سيادة » . أما بالنسبة لليابان فهناك ضوابط كثيرة تحول بينها وبين أن تصبح قوة عسكرية ، كما أن الصين لازالت أمامها مراحل كثيرة للتطور الاقتصادى والتكنولوجى . ولكن رأينا أن المخاطر الكامنة بالنسبة لليابان تتمثل فى الاتحاد السوفيتى وكوريا . لذلك يثور السؤال عن امكانية تسليح اليابان .

كان زبجنيو بريزنسكى من أوائل من حاولوا طرح افتراضات فى هذا السبيل ، فقد حدد أربعة مصادر يمكن أن تضغط على اليابان لكى تصبح قوة عسكرية كبرى وهى :

١ - شعور اليابان بالتهديد الخارجى .
٢ - الحاجة الى حماية مصالحها الاقتصادية عبر البحار .
٣ - نمو الروح القومية .
٤ - تناقص ثقة اليابان فى الحماية النووية الأمريكية[١] .

غير أن تفحص هذه الضغوط الأربعة المتصورة من جانب بريزنسكى يشير الى أن أى واحدة منها لم تحدث خلال السبعينيات ولا حتى فى أواخر الثمانينيات . ولقد كان معظم اليابانيين حتى قبل حدوث التقارب الصينى - الأمريكى منذ ١٩٧٢ لا يشعرون بخطر حقيقى من الخارج . فقد كان اليابانيون يعتمدون على تحالفهم مع الأمريكيين مع وجود التنافس الأمريكى -

---

(1) Professor Sato, S, Japan- US. Relations, Yesterday and Tomorrow, The Silent Power, P. 206.

الصينى من ناحية والتنافس الأمريكى - السوفيتى من ناحية أخرى . ولكن عندما حدث الانفراج الأمريكى - الصينى - صار وضع اليابان الدولى أكثر غموضا وزاد ذلك من حدة مخاوف اليابانيين .

فأما بالنسبة للأسلوب الاستعمارى التقليدى باستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية لدولة من الدول فتلك وسيلة عفا عليها الزمن . وأما بالنسبة لعنصر « القومية » ، فقد أصبحت المشاعر اليابانية أكثر « عالمية » بحيث أن الاستخدام المكشوف لقوة المسلحة من جانب بلد ضد بلد آخر لم يعد له أية جدوى من الوجهة الاقتصادية . فما لم تستطع الولايات المتحدة بحولها وطولها أن تفعله فى فيتنام فليس من المتصور أن تفعله اليابان فى جنوب شرق آسيا أو فى أى مكان آخر من العالم . ثم أن التركيز بالنسبة للحركات الشعبية اليابانية بعد الحروب كان على السلام ابتداء من المطالبة بمنع انتاج القنبلة الذرية الى حملات مناهضة تجديد معاهدة الأمن . والدافع الأساسى لحركة السلام - لتجنب الدخول فى أية حرب - هو اتجاه انعزالى ما فى ذلك شك . ولذلك يمكن القول بأن الانعزالية هى السمة الغالبة بالنسبة لقومية ما بعد الحرب . وطالما أن القوة الاقتصادية التى يعبر عنها باجمالى الناتج القومى قد صارت المقياس للمكانة الدولية فان اليابان قد استعادت ثقتها بنفسها فى هذا المضمار . لذلك فان القومية التى ترتكز على النمو الاقتصادى والانعزالى لا تستدعى اقامة قوة عسكرية كبرى .

ولما جرى استفتاء من جانب صحيفة اساهى شينبون (Asahi-Shinbon) فى ديسمبر ١٩٧١ عبر ٣٪ فقط عن اعتقادهم فى حاجة اليابان لتكون قوة عسكرية . بالاضافة الى أن فشل العسكرية اليابانية فى الماضى جعل الدعوة الى اقامة قوة عسكرية لا تلقى آذانا صاغية من جموع الشعب اليابانى .

ونشير من جهة أخرى الى أن مد نطاق المظلة النووية الأمريكية كان يرمى فى الأساس الى تكوين قوة نووية على مستوى العالم ضد الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول وليس لحماية اليابان على وجه التحديد. وفضلا عن ذلك ، فان بلوغ اليابان مبلغ القوة العسكرية والتكنولوجية الكبرى جعلها تعتبر واحدة من تلك الدول « التى يشكل وجودها أمرا حيويا لأمن الولايات المتحدة . وعلى هـذا الأساس فانه من صالح الولايات المتحدة ذاتها حماية اليابان ضد الأخطار النووية . ونظرا لأن قوة الردع النووى الأمريكية قد تم توفيرها لفائدة أمريكا ذاتها ، فهى من الاستقرار بحيث تجعل اليابانيين يثقون فى استمراريتها، ويفسر ذلك طلب الولايات المتحدة بالحاح فى مؤتمر هونولولو عام ١٩٧٢ استمرار معاهدة الأمن المتبادل بين البلدين .

لكن السؤال ما يزال يلح على الذهن : لقد حصلت الهند على قنبلتها الذرية فهل تقاوم اليابان إغراء أن تكون لها قدراتها النووية ؟ . ونعود الى ما يبديه اليابانيون أنهم يريدون سياسة القوة دون حيازة السلاح . والحقيقة أن لليابان سلاحها ممثلا فى «قوات الدفاع الذاتى» (Self Defense Forces) واذا نظرنا الى المادة ٩ من الدستور اليابانى لوجدناها تنص بصراحة ما بعدها صراحة : « ينكر الشعب اليابانى الى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة ، وكذا التهديد أو استعمال القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وألا يجرى الحفاظ مطلقا على قوات برية أو بحرية أو أية إمكانات خاصة بالحرب » .

لكن بروز تفسيرات مؤخرا – لدواعى الحاجة – تقول بأن هذا الخطر لا ينطبق على الدفاع عن النفس مكّن لليابان من اقامة أمهر قوة حديثة فى الشرق الأقصى . وهذه القوة لها ميزانية تتجاوز ٣ بليون دولار فى السنة ، فهى بذلك تحتل المرتبة السادسة فى العالم من حيث حجم الانفاق بعد الولايات المتحدة (٧٩ بليون دولار) ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ،

وبريطانيا ، وألمانيا الغربية . أما قوام قوة الدفاع الذاتى فهى فى الأساس نحو ٢٥٩٫٠٠٠ جندى تحت السلاح عبارة عن ١٧٩٫٠٠٠ من المشاة ، ٣٨٫٠٠٠ فى سلاح البحرية ، ٤٢٫٠٠٠ فى السلاح الجوى . ويتكون سلاح المشاة بدوره من خمسة جيوش يشكلون ١٣ فرقة فى حوزتها ٩٨٠ دبابة ، ٧٨٠ مصفحة ، ٦٩٠ مدفع ذاتى الحركة يسندهم ٣٥٠ طائرة ، ٤٨ صاروخ سطح – جو من طراز هوك .

أما القوة البحرية فتتكون من ٥٧٥ سفينة أكبر سفينة منها عبارة عن مدمرة مزودة بطائرات هليوكوبتر . بالاضافة الى ١٦ غواصة وعدد كبير من المدمرات الصغرى ، وكاسحات ألغام وسفن للامدادات كما تدعمها ٣٠٠ طائرة معظمها مضاد للغواصات . أما السلاح الجوى فلديه ٦٠٠ مقاتلة نفاثة من بينها ٥٠ طائرة فانتوم وطائرات للاستطلاع ، وطائرات للتدريب ، وأخرى هليوكوبتر . بالاضافة الى عدد من صواريخ سطح – جو من طراز نايك أجاكس (Nike Ajax) . ولكن لا يحتوى على قاذفات للقنابل . لذلك تتوافر لهذه القوات رغم صغر حجمها كمية نيران ضخمة(١) .

وكنا قد أشرنا فى مستهل هذا الفصل لميزانية الخطة الخمسية (١٩٨٦–١٩٩٠) بعد أن تجاوزت نسبة الانفاق نسبة ١٪ من إجمالى ناتجها القومى ولذلك فان تجهيزات هذه القوات سوف يصيبه قدر كبير من التحديث . وعموما فيلاحظ أن زيادة الانفاق ينصب على نوعية السلاح والتدريب بأكثر مما ينصب على زيادة عدد هذه القوات .

ونظرا لأن «قوة الدفاع الذاتى» موجهة أصلا للدفاع عن البلاد ضد أى هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتى ، فان نصف القوات البرية اليابانية

---

(1) Forbis, W. Japan Today, People - Places - and Power. P. 421.

متمركزة فى جزيرة هوكايدو فى أقصى الشمال ، وليس من بين اليابانيين من يظن لحظة واحدة أن قوة الدفاع الذاتى هذه يمكنها أن تلحق الهزيمة بالأسطول السوفيتى ، ولا بسلاحه الجوى، ولا بالجيش الأحمر الذى يتمركز منه ٣٣ فرقة فى منطقة الشرق الأقصى . ولذلك فان سياسات « هيئة الدفاع » اليابانية تتضمن القول « بأن أمل اليابان هو أنه فى حين يمكنها الصمود ضد الهجوم ، تكون الولايات المتحدة قد أوفت بالتزاماتها بمقتضى معاهدة الأمن ، على أن تتحرك الأمم المتحدة للتوسط ، ويكون الرأى العام العالمى قد تحرك أيضا[١] .

غير أنه مما يستلفت النظر فى شأن هذه القوة أن نسبة الضباط عالية جدا ، مما يجعل إمكانية سرعة زيادة حجمها الى قوة كبرى من خلال التجنيد الاجبارى أمرا ممكنا . ويطلق اليابانيون على هذه النظرية بأنها « نواة الجيش » . ومما يقوله بعض اليابانيين أيضا ، أن المهمة الأصلية للعسكريين هو حماية المؤسسات التجارية « اليمينية » ، وذلك بالقيام بانقلاب من جانبهم اذ تسنى للاشتراكيين والشيوعيين تولى حكم البلاد نتيجة نجاح يحرزونه فى الانتخابات . وإن كان البعض الآخر يقول أن قوة الدفاع الذاتى مشكلة من عسكرين محترفين بالقدر الذى لا يجعلهم يتحيزون لأى حزب سياسى .

وبعد ذلك لا يزال السؤال يلح : هل تنتج اليابان قنبلتها الذرية ؟ الحقيقة أن اليابان تقاوم هذا الاغراء لاعتبارات أخلاقية وأخرى دبلوماسية فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية . فمن الصعب على اليابان وهى الدولة الوحيدة التى عرفت الذعر الذى تحدثه القنبلة الذرية أن يتخلى عنها مانعها الأدبى فتقوم بإحداث هيروشيما أخرى لبلد من البلدان. ومن ناحية ثانية ، فان إقدامها على انتاج قنبلتها سوف يعصف بدبلوماسيتها التى تقوم على أساس

---

(1) Forbis, W. Ibid. P. 424.

السـلم ، إذ سوف يستبد الغضب والاحباط بنحو بليون شخص يشكلون عملاء اليابان التجاريين الذين يستوردون منتجاتها .

ولكن لو أن ألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، وإيران ، وجنوب أفريقيا ، والبرازيل، والأرجنتين ، والسويد ، وسويسرا وغيرهم من الدول تعلموا كيف يصنعون سلاحهم النووى فإن ذلك سوف يزيل الحرج عن اليابان ولا شك سواء من الناحية الأدبية ، أو الدبلوماسية ، أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فانه اذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها النووية عن اليابان لسبب أو لآخر ، فلن يكون أمام اليابان سوى الرد بأن يكون لديها قنبلة ذرية من صنع أبنائها . إن ما تتمتع به اليابان من تكنولوچيا متقدمة يجعلها فى وضع يكون فيه صنع قنبلتها هو الخطوة الأخيرة فقط . كما أن صناعة القوة النووية تنتج كثيرا من البلوتونيوم كناتج إضافى متاح . ثم إن الجامعات اليابانية تخرج نحو ٣٠٠ عالما نوويا كل عام ، بالاضافة الى توافر الأموال لدى الحكومة . والسياسة الرسمية لليابان فى هذا المجال تهدف الى ابقاء اليابان قادرة على انتاج قنبلة ذرية فى خلال عامين من البدء فى هذا المجهود . وتحقيقا لذلك فانه يتوافر لدى اليابانيين مخزون لصنع اليورانيوم ٢٣٥ على نطاق صغير(١) .

وبنفس الحنكة التى أضفت على « قوة الدفاع الذاتى » صفة الدستورية فان صدور كتاب أبيض من جانب الحكومة اليابانية سوف يجعل الأسلحة النووية التى تستخدم فى «الدفاع عن النفس» تكتسب نفس الصفة . ومن الوجهة القانونية فما على اليابان إن هى أقدمت على ذلك إلا أن تعمل على تغير

---

(1) Forbis, W. Ibid. P. 426.

القانون الذى أنشئت بمقتضاه « الهيئة الذرية » اليابانية . وأكثر من ذلك ، فان باستطاعة اليابان أن تطلق أية رؤوس نووية يتسنى لها صنعها . فالصواريخ اليابانية للفضاء حاليا لها نفس قوة الدفع والتوجيه التى لدى الأمريكيين فى هذا المجال . كما أن الصواريخ من طراز إم - يو (M. U.) يمكنها ضرب الصين وشرقى روسيا بسهولة .

ونجمل القول بأن هناك طريقتين منظورتين يمكن للعالم بهما أن يدفع اليابان للحصول على سلاحها النووى وهما : انتشار صنع القنبلة بين دول العالم ، مما يجعل حصول اليابان على قنبلتها أمرا لا يشغل بال أحد ، وسحب الأمريكيين لحمايتهم الذرية لليابان مما يجعلها تشعر بأنه قد تم التخلى وأنها صارت مكشوفة . وفى كلتا الحالتين سوف تنضم اليابان « للنادى الذرى » لأسباب تتعلق بالمكانة والحتمية .

والواقع أن الضرر الرادع لليابان بدرجة أكبر هو أن مدنها الصناعية تمتد على هيئة شريط ضيق يشكل أسهل الأهداف تعرضا للخطر فى العالم ، فى حين أن أعداءها «المتصورين» ، وهما الصين والاتحاد السوفيتى يتمتعان بقدر أكبر من الحماية توفرها اتساع مساحتهما ، والتشتت بالنسبة لمناطقهما الاستراتيجية .

الفصل السابع

اليابان على مشارف القرن الحادى والعشرين

الفصل السابع

اليابان على مشارف القرن الحادى والعشرين

أولا : الاتجاهات الحديثة فى التكنولوجيا :

لقد رأينا فيما سبق أن نهضة اليابان الحديثة ، وعوامل استقرارها قد ارتكزت على دعائم أربعة رئيسية تنصب فى الأساس على مقومات الشخصية اليابانية متمثلة فى تجانس عرقى شديد ، تولدت عنه صفتان هما : شدة الانضباط إلى حد يفوق التصور ، والمرونة التى تمكن هذا الشعب من ملاحقة أى تطور فى سهولة ويسر ، وهى المرونة البراجماتية - بمعنى المرونة المستمدة من الواقع الحى . يضاف إلى ذلك العنصر الرابع المتمثل فى حب للعلم شديد وأصيل وإصرار على حيازته من أى مصدر كان ، بما جعل هذه الصفات مؤثرة وهادفة . ويمتد أثر هذه العناصر المترابطة فى الشخصية اليابانية ليضيف تلقائيا إلى اليابانيين صفة خامسة فى حقيقة الأمر نتاج كل هذه العناصر مجتمعة وهى مهارة فائقة فى اصطياد ضربات الحظ فى وقتها . وقد رأينا ذلك فى ثنايا الكتاب حيث كان اليابانيون جاهزين حين أصيبت دودة القز فى أوروبا بالمرض فاغرقوا العالم بالحرير . ثم عند قيام الحرب العالمية الأولى حين انتهزت اليابان هذا الظرف وفرضت شروط تجارتها الخارجية ، ثم أيضا عند نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بأن أمدت قوات الأمم المتحدة المحاربة هناك بمعدات الحرب ، وكذلك كان الحال بالنسبة لحرب فيتنام فى الستينيات - إذ اليابان مفتوحة الأعين على الدوام جاهزة دوما للإستفادة من ضربات الحظ أينما حلت وحيثما وجدت .

وسوف نحاول الآن استجلاء وضع اليابان فى أواخر هذا القرن وفى مشارف القرن الحادى والعشرين لنرى ما لدى اليابان من مقومات التنافس على الصعيد العالمى .

أ - التكنولوچيا اليابانية

يشهد العالم الآن مجموعة من التحولات الهامة سوف تتمخض لا محالة فى المجالات التكنولوجية عما يطلق عليه آثار « الثورة الصناعية الثالثة » المتمثلة فى أجهزة الاتصالات شديدة التطور ، وأجهزة المعلومات المتقدمة جداً ، وأساليب تطبيق الهندسة الوراثية ، وغير ذلك من المجالات شديدة التطور والواقع أننا نجد لليابان ميزة نسبية متمثلة فى ثنائية استخدام تكنولوجيتها بمعنى صلاحيتها للإستخدامين العسكرى والمدنى ، وسوف يساعدها فى المزيد من ذلك تفانيها فى هذه المجالات الذى يبلغ حد التعصب فى برامج البحث والتطوير لتدفع عن نفسها أيضا ما يوجهه إليها الغرب - وكأنه نقيصة - بأن اليابانيين إن هم إلا شعب مقلد ، وأن عظمتهم التكنولوجية كانت فى حقيقة أصلها عالة على الفكر العلمى الغربى ، وتعمد اليابان إلى ركيزتين أساسيتين لتحقيق ذاتها واستمرار تفوقها وهما : برامج البحث والتطوير ، والنظام التعليمى الذى ترتكز عليه هذه البرامج . وقبل أن نعرض لهاتين الركيزتين ، فقد يحسن الاشارة إلى بوادر تحول فى الاتجاه التكنولوجى العالمى الحديث ، ثم نعرض لما فى يد اليابانيين من « مقومات » أو « كروت » وهم يدخلون القرن الحادى والعشرين .

فى البداية ، يجدر القول بأن الميزة النسبية فيما مضى كانت حصيلة الموارد الطبيعية ، فمن المعلوم أن القطن كان يزرع مثلا فى أمريكا الشمالية لعوامل مناخية من ناحية ، ولخصوبة التربة من ناحية أخرى . وكان غزل القطن يتم فى ولاية نيوإنجلند حيث كانت تتوافر رءوس الأموال لبناء السدود للحصول على القوة المحركة . ولكن دعنا نلقى نظرة على الصناعات السبعة التى يجرى النظر إليها باجماع على أنها الصناعات الرئيسية فى الثلاثين أو الأربعين سنة الأولى من القرن الحادى والعشرين وهى : « الميكرو- اليكترونات » ، « والبايوتيكنولوجى » وصناعات « المواد المستحدثة » والطيران

المدنى ، والتيليكومنيكيشن » ، « والروبوت » والكمبيوتر المتطور جداً . وهى كلها صناعات تستلزم طاقة ذهنية متميزة فى المقام الأول . وكافة هذه الصناعات يمكن إقامتها فى أى مكان من العالم ، وإنما يستلزم الأمر وجود العقل الذى يسيطر عليها ويديرها . لذلك فإن الميزة النسبية فى القرن القادم سوف تكون من صنع البشر وليست نتيجة توافر الموارد الطبيعية وهذا فى حد ذاته فى صالح اليابان .

كذلك كان الذين يحرزون التفوق فى الماضى هم أولئك الذين يخترعون منتجات جديدة لأول مرة . فهكذا فعلت بريطانيا فى القرن التاسع عشر وهكذا فعلت أمريكا فى القرن العشرين . ولكن فى القرن القادم فإن عنصر المنافسة الحاسم سوف يكون من نوع جديد : من تكنولوجيا تطوير السلع المخترعة سلفا بإضافة تطوير عليها بما يمكن أن يطلق عليه تعبير (New process Technology) ، وليس السلع التى يجرى اختراعها لأول مرة ، ويصبح الأمر من ثم معكوسا ، فما كان متطلبا بالأمس بالدرجة الأولى وهو اختراع شىء جديد وهو الذى يحقق القدرة على المنافسة - صار المطلوب الآن بالدرجة الأولى اجراء عمليات تطوير متقدمة على ما هو مخترع أصلا سواء كان - الذى قام باختراع السلعة هو نفس الذى يضيف عليها أم غيره .

فإذا ألقينا نظرة الآن على الانفاق على عمليات البحث والتطوير (Research And Development) من جانب المؤسسات على الصعيدين اليابانى والأمريكى ، نجد أن الشركات الأمريكية تخصص ٢/٣ ما تنفقه فى هذا المجال على المنتجات الجديدة وتنفق الثلث الباقى على العمليات التى تنصب على تطوير السلع القديمة . أما اليابان فتفعل النقيض ، إذ تنفق ٢/٣ ما تخصصه فى البحث والتطوير على العمليات المضافة (Processes) التى تنصب على السلع المنتجة أصلا (القديمة) فى حين تنفق الثلث الباقى على المنتجات الجديدة[1] .

---

(1) Thurow, L. Head to Head. The coming Economic Battle Among Japan, Europe And America. P.45.

ومن الطبيعى أن تحصل كل من الولايات المتحدة واليابان على أقصى فائدة مما ركزت انفاقها عليه . وإنما يجدر ذكره فى هذا المقام أن الأمر كان يخالف ذلك فى الستينيات من القرن الحالى حيث كان التركيز فى الأبحاث على إختراع سلع جديدة يعطى مردوداً أكبر من الانفاق على إجراء عمليات اضافة على سلع قائمة وتصبح الفكرة واضحة : وهو أن الذى يتمكن من جعل المنتج المطروح فى الأسواق أكثر رخصاً هو الذى يتمكن من الاستحواز عليها من مخترعها الأصلى . فهل اليابان على أعتاب ثورة تكنولوجية جديدة ؟

لقد رأينا كيف صمم اليابانيون باصرار لا يعرف الكلل على اللحاق تكنولوجيا بالغرب فى بداية نهضتهم فى عصر الميجى . وكانت لديهم الشجاعة الفكرية أن يبنوا صناعة للصلب فى بلد لا يوجد فى أرضه خام الحديد ، وسنرى أن لديهم الشجاعة الآن ليدخلوا فى عصر جديد تصبح اليابان فيه بلداً للمخترعين ، ولتصبح اليابان التى ظلت حتى الآن تصدر ناتج العمل ، بلداً تصدر العقول ، وبذلك تدخل اليابان عصر معجزة جديدة .

ولقد سيطرت فكرة تغيير الهيكل الصناعى اليابانى على عقلية المخططين اليابانيين التى تتسم بقدر كبير من المرونة إعداداً للمستقبل . ورغم أن وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (M.I.T.I) وهى العقل المدبر الذى يخطط للصناعة والتجارة فى اليابان قدرت أن اليابان سوف تحقق أكبر ناتج قومى إجمالى فى العالم عام ٢٠٠٠ ، فإن هناك تحولاً أساسياً فى الهيكل الصناعى اليابانى تتضمن التركيز على نوعيات من الانتاج الاليكترونى « مكثف المعرفة » مثل تكنولوجيا الكمبيوتر شديدة التطور بما يطلق عليه تعبير « عالم المعلومات » (Information Society)

ويرى بعض الخبراء أن اليابان تعمل حالياً على تطوير عمليات التشخيص الطبى ليصبح أوتوماتيكيا » ، والتجهيزات الطبية التى تقدم خدماتها للمنازل

والمستشفيات بطريقة « الروموت – كنترول » . وكذلك التليفونات اللاسلكية المحمولة والمتصلة مباشرة بالأقمار الصناعية . وفى مجالات أخرى سوف تسعى اليابان إلى توليد الكهرباء مباشرة من الغازات المتأينة ، إلى جانب انتاج الخشب الصناعى ، وقطارات البضائع التى تسير بسرعة ٢٢٠ ميلاً فى الساعة. بل إن اليابان سبق لها وأن خططت لانشاء مدن بكاملها فوق البحر وتحت مياهه . وكثير من هذه الاختراعات سوف تشكل الجيل الثانى من الصادرات اليابانية تحل محل التليفزيونات الملونة ، وأجهزة التسجيل ، وصناعات الصلب والبتروكيماويات والسيارات وهناك صناعة كبرى تغزو السوق اليابانى ذاتها فى المستقبل وهى التجهيزات التى تتحكم تماما فى التلوث .

وعموماً فإن اليابان تسعى إلى ترك الصناعات التى يتخلف عنها قدر كبير من التلوث ولا تتضمن تكنولوجيا شديدة التطور للبلاد الأخرى مثل كوريا الجنوبية ، وتسعى لتشجيع بعض الصناعات لديها مثل عمليات تكرير البترول من التى لا ينتج عنها تلوث للبيئة ، وسبائك الصلب وصناعة الصلب من الخردة، وصهر الألمونيوم والمعادن غير الحديدية من الكتل المعدنية المستوردة . وبإختصار فإن اليابان تعد قوائم ودراسات للصناعات المستقبلية مثل الوقود الأيدروجينى ، وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ، وتوليدها أيضا من تيارات المحيط ، وخلط وإعادة بلورة الصخور لجعلها شبيهة بالمعادن الأصلية[1] .

ثانيا : الاتجاهات الحديثة فى برامج البحث والتطوير :

تسعى اليابان باستمرار إلى وضع صمامات أمن لدوام تفوقها التكنولوجى بالعمل الدءوب نحو تأصيل وجودها فى المجال العلمى والتكنولوجى بتكثيف عملية البحث والتطوير (R & D) ، حتى أصبحت اليابان الدولة الثانية من حيث الرقم المطلق فى هذا المجال ، وثانى دول العالم – بعد

---

(1) Forbes, W. Japan To-day P.P 432 - 434

(الاتحاد السوفيتى) من حيث نسبة الانفاق إلى الناتج القومى الاجمالى . وتأتى أهمية البحث والتطوير من ناحية أخرى من أن الأمر لا يقتصر على جودة السلعة أو الخدمة المنتجة بل يتعدى ذلك إلى خفض تكلفتها بما يوفرة ذلك من قدرة تنافسية فى الأسواق العالمية وتتميز اليابان عما سواها من الدول الصناعية الكبرى بأن لديها الآلية (Machinary) متمثلة فى وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (M.I.T.I) بما يتوافر فيها من خبراء فى شتى المجالات .

إن العنصر الجديد الآن هو اتجاه اليابان الى التركيز على الأبحاث الأساسية (Basic Researches) . وهذا الاتجاه يؤكد بلوغ اليابان مرتبة الدولة الصناعية الكبرى . فلطالما عمد المهندسون والعلماء اليابانيون إلى إستنفاد طاقاتهم نحو تطبيق النتائج التى سبق أن توصل إليها الباحثون فى الغرب بعد أن يجروا عليها مزيداً من التحسينات وقد أتى الوقت – بعد أن وخزتهم مقولة الغرب بأنهم مقلدون (Copycats) أن يبرهنوا أنهم أيضا يستطيعون الفوز بجوائز نوبل للعلوم (وحقيقة الأمر فقد حصل ستة من العلماء اليابانيين على هذه الجائزة منهم أربعة فى انجازات العلوم) . بيد أن هذا العدد الذى حصل عليه العلماء اليابانيون لا يتناسب مطلقاً مع حجم الاقتصاد اليابانى ، ومن ثم صارت الحكومة اليابانية تقوم بتشجيع الاتجاه نحو البحوث الأساسية . غير أن الحكومة اليابانية تنتقى الأبحاث الأساسية التى تركز على مشروعات علمية التى تتضمن قدرا كبيراً من المخاطرة وتكون هامة بالنسبة لمستقبل اليابان .

وإنما يلاحظ من ناحية أخرى أن اليابان وهى تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل فى عدد من القطاعات عالية التكنولوجيا خاصة برامج الفضاء ، وبرامج الطائرة العسكرية من الجيل القادم ، والكمبيوتر المتطور جداً تتعرض لنقد شديد على أنها تتصرف كدولة غنية لا تأبه للعالم الخارجى . وترد اليابان بأن لها الحق أن تنفق مالها حيث تشاء .

لقد بلغت إنفاقات اليابان عام ١٩٨٦ على البحث والتطوير ٨ر٢ ٪ من إجمالي الناتج القومي في حين كانت هذه النسبة ٦ر١ ٪ في منتصف الستينيات . وقد خططت اليابان أن تنمو هذه النسبة ١٠ ٪ سنويا . وإذا نظرنا إلى هذا الانفاق كنسبة إلى الناتج الإجمالي القومي فإن اليابان تكون قد سبقت الولايات المتحدة في هذا المجال وتحتل المركز الثاني بالنسبة لألمانيا (الغربية)، وحقيقة الأمر ، فإن « الهيئة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا » التي تضم مسئولين حكوميين إلى جانب عدد من خبراء القطاع الخاص قررت رفع الانفاق على برامج البحث والتطوير لتكون ٥ر٣ ٪ من الناتج الاجمالي القومي قبل حلول التسعينيات[١] .

ويلاحظ أن القطاع الخاص الياباني يسهم من جانبه بتمويل نحو ٨٠ ٪ من جملة ما تم انفاقه على هذه البرامج . كما يلاحظ أن الهدف من هذه البرامج هو هدف تجاري في المقام الأول ولا يخصص منه للانفاق الدفاعي سوى نحو ٥ ٪ . وحين أقدمت اليابان على المشاركة في برامج حرب النجوم وهو ما يطلق عليه (Strategic Defense Initiative) فإنه لاعتبارات السياسة الداخلية اضطر المسئولون الحكوميون في اليابان إلى إخفاء مسائل الجانب الدفاعي في هذه الأبحاث خوفا من الرأي العام الداخلي .

ولقد أدى زيادة الانفاق على برامج البحث والتطوير على النحو الذي أشرنا إليه من جانب اليابان أن ظهرت موجة قوية من صادرات اليابان ووارداتها من التكنولوجيا متمثلا في براءات الاختراع . وتطور الأمر على النحو التالي : ففي الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ دخلت اليابان في مجالات التعاقد على عشرات الألوف من براءات الاختراع لكنها كانت تشتري من العالم براءات اختراع أكثر مما كانت تبيع له واتخذت من ذلك مقياساً لنضوجها في هذا المجال . ولكن في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨١ إرتفعت صادرات اليابان من براءات الاختراع من ٦٠ مليون دولار إلى ٥٣٧ مليون دولار . وارتفعت نسبة

---

(١) Frost, E. Ibid. P 59.

ما تصدره من براءات إلى ما تستورده منها من ٢٠ ٪ إلى ٦٧ ٪ منها وظلت بذلك لا تزال تستورد بأكثر مما تصدره من هذه البراءات . وما أن حل عام ١٩٨٣ حتى صار الرقمان متقاربين أى صار ما تصدره مقاربا لما تستورده عند رقم مليار دولار بالنسبة لكل من الاتجاهين .

على أنه فى أوائل الثمانينيات كانت الولايات المتحدة تستوعب الشطر الأكبر من صادرات اليابان من التكنولوجيا . ولا يزال التبادل التجارى بين الولايات المتحدة واليابان فى مجال براءات الاختراع بنسبة ٣ : ١ فى صالح الولايات المتحدة ، إلا أنه من المنتظر أن تتوازى قيمة عقود وبراءات الاختراع فى المستقبل بين الولايات المتحدة واليابان[١] .

ثالثا : أثر النظام التعليمى :

تولى اليابان نظامها التعليمى أهمية فائقة باعتباره الضمانة اللازمة والأكيدة لنجاح برامج البحوث والتطوير وأدائها لدورها المنشود بالقدر الأوفى . ولقد رأينا فى الفصل الثالث من هذا المؤلف كيف أتت النهضة العلمية والتكنولوجية فى اليابان على أيدى رجال عهد الميچى (١٨٦٨ - ١٩١٢) متسارعة للحاق بالغرب . وسعياً من اليابان فى الآونة الراهنة إلى تأصيل مبادراتها العلمية عملت على توفير أعداد ضخمة من الباحثين فى مجالات البحث والتطوير حتى صار من بين كل مليون مواطن ٥٠٠٠ عامل فنى متقدم مقابل ٣٥٠٠ فى كل مليون بالنسبة للولايات المتحدة ، ومقابل ٢٥٠٠ بالنسبة لألمانيا . كذلك الحال بالنسبة للمهندسين الباحثين ، فلدى اليابان حاليا عدد منهم يزيد عما لدى الدول الصناعية المتقدمة جميعها بما في ذلك الولايات المتحدة . ويكفى دليلاً على شدة إهتمام اليابان فى هذا المجال أن أفرز نظامها التعليمى عام ١٩٨٦ جيشاً من الباحثين يبلغ ٧٠٠,٠٠٠ باحث يعملون فى

---

(1) Frost, E. Ibid. P. 63

مجـال البحـث والتطوير وهو رقم يسـاوى كل ما لدى بريطانيا وفرنسا وألمانيا (الغربية) فى هذا المجال .

هذا النظام التعليمى المتقدم هو الذى مكن اليابان أن تتفوق للمرة الأولى على الولايات المتحدة فى انتاج السيارات ، حيث أنتجت ٧٫٨٩١ مليون سيارة مقابل ٧٫٠٩٩ مليون سيارة أنتجتها الولايات المتحدة . والآن وقد ترابطت مشروعات البحث والتطوير – الذى دعامته نظام تعليمى متميز – صار السؤال المطروح عما إذا كانت أى مؤسسة لانتاج السيارات الأمريكية تضمن البقاء لعشرين سنة قادمة فى ظل المنافسة اليابانية فى إنتاج السيارات . فقد تمكنت اليابان من الحصول الآن على ٣٠ ٪ من حجم سوق السيارات فى أمريكا فى عام ١٩٩١ ، وكانت التعليمات الصادرة من إدارة شركة تويوتا لفروعها هو أن الشركة عقدت العزم على تكون هى الشركة التالية فى الترتيب لشركة جنرال موتورز قبل أن يحل نهاية القرن العشرين .

ونلاحظ أنه – وحتى في ظل القواعد الأمريكية – فإن صناعة السيارات الأوروبية لم تتمكن من مجاراة اليابانيين فى تطوير سياراتهم . فشركات فيات ، وبيچو ، ورنج – وروفر ، ورينو ، قد تمكنت اليابان من إزاحتهم تماماً من السوق الأمريكية . وحين أدخلت اليابان سياراتها الفاخرة مثل « لكسوس » ، وإنفينيتى، وأكورا ، فإن صناع السيارات الأوربية الفاخرة من أمثال «مرسيدس» ، « وأودى » ، « وڤولڤو » ، وچاجوار صارت تفقد نصيبها فى السوق الأمريكية ، وأصبحت فى وضع دفاعى لا تحسد عليه أمام مميزات السيارة اليابانية ورخصها النسبى . ويتعجب الأوروبيون والأمريكيون : هل أصبح مديرو هذه الشركات الذين كانوا بمثابة مفخرة أوروبا هكذا أقل كفاءة بالنسبة لغزو سوق السيارات الأمريكية . أم أن برامج البحث والتطوير – وركيزته قد أصبحت قوة ضاربة صعب عليهم ملاقاتها [1] .

---

(1) Thurow, L. op. cit. P.P. 114 - 115

وفى ظننا أن اليابان سوف تستطيع خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين التوصل إلى مخترعات من صميم أفكارها بعد أن تأخذ برامجها للبحث والتطوير فى ظل نظامها التعليمى المتطور وقتها الكافى ، إذ أن اليابان كانت قد اختصرت بعض المراحل التى اقتضى نضوجها فى الغرب أجيالاً متعاقبة فى جيل واحد أو جيلين ، ومن ثم فلا نجد لدى اليابان مثلا سوى عدد ضئيل جداً ممن حصلوا على جائزة نوبل فى العلوم الأساسية (Basics) . وهذا العدد لا يتناسب يقيناً مع نهضتها العلمية والتكنولوچية . والواقع أن السبب فى ذلك راجع إلى النزوع اليابانى للحاق بالغرب - طبقا لشعارهم القومى الذى أطلقوه فى عهد الميجى : « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » على مدى خمسين عاما - جعل البنيان التعليمى اليابانى ينزع بنوره باتجاه الهندسة بأكثر من نزوعه باتجاه العلوم . والدليل على ذلك أنه فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تخرج من كل ١٠٠٫٠٠٠ من سكانها ٩ علماء ، ١٢ مهندسا كانت اليابان على النقيض تخرج من هذا العدد عالمين اثنين وتسعة مهندسين .

رابعا : التطور الاقتصادى :

وبمثل ما جاء تبوأ اليابان مركزها العلمى والتكنولوچى متسارعا ، فكذلك الحال بالنسبة لاحتلالها المركز الثانى على الصعيد الاقتصادى العالمى . ولم يكن الناتج القومى اليابانى عام ١٩٥٢ يزيد على ١/٣ الناتج القومى لأى من فرنسا وبريطانيا . ولكن هذا الناتج الاجمالى الآن يزيد على مجموع الناتج القومى لألمانيا (الغربية) ، وبريطانيا وفرنسا مجتمعة ، وأصبح من ثم يشكل ٣/٥ الناتج الاجمالى القومى الأمريكى أى ٢٫٩ تريليون دولار مقابل ٤٫٨ تريليون دولار .

ولقد رأينا فيما سبق أن هذه « المعجزة » الاقتصادية كانت حصيلة عدد من العوامل الخارجية من ناحية والداخلية من ناحية أخرى . ولقد تمت نتائج

هذه العوامل فى تزامن مثير ، فكانت مزيجا من ضربات الحظ مع توثب يابانى شديد اليقظة ، ولقد سبق أن أشرنا إلى أن نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ وزيادة الانفاق العسكرى الأمريكى بسببها قد عمل على انقاذ بعض الشركات اليابانية التى كانت فى أوضاع متردية مثل شركات تويوتا ، ولكن هذه الشركة كانت لحسن حظها قد استوعبت سلفاً أسس التكنولوجيا ، ثم جاءت حرب فيتنام فى الستينيات فاعطت هذه الشركات مزيداً من قوة الدفع - إلا أن نقطة التحول التى أسهمت فيها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة بعد الحرب هو قبولها سعراً منخفضا للين اليابانى هو ٣٦٠ يناً للدولار مما حقق لليابان طفرة تصديرية هائلة تسببت فى إنعاش صناعاتها الناشئة حينذاك .

لكن تضافر هذه العوامل الخارجية وتزامنها مع شعب شديد الانضباط موفور المرونة فى فكرة وفى أدائه ، مكن اليابان من أن يصبح اقتصادها عالميا نتيجة استمرار النمو الاقتصادى اليابانى من منتصف الخمسينيات وحتى حلول الأزمة البترولية ١٩٧٣ بعجلة متزايدة ومستمرة . وواقع الأمر فإن الاقتصاد اليابانى مر بمنعطف خطير ابتداء من أزمة البترول هذه ، واتخذ له سمة جديدة هى التى مكنت له من تبوأ مركزه العالمى ، وذلك بأن صار معدل الزيادة فى صادرات اليابان سنويا يتجاوز معدل الزيادة فى الناتج الاجمالى القومى مما غير من الهيكل الاقتصادى اليابانى بجعله يجنح نحو التصدير الخارجى أكثر بكثير مما كان عليه فى الفترة السابقة . وصارت اليابان فى وضع جديد تصدر كثيراً جداً وتستورد قليلاً مما شكل عبئا ثقيلاً على اقتصاديات الدول الأخرى الذى يميل اقتصادها نحو تحقيق عجز فى موازينها التجارية وعلى الأخص الولايات المتحدة .

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لهذه الدول أن هذه الفوائض اليابانية الضخمة بدلاً من أن يجرى انفاقها داخل اليابان ، فإنها وجدت طريقها إلى

الخارج بصفة استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد كان الفائض التجارى اليابانى عام ١٩٨٦ قد بلغ ١٠٢مليار دولار منها ٥٢ مليار دولار عجز فى الميزان التجارى الأمريكى ، بل إن التدفق الرأسمالى النازح خارج اليابان بلغ فى ذلك العام ١٤٤ مليار دولار . وفى الجهة المقابلة حققت الولايات المتحدة عجزاً تجاريا بلغ ١٣٤مليار دولار ، واستوعبت تدفقا رأسماليا أجنبيا بلغ ٥٧ مليار دولار . وكانت اليابان فى عام ١٩٨٥ أكبر دولة دائنة فى العالم بتحقيق أصول صافية خارجية بلغت ١٣٠ مليار دولار بينما أصبحت الولايات المتحدة أكبر الدول استدانة حيث صارت مدينة للخارج بنحو ١٠٧ مليار دولار[1] .

لذلك فإن الاقتصاد العالمى صار يعانى من انعدام فى توازنه تسبب فيه خلل أصاب التوازن بين ما تحققه اليابان من فائض تجارى هائل وبين العجز الذى صار مزمنا فى إجمالى الموازين التجارية لدول العالم أجمع . وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلا دون أن تحدث أزمة عالمية كبرى على الصعيدين الاقتصادى والمالى . وكان على اليابان – فى نظر الولايات المتحدة على وجه الخصوص – أن تعدل من هيكلها الاقتصادى تعديلاً جذريا لملافاة هذه الأزمة ، وليكون الاقتصاد اليابانى عامل موازنة فى مواجهة المجتمع الاقتصادى العالمى بدلاً من أن يكون عامل خلل به بالنظر إلى ثقل اليابان وقوتها الاقتصادية فى العالم .

ولصالح الاقتصاد العالمى ومن أجله كان على اليابان أن تخفض من حجم صادراتها وتزيد من وارداتها . ومن الجدير بالذكر أن الين اليابانى حقق تصاعداً فى سعر صرفه مع الدولار بلغت ٦٠ ٪ فى منتصف عام ١٩٨٧ . وكان من المتصور أن الين فى حالة إرتفاعه أن يعمل على زيادة أسعار السلع

----

(1) Robert Ozaki, The Japanese Economy Internationalized, Current History, April 1988. P. 157.

اليابانية بالنسبة للمستوردين الأجانب ، وبالتالى يقلل من أسعار السلع الأجنبية فى مواجهة السلع اليابانية ويقلل ذلك بدوره من فائض الميزان التجارى اليابانى . ولكن ظهر أن هناك عدداً من الضوابط لكى يتم ذلك ، أهمها أن يكون الطلب على السلع اليابانية متمتعا بمرونه السعر حتى تعمل الأسعار المرتفعة للسلع اليابانية على إعراض المستوردين الأجانب عن شرائها . ولكن بات واضحاً شدة اعتماد المستوردين الأجانب على المنتجات اليابانية إما لعلو جودتها التكنولوجية من جهة أو لإعراض اليابانيين أنفسهم عن شراء منتج بديل لسلعهم حتى وإن كان أرخص سعراً .

ويرجع نجاح اليابانيين فى تلافى هذا الوضع باللجوء إلى استخدام خاصية المرونة فى تفكيرهم وذلك بقيامهم بتصدير نوعيات من السلع عالية التكنولوجيا لا ينافسهم فى انتاجها منافس ، وبذلك تكون اليابان قد طبقت القاعدة الاستراتيجية المشهورة : بأن الهدف المتحرك أصعب منالاً من الهدف الثابت .

ولكن يثور السؤال : هل تظل المعجزة الاقتصادية اليابانية التي بدأت بشائرها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأخذت زخمها الجدى بعد الحرب الكورية مضطردة الإزدهار رغم ظهور عدد من العوامل التى بدأت العمل ضد هذا المد اليابانى ؟ قد يكون أهم هذه العوامل فى رأينا تلك المنافسة الجديدة من جانب بعض الدول الآسيوية ممن أطلق عليهم اسم النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وماليزيا . فهذه الدول تتمتع الآن بمثل ما كانت تتمتع به اليابان من ميزة نسبية فى انخفاض الأجور وتنافس اليابان بحق في لعب الأطفال والمنسوجات ، وبناء السفن العملاقة ، والسيارات .

أما العامل الثانى والتالى له في الأهمية ، فهو رد الفعل العدائى تجاه اليابان نتيجة اختراق اليابان لأسواقهم بسلعها المتميزة حتى بلغت فوائض

الموازين التجارية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة قدراً ألجأ المجموعة الأوروبية إلى إقامة بعض الاجراءات الحمائية من بينها تحديد حصص للواردات . أما الولايات المتحدة فإنها لاستمرار دعوتها لحرية التجارة الدولية فإنها لم تأخذ بعد بهذه المعايير الحمائية وتفاوض اليابان تباعاً على فتح أسواقها للسلع الأمريكية .

على أن هناك عاملاً ثالثا يوليه اليابانيون أهمية كبيرة ، هو التركيبة العمرية لليابانيين ، إذ أنه بحلول عام ٢٠١٠ يكون لدى اليابان أقل نسبة مقارنة بنظائر اليابان من الدول الصناعية الكبرى ممن هم فى سن العمل (من ١٥ - ٦٤ سنة) ، مما سوف يتطلب من اليابان إنفاقا ضخما على الضمان الاجتماعى ، فضلاً عما يترتب على ذلك من هبوط فى الديناميكية التى تتمتع بها القوى العاملة اليابانية[1] .

وعلى الرغم مما تقدم ، فإن كافة الشواهد تشير إلى أن اليابان سوف تظل متفوقة على أقرانها من الدول الصناعية الكبرى فى مستهل القرن الحادى والعشرين ، إذ نجد أن اليابان تعتمد على المواد الخام المستوردة فى المقام الأول (٩٩ ٪ من إحتياجاتها البترولية ، ٩٢ ٪ من احتياجاتها من الحديد الخام ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النحاس) ونجدها تستفيد فائدة كبرى من تدنى شروط التجارة العالمية فى غير صالح هذه الخامات ، فعلى سبيل المثال ، فإن الانخفاض الشديد فى أسعار البترول الذى حدث بعد عام ١٩٨١ وفر لليابان مليارات الدولارات كل عام . كذلك فإن ارتفاع سعر الين فى الوقت الذى سوف يساعد على تخفيض جانب من صادرات اليابان ، فإنه سوف يعمل من ناحية أخرى على تخفيض تكلفة الواردات اليابانية وأغلبها من المواد الخام ، مما يجعل الصناعات اليابانية تظل فى وضع تنافسى ، ويبقى بالتالى معدل التضخم منخفضا نسبيا .

---

(1) Kennedy, P. the Rise and fall of the great powers, P. 462 .

لكن هناك عاملا آخر هاماً يعمل لصالح مستقبل اليابان وهى تدخل القرن الحادى والعشرين مستخدمة فيه ما تتمتع به الشخصية اليابانية وهو شدة المرونة والتى طالما أشرنا إلى ذلك فى مؤلفنا هذا ، وهى اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا اليابانية العالية . فاليابان كما رأينا انسحبت طواعية وبتخطيط كامل من بعض الصناعات كالمنسوجات ، وبناء السفن العملاقة ، والصلب تاركة هذا المجال للنمور التى تتمتع بميزة نسبية فى اليد العاملة الرخيصة . فتقدم اليابان فى مجالات الكمبيوتر بلغ حد الإعجاز بما يسمى الجيل الخامس من الكمبيوتر شديد التطور الذى يعمل بأسرع مئات المرات مما يوجد منها حاليا ويحقق أرباحا خيالية نتيجة مقدرة هذا النوع على حل الشفرات، وإجراء التصميمات الخاصة بنماذج الطائرات[1] .

وفى هذا المقام تجدر الاشارة إلى أن وزارة التجارة الدولية والصناعية (M.I.T.I) تخصص مبالغ ضخمة بالتنسيق مع الشركات الكبرى مثل هيتاشى، وفوجيتسو (Fujitsu) ، ليس هذا فحسب ، بل تلج اليابان ميدان التكنولوجيا الخاصة بعلم الأحياء (Biotechnology) بما ينجم عن ذلك النوع من رفع الطاقة الانتاجية للمحاصيل الزراعية .

ولربما كان الروبوت الصناعى من المجالات الى سوف تحقق فيها اليابان إعجازاً مذهلاً . ففى اليابان الآن مصانع كاملة تدار بالروبوت والكمبيوتر والليزر ، وبذلك تكون اليابان قد سعت بمرونة فائقة إلى حل التركيبة العمرية للقوة العاملة اليابانية التى أشرنا إليها آنفا ، وتلاشت بطريق غير مباشر الميزة النسبية التى تتمتع بها دول النمور الآسيوية .

----

(1) Kennedy, P. Ibid. P.463

ومن الجدير بالذكر أن الاحصاءات الأخيرة تشير إلى أن اليابان لا تزال مستمرة فى استخدام عددمن الروبوت الصناعى يضاهى ما لدى بقية دول العالم الصناعى مجتمعين ، بل أن هناك دراسات تؤكد أن اليابانيين يستخدمون ما لديهم من أجهزة الروبوت بكفاءة أكثر من الأمريكيين[1] .

ومن العوامل التى تساعد اليابان على المنافسة أن ميلها لاستيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة يبلغ ١/٤ هذا الميل لدى الولايات المتحدة كما يبلغ ١/١٢ من ذلك الميل بالنسبة لألمانيا . ومن الأمور العجيبة فى هذا المضمار أن اليابان تلجأ إلى تحديد سعر تفضيلى ، فتبيع جانبا من سلعها فى السوق المحلى بسعر أعلى من سعرها فى الولايات المتحدة مثلاً ويكون سعرها فى الداخل أعلى بنسبة تصل إلى ٨٦ ٪ عن سعر نفس السلعة فى الولايات المتحدة ويمكن من الناحية النظرية شراء هذه المنتجات في أمريكا وإعادة بيعها فى اليابان وتحقيق قدر كبير من الربح ، ومع ذلك فليس هناك فى اليابان من يقدم على الاستفادة من هذه الميزة ، كما أن الأجانب الذين لجأوا لذلك أخفقوا تماماً[2] .

واليابانيون من جهة أخرى من أشد الناس تضحية للاستهلاك فى سبيل المستقبل ، ففى خلال السنوات الخمس الأخيرة من الثمانينيات كان بمقدور اليابانيين أن يستثمروا ٣٥٫٦ ٪ من إجمالى ناتجهم القومى فى حين استثمرت الولايات المتحدة ١٧ ٪ فقط من إجمالى الناتج القومى الأمريكى ، ويمكن أن تتضح الرؤية بدرجة أكبر إذا تأملنا عدد أجهزة الروبوت التى تعمل فى اليابان . فاليابانيون يعلنون أن لديهم من هذا الروبوت ٢٧٥٫٠٠٠ فى حين يقول الأمريكيون أن هذا العدد لا يتجاوز ١٧٥٫٠٠٠ روبوت . ولكن أيما كان هذا

---

(1) Kennedy., P. Ibid. P. 463.

(2) Thurow, L. Op. cit. PP 114, 116.

الرقم أو ذاك فإنه فى كلتا الحالتين يفوق ما لدى الأمريكين منه وهو ٣٧,٠٠٠ روبوت . ولكن هذا الاتجاه لم يأت عفواً فله جذوره التاريخية . فقد كان هناك تخطيط يابانى مسبق لتحويل الموارد رأساً من الاستهلاك إلى الاستثمار لكى تتمكن اليابان من استعادة قواها بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد عمل النظام الضريبى والمالى اليابانى الذى كان قد صمم على أساس عدم النظر إلى الربح السريع فى دعم هذا الاتجاه . ففى أواخر الخمسينيات وجدنا اليابان تستدين ٩٠٪ من رأسمالها .

أما عنصر قبول اليابانيين التضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل وقبول عائد أقل مرحليا فيتجسد فى مثال حى فى أسلوب شركة هوندا فى هذا المضمار . ففى خلال فترة الخمسة عشر عاماً من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ حينما دخلت صناعة السيارات انخفض عائدها من ٩ ٪ الذى كانت قد وصلت إليه أيام كانت هوندا تصنع الدراجات إلى ٣ ٪ فقط حين دخلت صناعة السيارات . لذلك فإن جانبا كبيراً من النجاح اليابانى فى ملافاة إرتفاع أسعار الين يرجع فى حقيقة الأمر إلى أن اليابانيين يقبلون أربحية أدنى دون مضض . ومن ذلك أيضا أن شركات ماتسوشيتا ، وهيتاشى أبدت رغبتهما فى إنقاص أربحيتهما للنصف فى سبيل البقاء فى مضمار المنافسة الدولية[1] .

نقطة أخيرة نسوقها فى نهاية الحديث عن المنافسة الاقتصادية فى مستهل القرن الحادى والعشرين وهى إنتهاج اليابان لعدد من الاستراتيجيات القومية . فالحكومة اليابانية لا تنظر إلى الشركات على أساس الكاسب منها والخاسر ، حيث تنصب استراتيجيتها على المشاركة فحسب ولكن لا تفرض سيطرتها ،

----

(1) Thurow, L. Ibid. P. 130 .

فالشركات اليابانية ترفض عادة أن تأتى أية مبادرة تجارية من جانب الحكومة . وتعتمد الحكومة اليابانية فى سعيها نحو إعداد استراتيجيات قومية إلى التركيز على تلك الصناعات ذات الطلب المرن ، والتى تتميز بنسبته نمو عالية الانتاجية من جهة ، وإرتفاع القيمة المضافة بالنسبة للعامل من جهة أخرى .

ومعنى علو القيمة المضافة أجر أعلى بالنسبة للعامل . أما علو نسبة النمو فى الانتاجية فمعناه ارتفاع الأجور بسرعة حتى لو انخفضت الأسعار . وحينما يتحقق الهدفان : انخفاض فى الأسعار فى الوقت الذى يتأثر الدخل بالزيادة - نتيجة مرونة الطلب - تكون الحصيلة إتساع الأسواق بسرعة وعدم اللجوء إلى الاستغناء عن العمال وخاصة العمالة التى جرى تدريبها ، إذ تظل فى المشروع بصفة مستمرة ولقد طبقت هذه الاستراتيجية بنجاح على صناعات الاليكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الأحياء (Biotechnology) ، وصناعات الاتصالات ، والطائرات المدنية ، وصناعة المواد العلمية المستحدثة ، والكمبيوتر .

إن سياسة وضع الاستراتيجيات تخلق مصاعب جمة للدول التى لا تنتهج مثل هذا الأسلوب لكن هذه الاستراتيجيات القومية لازمة ولا شك للمنافسة . فمثلا نجد أن اليابان قد أعلنت مؤخراً عن استراتيجية قومية للاستيلاء على ١٠ ٪ من صناعة الطيران المدني قبل حلول عام ٢٠٠٠ ومعنى ذلك أن نسبة العشرة بالمائة هذه ينبغي انتزاعها من بين أنياب واحدة من الشركات المتنافسة فى هذا المجال ، وهى صناعة الإيرباص في أوروبا وبوينج أو ماكدونل دوجلاس فى الولايات المتحدة[1] .

---

(1) Thurow, L. Ibid. P. 145.

الخاتمة

إن اليابان التى تحصل الآن على ثانى أعلى مستوى دخل فى العالم تضم شعبا لا يتقيد الى حد كبير بأية أسس أو مبادىء جامدة ، ولا يرى أية غضاضة فى نقل ما يرى أن فيه فائدة له . وهو شعب متحفز لكل فرصة تسنح لاقتناصها . فاليابانيون استطاعوا بصورة كافية استيعاب تجربة الفكر الصينى الرفيع قبل أن يدخلوا لبلادهم الفكر والحضارة الأوروبية ومن خلال ذلك لم يتركوا فرصة مواتية تمر دون الاستفادة منها .

وما أن بدأت نهضة الميجى يشتد عودها حتى بدأ أصحاب رؤوس الأموال الكبار فى تشكيل الزمرات الاقتصادية التى عرفت باسم « الزايباتسو » . ثم وضع هؤلاء أيديهم فى أيدى العسكريين وبدأوا ينشئون دولة عسكرية تحت شعار « دولة مرفهة وجيش قوى » . فأهدرت الحريات الوليدة داخل اليابان كما أن التوسع العسكرى فى منشوريا والصين جعل اليابان تنعزل شيئا فشيئا عن المجتمع الاسيوى الذى طرحته ظهريا . وانضمت الى المعسكر الفاشى ومضى العسكريون الى « عسكرة » الدولة مع عدم توفر الفهم الصحيح لحقيقة الأوضاع السياسية الدولية . فهزمت اليابان نتيجة جموحها وذاقت ويلات القصف الذرى عام ١٩٤٥ .

ولما ساهمت الحرب الكورية (١٩٥٠) فى مخاوف الأمريكيين من انتشار المد الشيوعى فى المنطقة من ناحية وانحياز الصين كلية الى الكتلة الشيوعية (١٩٤٩) من ناحية أخرى ، كان على الولايات المتحدة أن تنتهز فترة احتلالها لليابان لتمد اليها معوناتها المكثفة ورأت فى إزدهار اليابان عصمة لها من

المـد الشيوعى ، وكانت اليابان متحفزة رغم ما أصابها من دمار فنهضت نهضتها العملاقة التى تعارف اليابانيون أنفسهم على تسميتها «بالصحوة» .

وتجلت المرونة الفكرية والمهارة التطبيقية فى أن الشعب اليابانى بعد الحرب بذل جهده لتوظيف التكنولوجيا التى حصل عليها فتمكن ببراعة من تحويل تكنولوچيا صناعة المدافع الرشاشة لصناعة ماكينات الخياطة، وصناعة المناظير المكبرة الخاصة بالأغراض العسكرية فى صناعة الكاميرات وهكذا .

وكان لابد لرباط المصلحة أن يربط الدولتين اللتين تطلان على المحيط الهادى فجمعتهما معاهدة الأمن المتبادل ومضت اليابان تستظل بالمظلة النووية الأمريكية لتحقق حلمها القديم فى اللحاق بالغرب ثم محاولة سبقه بالأسلوب السلمى فبنت قوتها الاقتصادية الجبارة .

ويخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة تحمى اليابان دون مقابل . فان واشنطن وطوكيو تتفقان على أن التوازن الاستراتيچى فى اسيا يهمهما معا بوجه عام . ولكن البلدين يجمعهما القلق نحو التعزيزات السوفيتية فى اسيا منذ أواخر السبعينيات . ورغم أن الولايات المتحدة تتحمل الجهد الأكبر إلا أن أى جهد تبذله اليابان لملاشاة أثر هذه التعزيزات له قيمته الكبرى فى نظر الأمريكيين .

فعلى سبيل المثال ، تستطيع الصواريخ السوفيتية من طراز (SS - N - 19) التى تنطلق من غواصات (Delta 111) فى بحر أوكتسك – تستطيع أن تضرب بسهولة عمق الولايات المتحدة . ومن ثم فان قدرة اليابان على اغلاق مضايق صويا (Soya) ، وتسوجارو (Tsugaru) ، وتسوشيما (Tsushima) التى تدخل منها السفن الحربية السوفيتية الى قاعدتهم فى بتروبافولفسك (Petropavlvosk) فى المحيط الهادى عند خليج كامتشاتكا

(Kamchatka) سوف يسد الطريق أمام هذه السفن ويوفر للأمريكيين وقتا ثمينا ويوفر حرية الحركة لبعض القوات الأمريكية للانتشار فى أماكن أخرى(١).

والى هذا التحالف الأمنى تضاف المصالح التجارية بين البلدين وقد رأينا مدى عمقها وشدة تشابكها وكيف أن الولايات المتحدة وهى تأخذ على اليابان استفادتها من المظلة الأمريكية للتقدم تكنولوچيا صارت لها مصلحة فى أن تظل اليابان مزدهرة اقتصاديا .

•

أما اليابان فقد استفادت عبرتين من خلال تجاربها الحديثة : عبرة على الصعيد العسكرى ، وعبرة على الصعيد الاقتصادى . فإخفاق اليابان عسكريا فى الحرب العالمية الثانية ومعاناتها المريرة للقصف الذرى جعلها تستبعد أية مغامرات عسكرية ولفترة طويلة قادمة وحددت طريقها فى التفوق السلمى . أما العبرة الثانية فهى أنها مارست تفوقها الاقتصادى بسبب انخفاض تكلفة منتجاتها لرخص اليد العاملة وحققت القدرة على التنافس التجارى لعلو مهارتها التكنولوجية .

ولكى تتحاشـى اليابان ظهور منافسين لها سواء على الصعيد الاسيوى (كوريا الجنوبية وتايوان مثلا) أو على الصعيد العالمى فهى تسعى باستمرار لنقل رقعة التنافس الى آفاق يصعب على غيرها ولوجه.

فاليابان تنفق بسخاء على ما يسمى ببرنامج الأبحاث (Research) والتنمية (Development) ولذلك مختصر معروف (R & D) . وفى عام ١٩٨٦ على سبيل المثال بلغ إجمالى ما أنفقته اليابان على هذا البرنامج ٢ر٨٪ من إجمالى ناتجها القومى فى مقابل ٦ر١٪ فى منتصف الستينيات .

---

(1) Frost, E. The New U.S.A. Japan Relationship P. 125.

وفضلا عن ذلك فان هذه النسبة تتزايد ١٠٪ كل عام . فاذا اتخذنا هذا المعدل مقياسا ، فانه يعتبر أعلى من نظيره فى الولايات المتحدة ولا يسبقه سوى معدل ألمانيا الغربية .

نقطة هامة نود الاشارة اليها وهى أنه ما ورد ذكر اليابان وتجربتها الفريدة فى « التحديث » إلا توارد على الذهن كيف يتسنى محاكاة هذه التجربة والافادة منها . وهنا ينبرى مفكرو اليابان أنفسهم فيقولون لنا أنه ما لم يتم إتقان التكنولوچيا الأساسية فسوف يكون ضربا من المستحيل الوصول الى استيعاب تكنولوچيا على مستوى أعلى . ويمثلون لنا الخطوات الهامة فى سبيل الحداثة بسلم من عشر درجات مثلا .

وفى بداية الصعود على السلم يكون من الصعب الوصول الى الدرجة الثانية دون الارتكاز على الأولى والتى هى إتقان أساس التكنولوچيا . لذلك فعند نقل التكنولوچيا من دولة أجنبية يكون من الضرورى أن يقوم الجانب المتأخر بشرائها من الجانب المتقدم . وما يوجد فى الدرجة الأولى سوف يكون ضروريا للدرجتين الثانية والثالثة ولبقية درجات السلم .

ثم يقولون أنه لو حدث فرق بدرجة واحدة يكون حجم التكاليف بحجم هذه الدرجة المفقودة كافيا . ولكن اذا حدث أن كان الفرق فى درجتين معا فسوف لا يكون حجم التكاليف ٢ ولكن ٤ مثلا . واذا كان الفرق ثلاث درجات فقد يصل حجم التكاليف الى ١٦ وهكذا .

يقولون ذلك ، ولعلنا لا نزال نذكر أن اليابانيين فى أول بعثة لهم (إيواكورا) فى عصر الميچى قاموا بحساب ما فاتهم فكان فى نظرهم خمسين سنة أو يزيد قليلا ، فأطلقوا شعارهم المعروف « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » .

وفى الآونة الأخيرة تقوم الدول المتقدمة عموما بتشديد احتكارها لأسرار التنكنولوچيا المتقدمة عن طريق شركات كبرى مثل شركة « آى بى إم » للكمبيوتر وغيرها ، وتسعى هذه الدول الى تحويل التكنولوچيا ذات الطبيعة الأقل فى المستوى الى الدول النامية بشرط أن تكون هذه الدول المتقدمة قد صعدت درجتين اضافيتين أو ثلاثة على الأقل . يفسر ذلك الانفاق الهائل على شئون الأبحاث والتنمية كما أشرنا منذ قليل .

وعلى هذه الدول النامية اذن إن كانت دولا صغيرة أن تضم إمكاناتها حتى تعوض ما فاتها بانشاء مراكز الأبحاث حتى تلحق بالركب وإلا لظلت تلهث لكى تلحق درجة ويكون العالم قد سبقها دوما بأكثر من درجتين . وذلك ما فطنت اليه اليابان وقدمها على أول السلم .

ولقد رأينا أن اليابان قد أصبحت نداً للولايات المتحدة على الجانب الآخر من المحيط ، وخاصة فى المجال التجارى وقد تجلى هذا التحدى فى عدم مقدرة الولايات المتحدة على اعداد سياسة شاملة لتجارتها الخارجية أمام المرونة اليابانية .

فلما شعرت الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بوطأة العجز فى ميزانها التجارى لصالح اليابان عمدت الى تخفيض الدولار توقعاً منها أن ذلك سوف يعمل على الأمد الطويل على حل الأزمة . ولكن عند حلول عام ١٩٧٧ عاود الأمريكيين نفس الشعور حين وجدوا أن الميزان التجارى الأمريكى لم يتحسن ، وبدأوا فى التفكير فى اعداد سياسة شاملة لاصلاح هذا العجز . ومرة أخرى سمحت الولايات المتحدة للدولار بالانخفاض فى عام ١٩٧٨ بنسبة وصلت الى نحو ٥٠٪ أقل من قيمته فى عام ١٩٧١[1] .

(1) Vogel. E. Japan as No 1. P. 226.

وتوقعت الولايات المتحدة أن هذا التخفيض الى جانب بعض الاجراءات لحماية منتجاتها سوف يجعل قوى السوق التقليدية قادرة على تأدية دورها المعروف طالما أن السلع الأمريكية ستكون أرخص سعرا وأن السلع اليابانية ، سوف تكون أعلى سعرا . لكن ذلك لم يتحقق لسببين رئيسيين هما : أن اليابان تعتمد فى صناعتها على الخامات المستوردة وأن تكاليف هذه الخامات يشكل ٣/٤ ثمن المنتج النهائى سواء بالنسبة للصلب أو لبعض السلع اليابانية كالسيارات .

لذلك لما انخفضت قيمة الدولار للمرة الثانية صارت اليابان تشترى المواد الخام بسعر أرخص ، ولم ترتفع أسعار صادراتها إلا بقدر طفيف. وصارت اليابان تستطيع الآن شراء البترول والخشب ، وكافة المواد الأمريكية الأخرى بسعر أرخص مما جعلها تسبب حتى إضطرابا للسوق المحلية الأمريكية . والسبب الثانى هو تمتع السلع اليابانية بسمعة دولية من ناحية الجودة مما مكن لها استمرار التصريف رغم ارتفاع أسعارها . وفى الوقت الذى جابه فيه اليابانيون حصصا استيرادية مقيدة لعدد من سلعهم انتقلوا بسرعة ومهارة الى الأسواق الأعلى جودة وبذلك حققوا ارتفاع قيمة صادراتهم بالدولار للولايات المتحدة فى حين لم يحقق الميزان التجارى الأمريكى ضالته المنشودة .

لكن الجانب الأكثر خطورة يتمثل فى أنه طالما أن الشركات اليابانية تستحوز بشكل مضطرد على نصيب أكبر من الأسواق العالمية من أيدى الشركات الأمريكية ، فان ذلك يجعل تلك الشركات أقل تحقيقا للربح ، ويجعل الشركات اليابانية أكثر ربحاً بما يمكنها بالتالى من تحمل تكاليف الأبحاث الباهظة لإعلاء الجودة وتحديث إمكاناتها باستمرار مما يحرم الشركات الأمريكية من هذه الميزة ، وهكذا تدخل فى حلقة مفرغة أمام مرونة التخطيط اليابانى .

المراجـــــــــع

أولا – باللغـــــة العربيـــــة :

١ – د. بطرس بطرس غـالى ، د. محمـود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة الطبعة السادسة ١٩٧٩ .

٢ – بيير رونوفان ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب د. نورالدين حاطوم ، دار الفكر ١٩٨٠ .

٣ – تيدمان أرثر ، اليابان الحديثة ، ترجمة وديع سعيد ومراجعة على رفاعة الأنصارى .

٤ – ديورانت ول ، قصة الحضارة ، الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب محمود

٥ – د. فوزى درويش ، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣–١٩٧٢) القاهرة ١٩٨٨ .

٦ – د. فيشر . ل ، تاريخ أوروبا الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠) تعريب أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، دار المعارف الطبعة السابعة .

٧ – د. محمد السروجى ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ثانيا : باللغـــات الأجنبيـــة :

1- Bersihand, R. Histoire du Japon des Origines à nos Jours, Paris 1959.

2- Brochier, Le Miracle economique Japonais, (Calmann-Levey Coll, Questions d'actualité, 1965.

3- Callahan, J.M., American Relations in the Pacific and Far-East 1784 - 1900 Baltimore. 1901.

4- Cheroy, J. O'u va le Japon, Hachette 1954.

5- Donovan, R.T. Tumultuous Years, The Presidency of Harry Truman, (1949 - 1953), 1982.

6- Edwin, Martin, The Allied occupation of Japan, N.Y. 1948.

7- Edwin, D. World History, 1959.

8- Emmerson, J.K. Arms, Yen, and Power, N. Y. 1985.

9- Forbis, W.H. Japan Today, People. Places. Power, Tuttle, Tokyo 1987.

10- Frost, E. The New U.S. - Japan Relationship. Tuttle. Tokyo 1988.

11- James, Rise, The Fall of the Japanese Empire.

12- Griswald, W. The Far-Eastern Policy of the United States. New York, 1938.

13- Gibney, E. Japan, The Fragile Super-Power, Second revised ed Tokyo. 1988.

14- Grew, J.C. Dix Ans au Japon, Paris (S.D.).

15- Grousset, R, La Face de L'Asie. Paris 1955.

16- Guillain, Le Japon 3e Grand (ed du Seuil, Coll. L'histoire immediate) 1969.

17- Imperial Japan, (1900 - 1945) The Japan Reader.

18- John, Whitney, H. Japan From Pre-history to Modern Times, 1978.

19- Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers. New Yourk 1989.

20 - Labroue, E. Le Japon Contemporain. Paris, 1901.

21- Lequilley, J. Le Japon (Coll d'histoire du. XX Sciecle). 1966.

22- Link. A & Catton, W, American Epoch, A history of the United States Since 1900 Vol II 1963.

23- Link, A & Catton, W, A history of the United States, The Era the cold-War (1946 - 1973) Vol III.

24- Mason, R.H. & Caiger J.G. A History of Japan, 1978.

25- Morton, W.S. Japan, Its History and Cultre, London, 1973.

26- Mourin, M. Histoire des Grandes Puissances, de 1918 - 1958. Paris 1958.

27- Mowry, G. The Era of Theodore Roosevelt (1900 - 1912) New York, 1958.

28- Nadeau, L. Le Japon Moderne, Son evolution, Paris 1911.

29- Plantagenet, S. History of the World.

30- Poons, F, Un Cas de develppement sans inflation, Le Japon, P.U.E. 1963.

31- Reichauer, E.O. Histoire du Japon et des Japonais, Paris 1973.

32- Reichauer, E.O. The United States & Japon, Cambridge Mass.

33- Reichauer, E.O. The Japanese, London. 1977.

34- Reichauer, E.O. The Story of a Nation, 1978.

35- Reichauer, E.O. The Japanese Today London. 1988.

36- Renouvin, P. Les Transformations de la Chine et du Japon des Millieux XX Sciecle à 1922.

37- Seward, J. The Japanese, New York, 1972.

38- Shigeru, Y, Japan's Decisive Century, (1867 - 1967) Washington, 1972.

39- The Silene Power, Japan's Identity and World Role Tokyo. 1976.

40 - Thurow, L. Head to Head. The Coming Economic Battle Among Japan, Europe And America, London 1993.

41- Vogel. E.F. Japan As No. I. Tokyo. 1987.

42- Wang, N. L'Asie Orientale de 1940 à nos Jours. Paris 1970.

Periodicals

Current History, April 1982 & November 1983, Dec. 1985, April 1988.

ملحـــــق
تاريخ اليابـان الحـديث
سجـل تاريخـى

عصر إيدو (١٦٠٣ - ١٨٦٧) :

١٦٠٣ - تعيين توكوجاوا اياسو حاكما عسكريا بقرار من الامبراطور، ويقوم إياسو يشكل حكومته فى مدينة إيدو (طوكيو حاليا) .

١٦٣٩ - وضع القيود على سفر اليابانيين الى الخارج ومنع دخول الأجانب الى البلاد فيما عدا الهولنديين من معتنقى البروتستانتية والصينيين غير المسيحيين المسموح لهم بمواصلة النشاط التجارى عبر ميناء نجازاكى .

١٧٩٢ - وصول مبعوث روسى الى هوكايدو يطلب اقامة علاقات تجارية مع اليابان . الحاكم العسكرى يرفض الطلب الروسى، ويشدد الحراسة على طول السواحل اليابانية .

١٨٥٣ - وصول الكومودور الأمريكى ماثيو بيرى الى أوراجا بمنطقة كاناجاوا . كان من نتائج هذه الزيارة والزيارة التى أعقبتها فى عام ١٨٥٤ أن وضعت حدا لعزلة اليابان . وقد وقع الحاكم العسكرى خلال الزيارة الثانية للكومودور بيرى معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة ، التى نصت على السماح للسفن الأمريكية بدخول اثنين من الموانى اليابانية . وتبع ذلك توقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا العظمى وروسيا وهولندا .

١٨٥٦ - وصول تاونسند هاريس لتولى مهام وظيفته كأول قنصل للولايات المتحدة فى اليابان .

١٨٦٧ - الحاكم العسكرى توكوجاوا الخامس عشر يعيد السلطة السياسية الى العرش الامبراطورى . ويضع حدا للحكم العسكرى لأسرة توكوجاوا وينهى السلطات التى كانت تتمتع بها منذ أواخر القرن الثالث عشر .

عصر ميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) :

١٨٦٨ – الامبراطور ميجى يصدر قرارا – بمجرد عودة السلطة السياسية الى العرش الامبراطورى – بانشاء ادارة جديدة ، ويعلن الحكم الامبراطورى المباشر فى كافة شئون الدولة .

– الامبراطور ميجى يلقى خطابا من خمس مواد تتضمن النص على احترام الرأى العام وتنمية العلاقات مع الدول الأجنبية والاعتراف العالمى باليابان .

– تغيير اسم مدينة إيدو الى طوكيو وتحويلها الى عاصمة للبلاد. الامبراطور ميجى يصل الى طوكيو وتأسيس العرش الامبراطورى فى العاصمة الجديدة .

١٨٦٩ – أمراء الاقطاع يستعيدون ممتلكاتهم وتقرير ولاء الشعب للعرش وحده .

١٨٧٠ – إلغاء النظام الطبقى القائم على التفرقة بين المحاربين والفلاحين والحرفيين والتجار .

– الحصول على أول قرض وطنى تقدر قيمته بمليون جنيه استرلينى من انجلترا بفائدة قدرها ٩ فى المائة – لانشاء خط حديدى .

١٨٧١ – إنشاء نظام حديث للبريد .

– حكومة ميجى تنشئ نظام وطنى للنقد .

– إلغاء نظام التقسيم الادارى القائم على أساس الأوضاع الاقطاعية القديمة ، وإعادة تقسيم البلاد الى محافظات لكل منها محافظ تعينه الحكومة المركزية .

١٨٧٢ – منح الحرية للفلاحين لاختيار المحاصيل ولشراء الأرض أو بيعها.

– اقامة المدارس الابتدائية الحكومية فى جميع أنحاء البلاد .

– افتتاح أول خط حديدى بين طوكيو ويوكوهاما .

– بناء أول سفينة حربية يابانية « سوريومارو » فى أحواض بناء السفن بمنطقة يوكوسوكا .

- الحكومة اليابانية تنشئ أربعة بنوك وطنية فى طوكيو وبعض المدن الأخرى ، بالاضافة الى اقامة أول مصنع حديث للنسيج فى مدينة توميوكا بمحافظة جوما .

١٨٧٣ - وضع نظام جديد للأوزان والمقاييس بدلا من النظام المحلى القديم.

١٨٧٤ - استخدام الغاز لأول مرة لانارة منطقة جينزا ، قلب العاصمة الجديدة.

١٨٧٥ - حكومة ميجى تنشئ المحكمة العليا وتضع النظام القضائى الجديد.

١٨٧٧ - تنظيم أول معرض قومى فى طوكيو .

١٨٧٨ - افتتاح بورصة طوكيو .

١٨٨١ - إنشاء أول شركة للسكك الحديدية اليابانية (أول شركة خاصة للسكك الحديدية) .

١٨٨٢ - إنشاء بنك اليابان كأول مؤسسة مصرفية مركزية .

١٨٨٧ - ظهور الاضاءة الكهربائية فى طوكيو .

١٨٨٩ - اصدار دستور ميجى ووضع النظام الانتخابى المقيد .

١٨٩٠ - افتتاح الدورة الأولى للبرلمان اليابانى وتأكيد نظام الحكم الدستورى .

١٨٩٤ - توقيع معاهدة التجارة والملاحة مع بريطانيا العظمى ، التى تبعتها سلسلة من الاتفاقات الجديدة لتصحيح الاتفاقات غير المتكافئة التى وقعت خلال الحكم العسكرى لأسرة توكوجاوا.

- اندلاع الحرب الصينية اليابانية نتيجة للنزاع حول المصالح المتناقضة فى كوريا .

١٨٩٥ - انتصار اليابان وانتهاء الحرب الصينية اليابانية .

- ظهور المركبات الكهربائية « الترولى » فى شارع طوكيو .

١٨٩٦ - دخول السينما فى اليابان .

١٨٩٩ - ادخال التليفون وتشغيله فى كل من طوكيو وأوساكا .

١٩٠٢ – توقيع المعاهدة الانجليزية اليابانية .

١٩٠٤ – اليابان تعلن الحرب على روسيا لوضع حد لتقدم النفوذ الروسى فى كوريا .

١٩٠٥ – انتصار اليابان فى الحرب الروسية اليابانية .

١٩١٠ – اليابان تضم كوريا .

١٩١٢ – وفاة الامبراطور ميجى .

عصر تايشو (١٩١٢ – ١٩٢٦) :

١٩١٢ – الامبراطور تايشو يجلس على العرش .

١٩١٤ – اعلان الحرب الأولى ودخول اليابان الحرب الى جانب الحلفاء.

١٩١٨ – ارتفاع تكاليف المعيشة وخروج جموع الشعب ممن تأثروا بارتفاع سعر الأرز فى مظاهرات .

١٩١٩ – عقد معاهدة فرساى وتوقيع اليابان عليها بوصفها من الدول الحليفة.

١٩٢٠ – اليابان تشترك فى عصبة الأمم .

١٩٢٣ – هزة أرضية شديدة تصيب اليابان .

١٩٢٥ – تقرير حق الانتخاب العام لجميع البالغين من الذكور .

عصر شوا (١٩٢٦ – ١٩٨٩) :

١٩٢٦ – وفاة الامبراطور تايشو، وصعود الامبراطور هيروهيتو الى العرش

– اطلاق اسم تايشو على العصر الجديد .

١٩٢٧ – بدء تشغيل المترو فى طوكيو .

١٩٢٩ – افتتاح أول خط للطيران المدنى لنقل الركاب بين طوكيو وأوساكا.

١٩٣٠ – اليابان تشترك فى مؤتمر نزع السلاح فى لندن .

١٩٣١ – انفجار مشكلة منشوريا التى انتهت بسيطرة اليابان على منشوريا.

١٩٣٣ – اليابان تنسحب من عصبة الأمم احتجاجا على معارضة العصبة لسيطرة اليابان على منشوريا .

١٩٣٧ – تدخل العسكريين اليابانيين وسيطرتهم على سياسة البلاد ، مما أدى الى نشوب عمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الصين .

١٩٤٠ – اليابان تعقد معاهدة مع ألمانيا وإيطاليا ،وتشكيل محور روما – برلين – طوكيو .

١٩٤١ – اليابان تعلن الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وتدخل الحرب العالمية الثانية .

١٩٤٥ – اليابان تستسلم للحلفاء بدون قيد أو شرط طبقا لاعلان بوتسدام ،وتسريح القوات العسكرية اليابانية ،وتطبيق برنامج يستهدف اقامة نظام ديموقراطى سليم .

١٩٤٦ – اعلان الدستور الجديد ومنح حق الانتخاب العام للمرأة اليابانية.

١٩٥٠ – القائد العام للقوات الحليفة فى طوكيو يكلف الحكومة اليابانية بانشاء قوة من البوليس الاحتياطى وتدعيم وكالة الأمن البحرى ، نواة قوة الدفاع الذاتى ، نظرا لنشوب الحرب فى كوريا .

١٩٥١ – اليابان توقع معاهدة السلام فى سان فرانسسكو مع الولايات المتحدة وغالبية الدول الحليفة الأخرى .

– توقيع معاهدة الأمن المشترك بين اليابان والولايات المتحدة .

١٩٥٢ – وضع معاهدة سان فرانسسكو موضع التنفيذ وانتهاء الاحتلال من جانب القوات الحليفة ،واستعادة الاستقلال اليابانى الكامل .

– توقيع معاهدة سلام منفصلة بين اليابان وجمهورية الصين .

١٩٥٣ – بدء الارسال التليفزيونى فى اليابان .

١٩٥٦ – عودة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، واصدار اعلان مشترك يضع نهاية لحالة الحرب بين البلدين.

– قبول اليابان عضوا فى الأمم المتحدة .

١٩٦٠ – تعديل معاهدة الأمن المشترك بين اليابان والولايات المتحدة .

– بدء الارسال التليفزيونى الملون ، وبذلك تكون اليابان الدولة الثانية فى العالم فى هذا المجال .

١٩٦٤ – اقامة الدورة الأوليمبية الثامنة عشرة فى طوكيو .

– افتتاح خط توكايدو الجديد للقطارات السريعة « سوبر إكسبريس » بين طوكيو وأوساكا .

– افتتاح طريق « ميشين » السريع بين ناجويا وكوبى الذى يبلغ طوله ١٩٠ كيلو مترا .

– اقامة شبكة الخطوط الحديدية « مونوريل » لتسيير القطارات على قضيب واحد على أساس تجارى .

١٩٦٥ – توقيع معاهدة بين اليابان وجمهورية كوريا لتنظيم العلاقات الأساسية بين البلدين .

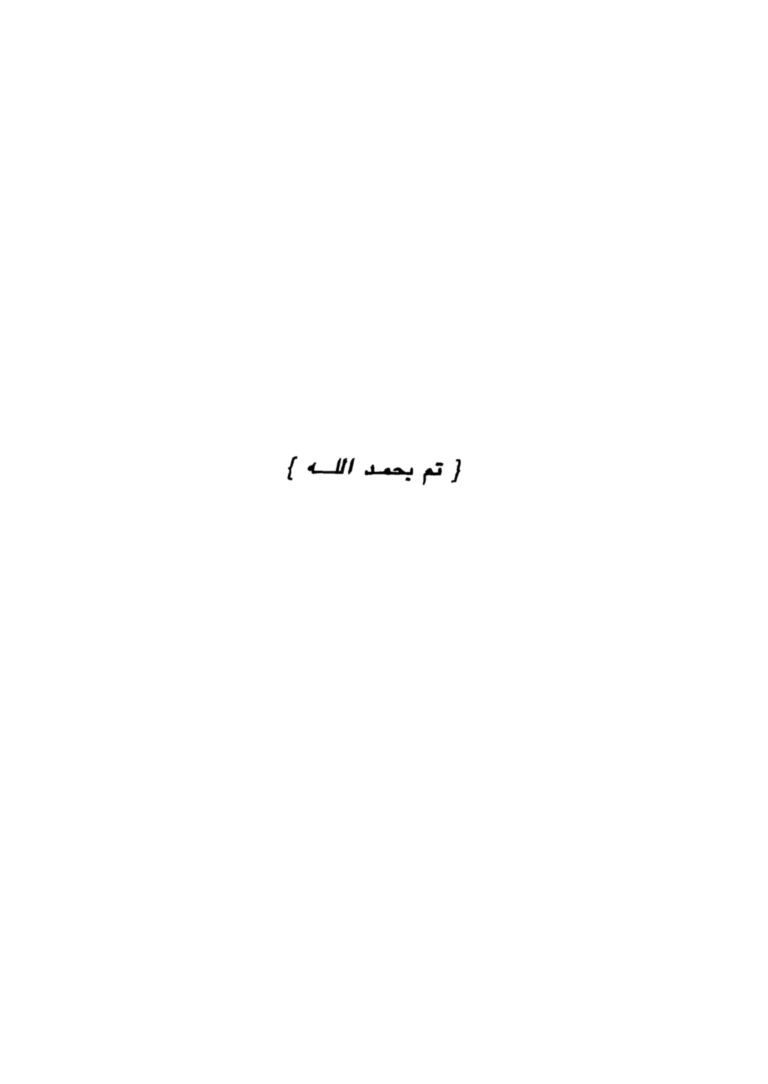
١٩٦٨ – الاحتفال بمرور مائة عام على بدء العهد الميجى فى جميع أنحاء اليابان .

١٩٧٥ – حضور رئيس الوزراء تاكيوميكى اجتماع القمة فى رامبوييه بين زعماء ست دول صناعية كبرى كان الاجتماع الأول من نوعه بعد الحرب . (ومنذ ذلك الحين أسهم رؤساء الوزارة اليابانيون فى اجتماعات القمة السنوية التالية) .

١٩٨٩ – توفى الامبراطور هيروهيتو فى ١٩٨٩/١/٧ ، وتولى إبنه أكيهيتو العرش خلفاً له . وبذلك تدخل اليابان عهداً جديداً حيث يتولى عرش اليابان لأول مرة منذ (٦٦٠ ق . م) إمبراطور لا تنسب إليه صفة الألوهية (طبقا لمذهب الشنتو) .

أسماء رؤساء الوزارة اليابانية
فى الفترة (١٩٧٢ – ١٩٨٧)

اسم رئيس الوزارة		الفترة
١ – وزارة تاناكا	(الأولى)	٧/٧٢ – ١٢/١٩٧٢
	(الثانية)	١٢/٧٢ – ١٢/١٩٧٤
٢ – وزارة تاكيو – ميكى	(الأولى)	١٢/٧٤ – ٩/١٩٧٦
	(الثانية)	٩/٧٦ – ١٢/١٩٧٦
٣ – وزارة تاكيو – فوكودا	(الأولى)	١٢/٧٦ – ١١/١٩٧٧
	(الثانية)	١١/٧٧ – ١٢/١٩٧٨
٤ – وزارة ماسايوشى – أوهيرا	(الأولى)	١٢/٧٨ – ١١/١٩٧٩
	(الثانية)	١١/٧٩ – ٧/١٩٨٠
٥ – وزارة زنكو – سوزوكى	(الأولى)	٧/٨٠ – ١١/١٩٨١
	(الثانية)	١١/٨١ – ١١/١٩٨٢
٦ – وزارة ياسوهيرو – ناكاسونى	(الأولى)	١١/٨٢ – ١١/١٩٨٤
	(الثانية)	١١/٨٤ – ١٢/١٩٨٥
	(الثالثة)	١٢/٨٥ – ١١/١٩٨٧



{ تم بحمد الله }

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٦٦٩/١٩٨٩

مطابع غباشى بطنطا ت . ٣٣٤٨٩٨

هذا الـكـتـاب الذى بين يدى القارىء يَعرض لتاريخ اليابان السياسى والاقتصادى والتـكنولوجى ، ولـكيفية بناء النهضة اليابانية منذ عصر الميچى وحتى يومنا هـذا .

وسوف يلمح القارىء كيف لاقت اليابان ضربات الحظ فى حينها واستطاعت أن تتناغم مع روح كل عصر وكل ظرف للاستفادة منه بعكس جـيرانـها الآسـيويين فحققت أمام أعين العالم تجربة من أروع التـجارب الانسانية .

أما الدور الأمريكى ، فقد لازم اليابان منذ أن طلبت منها الولايات المتحدة الانفتاح والتعامل معها عام ١٨٥٢ ، ولازمها إبان نهضتها الحديثة لتنهل أحدث ما وصل اليه علمها ، ولا يزال هذا الدور الأمريكى يلازمها حتى اليوم .

وحتى لما قست الولايات المتحدة عليها فى الحرب العالمية الثانية لم تجد سواها لصد التوغل الشيوعى عن المنطقة ، بعد الانحياز الصينى للشيوعية ١٩٤٩ ونشوب الحرب الـكورية ١٩٥٠ . فأخذت تمدهـا بالمعونات بشـتـى أنواعها .

ولم يدر بخلد الأمريكيين يوما أن اليابان سوف تـكون تلك القوة الاقتصادية الجبارة التى تنافسهم على الشاطئ الآخر من المحيط ، وأنها يمكن أن تساعد بجهدها فى اصلاح ميزانهم التجارى .

على أن التاريخ اليابانى ملئ بما يشبه المعجزات المتعددة ، إذ كان ضربا من المعجزات أيضا أن يتعلم اليابانيون اللغات الأجنبية لينقلوا بها أثمن ما لدى الغرب ثم يظل اللسان يابانيا والفكر كذلك .